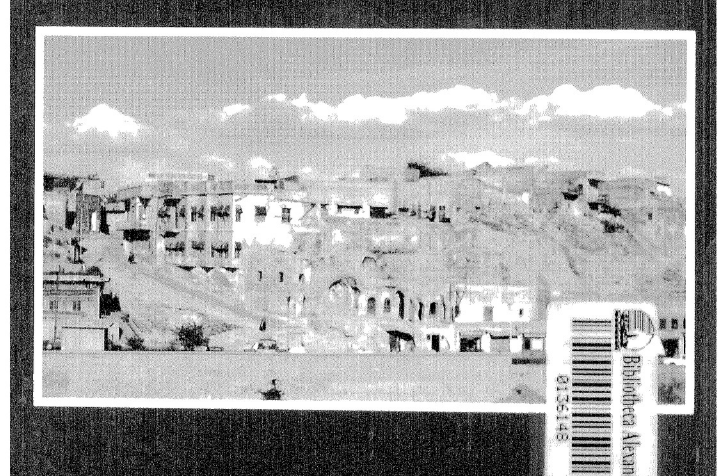
عزيز قادر الصمانجي

التاريخ السياسي لتركمان العراق

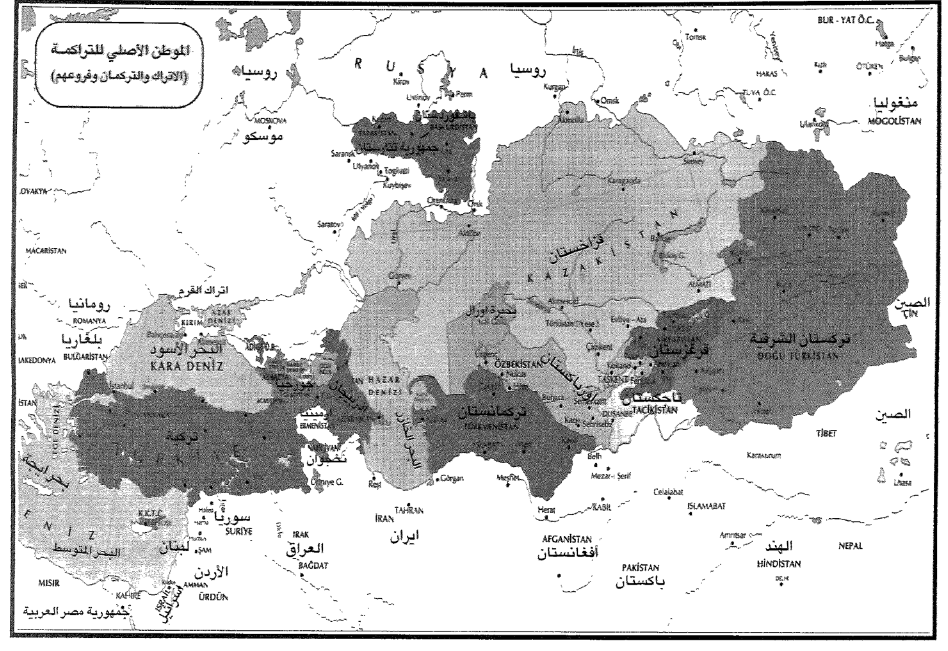


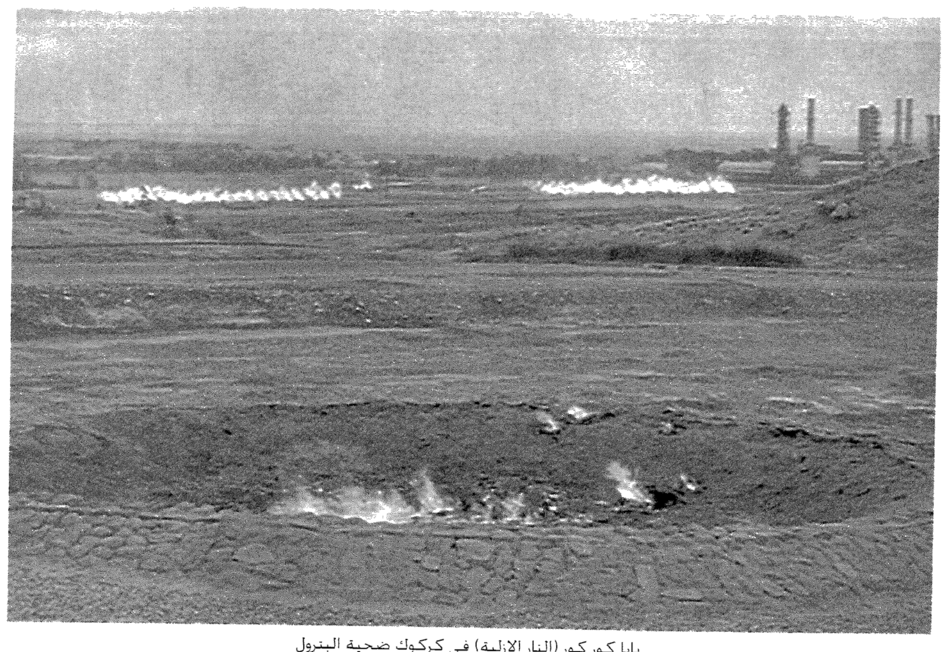
دار الساقي



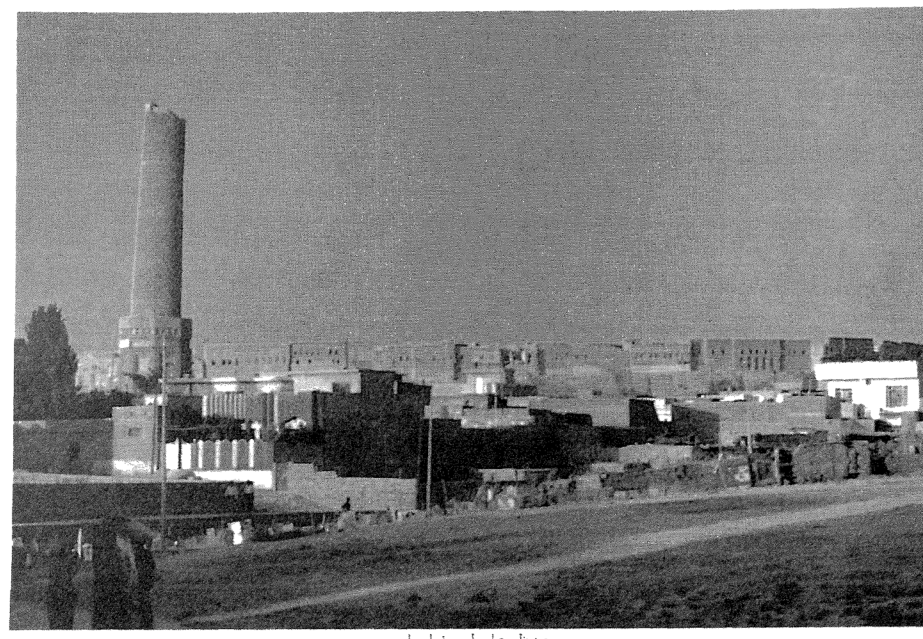
فتاة تركمانية بالزي الشعبي

الخارطة رقم ٢



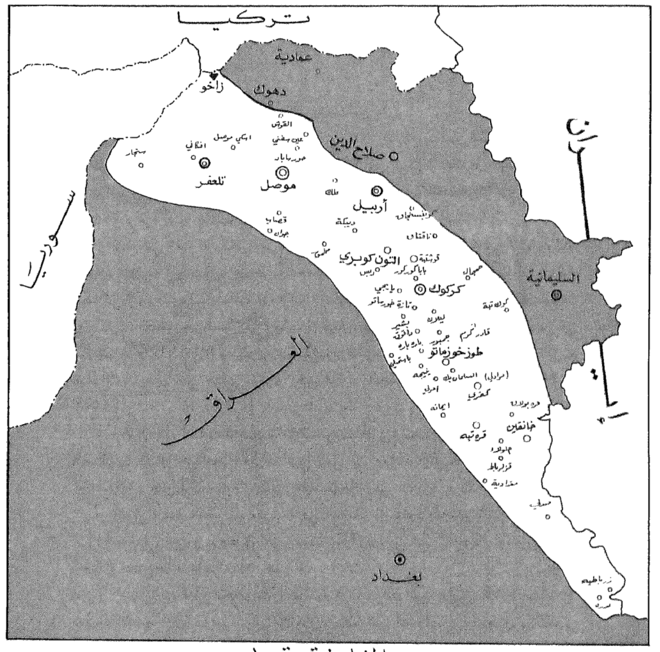


بابا كور كور (النار الازلية) في كركوك ضحية البترول



منظر عام لمدينة اربيل

المناطق التركمانية



الخارطة رقم ١

المؤلف

العقيد الركن عزيز قادر فتح الله (الصمانجي)

عسكري وحقوقي عراقي، يقيم في لندن حالياً ويترأس الحركة التركمانية الوطنية ـ الديموقراطية. . من مواليد عام ١٩٣٠ في كركوك (العراق) أكمل دراسته الابتدائية والثانوية في كركوك عام (١٩٥٣) ودخل الكلية العسكرية عام (١٩٥٤ ـ ١٩٥٥) وتخرج منها ضابطاً برتبة ملازم ثان في تموز/ يوليو عام ١٩٥٧.

قُبل في كلية الأركان العراقية عام ١٩٦٤ وأوفد للدراسة في كلية أركان الحرب المصرية (الجمهورية العربية المتحدة) آنذاك، ونال شهادة ماجستير في العلوم العسكرية. وعمل في مختلف وحدات الجيش العراقي وتسلم عدة مناصب منها: آمر كتيبة مدفعية ضخمة/ ٢٥ ومنصب مقدّم لواء في اللواء المدرع السادس في الأردن عام ١٩٦٧ (٥ حزيران/ يونيو)، ومدرساً في كلية الأركان لمدة أربع سنوات، وعين آمر جناح تدريس في الكلية العسكرية لمدة سنتين (١٩٧٥ ـ ١٩٧٦).

أحيل على التقاعد عام ١٩٧٦ (برتبة أدنى) بموجب قانون العقوبات العسكري الصادر في عام ١٩٧٥، التي تنص في حيثياتها على «عدم الولاء للحزب أو الدولة». وهو أول ضابط طُبّقت عليه الإحالة على التقاعد برتبة أدنى.

أكمل دراسة القانون والسياسة في الجامعة المستنصرية عام ١٩٧٢ حين كان في الخدمة في الجيش وحصل على شهادة بكالوريوس في القانون، ومارس مهنة المحاماة بعد إحالته على التقاعد حتى عام ١٩٩٠.

اعتُقل من قبل المخابرات العراقية عدة مرات بين عامي ١٩٧٦ ـ ١٩٨١ بتهمة الانتماء إلى حزب سري تركماني، وتعرض للتعذيب الجسدي والنفسي لغرض انتزاع الاعتراف منه خلال اعتقاله.

له عدة مؤلفات منها حرب الأفكار وكتاب الصراع والوفاق والحلم الأكبر وكذلك له الكثير من المقالات المنشورة في الصحف والمجلات في المجال العسكري والفكري والسياسي وكتابه الأخير هذا التاريخ السياسي لتركمان العراق.

عزيز قادر الصمانجي

التاريخ السياسي لتركمان العراق



دار الساقي

الطبعة الأولى ١٩٩٩

ISBN 1 85516 592 9

دار الساقي

بناية تابت، شارع أمين منيمنة (نزلة السارولا)، الحمراء، ص.ب: ١١٣/٥٣٤٢ بيروت، لبنان
هاتف: ٣٤٧٤٤٢ (٠١)، فاكس: ٦٠٢٣١٥ (٠١)

DAR AL SAQI

London Office: 26 Westbourne Grove, London W2 5RH
Tel: 0171-221 9347; Fax: 0171-229 7492

المحتويات

الباب الثالث

التركمان في العهد الجمهوري

الباب الرابع
التركمان في عهد حكم البعث الحالي
من ١٧ تموز/ يوليو ١٩٦٨ ـ حتى الآن

الباب الخامس
تطلعات التركمان وآمال مستقبلهم ومحاور نضالهم

مقدمة

بعد مغادرتي العراق إلى المنفى، في أعقاب حرب الخليج الثانية، تحديداً في ٧ حزيران/يونيو ١٩٩١ وذلك تخلصاً من الاضطهاد العرقي الذي تعرضت له طيلة ما يقرب من ربع قرن من الزمان، كان نصيبي خلاله من الاعتقال ثلاث مرات، وبفترات متفاوتة تزيد بمجموعها على عام ونصف عام، ما بين عام ١٩٧٦ والنصف الأول من الثمانينات، تعرضت لأبشع أنواع التعذيب الجسدي والنفسي، ولم ينج من الاعتقال والتعذيب ابني تيمور الذي كان يافعاً لم يتجاوز السادسة عشرة، وزوجتي التي اتُخذت رهينة عندما هربت ولم أسلم نفسي، لحين إلقاء القبض عليّ وأنا في طريقي نحو الحدود العراقية التركية. . . لا مجال للدخول في تفاصيل هذه الأحداث المريبة وظروفها هنا، لذا أكتفي بهذا التنويه، لأعود إليها في مناسبة أخرى.

وعندما سنحت لي ظروف الحرب والانتفاضة الشعبية في آذار/مارس عام ١٩٩١ فرصة مغادرة العراق، قصدت تركيا في البداية، وحين تعذرت عليّ الإقامة فيها، بحثت عن ملاذ لي ولأسرتي في إحدى الدول الأوروبية. . . ومن المفارقة أن تشاء الأقدار أن أجد ملاذاً لي ولأسرتي في المملكة المتحدة التي كانت آخر دولة أفكر في اللجوء إليها. . . على أية حال، فقد التحقت بالمعارضة العراقية حال وصولي إليها، ممثلاً عن التركمان من خلال تمثيل الحزب الوطني التركماني الذي كان قد تشكل حديثاً (أثناء حرب الخليج الثانية) وانتميت إليه عندما كنت في أنقرة، (علماً بأنني انفصلت عنه بعد فترة وشكلت الحركة التركمانية الوطنية - الديموقراطية). وبذلك دخلت في معترك الحياة السياسية العلنية بعد أكثر من خمسين عاماً من النضال السلبي في العراق وتحت ظروف الإرهاب والملاحقة.

كما وقد أتاح لي تواجدي في ساحة لندن السياسية، وفي جو الديموقراطية

والحرية، فرصة مواتية جداً للقيام بنشاطات سياسية مكثفة لأجل تعريف التركمان وعرض قضيتهم والدفاع عن حقوقهم القومية والوطنية بصفتي أحد دعاة القومية التركمانية، وذلك من خلال المشاركة الفاعلة في كل المؤتمرات والاجتماعات واللقاءات، وعبر كل الندوات والحوارات التي كانت تنظمها المعارضة العراقية ولا تزال، سواء في لندن، أو في الأقطار الأوربية الأخرى، أو في المنطقة الآمنة من العراق.

وقد أتاح لي ذلك، بدوره، فرصة التعرف إلى المزيد من الشخصيات المعارضة العراقية والمثقفين العراقيين الذين سبقوني إلى المنافي أو الذين أتوا بعدي، والذين لم تكن لي سابق معرفة بهم عندما كنت في العراق، فضلاً عن الذين كانت لي معرفة سابقة بهم.

وبالاستفادة من الجو الديموقراطي والحرية والمجال الواسع المتاح للتحرك وممارسة النشاط السياسي والاجتماعي في المملكة المتحدة، أجريت اتصالات واسعة مع عدد كبير من جاليات الأقوام والشعوب المختلفة التي تقيم فيها وتمارس نشاطاتها السياسية والاجتماعية والثقافية بكل حرية، فضلاً عن إجراء الاتصالات مع الجهات المسؤولة لمختلف الدول الأوربية وغير الأوربية، وذلك من خلال الزيارات التي قمت بها إلى سفارات تلك الدول ضمن وفود المعارضة العراقية، لعرض قضية الشعب العراقي ومعاناته وبضمنها اضطهاد القوميات والطوائف ومصادرة حقوقها من قبل نظام بغداد، ومعاناة التركمان على وجه الخصوص.

كانت دهشتي كبيرة عند اقتضاء تعريف التركمان وعرض قضيتهم أثناء تلك الاتصالات وفي مختلف المناسبات، ليس من جهل جاليات الأقوام أو الشعوب الأجنبية وحتى الإسلامية والعربية أو من جهل الجهات الرسمية الحكومية للدول الأجنبية، بل من جهل معظم العراقيين كل شيء تقريباً، عن ثالثة كبرى القوميات (التركمان) التي يتألف منها الشعب العراقي، هذه الشريحة من الشعب العراقي التي يضاهي عدد نفوسها ٢,٥ مليون نسمة، ويزيد على نفوس معظم الدول الخليجية، ولها في العراق تاريخ يمتد إلى ألف عام، وحكمت العراق وسوريا ولبنان وفلسطين وأجزاء من إيران زهاء ١٩٦ عاماً قبل الحكم العثماني، وشاركت العثمانيين في حكمهم للعراق الذي دام ٤٥٠ سنة، وأصبحت لها إسهاماتها الحضارية وجذورها التاريخية ووجودها الواقعي. . . وتعرضت لعدة مجازر منذ تشكيل الدولة العراقية، وشملها أخيراً نظام صدام حسين بأقسى درجة من

الاضطهاد والقمع واضعاً قيد التنفيذ مخططه التآمري لنسف المجتمع التركماني وامحاء وجوده.

لم يكن يدهشني جهل كل هذه الحقائق أو بعضها من قبل أتباع الدول أو الشعوب الأجنبية أو الإسلامية أو العربية، بقدر ما كان يدهشني جهل معظم العراقيين المقيمين في المنافي لها، وكانت دهشتي أكبر كلما جابهني أحد أقطاب المعارضة العراقية أو رموزها، أو أحد المثقفين العراقيين بأسئلة عن أصل التركمان، وتواجدهم، ومن أين أتوا إلى العراق... مناطق سكناهم وعدد نفوسهم، بل حين يسألني البعض منهم أسئلة من الغرابة بحيث لم أكن أتوقعها حتى من أبناء الأفارقة أو أميركا اللاتينية كسؤالهم مثلاً: هل إن التركمان في العراق من الأقوام الإثنية القديمة كالأشوريين أو الميديين مثلاً؟ وهل هم مسلمون؟ وهل هم أتراك أم أكراد؟... إلخ.

والأدهى من ذلك أننا بعد ثمانية أعوام من الجهود المضنية التي بذلناها، بتنظيماتنا السياسية العديدة العاملة في السوح السياسية، جنباً إلى جنب، مع قوى وتيارات المعارضة العراقية، وإن لم يبق من لا يسمع بوجود كيان قومي تركماني في العراق، بفضل تلك الجهود وإن كانت ناقصة، ومساعدة التغيرات التي طرأت على أوضاع العراق وإن كانت لغير صالح العراق وشعبه، إلا أنه مع ذلك فهنالك من العراقيين وبعض القوى والتيارات المعارضة العراقية مَنْ يحاول حجب هذا الكيان أو تجاهل وجوده والتنكر له... إن دلَّ ذلك على شيء فهو يدل على قوة التعتيم الإعلامي ومحاولات إذابة هذا الكيان منذ الاحتلال البريطاني للعراق عام ١٩١٨ حيث مارست بريطانيا في فترة احتلالها للعراق دعاية مضللة لغرض تشويه الحقائق الخاصة بالكيان التركماني في العراق، وسارت على نهجها الحكومات العراقية المتعاقبة حيث واظبت على طمس كل تلك الحقائق، بحيث أدى إلى نسيان أبناء الوطن للقومية العراقية الثالثة، قبل غيرهم من أبناء الشعوب الأخرى.

كما أن شدة حملات الدعاية المغرضة التي مارسها المحتل ضدهم، بسبب مقاومتهم له، كان من شأنها أن تثير كراهية الفئات العراقية الأخرى ضدهم، هذا فضلاً عن ظروف القمع والاضطهاد بالغة القساوة التي أحاطت بهم وأدت إلى عدم القدرة على مواجهة تلك الحملات الدعائية المغرضة بصورة مجدية، وإيصال صوتهم إلى العالم الخارجي خلال فترة سبعين عاماً ونيف خلت.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الذين يمارسون الاضطهاد السياسي ضد التركمان، سواءً أكانوا من أزلام النظام أو من المعارضين العراقيين أو من غيرهم، وإلى يومنا هذا، لا زالوا تحت تأثير تلكم الدعايات الأجنبية المغرضة التي استهدفت ولا تزال تستهدف شق صفوف الوحدة الوطنية العراقية.

كل هذه الأمور دعتني إلى التأمل العميق والتفكير بكل السبل والوسائل التي من شأنها رفع هذا الحيف عن كاهل هذه الفئة البشرية المظلومة وإظهار الحقائق الدامغة وتعريفها للناس، ولا سيما العراقيين منهم.

ولما كان من المعروف أن النشر والإعلام، سواءً بكتابة المقالات أو النشريات والكتب أو إجراء المداخلات في الندوات والاجتماعات والمؤتمرات، يعتبران من أفضل السبل والوسائل السياسية في مثل هذه الأحوال، لذا تبلورت فكرة تأليف كتاب عن «التاريخ السياسي لتركمان العراق» ووضعه بين أيدي القارئ العراقي والعربي، لكي يتعرف على خصوصيات ثالثة كبرى قوميات الشعب العراقي، ويكون جزءًا من النشاط السياسي الذي نؤديه.

وكان من البديهي الاستعانة بالمصادر المتوافرة الخاصة بالموضوع، لذا فقد راجعت المكتبات بحثاً عن المصادر القليلة جداً المتوافرة فيها، التي لم أُفاجأ بقلتها وندرتها، ولا سيما المتعلقة منها بالتاريخ السياسي المعاصر لتركمان العراق، لسابق علمي بها، وفيما عدا تلميحات بعض المؤرخين العراقيين وإشاراتهم لتاريخ التركمان في العهد القديم مثل عبد الرزاق الحسني وعباس العزاوي وغيرهما، ومؤلفات المرحوم العقيد شاكر صابر الضابط، يكاد يكون البحث عن التاريخ السياسي لتركمان العراق في العصر الحديث (عهد استقلال العراق) معدوماً في المكتبة العربية، وهذا باستثناء تصديات بعض الكتاب والمؤرخين وكتاب المقالات لأحداث مجزرة كركوك عام ١٩٥٩ المشهورة التي لا تخلو، في أحسن الأحوال، من التحيز وتزييف للحقائق، وفيما عداها لا تتوافر أية دراسة تاريخية جادة عن تاريخ التركمان السياسي المعاصر أو عن أحوالهم الاجتماعية أو عن آمالهم وتطلعاتهم المستقبلية.

وعليه فإن هذا المجهود المتواضع الذي أضعه بين أيدي القراء الكرام هو دراسة متواضعة، تستند في معظم جوانبها على معايشة الأحداث والمعرفة الشخصية، بحكم كوني أحد المعنيين والمتابعين لتطوراتها، لذلك فإن الأحكام

والآراء الواردة في مجملها تعكس وجهة نظري وآرائي الشخصية ازاء القضايا والأحداث التاريخية المعاصرة، إلى جانب كونها، عموماً، تعكس وجهة نظر الرأي العام للمجتمع التركماني، وهي بذلك تقبل النقاش ووجهات نظر أخرى. وتعتبر من جهة أخرى مساهمة متواضعة لجهة إغناء المكتبة العربية، وسد نقصها في هذا المجال.

ولا أنسى الفضل الكبير الذي أسداه لي أستاذنا الكبير الفاضل نجدت فتحي صفوت، سواءً بفتح مكتبته العامرة لي أو بقيامه بمراجعة الكتاب وتدقيقه من الناحية اللغوية، فأقدم لسعادته جزيل شكري وامتناني بالصحة والسعادة.

والله من وراء القصد وهو ولي التوفيق.

المؤلف

الباب الأول

(التركمان في العهد القديم)

الفصل الأول - مدلول كلمة تركمان
- أصل التركمان وموطنهم الأصلي
- لغتهم وديانتهم

الفصل الثاني - قدوم التركمان إلى العراق

الفصل الثالث - أحوال التركمان في العهد العثماني

الباب الأول

تاريخ التركمان في العهد القديم

مدخل:

ورث العراق، منذ عهود طويلة، خصوصيات متنوعة، عرقية وإثنية ولغوية ودينية ومذهبية وثقافية. وقد نشأ هذا التعدد والتنوع في القوميات واللغات والأديان والمذاهب والثقافات بحكم القدم الحضاري لوادي الرافدين الذي يمتد إلى مئات بل آلاف السنين، فاجتذب موجات الهجرة التي تدفقت عليه والاستيطان المشترك فيه، وكانت من بينها هجرة القبائل التركمانية من موطنها الأصلي في أواسط آسيا، بفترات زمنية وعهود مختلفة ابتداءً من العهد الأموي عام ٥٤ للهجرة وانتهاءً في نهاية العهد العثماني. فقد قدموا إلى العراق لأسباب ودوافع مختلفة كالعسكرة في صفوف قوات المسلمين أو لأغراض اقتصادية وتجارية أو كفاتحين ومحتلين... لذلك تمتد جذورهم التاريخية في العراق إلى أكثر من ألف عام... تولوا الحكم فيه قبل العثمانيين بقرنين من الزمن تقريباً، وشكلوا الامارات والحكومات العديدة (كالامارة الزنكية في الموصل والاتابكية في اربيل والايواقية أو الايوائية في كركوك) فضلاً عن دولة قره قوينلو، وآق قوينلو، والدولة السلجوقية التي شمل حكمها سوريا ولبنان وفلسطين إضافةً إلى العراق... ومع كل ذلك، فإن ما كتب أو نشر عنهم شيء ضئيل وسطحي في أحسن الأحوال، وبكل القياسات، رغم أن التركمان يشكلون القومية الثالثة، التي تعتبر شريحة هامة من شرائح الشعب العراقي متعدد القوميات والطوائف، لها جذورها التاريخية والحضارية في العراق وأنهم ساهموا في بناء المجتمع العراقي الحضاري المتمدن...

يتمتع أبناء القومية التركمانية بقسط وافر من الثقافة والتعليم، وخبرة متوارثة في ادارة شؤون البلاد من أيام حكوماتهم المستقلة التي أسسوها في العراق ومن

العهد العثماني، لذا كان لهم دور فعّال في بناء العراق الحديث في المراحل الأولى من تأسيسه.

كما أن لموقعهم الجغرافي المتوسط بين المنطقة الكردية الجبلية في الشمال والعربية السهلية في الوسط والجنوب، فضلا عن عدد نفوسهم وتكوينهم الاجتماعي، أهمية خاصة، تجعل منهم عنصر معادلة سياسية في اطار التوازنات السياسية العراقية الداخلية.

إلا أنه رغم كل هذه المعطيات والعوامل الايجابية، لم يحظ التركمان بالرعاية المطلوبة من قبل الحكومات العراقية المتعاقبة، لذلك لم يحتلوا موقعهم الطبيعي ضمن المعادلات السياسية الداخلية ولم يندمجوا في المجتمع العراقي، وذلك لأسباب وعوامل دفعت الحكومات العراقية المتعاقبة، ليس إلى ممارسة التعتيم الاعلامي لتغييب دورهم التاريخي والحضاري والواقعي فحسب، بل حملت النظام البعثي الصدامي إلى إنكار وجودهم وقلع جذورهم التاريخية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى دفعت التركمان إلى ايثار العزلة السياسية والانطواء على النفس، كما سنبينها.

غير أنه، بعد أن ساءت أحوال العراق، ووصلت الحالة المأساوية إلى ما وصلت إليه في عهد الطاغية صدام حسين، انتظم أبناء القومية التركمانية في أحزاب وحركات سياسية، ما برحت تعمل جنباً إلى جنب مع القوى المعارضة العراقية وتندمج مع تياراتها السياسية بشكل إيجابي وفعّال، رغم المآخذ على سلوك بعضها، أو بعض الشخصيات العاملة في تنظيماتها.

ولكن، نظراً لظهور التركمان في مسرح السياسة العراقية واتخاذهم موقعهم الطبيعي ضمن المعارضة العراقية، بعد غياب طويل، كَثُرَتْ التساؤلات في الآونة الأخيرة، حول أصلهم ومنشئهم وتاريخ تواجدهم في العراق، كذلك عن إسهاماتهم، ومواقفهم ازاء الأحداث العراقية، كما وأثير النقاش حول عدد نفوسهم ومواقعهم السكانية، وكذلك الأمر بالنسبة إلى حقوقهم القومية ومطاليبهم وآمالهم وتطلعاتهم المستقبلية.

لذلك تعتبر هذه الدراسة (الأولية) المختصرة، محاولة للاجابة عن تلك التساؤلات والاستفسارات، وذلك بالتعويل على المصادر التاريخية، والمعرفة الشخصية، نقدمها لاطلاع القراء المهتمين بشؤون العراق ومعاناة شعبه الذي يعتبر

التركمان جزءاً لا يتجزأ منه، تاريخياً وحضارياً وواقعياً، وعلى هذا الأساس فإن تعرض كيانه إلى الضعف والهزال، أو وجوده إلى التآكل والاندثار، مما يخل بتوازن كيان المجتمع العراقي المبني أساساً على التعددية القومية المتوازنة ويضعفه إلى حد كبير. لذا ينبغي إعارة الاهتمام الكبير، والعمل لأجل الحفاظ على الكيان القومي التركماني ضمن كيان المجتمع العراقي.

هذا وقد تطلبتْ معالجة موضوع البحث، وعرضه وفق مراحله التاريخية، مع تطورات أحداثه، تطلّبت تبويبه، لذلك ارتأينا تقسيم البحث على هذا الأساس إلى خمسة أبواب كالآتي:

الباب الأول ـ نبحث في هذا الباب عن أحوال التركمان في العراق في العهد القديم، مشيرين إلى المراحل التاريخية لهجراتهم واستيطانهم في ربوع العراق، والامارات والحكومات المستقلة التي أسسوها فيه، في الحقب التاريخية المختلفة، وكذلك عن أحوالهم في العهد العثماني، تسبقه الاشارة إلى أصل التركمان ومنشئهم مع التطرق إلى اختلاف آراء المؤرخين ورجال العلم في ذلك، ومن ثم نعرّج على مواطنهم الأصلية التي جاؤوا منها ليستقروا في العراق، ونبين الظروف التاريخية التي جعلتهم يتخذون منه وطناً لهم إلى يومنا هذا.

الباب الثاني ـ ونتحدث فيه عن التركمان في تاريخ العراق المعاصر، وموقفهم من النزاع على ولاية الموصل، مناطق سكناهم، عدد النفوس، أهمية موقعهم الجغرافي ودورهم السياسي، ونشير إلى ملامح الوضع السياسي والاجتماعي للتركمان، في العهد الملكي والمجازر التي تعرضوا لها في ذلك العهد.

الباب الثالث ـ ونتصدى في الفصل الأول من هذا الباب لأحوال التركمان في العهد الجمهوري ومواقفهم السياسية وما تعرض له المجتمع التركماني من المآسي والويلات، في عهد الزعيم عبد الكريم قاسم الذي بدأ بالاطاحة بالعهد الملكي في ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، مع تفاصيل كاملة عن الظروف والملابسات التي مهدت السبيل إلى حدوث المجزرة البشعة التي تعرض لها التركمان في كركوك في تموز/يوليو عام ١٩٥٩، والتي شكلت انعطافاً حاداً في تاريخ العراق.

ويشمل البحث في الفصل الثاني منه، أوضاع التركمان ومواقفهم في عهد

حكم البعث الأول الذي أطاح بحكم قاسم في ٨ شباط/فبراير ١٩٦٣ ـ إلى ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣.

أما الفصل الثالث: فيجري البحث فيه عن علاقات التركمان ومواقفهم في عهد العارفين الذي بدأ باطاحة حكم البعث الأول في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣.

الباب الرابع: يختص بفضح مخططات نظام البعث الصدامي، وممارساته اللاإنسانية، وأعماله التآمرية الموجهة ضد التركمان منذ اغتصابه الحكم والسلطة في العراق في ١٧ تموز/ يوليو ١٩٦٨، وإلى يومنا هذا.

الباب الخامس: يختص هذا الباب في البحث عن تطلعات التركمان وآمالهم في مستقبلهم ومحاور نضالهم. ويتضمن التعرف على أهمية دور التركمان كعنصر معادلة سياسية، وآثار الحياد السلبي عليهم ازاء المشكلة الكردية، ومن ثم البحث عن الأهداف والغايات التي تشكل محاور نضالهم، ومشكلة الهوية والخصوصية القومية، والارتباط الاداري، وأخيراً في شؤون الدولة وسلطة الحكم.

الخاتمة والملاحق والوثائق.

ونأمل أن تتحقق الغاية من هذه الدراسة الأولية المتواضعة للتعريف بتركمان العراق الذين يشكلون ثالثة القوميات العراقية، وإلقاء الضوء على تاريخهم، وهو بلا شك، جزء لا يتجزأ من تاريخ العراق العام، وكذلك جزء لا يتجزأ من تاريخ الحضارة الإسلامية والعربية، وبالطبع جزء لا يتجزأ من تاريخ الأمة التركية.

ولا بد لنا، في البداية، من إبداء الملاحظات الآتية:

أولاً ـ إن المعلومات الواردة في هذه الدراسة، فيما يختص بالمراحل التأريخية في العهد العثماني وما قبله، مستقاة من المصادر التأريخية المتوافرة (بالعربية والتركية والإنكليزية) والتي نشير إليها في مواقعها. . . وأما فيما يختص بالمراحل اللاحقة، أي في عهد تشكيل الدولة العراقية وما بعده، فقد اعتمدت على تجربتي ومعلوماتي الشخصية المستمدة من معايشتي للأحداث، واطلاعي على تفاصيل سير تلك الأحداث وغيرها عن كثب، وذلك بحكم انتمائي لهذه الشريحة من الشعب العراقي وقربي من الوسط السياسي والاجتماعي التركماني من جهة، وعلاقاتي الوظيفية والعامة في الأوساط الاجتماعية العراقية من جهة أخرى. فضلاً عن

الاعتماد على المصادر الضئيلة المتوافرة التي تتصدى للمسألة التركمانية وأحوال التركمان السياسية والاجتماعية وغيرها، في هذه الفترة.

ثانياً ـ توخيت الابتعاد، ما استطعت، عن العواطف في الحكم على الأحداث، وحرصت على رعاية الأسس والقواعد العلمية والمنطق السليم، بعيداً عن الحساسيات السياسية والتاريخية، والمواقف المسبقة في التصدي للأحداث التاريخية، طالما أصبحت الآن في ذمة التاريخ، وطالما نحن الآن مقبلون على مرحلة جديدة، لا بد لها أن تكون مغايرة تماماً للعهود السابقة ومختلفة عنها، ومبنية على استنباط الدروس التاريخية النافعة، سواءً من أحداث الماضي القريب أو البعيد، وذلك لأجل بناء المستقبل المشرق للمجتمع العراقي، المتعدد القوميات والطوائف، والذي ينعم فيه جميع المواطنين بالحرية والأمن والاستقرار دون تمييز أو تفريق بسبب الانتماء القومي أو الطائفي أو العرقي.

ثالثاً ـ نحن إذ نتفهم ما يبديه الأخوة العرب والأكراد وغيرهم من الشعور بالمرارة والتنديد بالأعمال الوحشية التي قام بها المغول ويضربون المثل بها، أو يستذكرون سياسة القمع والاضطهاد والتتريك التي مارسها العثمانيون (جماعة الاتحاد والترقي) بحق الأقوام الأخرى في الفترة الأخيرة من حكمهم، حسب تقديرهم وسوء فهمهم لأهداف جماعة الاتحاد والترقي الحقيقية من وجهة نظرها على الأقل. ونحن وإن كانت هذه المسألة بالذات تقع خارج ساحة هذه الدراسة، في الوقت الذي نرفض فيه وندين كل شكل من أشكال الممارسة اللاإنسانية والتعسف في استعمال الحق، لا ينبغي أن نتجاهل المبالغة التي تعتبر عادة متأصلة تنبع في الغالب من الميول البشرية وتتجه نحو تضخيم الأخبار السيئة ونقلها دون الأخبار الحسنة والسارة، وهذا شأن كثير من المؤرخين أيضاً مهما حاولوا تجنبها، لأنهم بشر بكل الأحوال، كما لا ينبغي اغفال دعاية الأطراف المنافسة والمغرضة والأعداء في الصراعات في محيط تضارب المصالح المختلفة.

ونحن إذ نستذكر هذه الأمور الحيوية لكي نعيها، نتجنب بناء المواقف على الأحقاد والرواسب التاريخية، لكي لا تقلد الضحية جلادها، وتدور الدورة التاريخية في حلقة مفرغة.

وتجدر الاشارة هنا إلى بعض الجرائم التي ارتكبت ولا تزال ترتكب بعد ستة قرون، وهي أكثر وحشيةً وأفظع شناعةً عن جرائم هولاكو، ونتذكر ما نتج عن

إلقاء الأمريكان القنابل النووية على شعب آمن في هيروشيما وناغازاكي... وجرائم الإبادة الجماعية التي يقوم بها الصرب ضد المسلمين في البوسنة والهرسك، والروس في شيشانيا، على مرأى ومسمع من العالم المتحضر المتباكي على حقوق الإنسان، والجرائم التي ارتكبت في أنغولا ورواندا. كما لا ينبغي نسيان مجازر صبرا وشاتيلا، ومجزرة كركوك وغيرها.

وهل يمكن نسيان جرائم صدام حسين ضد الشعب العراقي واستخدامه الأسلحة الكيمياوية الفتاكة ضد شعبه في حلبجة وفي أهوار الجنوب وفي قمع انتفاضة آذار/ مارس عام ١٩٩١...؟. أليست هذه الأعمال أكثر بشاعة من أعمال هولاكو وغيره في التاريخ القديم، مع ملاحظة فارق العصر...؟.

وعلى أي حال، وقبل الدخول في صلب الموضوع، يكون من المفيد تعريف التركمان، بإعطاء فكرة عن أصلهم ومنشئهم ولغتهم ودينهم.

الفصل الأول

(مدلول كلمة التركمان اصلهم.. وموطنهم الأصلي.. لغتهم.. ودياناتهم)

نستهل الحديث بطرح التساؤل التالي: من هم (التركمان) وما هو مدلول كلمة (التركمان)؟ وما هو أصلهم ومنشأهم وموطنهم الأصلي الذي نزحوا منه واستقروا في العراق ومتى كان ذلك وكيف حدث؟

مدلول كلمة (التركمان)

لم يتفق المؤرخون على رأي بشأن معنى كلمة التركمان، وان كانوا يتفقون في أن التركمان فرع من فروع الترك.

لقد وردت التسمية في صيغتها الصينية (توكومنك) في موسوعة (تونج تين) في القرن الثامن الميلادي، كما أشار إلى ذلك هيرث في محضر اجتماع أكاديمية العلوم البافارية الألمانية[١].

بينما جاء ذكر كلمة التركمان للمرة الأولى في مصنفات الجغرافيا في كتاب المقدسي المكتبة الجغرافية ج ٣، ص ٢٧٤ وما بعدها[٢].

أما المؤرخون الفرس فقد استعملوا الاسم «تركمان» منذ القرن الخامس الهجري (الحادي عشر الميلادي) بصيغة الجمع الفارسية (تركمانان)، كما جاء ذلك

---

(١) *Sitzungsbevichte der Bsyorrschen der Wissenchaft* الألمانية.
وانظر: دائرة المعارف الإسلامية، الجزء الخامس، أحمد الشنتناوي وزملاؤه، ص ٤٦.
وكوبرلي زاده، تركية تاريخي، استانبول ١٩٢٣، ص ١٤٧.

(٢) دائرة المعارف الإسلامية، المصدر السابق، ص ٤٦.

في كتابات الكرديري[٣].

ويقول المستشرق الروسي بارتولد، ان كلمة «تركمان» ما زالت مجهولة الأصل والمنشأ، ولعل هذا يتضح لنا من الآراء الكثيرة التي ترددت لدى الباحثين والمؤرخين بهذا الشأن[٤].

وفي أدناه أهم الروايات التي قدمتْ لتوضيح أصل كلمة التركمان واستنباط منشئها، وهي الآراء التي اكتسبت أهمية خاصة لاستنادها إلى أسس تاريخية

١ ـ يقول بعض المؤرخين ان كلمة «تركمان» مركبة من كلمتي ترك، ومانند (الفارسية)[٥]. ويقول الذين يأخذون بهذا الرأي إن الأتراك الذين أسلموا عرفوا بهذا الاسم. كما يقول دربلو إن قسماً من القبائل المنتسبة إلى أوغوز خان ارتحلت إلى القرب من خرسان حيث احتفظت لهجتهم بخشونة باقية من عهد آبائهم ولذلك سموا من قبل السكان بأشباه الترك[٦].

٢ ـ هنالك رأي آخر، من القائلين به البروفسور الدكتور فاروق سومر، وهو أن اطلاق اسم «التركمان» كان نتيجة إسلام غالبية قبائل الأوغوز في القرن الحادي عشر الميلادي بعد أن بدأ ذلك في القرن العاشر نتيجة الاتصالات التجارية بين البلدان الإسلامية. وقد تطور هذا الاسم ليحل محل اسم الأوغوز بعد قرنين من هذا التاريخ[٧].

٣ ـ ويقول المؤرخ التركي يلماز أوزطونا، إن المسلمين أطلقوا اسم «التركمان» على «الأوغوز» وهم يعنون بذلك (الأتراك المسلمين)، إلا أن هذه الكلمة أصبحت مرادفة لكلمة «الأوغوز» منذ القرن الحادي عشر الميلادي، وأطلقت على القبائل الرحل[٨].

---

(٣) نفس المصدر، ص ٢١٢.

(٤) بارتولد، تاريخ الترك في آسيا الوسطى، مكتبة الأنجلو المصري ١٩٥٨، ص ٧٦.

(٥) البروفسور أحمد جعفر أوغلو، «تركمنلر» (التركمان) مجلة تورك كولتوري، العدد ٢ حزيران/ يونيو ١٩٤٦، ص ٢٤.

(٦) دوكيني، التاريخ العام للهون والترك والمغول وسائر التتار، الترجمة التركية ج ٤، مطبعة طنين، استانبول ١٩٢٤، ص ٢٣٨.

(٧) البروفسور فاروق سومر، أوغوزلر ـ وتركمانلر بالتركية (الأوغوز والتركمان)، ص ١٠، مطبعة أنقرة، ١٩٦٧.

(٨) يلماز أوز طونا، تاريخ تركيا، بالتركية، الجزء الثاني، استانبول ١٩٦٣، ص ١٠.

٤ ـ وقد تكون كلمة «تركمان» مركبة من كلمتي «تورك» و«إيمان»، كما يشير إلى ذلك ابن كثير ومحمد نشري[٩].

٥ ـ ويرى أبو الفداء أن التركمان سموا بذلك لأن كل من أسلم من أتراك خرسان وما وراء النهر كان يقال له (صار ترجماناً) لكونه ترجماناً بين العرب الفاتحين، بسبب اختلاطه بهم وتعلمه اللغة العربية منهم، وبين من أسلم من الترك، حتى صار ذلك عملاً لهم، أي لمن أسلم منهم، ثم حُرِّف إلى تركمان[١٠].

٦ ـ ويرى دوكيني أنه بعد استيلاء الأتراك السلاجقة على إيران وسوريا والأناضول، خرج قسم من هؤلاء الأتراك وهم القومان (Komans) المنحدرون من القبجاق وشكلوا قسمين، انتشر القسم الأول منهم في أمبراطورية الخلفا، وفي ما وراء النهر بمحاذاة حدود أرمينيا وخرسان، واتجه القسم الآخر المعروف أوز إلى أوربا، ويسمي المؤرخون العرب هؤلاء بالغز. وبرأي دوكيني أن تسمية (تورك قومان) (حرفت فيما بعد إلى تركمان) نشأت من قبائل القومان[١١].

٧ ـ أما نجيب عاصم فيرى أن كلمة «تركمان» تتكون من كلمتي ترك + مان أو منْ اللتين تعنيان سوية الرجل التركي أو المقاتل التركي[١٢].

٨ ـ ومن الآراء الجديرة بالاهتمام ما ينادي به ج. ديني استناداً إلى قواعد اللغة التركية من أن أداة (من) أو (مان) التركية تستعمل للدلالة على العظمة أو الكثرة المتناهية، ويخلص من ذلك أن الكلمة المركبة تركمان تعني التركي الأصيل أو النقي الدم[١٣].

٩ ـ ويقول كلود كاهين في كتابه تركيا العثمانية لندن ١٩٦٨، ص ٨، بأن اسم التركمان ظهر في فترة إسلام الترك لتمييز الأتراك الرحل المسلمين عن الأتراك

---

(٩) البروفسور أحمد جعفر أوغلو، ـ المصدر السابق. . وفاروق سومر، المصدر السابق.
(١٠) شاكر صابر الضابط، موجز تاريخ التركمان في العراق، بغداد ١٩٦٢، ص ٣٢.
وشاكر صابر المهندس، «التركمان ليسوا ترجماناً» (بالتركية) مجلة الاخاء، العدد ١٠، السنة الأولى ١٩٦٢.
(١١) دوكيني، المصدر السابق، ص ٢٣٨.
(١٢) البروفسور إبراهيم قفس أوغلو، «معنى اسم التركمان» (بالتركية)، مجلة الاخاء، العدد ٨٠٧، السنة ١٩٧١، ص ١٨ ـ ١٩.
(١٣) البروفسور إبراهيم قفس أوغلو، نفس المصدر.

الحضر المستقرين وعن الأتراك البدويين غير المؤمنين[١٤].

١٠ ـ ونحن نميل إلى الاعتقاد بأن آراء كل من دوكيني (تسمية تورك قومان) حُرِّفت فيما بعد إلى (تركمان)، ورأي نجيب عاصم وج. ديني أقرب إلى الواقع من الآراء الأخرى. ونرى أن الأقرب إلى الصحة، استناداً على قواعد اللغة، أنها أي كلمة (التركمان) مركبة من ترك + مان، ويعنيان سويةً (أنا التركي أو تركي أنا). ونكتفي بهذا ولا نريد إضافة مزيد من الآراء إلى ما تقدم.

أصل التركمان ومنشؤهم

من المعلوم أننا، نادراً ما نلقى شعباً أو قوماً في العالم لا يتناقش المختصون ورجال العلم حول أصله ومنشئه ولغته ودينه، ولذلك ليس من الغريب أن يجري مثل هذا النقاش عن أصل التركمان ومنشئهم، ويمتد النقاش حول لغتهم ودينهم، وعليه نجد في المصادر التاريخية اختلافاً غير قليل في آراء المؤرخين المسلمين وغيرهم حول تلك المسائل. ويمكن تلخيصها في ثلاثة منازع بالنظر لاختلاف المنابع التأريخية والمصادر التي عولوا عليها. وكما يلي:

١ ـ أوغوزنامة:

من عول منهم على هذا المصدر، بيّن أن أصلهم يرجع إلى (أوغوز خان)، ويقف عنده فلم يعرف من كان قبله[١٥]. وأن (أوغوزنامة) هذه، عبارة عن ملحمة، تتحدث بإسهاب عن مولد أوغوزخان وحياته والقدرات الغامضة التي كان يتمتع بها، ويعتبر كتاب دده قورقوت جزءاً من هذه الملحمة ويحتوي على اثنتي عشرة قصة تبين وقائع تاريخية معينة ذات علاقة بالمعتقدات التركية وطرق العيش في المجتمع التركي. وهناك ملحمة شعرية أخرى عن أوغوزخان لم يتوصل العلماء إلى نصها الكامل. إلا أن ملحمة أوغوزخان الأصلية تعتبر جزءاً هاماً من الملاحم التركية الكبرى التي تمجد أعاظم الشخصيات التركية التاريخية[١٦].

وعليه يُعتبر فرع أوغوز حسب هذا المصدر من أهم الفروع التركية وأكثرها

(١٤) الدكتور مهدي البياتي، بداية النشر لدى تركمان العراق، ١٩٧٠، ص ٦.
(١٥) عباس العزاوي، العراق بين الاحتلالين، ج ١، ص ٤٨.
(١٦) أرشد الهرمزي، التركمان في العراق، ص ١٥.

تأثيراً في التاريخ التركي، فقد أنشأ هؤلاء أعظم أمبراطوريتين في التاريخ، (السلجوقية والعثمانية)، وأن البجنيك والبيات والأوشار والباران والبايندر من هذا الفرع، أسسوا دولاً مستقلة، ولعبوا دوراً بارزاً في مسيرة التاريخ التركي[١٧]، وتركوا أثراً كبيراً في تاريخ المجتمعات الإسلامية العربية والعراقية.

٢ ـ جهانكشاي

يقول جهانكشاي وصاحبه علاء الدين الجويني ومن حذا حذوهما، إن نسبهم يبتدئ من (الايغور)، ويقف عنده فلم يعرف من كان السابق له. إن فكرة ارجاع أصل الترك إلى الأوغوز والايغور مماثلة إلى ارجاع أصل العرب إلى عدنان وقحطان عند العرب.

٣ ـ جامع التواريخ

وهذا الرأي الثالث يستند إلى ما جاء في هذا المصدر لمؤلفه الخوجة رشيد الدين فضل الله ويسمى بالتاريخ الغازاني، أن أصلهم من المغول، وهذا الرأي يتفق مع مذهب داروين في كتابه أصل الأجناس الذي يقسم فيه الناس إلى أربعة أجناس كما يلي:

آ ـ الآريون. . . ويعتبر الأوروبيين والعجم والأرمن من هذا النسل.

ب ـ الساميون. . . العرب والسريان والعبرانيون من الأقوام السامية.

ج ـ الزنوج. . . ومنهم القبائل الافريقية. علماً بأن ذكر الزنوج لم يرد في كتاب جامع التواريخ.

د ـ المغول. . . والترك والتركمان من الجنس المغولي حسب هذين المذهبين (مذهب داروين ورشيد الدين).

آراء بعض المؤرخين حول أصل (التراكمة)
الترك والتركمان والمغول والتتار

وقد رجح المؤرخ التركي الدكتور رضا نور رواية أوغوز، وطعن في رواية الايغور واعتبرها خرافية، وأن القول بالمغولية فيه إكثار من الإسرائيليات.

---

(١٧) عباس العزاوي، المصدر السابق.

ويقول الأستاذ عباس العزاوي في كتابه تاريخ العراق بين الاحتلالين (الجزء الأول ـ ص ٤٨) إن الترك من الطوارنيين، أو بالتعبير الأصح إن الطوارنيين من الترك. وهو اسمهم العام، وبضمنهم المغول. فالترك ـ بصورة عامة ـ أمة مستقلة، كثيرة العديد ومتألفة من قبائل وأقوام كثيرة يشملها هذا الاسم (الترك)... والواضح تماماً أن الأستاذ العزاوي ألحق المغول بالترك أو الطورانيين خلاف مذهب داروين، وما قال به الخوجة رشيد الدين الغازاني. ولكنه لم يُدلِ برأيه القاطع حول أولوية الترك أم الطورانيين، وبحسب علمنا أن «طوران» أو «توران» اسم مكان (بحيرة) وليس اسم نسب عرقي، وكانت ايران تسمى قديماً «آران» والبقاع المجاورة ببحيرة المذكورة بـ «توران» ولعل الحزب الطوراني الذي شكلته جماعة الاتحاد والترقي اتخذت هذه الاسم، لتذكير الترك بموطنهم الأصلي جوار «بحيرة طوران» وحثهم على ابقاء صلتهم بموطنهم. وكان من مبادئ الحركة الطورانية في فكر منظري الحركة (ضياء كوك آلب ـ ونيال اتسز) فيه دعوة إلى الحفاظ على الموطن الأصلي، والالتصاق بأرض الأجداد، وتحريرها من الاحتلال الروسي.

٤ ـ شجرة الترك

وقد رجح بعض المؤرخين التعويل على هذا المصدر، ولكن بتعديل رواه صاحب كتاب شجرة الترك أمير خيوه أبو الغازي (بهادرخان)، بلغة (الجغتاي) الذي نقله إلى التركية الدكتور رضا نور وتوجد نسخ من أصله في المتحف الآسيوي في بطرسبرغ، وفي قازان، وبرلين... من أن الترك أقوام وقبائل، تجمعها التركية، ولم يرجح المغول، ولا الاويغور، ولا الأوغوز، بعضهم على بعض. ولكن يؤخذ على كتاب شجرة الترك من جهة، أنه لم يقف عند هذا الحد بل جعل لهم شجرة أوصلها إلى آدم (س) فأوصل (الترك) وهو الجد الأعلى، بـ(يافث بن نوح)، ثم راعى أجداد التوراة، فكأنه جمع الروايات الأولى وسلسل النسب واتخذ منها وحدة، واستفاد من أنساب العرب وقواعد ترتيبهم فوضع كتابه على غرارها... وعلى أساسه اعتبر (ترك) جداً أعلى لأمة الترك، وهكذا اعتبر أقسامها الكبرى ـ أقسام الأمة ـ من قبائل أساسية ـ أجداداً تالين. وهكذا أيضاً مراتبهم اعتبرت لكل جد فروعاً تتفرع إلى الأفخاذ والبطون.

وقد استفاد صاحب كتاب شجرة الترك من الفكرة القائلة بأن الناس كلهم

من آدم وآدم من تراب، وأن القبائل والشعوب وسائل (اصطفافات) التعارف لا التناطح والتخاصم. من المعلوم أن هذه الفكرة، لم تكن معروفة قبل الإسلام أو أنها لم تكن سائدة، فلتأكيد الصلة بين الأقوام والشعوب قرّب علماء الإسلام بين أنساب الشعوب فأوصلوها بأنساب العرب والإسرائيليين، اعتماداً على أقدم كتاب ذكر أولاد آدم وسلسل أحفاده، وهو التوراة. ومن المعلوم، أن العلماء لا يزالون يتحرون عن وجهات التقارب عن طريق اللغة والسحنات والحالات الاجتماعية والعادات والتقاليد. وكذلك نرى علماء الغرب يقربون إليهم من يعدونهم من العنصر الآري... لذا حينما اتصل المغول والترك بالمسلمين، انتقلت إليهم هذه الفكرة عن طريقهم، فأوصلوا أجدادهم بآدم، وربطوا هذه الصلة بأقوى الأسباب تأييداً لما جاء في القرآن الكريم في الآية الكريمة ﴿وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا أن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾. ومن الحديث «كلكم من آدم وآدم من تراب»(١٨).

وقد وردت في مصادر أخرى أسماء لأقوام يمتد تاريخها إلى عدة قرون قبل الميلاد، ينحدر منها الأوغوز والأيغور، دون تتابع الأنساب. أنظر إلى (مخطط ١ ـ شجرة الترك) ص ٦٩.

يتضح في المخطط أعلاه، أن الترك والتركمان وغيرهما ينحدرون من فرع الأوغوز الرئيسي. في حين أن كلمة (التركمان) بدأت ترد مقابلة لكلمة (الترك) منذ عهد محمود الكاشغري. والمعروف أن الكاشغري والبيروني وغيرهما من المؤلفين القدامى قد أطلقوا اسم التركمان عادة على قبائل الأوغوز المستقرين، والقالوق، والخلاج، المشتغلين بالزراعة والمجاورين للأقوام المتقدمة حضارياً(١٩).

ويحدثنا التاريخ أن المناطق المحيطة بحوض نهر سردريا وأمودريا (يدي صو) أو (سيحون وجيحون) كانت تسمى بإقليم التركمان (تركمان ايلي) في القرن الثامن، بل حتى في القرن الخامس، وأن التركمان كانوا يعيشون آنذاك بجوار الصغد، وأن دائرة المعارف الصينية تسمي أقليم الصغد في القرن الخامس بالاقليم

(١٨) عباس العزاوي، المصدر السابق.

(١٩) البروفسور زكي وليد طوغان، عمومي ترك تاريخي كريشي، (المدخل إلى التاريخ التركي العام) الجزء الأول، مطبعة انكون، استانبول ١٩٤٦، ص ١٧٨.

التركماني (تركمان ايلي)، والمعروف أن هذه الموسوعة قد كتبت في القرن الثامن الميلادي[٢٠].

وبرأي المروزي أن الأوغوز كانوا قسمين: يقيم أحدهما في البراري، والآخر في المدن، والذين أسلموا منهم سموا بالتركمان وبدأوا بمقاتلة الذين لم يسلموا منهم[٢١].

وجاء في دائرة المعارف الإسلامية أن التركمان شعب تركي يقطن في آسيا الوسطى[٢٢].

يُستخلص مما تقدم أن التركمان، برأي المؤرخين المسلمين (الكاشغري والنيروني والمروزي وغيرهم)، هم جموع من قبيلة الأوغوز، الذين أسلموا ونزحوا من أواسط آسيا، وبحسب شجرة الترك ينحدرون مع غيرهم من الترك والآزريين وأتراك بالان وقاقاووز، من فرع الأوغوز (انظر المخطط رقم ١) ص ٦٩.

وتجدر الاشارة إلى أن المؤرخين المحدثين وغير المسلمين غالباً ما لا يميزون بين الترك والتركمان. ويقول غلوب باشا بهذا الصدد:

«أن الفرق بين الترك والتركمان غير واضح على العموم لذا استعملت كلمة الترك لهؤلاء الذين دخلوا في الأمبراطوريات العربية وكلمة التركمان للقبائل التي ظلت خارجها»[٢٣].

وقال إدموندس في كتابه أكراد وأتراك وعرب:

«لقد استعملت كلمة (التركمان) للاشارة إلى القرويين أو سكان المدن من الطبقات العامة في المجتمع والذين لغتهم هي التركية، و(الأتراك) للموظفين والضباط والمنتمين إلى العائلات الارستقراطية ممن أصبحوا عثمانيين»[٢٤].

وهذا ما يفسر لنا سبب تباين الآراء حول انتماء تركمان العراق القبلي،

---

(٢٠) البروفسور زكي وليد طوغان، المصدر السابق، ص ٢٠٢ ـ ٢٠٣.

(٢١) البروفسور عثمان توران، سلجوقلر وترك اسلام مدنيتي، بالتركية، (تاريخ السلاجقة والحضار والتركية الإسلامية)، منشورات معهد أبحاث الثقافة التركية، أنقرة، ١٩٥٥، ص ٧٢.

(٢٢) دائرة المعارف الإسلامية، ص ٢١٢.

(٢٣) Glubb, J.B. *A Short History the Arab People*, p. 129.

(٢٤) Edmonds, C.J, *Kurds Turks & Arabs*, London, p. 265.

بحيث ينسحب هذا التباين والاختلاف على مسألة تحديد الحقبة التاريخية لهجرتهم إلى العراق واستيطانهم فيه، كما سنأتي إليه فيما بعد..

وفي أدناه جدول بأسماء رؤساء التراكمة (الترك التركمان والمغول والتتار) الذين استمدت القبائل أسماءها منهم. كما ذكرهم أبو الغازي بهادرخان في شجرة الترك.

رؤساء الترك كما ذكرهم أبو الغازي في شجرة الترك(٢٥)

(يافث بن نوح)

ترك
طوطوقاخان
ايليبجه خان
ديب باقوي خان (كانوا على دين الحق)
قويوخان
نجمة خان

مغول خان	تتار خان
قارا خان	بوقا خان
أوغوز خان (نبي الترك.. راجع ص ٢٦)	بلنجه
كون خان	آدلي
آي خان (وهو شقيق كون خان)	آتسز
يلدز خان	اردو
منكلي خان	بايدو
دنز خان	سوينج خان

المغولية الثانية وبعد حادثة (اركونكون) التي تعتبر من القصص الأسطورية، والتي تقول باختصار ـ: «مني المغول بهزيمة أمام قوات سوينج خان التترية التي استعانت بقرغيز خان فالتجأ ايلخان المغولي ومن بقي معه من الرجال والنساء والأولاد وبعض المواشي وراء الجبل المسمى (اركنوكنون) وجاء في تلفيق الأخبار

(٢٥) عباس العزاوي، المصدر السابق، ج ١، ص ٥٦ وما بعدها.

للجاحظ: اركنه قون.. فتكاثروا هناك بعد أن ضلوا الطريق وتاهوا فيه أربعمائة عام، فتكونت منهم قبائل جديدة من انسال (قيبان آيل خان) وابن أخته (نكون) اشتهرت منها قبيلة (قيبان) وقبيلة (دورلكون أودورليكون)، تفرعت منهما قبائل كثيرة، ليس في الوسع إحصاؤها أو تعدادها كما يقول صاحب شجرة الترك وأشهرهم:

١ ـ مركيت أو مكريت ٢ ـ ايكراس ٣ ـ آلقنوت ٤ ـ قارنوت ٥ ـ قورلاس ٦ ـ ايلجيكن ٧ ـ ارلات ٨ ـ باداي ٩ ـ قيشلق ١٠ ـ اوشيان ١١ ـ سولدوس ١٢ ـ ايلوركيت ١٤ ـ كيتكيتلر ١٥ ـ دوربان ١٧ ـ سوقوت ١٨ ـ كورلوت ١٩ ـ بارقوت ٢٠ ـ جويرات ٢١ ـ باباأوت ٢٢ ـ جلاير.

أهم قبائل التتار(٢٦)

١ ـ اويرات ٢ ـ بولغاجين ٣ ـ كيره موجين ٤ ـ لولهتكون ٥ ـ أوراسوت ٦ ـ كلدره موجين ٧ ـ نايمان ٨ ـ كرايت ٩ ـ أونغون ١٠ ـ خيتاي.

القبائل التركمانية(٢٧)

تتفرع القبائل التركمانية (التراكمة) حسب ما ذكر في ديوان لغات الترك (ج ١ ص ٣ و٥٧) من قبيلة (الغز) إلى ٢٤ قبيلة، تفرعت منهم البارانية والبايندارية والافشار وقنق... ومن هذه الأخيرة تفرعت سلالة السلاجقة العظام.. وقيل ان (الغز) مخفف من (أغز)، وهذا مخفف من (أوغوز)، ومنهم أتراك الأناضول والقفقاس وأذربيجان، وكذلك العثمانيون وأن جدهم الأعلى (كوك خان) أحد أولاد أوغوز خان(٢٨).

وجاء في كتاب جامع الدولة «التركمان صنف من الترك، وهم قبائل شتى لكل قبيلة عشائر وبطون وأفخاذ».

لا تختلف القبائل التركمانية في تفرعاتها عن القبائل العربية كما جاء في شجرة الترك ونوهنا عنها فيما سبق. ومن المصادر التي تحدثت عنهم مفصلاً مجموعة تواريخ التركمان وأولياجلبي وكذلك القلقشندي الذي ذكر عدد التركمان

---

(٢٦) عباس العزاوي، المصدر السابق، ج ١، ص ٥٦ وما بعدها.
(٢٧) عباس العزاوي، المصدر السابق، ج ١، ص ٥٦ وما بعدها.
(٢٨) ترك بيوكلري، ص ٢١، طبعة استانبول ١٣٣٣.

وأمراءهم ومشاهير رجالهم... وفي مسالك الأبصار أسهب القول فيهم، وهنالك مصادر أخرى كثيرة تفصل الأنساب والقبائل التركمانية، جاء ذكرها في مجلدات المؤلف المحامي عباس العزاوي تاريخ العراق بين احتلالين. لذا نحيل القارئ إلى تلك المصادر إذا شاء مزيداً من التفاصيل.

اللغة والدين

اللغة

يصنف العلماء اللغة التركية عموماً إلى لهجتين أساسيتين (الأوغوزية ـ الجغتائية) وتتكلم القبائل المنحدرة من فرع الأوغوز التي هي (القبائل التركمانية والأذربيجانية وأتراك بالان وأتراك الأناضول ـ وأتراك البلقان) باللهجة الأوغوزية. أما الفروع الأخرى مثل (قزاق، قرغيز، أوزبك، التاي، نوغاي، سالار، أويغور... إلخ) (انظر المخطط رقم ١ ص ٦٩)، فإن اللهجة الجغتائية هي الشائعة بينها... يمكن لأفراد كل مجموعة من المجموعتين التفاهم فيما بينها بسهولة رغم وجود اختلافات تتعلق بأسلوب التعبير واستعمال المفردات الداخلة فيها من اللغات المحلية والناجمة عن الاختلاط بالأقوام الأخرى. بينما يصعب التفاهم بين أفراد المجموعتين إلى الحد الذي قد تدعو الحاجة معه إلى وجود مترجم يتولى الترجمة من التركية إلى التركية، حيث إن الهوة بين اللهجتين أصبحت واسعة بسبب التغييرات والتحويرات التي طرأت على التركية الحديثة من جهة، وانقطاع صلتها باللهجة الجغتائية من جراء بقاء المتكلمين بها خلف الستار الحديدي من جهة أخرى، وقد فرضت على مجموعاتها استخدام حروف تختلف من مجموعة إلى أخرى، لأغراض سياسية، اتبعها الاتحاد السوفياتي مع الأتراك المسلمين بهدف التفريق بين مجموعاتهم.

على أي حال فإن أصل اللغة واحد، وألفاظها، حتى في الأبعد، تدل على أن الأصل واحد[٢٩].

الديانة

الديانة القديمة هي الشامانية ومع قليل من اليهودية والبوذية والزرادشتية والمسيحية.. ويدين الترك اليوم بجميع فروعهم وبنسبة ساحقة بالديانة الإسلامية،

---

(٢٩) عباس العزاوي، المصدر السابق، ج ٣، ص ٤٩.

ولكن هنالك بعض القبائل المغولية في منغوليا الحالية (إذا قبلنا بفكرة كون الترك والتركمان والمغول من أصل واحد)، التي تعتنق البوذية والكونفوشيوسية وغيرها، وقبائل أخرى في أوربا الشرقية (قاقاووز) تدين بالمسيحية. وكذلك هنالك بضع مئات من العوائل المسيحية (كاثوليك) في قلعة كركوك في العراق، من التركمان الذين لا يتكلمون غير التركية، ويقال إنهم جاؤوا مع الجيش المغولي.

ان مسلمي الترك خليط من كل المذاهب كالعرب تماماً، فيهم السنّة والشيعة، وفيهم من الغلاة العلوية والبكتاشية والكاكائية وغيرها، غير أن السنّة الأحناف فيهم يشكلون الأكثرية الكبيرة.

وتؤكد جميع المصادر التاريخية، بأنهم دخلوا الإسلام عن قناعة. وبحسب رواية شجرة الترك كان أولاد يافث إلى حكومة النجمة خان على «دين الحق» أي (ديانة التوحيد)، وقال الجاحظ في كتابه تلفيق الأخبار وتلقيح الآثار، في واقع قزان وبلغار وملوك التتار[٣٠]، الذي يعتبر من المراجع المهمة في هذا المجال، انهم يعتقدون بالله ووحدانيته، وكانوا يعظمون الكواكب والأجرام السماوية ولا تصح بوجه نسبتهم إلى الوثنية مطلقاً، أو إلى الوثنية الشامانية، أو إلى البوذية، أو إلى عبادة الشمس والكواكب وسائر الاجرام العلوية، أو إلى اللادينية مطلقاً، ومثل هذه الأقوال نسبة الأيغور إلى النصرانية النسطورية... فالوضع لم يكن بهذه المبالغة... وإنما المعروف أنهم يعتقدون بإله واحد، وبعضهم يعظّم الكواكب أو الأجرام لا بدرجة العبادة، وأن النصرانية دخلت على أولئك ولكن لا بالوجه المعروف للنصارى اليوم، ولذا حينما رأوا الإسلام لم يترددوا في اعتناقه، ووثنيتهم كما يقال عنها... لم تتمكن منهم...

قال عباس العزاوي:

«حين اعتنق الأتراك الإسلام انتشروا في المملكة الإسلامية زرافات ووحداناً ودخلوا الجندية أقواماً، وتولوا قيادة الجيوش مدة، اشتهر منهم أمراء كثيرون، فكانوا عضداً قوياً وقاموا بخدمات عظيمة للإسلام»[٣١].

مقارنة بين قبائل الترك والعرب

لو رجعنا إلى قبائل العرب وأحوالهم التاريخية لرأينا أن أقوى حكوماتهم

(٣٠) عباس العزاوي، المصدر السابق، ج ١، ص ٥٤.
(٣١) عباس العزاوي، المصدر السابق، ج ٣، ص ٢٢.

شكيمةً وفي مواطن العرب الأصلية، أنها تشكلت من واحدة أو أكثر من القبائل، وأخذت عادة اسم رئيس القبيلة الأكبر أو الأقوى وإن كانوا يسمون بالملوك، كملوك كندة وغيرهم مثلاً[٣٢]. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الدول، وحكومات الترك والتركمان والمغول عموماً. وأن البداوة سبقت الحياة المدنية لكل من القومين. ومن جهة أخرى، نرى أن العرب والترك، خلافاً لجميع الأقوام الأخرى تقريباً، خرجوا من مناطقهم الصحراوية الحارة إلى المناطق الدافئة... العرب من الجزيرة العربية إلى وادي الرافدين، الهلال الخصيب، وادي النيل، وانتشروا في أقطار شمال أفريقيا، والترك خرجوا من صحراء قره قوم إلى المناطق نفسها، فضلاً عن دول أوربا الشرقية والبلقان، في حين أن الأقوام الأخرى نزحت من المناطق الباردة إلى الدافئة والحارة. ولكن، فيما حافظ العرب على التواصل الجغرافي بين المنشأ والأقطار التي حلوا بها، أهمل الترك هذا الأمر الهام من الناحية الجيوبوليتيكية، لذا أصبحت الصلة مقطوعة بين مجموعاتها البشرية المنتشرة من المحيط الأطلسي إلى حدود الصين. الأمر الذي يشكل أحد الأسس التي استندت إليها فكرة الطورانية في عهد جماعة الاتحاد والترقي، بغية جمع الشمل وتحقيق التواصل الجغرافي.

ومن ألقاب رؤساء قبائل الترك قديماً خان، وهو رئيس كل قبيلة، (خاقان) ويطلق على من يحكم بضعة قبائل، (قاآن) لمن لا حاكم وراءه أو فوقه.

ولا ينبغي أن ننسى أن الترك لا يماثلون العرب من جميع الوجوه، فلكل من القومين مزايا وخصائص وعادات وتقاليد قد لا توجد لدى الآخر، منها ما هو من المزايا الخلقية، ومنها ما هو نتاج المحيط، وظروف الاحتكاك بالأقوام المختلفة، والمناخ الذي عاشوا فيه.

الموطن الأصلي... المنشأ

تتألف أمة الترك، في الأصل، من قبائل رحل موصوفة بالشجاعة والصبر على المكاره وتحمل المشاق، كانت تسكن الخيام، مولعة بالصيد، مواطنها الأصلية في أواسط آسيا في مغولستان وتركستان، وهما معروفان اليوم على خارطة العالم. ولم تنتقل قبائل الترك من مواطنها الأصلية دفعة واحدة بل تعاقبت على مر السنين،

(٣٢) عباس العزاوي، المصدر السابق، ج ١، ص ٥١.

ويرى أكثر المؤرخين أن عشيرة قايي (وهي السلالة التي أنجبت العثمانيين)(٣٣) قد هاجرت مع السلاجقة والقبائل التركمانية من مواطنها الأصلية شرقاً إلى ما وراء النهر حيث مكثت فيها فترة من الزمن، ثم ارتحلت إلى خراسان ومرو وأقامت في ماهان. ويشير بعض المصادر إلى أن العشيرتين (السلاجقة والعثمانيين) قد نزحتا سويةً، ويذكر ذلك علاء الدين السلجوقي في رسالة بعثها إلى السلطان عثمان، مؤسس الدولة العثمانية، ومن ثم نزحوا إلى الأناضول والعراق وبلدان الشرق الأوسط. وهذا لا يعني أن التركستان ومنطقة ما وراء النهر قد خلت من القبائل التركية، بل ان الجمهوريات الإسلامية التي نالت استقلالها مؤخراً إثر تفكك الاتحاد السوفياتي، وهي (تركمانستان وكازاخستان، وأزوبكستان، وقرغيزستان، وطاجيكستان وأذربيجان، ونخجوان) تشكلت من القبائل التي انحدرت من فرع الأوغوز والفروع الأخرى... وتجدر الاشارة إلى أجزاء واسعة من تركستان (تركستان الشرقية) التي يربو عدد نفوس الأتراك المسلمين فيها على ١٨ مليون نسمة، لا تزال تحت حكم الصين، تناضل من أجل الحرية والاستقلال، وكانت تتمتع بشكل من أشكال الحكم الذاتي إلى سنة ١٩٦٨، وكان السيد يوسف عيسى آخر رئيس للجمهورية وقد توفي في وقت مبكر من عام ١٩٩٦ في تركيا عن عمر يناهز الثمانين.. وأن أصولهم التركية هي (الايغور والقازاق وقرغيز وسالار وطاجيك وغيرها) (راجع الخارطة رقم ٢ في بداية الكتاب للإطلاع على الموطن الأصلي للأتراك.

أما فيما يتعلق بقدوم التركمان إلى العراق واستيطانهم فيه في الحقب التاريخية المختلفة وظروفها، فهذا سيكون موضوع الفصل التالي.

ويرجع السبب في خطأ كثيرين ممن عالجوا موضوع التركمان في العراق في استنتاجاتهم، إلى كونهم حاولوا إرجاع أصل التركمان إلى حملة استيطان واحدة أو هجرة معينة وفي تاريخ محدد، في حين أن الحقيقة التاريخية تشير إلى تعاقب الهجرات أو فترات استيطانهم فيه، وأسباب هذا الاستيطان وعوامله التاريخية.

---

(٣٣) نامق كمال، عثمانلي تاريخي (التاريخ العثماني) الجزء الأول، مطبعة محمود بك، استانبول ١٩٢٦، ص ٤٠.

الفصل الثاني

قدوم التركمان إلى العراق واستيطانهم فيه

دخل التركمان العراق في فترات متعاقبة، فكثر عددهم، وعلا شأنهم، فقد استخدمهم الأمويون والعباسيون في جيوشهم، وتقلدوا أرفع المناصب في العهد العباسي، ثم تسلموا زمام الحكم في العراق، فأسسوا الدول والامارات المختلفة. وقد تطرق أكثر المؤرخين إلى تعاقب الهجرات التركية إلى العراق على الرغم من اختلاف الآراء التي قيلت في هذا الصدد.

تطرق المؤرخ العراقي عبد الرزاق الحسني إلى الهجرات المتعاقبة لقبائل التركمان إلى العراق، إلا أنه أضاف:

«ان لفظة الترك والتركمان تطلق اليوم على الذين يقطنون الأراضي التي تفصل المنطقة الكردية عن المنطقة العربية في العراق، وينتشرون على خط ممتد من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي، من تلعفر في الموصل إلى أربيل والتون كوبري وطوز خورماتو في لواء كركوك فقزلرباط ومندلي في لواء ديالى، ويقول بأن المظنون أن هؤلاء من جملة القوات التي كانت في جيش السلطان مراد الرابع الذي استرد العراق من أيدي الصفويين سنة ١٦٣٨م، وقد مكثوا في هذه البقاع للمحافظة على خط الاتصال بين الايالات التركية الجنوبية وايالاتهم الشمالية»[٣٤].

في حين أن مؤلف كتاب الأكراد والأتراك والعرب، س. ج. ادموندس، عدّد خمسة احتمالات تتعلق بتاريخ قدوم التركمان إلى العراق، معتمداً على مناقشته مع طلاب التاريخ، كما قال، الذين ذكروا له[٣٥]:

١ - جيء بهم من الأناضول من قبل السلاجقة.

(٣٤) عبد الرزاق الحسني، العراق قديماً وحديثاً، مطبعة العرفان، صيدا، ١٩٥٦.
(٣٥) ادموندس س. ج.، أكراد، أتراك وعرب، بالإنكليزية، ص ٢٦٧.

٢ ـ كانوا (مئة ألف) تركماني أسرهم تيمورلنك وقد أنقذهم من الموت تدخل شيخ اردبيل الخواجة علي رئيس الدراويش من الصفويين وكان ذلك بين عامي (١٣٩٢ ـ ١٤٠٥م).

٣ ـ جيء بهم من الأناضول لحماية الطريق من قبل السلطان سليم الأول والسلطان سليمان الأول (١٥١٢ ـ ١٥٦٦م).

٤ ـ انهم اتباع أذربايجانيون من مراغا، جاؤوا مع الشاه اسماعيل الصفوي خلال احتلاله العراق (١٥٠٢ ـ ١٥٣٤م).

٥ ـ انهم أذربايجانيون جاء بهم نادر شاه (١٧٣٠ ـ ١٧٤٧م).

ومن الكتّاب المعاصرين حنا بطاطو يقول في التواجد التركماني في العراق:

«خلت كتب التاريخ التي بأيدينا (عربية أو أجنبية) من أي ذكر لوجود الترك قبل أواخر القرن العاشر الميلادي في كركوك وضواحيها. وليس هناك ما يُنير السبيل إلى معرفة أصل تواجدهم في كركوك والقرى والبلدان الواقعة على خط الطريق السلطانية العظيمة التي تبدأ من تلعفر وتعبر نهر دجلة مارة بطريق الموصل، أربيل، وكركوك، وكفري، حتى (قرة تبة) إلى الجنوب، وليس في امكاننا أن نردهم إلى الحاميات التركية التي كان الخلفاء العباسيون في القرن التاسع الميلادي (الثالث الهجري) قد وضعوها في تلك الأنحاء، أو إلى حركة الهجرة التركمانية في أيام سلاطين السلاجقة (١٠٣٧ ـ ١١١٧م) أو سلاجقة العراق (١١١٧ ـ ١١٩٤م) أو أتابكية (آل بكتكين) في اربيل (١١٤٤ ـ ١٢٣٢م) وليس لدينا ما يلقي الضوء على هذا الغموض التاريخي إلا الاستخارة بين خمس نظريات تاريخية. **أولها**: أن السلاجقة العظام جاؤوا بهم من الأناضول. **وثانيها**: أنهم أحفاد أسرى الحرب الترك المائة ألف الذين وقعوا بيد تيمورلنك فأعتق رقابهم بتدخل خواجة علي شيخ أردبيل منشئ الطريقة الصفوية القزلباشية ذات الميول الشيعية الأولى، وبذلك يكون تاريخ استقرارهم (١٣٩٢ ـ ١٤٠٢م). **وثالثها**: أن السلطانين ياوز سليم وسليمان الأول القانوني (١٥١٢ ـ ١٥٦٦م) نقلاهم من الأناضول ليقوموا على حماية الطريق السلطانية، **ورابعها**: أنهم سلالة الأذربيجانيين الذين كان قد جاء بهم الشاه اسماعيل الصفوي من (مراغه) خلال فترة احتلاله القصيرة لهذا الجزء من العراق الحالي (١٥٠٢ ـ ١٥٢٤م) ليكونوا بمثابة حاميات عسكرية. **وخامسها**: يمكن أن يكونوا أحفاداً للحاميات العسكرية التركمانية التي أنشأها نادر شاه ووضعها هناك (١٧٣٠ ـ ١٧٤٧م)».

ويضيف بطاطو:

«إن أكثر من بحثتُ هذه المسألة معه من التركمان يرجحون الاحتمال الثالث، ومن بينهم نظام الدين النفطجي، وكان تلميذاً في مدرسة الأمريكان الثانوية في بغداد أيام تدريسي فيها (١٩٤٢ ـ ١٩٤٤م)»[٣٦].

يبدو لنا أن الأستاذ بطاطو قد ارتكب نفس الخطأ الذي وقع فيه سابقوه عندما حاول تحديد تاريخ محدد لظهور التركمان في العراق، وكما يبدو أنه رجح الاحتمالات التي ذكرها س. ج. ادموندس في كتابه الأكراد والأتراك والعرب ومن ثم استند إلى أقوال الأشخاص دون المراجع التاريخية المعول عليها كما فعل ادموندس، وهؤلاء لم يكونوا ذوي اختصاص بل هم تلاميذ، ولا يصح الاعتماد على أقوالهم.

وهذا الخطأ وقع فيه كثيرون غيرهم ممن عالجوا موضوع التركمان في العراق في استنتاجاتهم، إذ حاولوا جميعاً ارجاع أصل تواجد التركمان إلى حملة استيطان واحدة أو هجرة معينة وفي تاريخ محدد، في حين أن الحقيقة التاريخية تشير إلى تعاقب قدومهم إلى العراق واستيطانهم فيه، بمختلف الأسباب والعوامل التاريخية وظروفها.

وإن الوقائع التاريخية بمجموعها تشير إلى الحقيقة القائلة بتعاقب هجراتهم أو بالأحرى قدومهم إلى العراق، لغايات متعددة وفي ظروف تاريخية مختلفة، وليس بتاريخ محدد أو ظرف معين، كما سنبين فيما يلي:

فترات مجيء التركمان إلى العراق واستيطانهم فيه

يشير معظم المؤرخين إلى دخول التركمان إلى العراق في العهد العباسي وبفترات متعاقبة. وفي بعض المصادر التاريخية اشارات واضحة إلى استقدام الأمويين كذلك، عساكر من التركمان وإشراكهم في الفتوحات الإسلامية، وبهذا الصدد يقول الأستاذ عباس العزاوي:

«حين قبل الترك الإسلام انتشروا في المملكة الإسلامية زرافات ووحداناً ودخلوا الجندية أفواجاً، وتولوا قيادة الجيوش مدة، اشتهر منهم أمراء كثيرون،

(٣٦) د. حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية العراقية، ص ٩١٢ ـ ١٩٢١؛ وجرجيس فتح الله، العراق في عهد قاسم، ص ٧٣٩.

فكانوا عضداً قوياً، وقاموا بخدمات عظيمة للإسلام، وزاد عددهم في بعض المواطن على الأهلين الأصليين، وبينهم من حصلوا على حكومات كبيرة ودول مشهورة عاشت بصورة مدنية أو قبلية»(٣٧).

ولكنه لا يقدم تاريخاً محدداً لتواجدهم أو لفتراته.

وقد ذكر غلوب باشا، أن الوالي الأموي الحجاج بن يوسف الثقفي (٦٩٢م) أسكن الترك على الجبال التي تسيطر على الأراضي الصحراوية. وقيل إنه أسكنهم في ناحية «بدرة» التابعة لمحافظة واسط حالياً(٣٨).

لقد اختار القائد الأموي عبيد الله بن زياد ألفين من رماة السهام من التركمان المهرة، بعد انتصاره على الملكة «قبج خاتون» إثر معارك طاحنة في بخارى وبيكند، وأسكنهم في بصرة، وثلاثة آلاف آخرين أسكنهم في بغداد(٣٩).

ثم تتالى فيما بعد مجيء التركمان في فترات تاريخية متعاقبة، ساهموا بدور كبير في الفتوحات الإسلامية في زمن العباسيين وكان من تدابير الخلفاء العباسيين، القضاء على أبي مسلم الخرساني، والتخلص من نفوذ البرامكة الفرس، ولا سيما في عهد الخليفة الرشيد، إذ قام الخليفة أبو جعفر المنصور (٧٥٤ ـ ٧٧٥م) بعد انشائه مدينة بغداد، بتشكيل وحدة عسكرية من التركمان الذين أظهروا مهارة فائقة وشجاعة كبيرة في القتال، كما قام الخليفة هارون الرشيد (٧٨٦ ـ ٨٠٩م) الذي استطاع القضاء على البرامكة، بتشكيل وحدات عسكرية اضافية من التركمان لمراقبة حدود الدولة الإسلامية وحماية بغداد العاصمة. في حين اعتمد الخليفة المعتصم بالله كلياً على العساكر التركية بخلاف أخيه الأكبر الخليفة المأمون الذي اعتمد على العساكر الفارسية، في المحافظة على الملك، فقد جلب الخليفة المعتصم أعداداً كبيرة من التركمان (٤٠ ألفاً) وأسكنهم مع عوائلهم في مدينة سامراء بعد تشييدها ونقل عاصمة الدولة إليها. وذكر غلوب باشا أن الخليفة المعتصم استخدم عشرة آلاف منهم كحراس خاصين له(٤٠). وعند دخول البويهيين إلى بغداد عام (٩٤٥م) سيطروا على كل شيء باسم الخليفة بواسطة التركمان أيضاً، وفي هذه الفترة وتحت قيادة معز الدولة (٨٧٧ ـ ٩٨٣م) تم ادخال الأتراك الآذريين والتركمان إلى

---

(٣٧) عباس العزاوي، العراق بين الاحتلالين، ج ٣ ـ ٢، ص ٢٢.
(٣٨) غلوب باشا، المصدر السابق، ص ٧٧ ـ ٧٨.
(٣٩) الطبري، المصدر السابق، ص ٢٢١.
(٤٠) غلوب باشا، المصدر السابق، ص ١١٣.

العراق، وقد اشتهر من القبائل التركمانية السلاجقة الذين تسلطوا على الدولة العباسية سنة ١٠٥٥م، وأنقذوا الخليفة (القائم بأمر الله) من حكم الدولة البويهية الشيعية[٤١].

وقضى على الأمبراطورية البيزنطية في معركة ملاذكرد (٢١ ميلاً عن بحيرة وان) الحاسمة، حيث أسر القائد السلجوقي آلب أرسلان أمبراطور بيزنطة في هذه المعركة. وقد أكرم الخليفة السلاجقة وذلك بترك الموصل لهم، حيث أسسوا فيها امارة أتابكية. وبعدها تشكلت الدولة السلجوقية التي شملت العراق وسوريا ولبنان وفلسطين.

وردت في دائرة المعارف الإسلامية إشارة إلى احتمال تواجد الترك في العراق قبل نشوء الأمبراطورية العثمانية فإنها لا تقطع برأي في كونهم من بقايا المعسكرات التي أسسها الخلفاء العباسيون في القرن التاسع الميلادي، أو استيطانهم لتلك البلاد في عهد السلاجقة والإمارات التركمانية.

ومن ثم تتابع (قدومهم) إذا صح التعبير، خصوصاً في عهد الدولة البارانية (قره قوينلو ـ ١٣٥٠م) والدولة البايندارية (آق قوينلو ـ ١٤٧٠م) والموجة الأخيرة، جاءت في العهد العثماني. ولم يبق الأمر في حدود الكتب التاريخية بل تعدى ذلك إلى الأمور السياسية بعد الحرب العالمية الأولى، حيث قررت اللجنة التي شكلتها عصبة الأمم للتحقيق في النزاع التركي ـ البريطاني حول ولاية الموصل، بعد اجراء بحوث ودراسات واسعة، أن التركمان منحدرون عن جند طغرل وخلفائه، وعن جند الخلفاء العباسيين والأتابكية والسلاطين العثمانيين، وأضافت بأنهم ترك ـ تركمانيون من مجموعة الأتراك الغربيين[٤٢].

يطلق بعض المؤرخين اسم (الهجرات.. صغيرة.. وكبيرة) إلى مجيء التركمان إلى العراق، فيما يفضل د. فاضل دميرجي[٤٣] اطلاق تسمية الهجرة الأولى والثانية وهكذا. بينما يقسم ارشد الهرمزي مجيء التركمان إلى العراق إلى ثلاث مراحل[٤٤].

---

(٤١) الطبري، المصدر السابق، ص ٢٢١.
(٤٢) الدكتور فاضل حسين، مشكلة الموصل، مطبعة الرابطة، بغداد، ص ٩٩.
(٤٣) الدكتور فاضل دميرجي، ماضي وحاضر أتراك العراق، دار الطباعة لمؤسسة التاريخ التركي، أنقرة ١٩٩١، ص ٩.
(٤٤) أرشد الهرمزي، المصدر السابق، ص ٢٠.

ونحن لا نميل إلى إطلاق تسمية (هجرات أو مراحل) على مجيء التركمان إلى العراق أساساً، لأنه كان يأخذ أحد الأشكال التالية، استناداً إلى الغاية أو الهدف منه:

أولاً ـ شكل استقدام للتجنيد مصحوباً بالتحاق عوائل الجند بهم.

ثانياً ـ يأخذ طابع الاحتلال الاستيطاني حيث اعتادت قبائل الترك استصحاب عوائلها معها عند قيامها بالحملات العسكرية والاقامة في البلدان التي كانت تحتلها.

ثالثاً ـ هجرات العوائل أو العشائر لأسباب تجارية أو اقتصادية او للالتحاق بأبناء جلدتهم في الامارات أو الدول التركمانية التي تشكلت في العراق، لذلك فضلنا اطلاق تسمية (الفترات) بدلاً من الهجرات أو المراحل أو غير ذلك.

وقد يكون من المفيد، توخياً للوضوح، سرد موجز للفترات التي مر بها استيطان التركمان في العراق، مع بيان أهميتها التاريخية، والعوامل والأسباب الموجبة، كما يلي:

الفترة الأولى (الاتصال والتعرف)

يرجع تاريخ الفترة الأولى التي وطئت اقدام التركمان فيها أرض العراق إلى سنة ٥٤ هجرية حيث استقدم عبيد الله بن زياد ألفين من الأتراك وأسكنهم البصرة، وكان عبيد الله قد أغار على بخارى وبيكند، فقاومه جيش الملكة قبج خاتون التركية، واسترعت انتباه القائد العربي شجاعة جنود الترك وحسن استعمالهم للأسلحة والرمي بالنشاب[٤٥]. وخدم الترك في الجيش الأموي في عهد الحجاج بن يوسف الثقفي[٤٦].

وفي العهد العباسي، لم ينقطع سيل الاستقدام لغرض العسكرة والهجرة للالتحاق بالعوائل، من ذلك استقدام الخليفة المنصور بعد انشائه مدينة بغداد، وتشكيل وحدة عسكرية من التركمان. وكذلك فعل هارون الرشيد كما أسلفنا، وقد ورد في كتاب المسالك والممالك لابن خرداذبة أن والي خرسان عبد الله بن

(٤٥) الطبري، المصدر السابق، ص ٢٢١.

(٤٦) غلوب باشا، المصدر السابق، ص ٧٧ ـ ٧٨.

طاهر كان يرسل إلى العراق ألفي تركي سنوياً من تركستان حسب الأوامر الصادرة له من الخليفة، ومن ذلك أيضاً اعتماد الخليفة المعتصم الكلي عليهم، وقد كثر عددهم في أيام البويهيين(٤٧).

نستطيع وصف هذه الفترة بأنها كانت فترة الاتصال الأول بين التركمان والأرض العراقية حيث بدأ التركمان بالتعرف على طبيعة البقاع، وعلى أهلها، وعلى حضاراتها ومزايا المجتمع المدني الإسلامي القائم فيها. فكانت فترة الاختبار وكشف إمكانات الحياة الأفضل، الأمر الذي ساعد كثيراً، من جهة أخرى، على انصهار الكثير من هذه الموجات بين الأقوام المحيطة بها. ومما يؤيد هذا الرأي مقالة في مجلة جمعية آسيا الوسطى، تبين اختلاط التركمان مع القوميات الأخرى ـ وخاصة العرب في هذه الفترة مما أدى إلى أن يفقد الكثيرون منهم لغتهم الأصلية، وأن يتكلموا العربية(٤٨). وحسب هذا الرأي فإن الموجات الأولى التي سكنت جنوب ووسط العراق قد انصهرت، وهاجر أعداد منهم إلى المناطق التركمانية الحالية للالتحاق بأبناء جلدتهم فيها في المراحل اللاحقة، مثال ذلك قبيلة «الخلاج» التي سكنت الحلة، ولا تزال الحارة التي سكنتها تحتفظ باسمها، ولكنهم انصهروا ولا يعرف شيء عنهم، وكذلك الأمر بالنسبة لجموع تركمانية كثيرة أخرى سكنت البصرة، ومناطق مختلفة من بغداد كالأعظمية والحيدرخانة، وجديد حسن باشا، والفضل، وقره غول، وباب الشيخ، وغيرها.

الفترة الثانية ـ عصر الاحتلال والاستيطان

يعتبر عصر الاستيطان التركماني في العراق إبان العهد السلجوقي من أهم الفترات التاريخية التي رافقت استيطان التركمان لهذه البلاد.

وقد تأسست في هذه الفترة عدة امارات ودول تركمانية مستقلة وكما يلي:

(الامارات التركمانية التي تشكلت في مناطق مختلفة من العراق)

تأسست في هذه الفترة الإمارات التركمانية التالية في المناطق المختلفة من العراق وهي:

(٤٧) شاكر الضابط، تاريخ الصداقة بين العراق وتركيا، مطبعة دار المعرفة، بغداد ١٩٥٥، ص ٧١.

(٤٨) مقالة «Reflection on the Mosul Problem» في نشرة جمعية آسيا الوسطى، ج ٤ العدد ١٣ ص ٣٥٠ ـ ٣٦٤؛ د. مهدي البياتي، المصدر السابق، ص ١١.

١ ـ الامارة الاتابكية في الموصل (الزنكية): من (١١٢٧ ـ ١٢٣٣م)... مدة الحكم (١٠٦) أعوام

من أشهر الامارات التركمانية كانت اتابكية الموصل ويطلق عليها «الامارة الزنكية» نسبة إلى عماد الدين الزنكي وابنه نور الدين الزنكي اللذين اشتهرا بالدهاء السياسي والعسكري ومجابهة الصليبيين. وقد استمرت هذه الامارة من عام (١١٢٧ حتى ١٢٣٣م) وبعد هذا التاريخ حكمت سلالة لؤلؤ التي رعاها الزنكيون وحتى عام ١٢٦٢م... (٢٩ سنة) اخرى.

وعماد الدين الزنكي هو ابن قسيم الدولة آقسنقر بك من سادة قبيلة الأوشار، من التركمان الأوغوز. وقد خلفه ابنه غازي وقطب الدين مودود. أما ابنه نور الدين فقد أنشأ فرع حلب.

وقد قضى الايلخانيون على هذه الامارة التركمانية التي اتخذت مدينة الموصل مركزاً لها. علماً بأن (الاتابك) لقب كان يطلق على معلمي أمراء السلاجقة العسكريين الذين كانوا يرسلون إلى الولايات لتعليم الملوك والأمراء فنون القتال وادارة شؤون الحكم في البلاد. فالإمارة التي كانت تدار من قبل الأمير يصطحبه أتابك أي (الأب البيك) سميت (أتابكية)(٤٩).

٢ ـ الامارة التركمانية في اربيل

ومن الامارات التركمانية التي تأسست في هذه الفترة في العراق أتابكية اربيل التي حكمت اربيل وشهرزور وحكاري وسنجار وتكريت. وقد أنشأ هذه الامارة زين الدين علي كوجك بن بكتكين من قادة السلاجقة في عام (١١٤٤ ـ ١٢٠٩م) وخلفه ابناه يوسف زين الدين ومظفر الدين كوكبوري. دام حكم هذه الامارة (٦٥) عاماً(٥٠).

٣ ـ الامارة التركمانية في كركوك: (٦٢٣هـ ـ ١٢٣٠م).

وقد سميت (الايواقية) أو (الايوائية) تأسست في كركوك، وشملت السليمانية الحالية، وسهل شهرزور، وفي بعض المصادر سميت الامارة القبجاقية في كركوك نسبة إلى ملكها قبجاق بن أرسلان طاش الذي حارب عماد الدين الزنكي فغُلب وقضي بذلك على هذه الامارة وخضعت لأتابكية الموصل(٥١).

---

(٤٩) أرشد الهرمزي، المصدر السابق، ص ٢٨.
(٥٠) أرشد الهرمزي، المصدر السابق، ص ٢٩.
(٥١) الضابط، المصدر السابق، ص ٧٣.

(الحكومات التركمانية في العراق)

من سنة ٧٣٩ هـ ـ ١٣٣٨م إلى سنة ٩٤١هـ ـ ١٥٣٤م.

أسس التركمان خلال هذه الفترة الحكومات (دولاً مستقلة) التالية في العراق:

١ ـ الدولة السلجوقية (١١١٨ ـ ١١٩٤)

أسس السلاجقة في العراق دولة مستقلة استمرت ستة وسبعين عاماً بعد وفاة السلطان محمد طابار (طوبال)، وقد تأسست هذه الدولة عام ١١١٨م، وحكمها تسعة سلاطين أولهم السلطان محمود، الابن الأكبر للسلطان محمد طابار، وآخرهم السلطان طغرل الثاني ابن آرسلان شاه. وقد تبع سلاجقة العراق السلطان سنجر حتى عام ١١٥٧م، واستقلوا بعد وفاته، وبتعاقب السنين ضعفت سلطتهم وخضعوا للأتابكية.

وتجدر الاشارة إلى أن «السلاجقة» ليسوا قبيلة أو فرعاً من الأوغوز، بل اسم سلالة تنسب إلى جدهم الأعلى سلجوق بن دقاق، فهم ينتسبون كما أسلفنا إلى قبيلة قنيق (Kinik) من قبائل الأوغوز الأربعة والعشرين.

تمكن سلجوق بطموحه وقوة شخصيته أن يكوّن لقبيلته كياناً، فعلا شأنها بفضل سعيه ونشاطه(٥٢) راجع (ص ٤٦) للاطلاع على السلالة السلجوقية التي حكمت الدولة.

يقول الدكتور مصطفى جواد:

«إن دور السلجوقيين في العراق كان أعظم الأدوار أثراً في المجتمع، فإن ألوف الرجال الغز (الأوغوز) من جند السلجوقيين لم يدخلوا العراق أذلة مستعبدين فرداً فرداً، أو بضعة بضعة، وإنما دخلوه جموعاً، أحراراً مسلحين فاتحين»(٥٣).

ففي عام ١٠٥٥م دخل طغرل بيك بغداد وأنقذ الخليفة القائم بأمر الله من البويهيين، وقد كان الخليفة مدركاً لحراجة الموقف وعالماً باتصال قائده البساسيري بالفاطميين في مصر، فأمر بقراءة الخطبة في بغداد باسم السلطان طغرل بيك، وتنازل بذلك في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٠٥٥م عن سلطته الدنيوية، واكتفى بزعامته الروحية، وبعد عشرة أيام دخل السلطان طغرل بيك إلى بغداد واستقبل

---

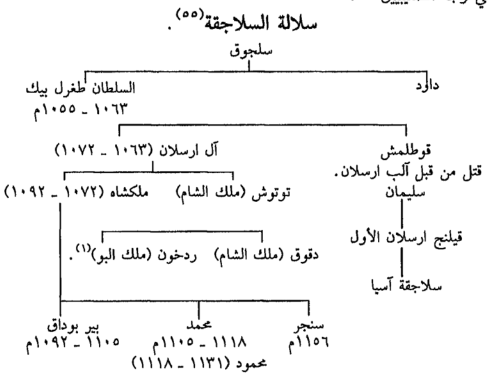
(٥٢) الدكتور حسين أمين، تاريخ العراق في العهد السلجوقي، مطبعة الارشاد، بغداد ١٩٦٥، ص ٤٥.

(٥٣) العلامة مصطفى جواد، «كركوك في التاريخ»، مجلة أهل النفط، العدد ٤٠، السنة ١٩٥٤، بيروت.

استقبالاً حافلاً. وبعد خروج طغرل بيك من بغداد لقمع عصيان إبراهيم ينار، الملك السلجوقي المتمرد، فر البساسيري من سجنه الذي زج به واعتقل الخليفة القائم، وأجبره على توقيع وثيقة تنازل عن الخلافة لصالح الخليفة الفاطمي، إلا أن السلطان طغرل بيك، عاد ثانية إلى بغداد في عام ١٠٥٩ وفر البساسيري، ولكن ألقي القبض عليه من قبل السلاجقة وأعدم، ودخل السلطان إلى بغداد في غمرة فرحة الشعب للمرة الثانية.

رافقت السلطان طغرل بيك أكبر الموجات التركمانية التي دخلت العراق، وظل التركمان يواصلون الهجرة إلى العراق أيام طغرل ومن خلفه. ونجم عن ذلك اتخاذهم للمناطق الشمالية من البلاد موطناً لهم، إلا أنهم لم ينعزلوا عن سائر الأقوام، فكان لهم الفضل في توحيد جزء كبير من العالم الإسلامي المتقطع الأوصال، وبعث روح جديدة فيه، وإعطائه نوعاً من الاستقرار النسبي، بوقوفهم في وجه الصليبيين[٥٤].

سلالة السلاجقة[٥٥].



(١) البوكمال - حالياً: وهي قصبة تقع على الحدود العراقية - السورية.

---

(٥٤) الدكتور محمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي، مكتبة الانكلو المصري، القاهرة، ص ١٠.

(٥٥) غلوب باشا، المصدر السابق، ص ١١٣.

٢ ـ الدولة الجلايرية

من سنة ٧٣٩ هـ ـ ١٣٣٨م إلى سنة ٨١٤ هـ ـ ١٤١١م.
(مدة الحكم (٧٣) عاماً)

استولى الشيخ حسن الجلايري على بغداد بهذا التاريخ أو قبله بعام لاختلاف المصادر، فقضى على حكومة المغول في العراق، وأسس حكومة جديدة وهي الحكومة الجلايرية وسميت (الايلكانية) أيضاً، وهي غير (الحكومة الايلخانية) التي أطلقت على حكومة هولاكو وسلالته(٥٦).

أصل الجلاير

هنالك اختلاف في المصادر التاريخية حول أصل الجلاير، ففي بعضها أن الجلاير قبيلة كبرى من قبائل المغول يعود أصلها إلى أولاد نكون من قبيلة دورلكين، فيما لم يقطع الغياثي بأن السلطان حسن من قبيلة الجلاير، بينما ذكر بعض المؤرخين أن أصله من الأتراك، وقد جاء ذلك في دستور الوزراء. وقد عدّهم الدكتور رضا نور من الترك، علماً بأنه لا يعتبر الترك من المغول أو العكس، وقد عالجنا هذه المسألة فيما سبق في كلامنا عن أصل التراكمة (الترك والتركمان والمغول) (راجع ص٢٧)

ومهما كان الأمر، لقد استمر حكم الدولة الجلايرية في بغداد إلى سنة ٨١٤ هـ ـ ١٤١١م، أي دام حكمها فيها حوالي (٧٣) عاماً، واستمر في الحلة إلى عام ٨٣٥ هـ ـ ١٤٣٢م. وقد انتهى حكمها في العراق باستيلاء الأمير اسبان، من أمراء البارانيين التركمان (قره قوينلو) على الحلة، ولم يبق لها ذكر سوى في بطون التاريخ(٥٧).

غير أنه بعد خروجها من بغداد حاولت وجاهدت مدة طويلة لانتزاع الملك المغصوب واستعادته، ولكن أصابها الخذلان ونالتها الخيبة فانقرضت نهائياً، وانطوى ذكرها، ولم تعد تعرف قبيلتها. والظاهر أنهم ذابوا (انصهروا) في البصرة

---

(٥٦) العزاوي، المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٥.
(٥٧) العزاوي، المصدر السابق، ج ٢، ص ٥٥ وما بعدها.

وخوزستان، أو انضموا إلى مواطن القوة فاندمجوا في القبائل التركمانية المنبثة.

والملاحظ أن السلطان أويس، والسلطان محمد، لم تتوضح أيامهما بصورة أكيدة، ولكن من المعلوم أن السلطان محمداً حكم البصرة، وضربت النقود باسمه فيها.

لقد مرّ في تاريخ الجلايرية بيان قبيلتهم ومكانتها بين قبائل المغول، كما ذكر صاحب كتاب جامع التواريخ مكانتهم القديمة والأمراء منهم، وعدد أسماءهم، وبين أن لهم عشر شعب.

٣ ـ الدولة البارانية........(قره قوينلو)

من سنة ٨١٤هـ ـ ١٤١١م إلى ٨٧٤هـ ـ ١٤٧٠م.
مدة الحكم (٥٩) عاماً

توصلت قبيلة الباران (قره قوينلو) إلى الحكم عن طريق الرياسة، والمعتقد أن باران هو أحد أحفاد أوغوز، وإليه تنتسب القبيلة. لقد شاع اسمها (قره قوينلو) لأنهم كانوا يقتنون (شياهاً سوداً)، وقيل إن علم الدولة رسمت عليه صورة (شياه سود)، وقد استولى الأمير قرة يوسف على بغداد سنة ٨٠٦ هـ، وجلس ابنه الشاه محمد على عرش العراق بموجب العهد الذي كتبه له السلطان أحمد الجلايري في سنة ٨١٤هـ، ولما مات أبوه قره يوسف، أضاف كل ما كان يملكه من البلاد إلى سلطنته، وفي سنة ٨٣٦هـ، ثار عليه أخوه الأمير اسبان، واستولى على بغداد، وخلفه بعد وفاته أخوه جهان شاه. ونشبت الحرب بينه وبين حسن بك الطويل مؤسس دولة آق قوينلو في سنة ٨٧٠هـ، وكانت الغلبة لحسن الطويل، وقد انقرضت هذه الدولة في عام ٧٨٤هـ (١٤٧٠م)(٥٨).

فروع القبيلة وبقاياها

ان المعلومات عن شعب هذه القبيلة وعشائرها وتفرعاتها قليلة، وجاء في جامع الدولة: «فمن جملة القبائل التركمانية (قره قوينلو) لها عشائر عديدة أكبرها

(٥٨) دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠، ص ٢١١.

عندهم عشيرة (بهارلو) و(باوت)، ولا تزال بقاياهم موجودة في العراق حتى الآن».

لم يبق بعد انقراض حكومتهم إلا القليل، وأن بقاياهم اليوم لا تتناسب وأوضاعها مع تلك السطوة والقوة، وإنما تنحصر في قرى ضئيلة وهادئة ووديعة، وغالبها ذاب في القبائل التركمانية الأخرى أو تفرق في المدن الكبيرة، أو تبع مراكز القوة.. ومن أشهر قراهم الموجودة اليوم في العراق: -

١ - قره قوينلو العليا. ٢ - قره قوينلو السفلى. ٣ - جمالية. ٤ - رشيدية. ٥ - قاضية. ٦ - بعويزة. ٧ - ديرج. ٨ - جنجي. ٩ - يارمجة. ١٠ - فاضلية. ١١ - أورته خراب. ١٢ - تلارة (تل ياره). ١٣ - عمر قايجي. في أطراف الموصل. (انظر الخارطة رقم ١ في بداية الكتاب).

تأسيس الدولة البارانية (قره قوينلو)

خطت القبيلة البارانية نحو الاستقلال أيام رئيسها بيرام خوجة الذي اتصل بالسلطان أويس الجلايري وانتسب إليه عام ٧٧٥ هـ - ١٣٧٣م، وكان السلطان قد استعان به. وعلى أثر وفاة السلطان استولى بيرام خوجة على الموصل وسنجار في عام (٧٧٨هـ - ١٣٧٦م) وبقيت القبيلة البارانية تترقب الفرص وتنتظر الوقت الملائم، حتى تمكن الأمير قره يوسف، وهو من ذرية بيرام خواجة، من الاستيلاء على أذربيجان وقتل ميران شاه، ثم قضى على السلطان أحمد الجلايري، وتسلط على بغداد، فخلص له الحكم فيها. بذلك يعتبر المؤرخون قره يوسف، الذي خلف أبوه قره محمد في الإمارة، هو مؤسس الدولة البارانية، وقد دام حكمها في بغداد (٥٩) سنة[٥٩].

سلاطين الدولة البارانية في العراق

١ - قره يوسف .... سنة ٨١٣ - ٨٢٣هـ .... (١٠ سنوات)

٢ - الأمير اسكندر .... سنة ٨٢٤ - ٨٤١هـ .... (١٧ سنة)

---

(٥٩) العزاوي، المصدر السابق، ج ٣، ص ٢٦.

٣ ـ الأمير جهان شاه .... سنة ٨٤١ ـ ٨٧٢هـ .... (٣١ سنة)

.... مدة الحكم (٥٩)

ولاة بغداد وأمراؤها:

١ ـ الأمير شاه محمد بن قره يوسف (٨١٤ ـ ٨٣٦هـ) .... (٢٢ سنة)

٢ ـ الأمير اسبان .... (٨٣٦ ـ ٨٤٨هـ) .... (١٢ سنة)

٣ ـ فولاذ بن الأمير اسبان .... (٨٤٨ ـ ٨٥٠هـ) .... (سنتان)

٤ ـ محمدي ميرزا بن جهان شاه ...(٨٥٠ ـ ٨٥٢هـ) ....(سنتان)

٥ ـ الأمير بير بوداق بن جهان شاه(٨٥٢ ـ ٨٧٠هـ) ....(١٨ سنة)

٦ ـ بير محمد الطواشي بن زينل ....(٨٧٠ ـ ٨٧٣هـ) ....(٣ سنوات)

٧ ـ حسن علي بن زينل ....(٨٧٣ ـ ٨٧٤هـ) ....(سنة واحدة)

٨ ـ شاه منصور بن زينل ....(٨٧٤ ـ هـ) ....(ستة أشهر)

النقود والمسكوكات في عهد الدولة البارانية

ظهرت نقود عديدة في عهد هذه الحكومة ونماذجها في مختلف المتاحف، ولكن أغلبها لا يحتوي على تواريخ ضربها ولا مواطنها، وترى في أحد وجهيها اسم (أبو بكر) في الأعلى و(عمر) في اليسار، و(علي) في اليمين، و(عثمان) في الأدنى. وفي الوسط (لا إله إلاّ الله محمد رسول الله).

أما في الوجه الآخر (النويان الأعظم)، في السطر الأول، و(علامة ضرب) في السطر الثاني. و(جلال الدين يوسف) في السطر الثالث، و(بغداد) في السطر الرابع، و(خلد الله ملكه) في السطر الخامس. ومن بين هذه المسكوكات ما هو مضروب في الحلة، وفي الموصل باسم (بير بوداق)، وفي أيام جهان شاه ضرب في بغداد[٦٠].

(٦٠) أحمد توحيد، مسكوكات قديمة إسلامية، القسم الرابع، طبع استانبول ١٣٣١، ص ٤٤٦ ـ ٤٦٧.

الخلاصة

عرف مما تقدم أن حكومة قره قوينلو تطورت من قبيلة، وشكلت في البداية إمارة، دامت حوالي (٢٦) عاماً قبل أن تتحول إلى دولة أو حكومة، وكانت إدارة بغداد عادة بيد ولاة من أبناء الملوك والسلاطنة، وبصورة مستقلة تقريباً، وغالباً ما لم تكن تابعة إلى الحكومة الأصلية وأوامرها، بل وفي أكثر الأحيان كانت تفكّ روابطها عنها وتعيش بصورة مستقلة تماماً، وخصوصاً أيام محمد شاه، واسبان، وبير بوداق، وبعد ذلك صارت بأيدي الأمراء التابعين إلى أن انقرضت الدولة في ١٤ جماد الآخر سنة (٨٧٤ هـ ـ ١٤٧٠م)، وبقيت أعمالها في طي التاريخ... وانتقل الحكم لقبيلة تركمانية أخرى عرفت بـ (آق قوينلو) أو البايندارية.

٤ ـ الدولة البايندارية (آق قوينلو)
من سنة ٨٧٤هـ ـ ١٤٧٠م إلى ٩١٤هـ ـ ١٥٠٨م.
مدة حكمها زهاء (٤٠ عاماً)

تنتسب قبيلة آق قوينلو إلى بايندر، من أحفاد أوغوز خان، وكانت قد اقتنت (غنماً بيضاً) وكان علمها يحمل صورة خروف أبيض، في حين أن أعلام (قره قوينلو) رسمت عليها صورة خروف أسود، لذا سميت الأولى بـ (آق قوينلو) والثانية بـ (قره قوينلو) وترجمت التسميات إلى العربية في الكتب التاريخية وعرفتا بـ(دولة الخروف الأبيض، ودولة الخروف الأسود). ومن أهم أمراء هذه الدولة قره عثمان، وحسن بيك المعروف بالأمير أوزون حسن، أي حسن الطويل، الذي هزم جهان شاه واستولى على بغداد فأسس الدولة البايندارية. توفي حسن الطويل في عام ١٤٧٧م فخلفه «حسين» أكبر أولاده، ونشبت المعارك والمنازعات بينه وبين اخوته المطالبين بالعرش إلى أن استقر الأمر لمراد بيك، وقد انقرضت هذه الدولة عام ١٥٠٨م باستيلاء الشاه إسماعيل الصفوي على بغداد وهروب السلطان مراد إلى كرمان، بعد أن استمرت الدولة زهاء أربعين عاماً[٦١].

وقد نالت هذه الدولة أيام حسن الطويل مكانة مرموقة ومنزلة وقامت بفتوحات وفاق الأمير حسن غيره في حسن إدارته وحمايته للعلم والعلماء، إلا أن

(٦١) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص ٢٦.

مدته كانت قصيرة ولم يطل أمد حكمه لكي يجني الناس الفائدة منها. وأن ابنه يعقوب بيك حذا حذو والده في اهتمامه بالعلم والثقافة والنظام، ولكن اضطربت الحالة بعدهما، وتشوشت الأمور، وطمع آخرون بالملك، وعمت حالة الفرقة والنزاع بين العشائر، وراحت الحكومات المجاورة والقبائل المناوئة تتحين الفرص وتقف بالمرصاد، مما أدى إلى سقوطها وانقراضها.

أيام إمارتها

أقامت هذه القبيلة بعد فترة من وصولها الأناضول امارة في أنحاء ديار بكر، ومن ثم احتلت تبريز وبعد ذلك احتلت بغداد فتحولت إلى حكومة. ومن مشاهير رجالها أيام الإمارة، قره عثمان الذي ذاع صيته أيام تيمورلنك، وعرف منهم إدريس بيك بالصلاح والاستقامة. وبهلوان بيك بالشجاعة ـ عرف بهذا الاسم وأغفل اسمه الأصلي ـ حارب (جرماغون نويان) فهزمه، وقاتل جيوش الروم فكسرهم.. وفي أيام السلطان غازان في الشام توجه إليه ولقي ترحيباً ولطفاً منه لشجاعته وفروسيته.. أما (قوتلو بيك) أو (قطلو بيك) فإنه كان من الأخيار، يلتزم بتعاليم الدين، ويتبع أحكام الشرع الشريف، وكانت جهوده منصرفة لمحاربة الأمم المخالفة، ونشر الدين الإسلامي، فحارب صاحب (طرابزون) في الأناضول بتركيا، يوسف دوخاري الذي تصلب في مخالفة المسلمين، فاكتسح مملكته وأسر الكثيرين منهم.

أما الحالة العشائرية أو القبلية فقد أصبحت مختلفة في هذا العهد، ولم يبق ذكر للعشائر في أيام هذه الدولة إلا قبيلة واحدة هاجمتها الحكومة الصفوية، وهي قبيلة (غزيه) وكانت صاحبة الصول في هذا الوقت.

النقود والمسكوكات

في كتاب الدولة الإسلامية ذكر لنقود أكثر ملوك آق قوينلو، فيه عنوان السلطان وقد ذكر بين أسماء ملوكهم زينل بن أحمد بن أوغورلو، وحسن الثاني بن يعقوب(٦٢).

(٦٢) أحمد توحيد، المصدر السابق.

سلاطين الحكومة البايندارية (آق قوينلو) حسب التسلسل التاريخي لحكمهم:

في عهد الإمارة

١ ـ بهاء الدين (قره عثمان) ....(٨٠٦ ـ ٨٣٩هـ) ....(٣٣ عاماً)
٢ ـ جلال الدين علي ....(٨٣٩ ـ ٩٤٢هـ) ....(٣ أعوام)
٣ ـ نور الدين حمزة ....(٩٣٩ ـ ٩٤٨هـ) ....(١٩ عاماً)
٤ ـ معزّ الدين جهانكير ....(٩٤٨ ـ؟)

في عهد تشكيل الدولة في العراق:

١ ـ أبو النصر حسن بيك الطويل ....(٨٧١ ـ ٨٨٢هـ) ....(١٢ عاماً) مؤسس الدولة.
٢ ـ خليل ....(٨٨٢ ـ ٨٨٣هـ) ...... (عام واحد)
٣ ـ يعقوب بن حسن الطويل ....(٨٨٣ ـ ٨٩٦هـ) ...... (١٣ عاماً)
٤ ـ بايسنقر ....(٨٩٦ ـ ٨٩٨هـ) ...... (عامان)
٥ ـ رستم بيك ....(٨٩٨ ـ ٩٠٢هـ) ...... (٤ أعوام)
٦ ـ محمدي ....(٩٠٣ ـ ٩٠٥هـ) ...... (عامان)
٧ ـ مراد ....(٩٠٥ ـ ٩١٤هـ) ...... (٩ أعوام)

٤ ـ الدولة الصفوية
من ٢٥ جماد الآخر سنة ٩١٤هـ ـ ١٥٠٨م
إلى ٢٤ جماد الأول سنة ٩٤١هـ ـ ١٥٣٤م
مدة الحكم (٢٦ سنة)

نشأت هذه الدولة خارج العراق (ايران)، واستولتْ على بغداد منتزعةً الحكم من الحكومة البايندارية (آق قوينلو) بعد أن قارع إسماعيل شاه (آلوند بيك) في حدود نخجوان، فنكل به وبمن معه من أمراء البايندارية تنكيلاً مرّاً، ثم استولى الجيش الصفوي على أذربيجان، ثم سار إلى بغداد، فحارب السلطان مراد الأول الذي فرّ إلى كرمان، واستولى على بغداد بسهولة.

أصل الصفوية وتكوينها

ليس لهذه الحكومة ماض في الحكم والإدارة، وإنما كانت معروفة بتصوفها،

ومؤسسها فاتح بغداد، إسماعيل الصفوي، الذي أوصل صاحب كتاب لب التواريخ أصله إلى الإمام موسى الكاظم (ع) ولكن الإيرانيين اليوم يبرهنون ببعض الأدلة على أن الصفويين لم يكونوا من السادة[٦٣].

وهكذا نجد أن الدكتور رضا نور صاحب كتاب تاريخ الترك يشير أنهم من الترك، ويستدل بذلك من ديوان لشاه إسماعيل باللغة التركية، توجد منه نسخة في استانبول، وأخرى في طهران. والمعروف أن التركية لا تعني بطلان السيادة، بناءً على فكرة صاحب شجرة الترك الذي أوصل أنساب الترك إلى يافث بن نوح (ع) كما أشرنا إليه.

ولكن هؤلاء لم يعينوا المراجع القطعية في تحقيق نسب الصفويين، ولم يبرهنوا على صحة نسبهم أدلّة موثوقة، غير أن من المقطوع فيه تاريخياً، أن أعداداً كبيرة من التركمان كانوا في جيش الصفويين عند احتلاله بغداد. كما أن من جملة الوقائع الثابتة ما يؤيد أن والدة الشاه إسماعيل، هي حليمة بيكم ابنة السلطان التركماني حسن الطويل، مؤسس دولة آق قوينلو، وأن خديجة بيكم زوجة الشيخ جنيد، هي شقيقته[٦٤].

الطريقة الصفوية

وهي من الطرائق المعروفة، ولها منزلة مهمة في قلوب أتباعها، انتشرت انتشاراً هائلاً بين قبائل التركمان في البلاد التي يقطنونها مثل أذربيجان والأناضول والعراق وبلاد أخرى. مؤسس هذه الطريقة الذي عرفت به هو الشيخ صفي الدين أبو إسحاق، أحد أجداد الشاه إسماعيل.

والملحوظ أن أصحاب هذه الطريقة والمنتسبين إليها، قد تفانوا في سبيل نصرة مرشديهم وأولادهم حتى نالهم ما نالهم من حبهم، لحد أن قسماً كبيراً منهم تجاوز في الحب والاتباع، فصار يُنعت صنف من أصحاب هذه الطريقة بـ «القزلباشية»[٦٥].

---

(٦٣) آخبنده، مجلة فارسية، في مقال فيها، تذكر ذلك تحت عنوان «صفويها سيت نيست» أي «الصفويون ليسوا السادة».

(٦٤) العزاوي، المصدر السابق، ج ٣، ص ٣٢٨.

(٦٥) العزاوي، المصدر السابق، ج ٣، ص ٣٣٩.

فترة الحكم الصفوي في العراق

لم يدم الحكم الصفوي في العراق طويلاً (٢٦ سنة)، ثم استرده السلطان مراد الرابع منهم في ١٦٣٨م.

وقد تميزت فترة هذا الحكم بالاهتمام بتعمير العتبات المقدسة في كربلاء والنجف، وضريح الإمام موسى الكاظم في بغداد. وأعاد إسماعيل الصفوي حفر النهر الذي سبق أن حفره عطا ملك الجويني لإيصال الماء إلى النجف، والذي طمر بفعل العوامل الطبيعية. وقد اشتهر (بنهر الشاه) وأرصد ريعه لخدام المشهدين الشريفين وقفاً عليهم.

وقد سفكت دماء كثيرة في الصراع المذهبي وفي التنافس ما بين الصفويين والعثمانيين من أجل فرض السيطرة على العراق وحكمه.

خلاصة الفترة الثانية

تعاقب في هذه الفترة، كما رأينا، تأسيس الإمارات والحكومات التركمانية في العراق، لذا يمكن اعتبارها فترة الاستيطان الفعلي المكثف في العراق، واتخاذه وطناً لهم، وانقطاع صلتهم مع مواطنهم الأصلية في آسيا الوسطى، وفي ما وراء النهر، ولم يشهد التاريخ هجرات جماعية معاكسة إليها بعد هذه الفترة إلا ما ندر. فقد استقروا في العراق، وأسهموا في بناء صرح الحضارة الإسلامية التركمانية.

الفترة الثالثة:
(فترة الإسناد والتقوية)

دخلت العراق في هذه الفترة وفود من العشائر التركمانية مع الحملات العثمانية، إذ كان العراق مسرحاً للنزاع بين الدولتين المتنافستين العثمانية والصفوية. ومن أهم الحملات العثمانية التي رافقها الألوف من التركمان وانضموا إلى أبناء جلدتهم، فاستوطنوا في وسط العراق وشماله، هي الحملة التي قام بها السلطان سليمان القانوني في عام ١٥٣٤م[٦٦].

(٦٦) باقي قورتولش، عثمانلي بادشاهلري ـ السلاطين العثمانيون، مطبعة بالقان أوغلو ١٩٦٢، ص ٨٣.

كما رافقت الحملة التي قادها السلطان مراد الرابع عام ١٦٣٨م واسترد بغداد من أيدي الصفويين، جموع غفيرة من التركمان. ويعتقد المؤرخ العراقي عبد الرزاق الحسني أن التركمان العراقيين الحاليين هم من جملة تلك القوات، وممن مكثوا في هذه البقاع للمحافظة على خط الاتصال بين الايالات التركية الجنوبية وايالاتهم الشمالية التي تبدأ من تلعفر في الشمال الغربي إلى مندلي في الجنوب الشرقي. ولكن، في الواقع أن هذه البقاع كانت مسكونة فعلاً من قبل التركمان قبل هذا الوقت بعدة قرون، كما فصلنا، في حديثنا عن الفترتين الأولى والثانية.

نظرة فاحصة لنتائج دخول التركمان إلى العراق

أشارت أغلب المصادر التاريخية، سواءً بصورة قاطعة، أو من خلال تدوينات الوقائع والأحداث التاريخية، إلى أن دخول التركمان إلى العراق، تحقق بفترات متعاقبة، حصرناها في ثلاث فترات فيما تقدم، وليس كما ظن بعض المؤرخين خطأً، بأن دخولهم كان بحملة واحدة أو هجرة واحدة وفي تاريخ محدد، والحقيقة القاطعة أنهم دخلوه بمجموعات وبفترات ولأسباب وعوامل تاريخية وظروف مختلفة كما بيناه.

وكان من نتائج ذلك أن المجموعات الأولى التي أتى بها الخلفاء الأمويون والعباسيون الأوائل، للعسكرة، وأسكنوهم في وسط وجنوب العراق، انصهرت أو انتقلت أعداد منهم إلى المناطق الشمالية للالتحاق بأبناء جلدتهم الذين أسسوا الإمارات والحكومات فيها، كما سبق أن أشرنا.. أما البعض الآخر، فربما عادوا إلى أوطانهم.. أما القادمون في الفترة الثانية، فقد اتخذوا من المناطق الحالية وطناً لهم واحتفظوا به إلى يومنا هذا. ولكن ما هي العوامل والظروف التي جعلتهم يختارون هذه المنطقة الحالية وبالتالي استطاعوا الحفاظ عليها دون المناطق في الوسط والجنوب..؟ باعتقادنا، هنالك عدة عوامل وأسباب لذلك، والتي منها:

أولاً - انهم دخلوها جموعاً كبيرة أحراراً وفاتحين، وأسسوا دولاً وإمارات وكونوا مجتمعاً مدنياً وحضارياً فيها، في حين كانت جموعهم في الوسط والجنوب صغيرة ولا سيما تلك التي استقدمها الخلفاء الأمويون والعباسيون للتجنيد، وشكلوا منهم وحدات عسكرية وأسكنوهم في مناطق متفرقة لمتطلبات الدفاع والحماية.

ثانياً - تشابه المناخ والتضاريس الأرضية مع ما اعتادوا عليه في أوطانهم في

ما وراء النهر وآسيا الوسطى. وبرأي المستشرق الروسي بارتولد، المختص بتاريخ الترك، «يعود ذلك إلى طبيعة التركمان ورغبتهم المتأصلة في تفضيل الأراضي التي تناسب أهواءهم، والمعروف عن الترك ميلهم للابتعاد عن الجبال الوعرة وعن القفار والبراري واختيارهم السهول الخصبة ذات الماء والمناطق المتموجة، وهكذا كان موطنهم الأصلي في آسيا الوسطى، وحتى المناطق التي احتلوها في أوربا والشرق الأوسط والأناضول، تؤيد صحة هذا الرأي». باعتقادنا أن التشابه المناخي والتضاريس يمكن اعتبارهما من العوامل المشجعة، ولكن من الصعوبة بمكان قبول فكرة كون هذه العوامل من الطبائع المتأصلة وخاصة بالترك والتركمان وحدهم، ومن ثم فإن أراضي المنطقة الوسطى من العراق سهولية وهي أكثر خصوبة وأوفر مياهاً.

ثالثاً ـ توسط المنطقة ما بين مركز الخلافة الإسلامية في بغداد، والأناضول وعاصمة الخلافة الإسلامية في استانبول بعد انتقالها إليها في العهد العثماني، وقرب المنطقة من موطنهم الأصلي عبر إيران، مما كان يوفّر لهم ميزة استراتيجية مهمة (راجع الخارطة رقم ٢ في بداية الكتاب).

أما القادمون منهم في الفترة الثالثة، أي مع الحملات العثمانية، فقد تولت عساكرهم مسؤولية حماية الطريق السلطاني العظيم، ما بين بغداد واستانبول، ولتأمين انتقال البريد والمؤن والتعزيزات العسكرية، لتأمين الاتصال ما بين الايالات الجنوبية والشمالية. وقد اندمج هؤلاء أيضاً في المجتمع التركماني في المنطقة، ولم يعد بمرور الوقت بالإمكان التمييز بين القادمين الجدد والذين جاؤوا قبلهم، باستثناء بعض الذين ما زالوا يحتفظون بانتمائهم القبلي، أو بأسماء قبائلهم، (سنأتي على ذكرها لاحقاً).

ولا ينفي ذلك استفادة العثمانيين من استيطان التركمان في المنطقة المذكورة، وحماية خط الاتصال والبريد ولا سيما بعد انتقال الخلافة الإسلامية إلى الآستانة. أما قول بعض المؤرخين بأن السلطانين سليمان القانوني ومراد الرابع أسكناهم حداً فاصلاً بين العرب والأكراد لحماية الحدود بين الدولتين العثمانية والإيرانية، فإنه رأي بعيد عن الصواب، إذ لم تكن هنالك مشكلة بين العرب والأكراد في ذلك الوقت، فيما كان الأكراد وما يزالون يشكلون حداً فاصلاً بين الدولتين المذكورتين في المناطق الجبلية التي تقع شمال المناطق التركمانية، وتحديداً شمال خط عرض (٣٦) تقريباً.

الفصل الثالث

احوال التركمان في العهد العثماني (١٥١٦م ـــ ١٩١٨)

ضم العثمانيون شمال العراق (ولاية الموصل) إلى حكمهم في عهد السلطان سليم الأول عام ١٥١٦م، وضموا بغداد إلى حكمهم في عهد السلطان سليمان القانوني عام ١٥٣٤م، وقد استمر هذا الحكم حتى عام ١٩١٨م.

انتهى دور التركمان، بصفتهم حكاماً مباشرين في العراق، بظهور العثمانيين على المسرح السياسي وتوليهم الحكم فيه. اقتصر دورهم، عندئذ، على تقديم الدعم والإسناد المعنوي والمادي بمستوى معين لا يرقى إلى مستوى قيادة وإدارة الولايات في معظم الأوقات.. وباندماجهم في الحكم الجديد أضحوا جزءاً من فسيفساء المجتمع العثماني متعدد القوميات والطوائف، ولم يظهر خلال الحكم العثماني منافسون لهم من رؤساء القبائل التركمانية كما كان شأنهم في الفترات السابقة، ليس ذلك بسبب ضعف القبائل التي استقرت في العراق بعد انقراض دولهم، إزاء قوة الدولة العثمانية وجبروتها، أو بسبب انتمائهم القومي لها فحسب، حيث سبق وأن دخلت القبائل التركمانية في الحروب والصراعات بعضها ضد البعض لسنين طويلة، وإنما فضلاً عن كل ذلك، فإن التركمان بعد أن ملوا الحروب والنزاعات الداخلية، أصبحت ميولهم تتجه نحو العيش الرخيّ، والحياة المدنية الحضرية التي اعتادوها بعدما استقروا في المدن والقصبات، وزاولوا مهنة الزراعة والتجارة والصناعات اليدوية، كما استهواهم الأدب والشعر، والرغبة الشديدة في تلقي العلوم الدينية والدنيوية، فازدهرت في المراكز التركمانية حركة ثقافية وعلمية، ولا سيما في مدينة كركوك التي باتت مركزاً لتزويد الدولة بمعين لا ينضب من المدنيين والعسكريين، وقد استمر ذلك إلى عهد قريب بعد تشكيل الحكومة العراقية، وخروج العثمانيين من العراق، حيث اعتمدت الحكومة العراقية

الفتية في دور تشكيلها، ومراحلها الأولى، على كوادر تركمانية مثقفة ومتعلمة، من ذوي الخبرة والتجربة في إدارة شؤون الدولة في مؤسساتها المدنية والعسكرية.

بينما اعتمد العثمانيون على التركمان في حماية الطريق السلطاني العظيم الذي كان يربط عاصمة الخلافة التي انتقلت إلى استانبول، ببغداد، وكان ذلك في المناطق التي استقروا فيها منذ القرن الحادي عشر الميلادي، وهي ذات المناطق التي يسكنها التركمان حالياً، من تلعفر في الشمال الغربي من محافظة الموصل، مروراً بنهر دجلة، إلى اربيل، التون كوبري، كركوك، طوز خورماتو، قره تبه، كفري، خانقين، قزلرباط (سعدية)، شهربان (مقدادية)، بعقوبة في محافظة ديالى، بغداد.. والمظنون أن القبائل التركمانية التي جاءت مع الحملة العثمانية هي التي تولت مسؤولية حماية الطريق والدفاع عن القلاع، وبمرور الوقت اندمج القادمون الجدد بالسابقين منهم من التركمان، فلم يعد بالإمكان التمييز بين السابقين واللاحقين بعد فترة من الزمن بسهولة، وذلك لعدم وجود فوارق أو اختلافات بين الموجات، لكونها جميعاً من نفس الأنساب.

هكذا التحقت في هذه الفترة الثالثة، آخر الموجات من القبائل التركمانية برفقة الحملات العثمانية، فأعطت دماء جديدة للمجتمع التركماني. ومن جهة أخرى قام التركمان خلال الفترة المذكورة بدورهم الإسنادي للدولة العثمانية فيما يختص بحماية الطريق السلطاني وفي ادارة شؤون البلاد في العراق التي اقتصرت في أغلب الأحوال على الوظائف العامة.

الأدب التركماني في العهد العثماني وامتداده إلى عهد الدولة العراقية

تأثر الترك بعد دخولهم في الإسلام، واختلاطهم بالعرب والفرس، بالحضارتين العربية الإسلامية والفارسية، فازدهر الأدب التركي في المجتمع التركماني الذي آثر الاستقرار والحياة المدنية، فأضحت بغداد في القرنين الخامس عشر والسادس عشر مركزاً مهماً للأدب التركماني الذي يعتبر فرعاً صغيراً من شجرة الأدب التركي الضخمة التي تمتد فروعها من منغوليا شرقاً حتى البحر المتوسط غرباً[٦٧]. ويقول الأستاذ مير بصري[٦٨] إن في مقدمة أولئك الأدباء

(٦٧) إبراهيم الداقوقي، فنون الأدب الشعبي التركي، مطبوع في بغداد سنة ١٩٦٢.

(٦٨) مير بصري، اعلام التركمان والأدب التركي في العراق الحديث، دار الوراق للنشر، لندن ١٩٩٧.

«فضل الله الحروفي التبريزي»، مبتدع النحلة الحروفية الذي قتل سنة ١٤٠١، وخلفه تلميذه «نسمي البغدادي» الشاعر من الحروفيين الغلاة أيضاً قتل سنة ١٤١٨، وقيل سنة ١٤٣٣، وله ديوان شعر تركي وفارسي، واسمه الحقيقي (عماد الدين). ومن أشهر شعراء التركمان في هذا العصر «محمد بن سليمان البغدادي البياتي» المعروف بـ (فضولي) ويلقبه العثمانيون، «رئيس الشعراء» توفي سنة ١٥٥٥م وله نظم باللغتين الفارسية والعربية إضافة إلى التركية. وأشارت دائرة المعارف الأدبية الصادرة في نيويورك سنة ١٩٤٦(٦٩) إلى أن الشاعر فضولي، شاعر رقيق، أصيل، سمي (شاعر القلب) وله ديوان شعر وقصة ليلى ومجنون بالتركية.

ومن الشعراء أيضاً «فضلي بن فضولي،» والشاعر «شمسي» المتوفى سنة ١٥٦٧، وولداه «رضائي» و«عهدي» صاحب كتاب كلشان شعرا و«حسيني»، و«عثمان» المعروف باسم (روحي) المتوفى في الشام سنة ١٦٠٥، وغيرهم من الشعراء الذين قيل عنهم انهم من رجال التصوف المبتلين بالعشق الإلهي، يسيرون على سنة جلال الدين الرومي والدرويش يونس إمره.

ومن الأدباء الذين ورد ذكرهم في كتاب تذكرة الشعراء أو شعراء بغداد وكتابها في عهد الوالي داود باشا من تأليف عبد القادر الخطيبي الشهرباني... نشره الأب آنستاس ماري الكرملي سنة ١٩٣٦م:

١ ـ آصف (عاصف) زاده محمد صالح أفندي المعلم الكركوكلي، وكان فقيهاً وإمام مسجد. وكان له ديوان شعر، ولكنه انصرف عن النظم وتفرغ للزهد والعبادة وتوفي سنة ١٨٢١م.

٢ ـ بدري مصطفى أفندي بن علي أفندي الكركوكلي، وكان شاعراً وله إطلاع في العلوم العربية وولع بالفارسية توفي سنة ١٨٢١ عن نحو ٨٠ عاماً.

٣ ـ حاوي رسول أفندي بن الملا يعقوب الماهوني، كان شاعراً ومنشئاً، وضع كتاب دوحة الوزراء (بالتركية) وقد هاجر من كركوك إلى بغداد سنة ١٨٠٥ ووظف كاتباً في المصرفخانة، توفي سنة ١٨٢٦، وكان أخوه الأصغر ثاقب خضر أفندي موظفاً في ديوان ولاية بغداد في عهد الوالي داود باشا، يكتب أكثر تحريرات الولاية.

---

(٦٩) *Encyclopedia of Literature*, edited by Joseph T. Shipey.

٤ ـ أبو بكر أفندي بن إسماعيل، كان مفتي كركوك وقدم إلى بغداد في عهد الوالي داود باشا، وأصبح نائب القاضي.

ومن الشعراء التركمان الذين نبغوا في العراق في القرن التاسع عشر الشاعر غربي الاربيلي. وعبد الله الصافي (١٨٢٨ ـ ١٨٩٨) الذي ألف معجماً للّغة التركمانية ووضع مصنفات منها (أمثلة تركمانية، افترانامة، قسطاس مستقيم، ديوان شعر، الخ).

ومن الملاحم التي يذكرها الداقوقي (آرزو، قمبر)، التي تداولت في العراق منذ عهد الدويلات التركمانية خلال القرن السابع عشر، وهي ملحمة تصف حياة الفلاحين في القرى. وكانت رواية شعرية كنا نستمع إليها، ونحن صغار، في البيوت والمقاهي في ليالي الشتاء الباردة في الثلاثينات والأربعينات من القرن الحالي.

ويزخر الأدب الشعبي التركماني القديم بالقصص التاريخية والغرامية والدينية والتعليمية، وأكثرها مجهول المؤلف، وقد تناقلها أبناء الشعب جيلاً بعد جيل، كما تناقلوا الأغاني و(القوريات أو الخوريات) (وهي لون من الغناء ينفرد بأدائها تركمان العراق، يُلحن وفق المقامات) وقد تأثر المقام العراقي بهذا اللون من الغناء التركماني، وما ختامية المقام العراقي التي تكون عادةً بكلمات التركمانية مثل «بابام بابام قوربان، كي كوزوم»، سوى إضافات مأخوذة من القوريات أو الخوريات.

هكذا تحول تركمان العراق إلى مجتمع مدني حضاري، بعد فترة طويلة من الحروب والاقتتال سواءً في الفتوحات الإسلامية في بداية العهد العباسي أو في فترات تأسيس الدول والإمارات التي حفلتْ بالصراعات الدموية والحروب بين القبائل التركمانية بعضها ضد بعض الآخر، بسبب التنافس بين الأمراء والسلاطين، حتى الاخوة منهم والأشقاء من أجل السلطة والحكم، إلى الحد الذي مل معه الشعب التركماني أخيراً، الحروب والاقتتال، وحالة عدم الاستقرار، فانصرف وزهد في بناء مجتمعه المدني الهادئ الوديع، ولكن بعد سقوط الدولة العثمانية وتأسيس الدولة العراقية، تعرض دورهم السياسي والاجتماعي والاقتصادي إلى التراجع والضمور، لأسباب وعوامل ستكون موضوع بحثنا في الفصول القادمة من الكتاب.

وأما شعراء التركمان وأدباؤهم المعاصرون في القرن العشرين، فمنهم من

كتب في وزن التقطيع، والعروض، وشعر عصر الديوان، ومنهم من كتب الشعر الشعبي، والشعر الحر، والقوريات أو (الخوريات) وهي رباعية تكاد تكون قاسماً مشتركاً لنتاجات كل شعراء التركمان وهم كثيرون جداً، نذكر بعضاً منهم في هذا المجال وباختصار شديد:

١ ـ الشاعر هجري دِه دِه: ويعتبر أكبر شعراء التركمان في النصف الثاني من القرن العشرين اسمه محمود الملا علي، عرف باسم (هجري دِه دِه) من خلال أشعاره، يمت بصلة قرابة إلى رسول حاوي الماهوني الكركوكلي صاحب كتاب دوحة الوزراء المتوفى سنة ١٨٢٦. ولد هجري دِه دِه في كركوك سنة ١٨٨١م وتوفي ١٩٥٢م. ونشأ في أسرته التي لها زعامة روحية بين الكاكائية الغلاة، وتحتفظ بالتاج والخرقة الحرير والحزام وغيرها من الآثار التي يرجع عمرها إلى زمن السلطان سليمان القانوني على ما ذكره عباس العزاوي في كتابه الكاكائية في التاريخ (١٩٤٩).

نظم هجري دِه دِه الشعر باللغتين التركية والفارسية، ونشر رباعياته التي بارى بها الخيام في جريدة كركوك الرسمية.

ومن مؤلفاته: ارشادات كائنات (١٩٢٣) يادیکار هجري (بالتركية والفارسية سنة ١٩١١) تاريخ كركوك، رباعيات، ترجيع بند، جانلى أثر، ترجمة (گلشان سعدي) إلى التركية، تحفة سليمان بالفارسية (١٩٣٥) الخ.

عين هجري مدرساً في احدى المدارس في كركوك، وعهد إليه سنة ١٩٢٧ بإدارة جريدة كركوك التي تصدر فيها باللغة التركية. واعتبره الداقوقي أعظم شعراء التركمان بعد فضولي البغدادي، إذ تمكن بمفرده أن يؤسس مدرسة قائمة بذاتها[٧٠].

٢ ـ خضر لطفي: الشاعر خضر لطفي بن سمين بن اسماعيل ينتهي نسبه إلى الشيخ جلال الدين الرومي صاحب الطريقة المولوية ومؤلف المثنوي، وقد هاجر جده من قونية إلى كركوك في عهد السلطان مراد الرابع.

---

(٧٠) مير بصري، المصدر السابق، ص ٣٤ ـ ٤٦.
والتسلسل من (٤ ـ ٢٩) عبد اللطيف بندر أوغلو، عراق تركمن ادبياتي تاريخينه بير باقيش، (بالتركية» (نظرة إلى تاريخ الأدب التركماني في العراق) المجلد ١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٨٩، وزارة الثقافة والإعلام. ومعلومات إضافية من لدن كاتب الأسطر.

ولد خضر لطفي في كركوك سنة ١٨٨٠ وتوفي سنة ١٩٥٩، ودرس على رجال بلده، وتعلم العربية والتركية والفارسية، ومال إلى الأدب وألمّ بفنونه. انتظم في سلك الجيش واشترك في معارك القفقاس برتبة ملازم في الحرب العظمى، وعاد إلى كركوك سنة ١٩٢٤.

كان شاعراً متصوفاً ذكره عباس العزاوي في كتابه الكاكائية في التاريخ (١٩٤٩) ونعته بالفضل والكمال.

ولعل ما يزخر به شعر خضر لطفي وأقرانه من شعراء التركمان في كركوك من كآبة، وما يطغي عليه من الأنغام اليائسة الحزينة، يرجع إلى انعزال هؤلاء الشعراء عن معين ثقافتهم التركية القديمة وانزوائهم في بقعة نائية تقع وسط المجتمع العراقي والثقافة العربية، في العراق الذي كان موطناً من مواطن الأدب التركي القديم في عهوده الناضرة الماضية، فلما انحسر المدّ التركي عن بلاد الرافدين بقيت كركوك واحة فكرية تركمانية، وكان أدباؤها في معزل عن معينهم مثلما كان شعراء المهجر العرب في الأميركيتين الشمالية والجنوبية[٧١].

٣ ـ محمد صادق: الشاعر التركماني الحاج محمد صادق، قال عنه ابراهيم الداقوقي صاحب كتاب فنون الشعب التركماني إنه آخر من يمثل أدب الديوان (المدرسة التركية القديمة) وقد جارى في النظم هجري دِه دِه، يختتم قصائده على عادة شعراء القرن السادس عشر بتضمينها اسمه في البيتين الأخيرين.

ولد محمد صادق في كركوك سنة ١٨٨٦ ودرس في المدارس الحكومية، مال إلى قرض الشعر منذ صباه. خاض غمار الحرب العظمى جندياً في الجيش العثماني وانتسب إلى المدرسة الحربية في حلب وتخرج ضابطاً، وقد حارب الإنكليز في ساحة الكوت وجرح في المعارك.

عاد إلى كركوك بعد الحرب فامتهن التعليم، وقاسى شظف العيش حتى توفي في جامع الشيخ حسام الدين في أول تموز/يوليو سنة ١٩٦٧[٧٢].

٤ ـ أسعد نائب: من مواليد كركوك عام ١٩٠٠، له خدمة طويلة في مجال

(٧١) المصدر السابق.
(٧٢) المصدر نفسه.

التعليم اشتهر في شعر الديوان.

٥ ـ الملا صابر: (١٨٩٥ ـ ١٩٦١م) ولد في كركوك لأسرة دينية، وتلقى علومه الدينية عن والده حافظ محمد، وقدم خدمة كبيرة للأدب التركماني، وله أبحاث في الشعر والأدب وألف كتابه الأول عن شعراء التركمان سنة ١٩٥٢ وجمع (الخوريات) أي الرباعيات الشعرية التي لا يُعرف أصحابها في كتاب صدر سنة ١٩٥١. تتغلب على أشعاره الصبغة الدينية عموماً.

٦ ـ رشيد عاطف هرمزلي: (١٨٩٦ ـ ١٩٧٣م) ولد في الناصرية وأكمل دراسته الابتدائية في كركوك والمتوسطة في مدرسة الرشيدية وتعلم العربية والفارسية في مدرسة الحاج سلمان آغا. ناضل ضد الاحتلال البريطاني، وكان يدعو إلى التمدن والعصرنة في أشعاره.

٧ ـ محمد حبيب سويملي: كركوك (١٩٠٠ ـ ١٩٦٥م) صاحب مكتبة صغيرة في شارع المجيدية بكركوك، له جمع من المختارات من ٦٤ صفحة بعنوان كركوك خوريات ومعنيلري.

٨ ـ سعيد بسيم: كركوك (١٩٠٢ ـ ١٩٦٥م)، أكمل دراسته الابتدائية والمتوسطة في كركوك وتخرج من دار المعلمين في بغداد وامتهن التعليم وكان شاعراً وكاتباً يميل إلى التجديد.

٩ ـ عبد الحكيم مصطفى رزي أوغلو: كركوك (١٩١٠ ـ ١٩٧٥م) بذل جهوداً كبيراً لتأسيس اتحاد أدباء التركمان عام ١٩٧٠.

١٠ ـ مصطفى كوك قايا: كركوك (١٩١٠ ـ ١٩٨٣م) اشتهر بالشعر الشعبي والقوريات ووزن التقطيع.

١١ ـ شاكر صابر الضابط: من مواليد كفري ١٩١٣، أكمل دراسته الابتدائية فيها والمتوسطة في كركوك والثانوية في بغداد وتخرج من المدرسة الحربية عام ١٩٣٨ وخدم في الجيش العراقي إلى أن أحيل على التقاعد عام ١٩٥٩ برتبة عقيد. له مؤلفات في تاريخ التركمان بالعربية موجز تاريخ التركمان في العراق (١٩٦١) وكتابه الثاني الصداقة العربية ـ التركية بالعربية أيضاً، وكتابه بالتركية كركوك ده اجتماعي حيات (الحياة الاجتماعية في كركوك). وبعد إحالته على التقاعد دخل ميدان السياسة مدافعاً عن حقوق قومه التركمان المشروعة في الأيام

الحالكة التي سبقت مجزرة كركوك الرهيبة (١٤ ـ ١٦ تموز/يوليو ١٩٥٩) وظل ناشطاً ومناضلاً مخلصاً لقضيته القومية مدافعاً عنها حتى وافاه الأجل في أواخر الثمانينات.

١٢ ـ رشيد كاظم بياتلي: من مواليد كفري (١٩١٤ ـ ١٩٨٣م). أكمل دراسته الابتدائية في كفري ودراسته المهنية في دار المعلمين في بغداد فامتهن التعليم في كفري وكركوك وطوز وغيرها.

١٤ ـ رشيد علي داقوقلو: ولد في داقوق (١٩١٨ ـ ١٩٧٥م).

١٥ ـ جمال عز الدين: (١٩٢٢) أكمل دراسته في كركوك وحصل على الشهادة الجامعية من كلية الحقوق في بغداد، كما حصل على شهادة في الصحافة بالمراسلة من القاهرة.

١٦ ـ عثمان مظلوم: من مواليد كركوك (١٩٢٢م) أكمل دراسته الابتدائية في كركوك وتخرج في كلية الحقوق عام ١٩٥٦ اشتهر في نظم شعر الديوان والهجاء وتسود روح التشاؤم على أشعاره.

١٧ ـ عز الدين عبدي بياتلي: من مواليد كركوك (١٩٢٢م) أكمل دراسته الابتدائية في كركوك وتخرج في معهد دار المعلمين ١٩٤٦.

١٨ ـ حسن كوره م: من مواليد طوزخورماتو ومن الشعراء التركمان المحدثين تعرض لمضايقات النظام البعثي الحاكم، وحكم عليه بالسجن بسبب أشعاره الوطنية والقومية ومعارضته للظلم والاضطهاد.

١٩ ـ المحامي عطا ترزي باشي: من مواليد كركوك (١٩٢٤م) وهو من الأدباء التركمان المشهورين، له مصنفات في الخويرات والتعليق عليها. تخرج في كلية الحقوق بجامعة بغداد وامتهن المحاماة ولم يتوظف في المؤسسات الحكومية.

٢٠ ـ رفعت يولجو: من مواليد كفري (١٩٢٦م) خريج دار المعلمين العالية.

٢١ ـ شاكر صابر المهندس: من مواليد كركوك (١٩٢٧م) وهو من أدباء التركمان كتب في الشعر والخوريات.

٢٢ ـ علي معروف أوغلو: من مواليد طوزخورماتو (١٩٢٧م).

٢٣ ـ ناصح بزركان: (١٩٢٧م) أكمل دراسته الابتدائية ولم يكمل الدراسة

المتوسطة بسبب صعوبة المعيشة وبدأ بكتابة الشعر (القوريات) منذ الطفولة.

٢٤ ـ هاشم قاسم الصالحي: من مواليد كركوك سنة ١٩٢٧ خريج دار المعلمين في بغداد.

٢٥ ـ محمود سعيد (فلك أوغلو): من مواليد محلة القلعة في قضاء تلعفر التابع إلى محافظة الموصل سنة ١٩٢٩.

٢٦ ـ الشاعر الدكتور عبد الخالق بياتلي: من مواليد طوز خورماتو عام ١٩٣٠.

٢٧ ـ مصطفى صابر: الطبيب والشاعر والفنان والمولع بالموسيقى من مواليد كركوك عام ١٩٢٨.

٢٨ ـ ناظم رفيق قوجاق: (١٩٥٩ ـ ١٩٦٢) ولد في محلة آوجيلار بكركوك، وأكمل دراسته الابتدائية والمتوسطة والثانوية فيها، وعمل موظفاً في دوائر النفوس والبريد ونشر أشعاره في جريدة كركوك وبشير وافاق التي كانت تصدر باللغة التركية.

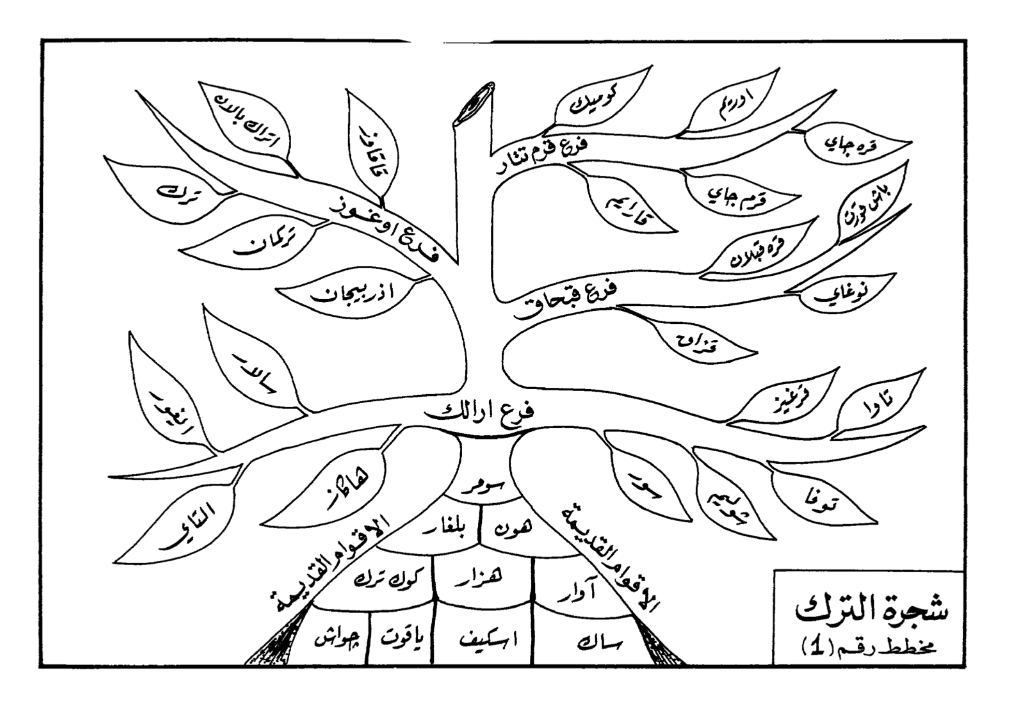
٢٩ ـ محمد عزت الخطاط: الشاعر والفنان والمناضل القيادي، اشتهر بشعره المؤثر العميق في الحب والعشق الديني، بل بفنه الرفيع (الخط العربي) شارك في عدة معارض أقيمت في بغداد واسطنبول وحصل على الدرجة الثالثة على الصعيد العراقي والخامس على صعيد الدول الإسلامية في الخط والزخرفة الإسلامية. ومن جهة ثالثة برز كمناضل قيادي شعبي أصبحت له شعبية واسعة في أوساط المجتمع التركماني وخاصة في كركوك التي ولد ونشأ فيها، حظي باحترام جميع الأجيال، وهو من مواليد ١٩٢٩ أكمل دراسته الابتدائية ومتوسطة الصنائع في كركوك ومعهد الفنون الجميلة في بغداد وعين مدرساً في ناحية القادسية التابعة إلى محافظة الديوانية، ثم أصبح مدرساً للخط والرسم في المدارس المتوسطة والثانوية في كركوك. تعرض لمضايقات النظام البعثي الحالي واعتقل مرات عديدة، وحكم بالسجن سنة ١٩٨٠، لمدة ست سنوات، بسبب نشاطه السياسي ضد النظام، أصيب بمرض عضال، توفي بعد انتهاء محكوميته بوقت قصير (٢٧ تموز/يوليو ١٩٩١).

٣٠ ـ نسرين اربيل: الشاعرة والفنانة (الرسامة) الموهوبة نسرين عطا رشيد،

وهي من مواليد اربيل عام ١٩٣٩ نشأت في أسرة شغوفة بالأدب والثقافة والعلم، اضطرت إلى ترك الدراسة في المدارس نظراً لاصابتها بمرض أعاقها عن الدوام ولكنه لم يعقها عن التحصيل العلمي والثقافي والأدبي، فحصلت على أعلى درجة منه بجهدها الشخصي، ساعدتها على ذلك مواهبها وولعها، فبلغت أعلى المراتب الشعرية والأدبية وعلى مستوى عالمي، انتقلت إلى بغداد قاصدة المجال الأوسع للثقافة والأدب واللغة والمعرفة، فتعلمت اللغة والأدب الإنكليزيين في المركز الثقافي البريطاني إلى جانب اللغة العربية والفرنسية والألمانية في المعاهد ومراكز تعليم اللغة والأدب.

وقد أصبح عام ١٩٥٦ نقطة تحول في حياة الشاعرة نسرين، وذلك على أثر فوز شعرها بعنوان كل شيء من أجل الحب (All for Love) بالجائزة الأولى في المسابقة الشعرية التي نظمتها المؤسسة الأميركية (Music City) والتي شارك فيها شعراء من كل أنحاء العالم، الأمر الذي جلب انتباه شركة (NODIK) الأميركية لتسجيل الاسطوانات في كاليفورنيا التي اتصلت بالشاعرة نسرين وحصلت منها على تصريح لتلحين اثنين من أشعارها: الأول بعنوان (Lonley) والثاني «عد إلي» (Come Back To Me) وفوق هذا وذاك فإن من خصالها الجرأة والشجاعة الأدبية والفكرية متشبعة بالروح الوطنية والاعتزاز بانتمائها القومي، وعليه لها مكانتها المرموقة في قلوب كل المواطنين التركمان[٧٣].

(٧٣) أكرم بمبوقجو، من شعراء التركمان ـ نسرين اربيل، بالتركية، نشريات ريون، انقرة ١٩٩٥.



شجرة الترك
مخطط رقم (1)
فرع اوغوز
فرع قرم تتار
فرع قبجاق
فرع ارالك
الاقوام القديمة
الاقوام القديمة
اتراك بالكان
قاقاوز
ترك
تركمان
اذربيجان
كوميك
ادروم
قره جاي
قرم جاي
قارايم
باشقورت
قره قلپاق
نوغاي
قزاق
ايغور
سالار
التاي
هاكاز
قرغيز
تاوا
سوت
چوليم
توفا
سومر
هون
بلغار
كوك ترك
هزار
آوار
جواش
ياقوت
اسكيف
ساك

الباب الثاني

(التركمان في تاريخ العراق المعاصر ـــ في العهد الملكي)

الفصل الأول ـ النزاع حول ولاية الموصل

الفصل الثاني ـ المناطق التي يسكنها التركمان في العراق حالياً وعدد نفوسهم

الفصل الثالث ـ أهمية الموقع الجغرافي ودور التركمان السياسي

الفصل الرابع ـ المجازر التي تعرض لها التركمان في العهد الملكي

الفصل الأول

مشكلة ولاية الموصل والنزاع حولها

إنتهى الحكم العثماني في العراق إثر خسارته في الحرب العالمية الثانية (١٩١٤ ـ ١٩١٨)، وعلى أثر ذلك أخلت القوات التركية الموصل بموجب الهدنة المسماة هدنة مودروس ـ (Mudors) الموقعة من قبل الدولة العثمانية وبريطانيا في ٣٠/ ١٠/ ١٩١٨، على أن يصار إلى تقرير مصير ولاية الموصل بالتفاوض الثنائي بين الطرفين، علماً بأن ولاية الموصل كانت في ذلك الوقت، تشمل المحافظات الأربع وهي ـ الموصل ـ كركوك ـ اربيل ـ السليمانية، ولم تكن دهوك محافظة آنذاك.

تشكلت أول حكومة عراقية برئاسة السيد عبد الرحمن النقيب عام ١٩٢١، واعتلى فيصل الأول عرش العراق في العام نفسه، وبذلك حلتْ الأزمة الداخلية فيما يختص بشكل الدولة، حيث تقرر أن يكون ملكياً، دستورياً، وقُبل بتنصيب الأمير فيصل بن الحسين (شريف مكة) ملكاً على عرش العراق. وتم تخفيف وطأة الاحتلال البريطاني بتغيير شكل الحكم المباشر إلى صيغة الانتداب لمدة (٣٥) سنة، ومن ثم خفضت المدة إلى أربع سنوات، بقبول العراق عضواً في عصبة الأمم.

ولكن ثمة مشكلة حادة وخطيرة بقيت مستمرة من (١٩١٨ ـ ١٩٢٦) ألا وهي مشكلة الموصل المعروفة التي تركتْ للتفاوض بين تركيا في طرف وبريطانيا والعراق في الطرف الآخر. وعليه فإن تقرير مصير ولاية الموصل عُلّق على نتيجة التفاوض بل على الصراع ما بين الأطراف، أو بالأحرى ما بين الطرفين الرئيسيين بريطانيا وتركيا، إلى أن أسفرت النتيجة النهائية عن إبقاء الموصل ضمن الدولة العراقية الحديثة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٥.

لسنا بصدد التصدي لهذه المسألة والدخول في تفاصيل تطورات أحداثها

وملابساتها أو الحكم على نتيجتها النهائية، وإنما نريد الإشارة إلى بعض جوانبها، وبقدر ما يعيننا على فهم الخلفية السياسية والعوامل النفسية والتاريخية المؤثرة على مواقف التركمان السياسية إزاء الأحداث العراقية، وضمن سياسته العامة من جهة، ومواقف الحكومات العراقية تجاه التركمان في المراحل التاريخية اللاحقة، من جهة أخرى.

ظهور المشكلة وتطوراتها

ظهرت مشكلة الموصل للمرة الأولى على الساحة الدولية في أعقاب الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨)، بانتصار دول الحلفاء على المحور.

تحركت القوات البريطانية المحتلة للعراق تجاه الموصل منتهزةً فترة الهدنة وانسحاب القوات التركية منها، لذا اعتبرت تركيا ما قامت به القوات البريطانية من احتلال الموصل خرقاً لبنود الهدنة المذكورة، فاحتجت على هذا التصرف، مما طور القضية، ودفعها فيما بعد إلى عصبة الأمم المتحدة للنظر فيها، والبت بشأنها.

تراوحت الاجراءات لتسوية المشكلة ما بين التفاوض الثنائي، والمساومات، ومن ثم إحالة القضية إلى مجلس عصبة الأمم المتحدة، وما بين صراع حاد أدى إلى خرق الهدنة عدة مرات، ولم تُستبعد خلال فترة التفاوض التي دامت حتى نهاية العام ١٩٢٥ العودة إلى الحرب لفض النزاع.

قُدمت خلال التفاوض الحجج والمبررات من كلا الطرفين، فكانت وجهة نظر الدولة العثمانية ومن ثم تركيا الحديثة، تتلخص في:

أن ولاية الموصل جزء لا يتجزأ من الامبراطورية العثمانية، وهي امتداد لهضبة الأناضول لا يمكن اقتطاعها، وأنها لم تخسرها في الحرب. وتأكيداً لذلك فقد نصت المادة (٦) من مقررات مؤتمر (أرضروم) المعلن عنها بتاريخ ٧ آب/ أغسطس ١٩١٩، وكذلك في المادة الأولى للميثاق الوطني المعلن عنها في شباط/ فبراير ١٩٢٠ من مجلس الأمة التركي الكبير، اعتبرت المناطق التي كانت تحت سيطرة تركية في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٨ من ضمن الأراضي الداخلة ضمن الحدود التركيا الوطنية ولا يمكن التخلي عنها.

أصرت بريطانيا من جانبها على إلحاق ولاية الموصل بالعراق. فقدمت لذلك حججاً ومبررات متعددة، محاولة إخفاء مصالحها الحقيقية وراءها. فقد أنكرت

وجود أية صلة بين السياسة البريطانية والنفط في نزاع الموصل.. ولكن الدكتور كاظم نعمة يذهب إلى «مما لا شك فيه أن المصالح النفطية البريطانية في العراق قد تمت تسويتها في اتفاقية (سان ريمو)، لذلك من المنطقي أن تصون الحكومة البريطانية هذه المصالح». ويضيف: «أما من الناحية السياسية فكان لدى بريطانيا أكثر من سبب في المطالبة بالموصل».

فقد أدركت بريطانيا أن الحكومة العراقية والملك فيصل الأول المتوج حديثاً على العراق عام ١٩٢١ حريصان على وحدة البلاد من الموصل إلى الخليج، وأن مكانة النظام الملكي، بشكل عام، من الناحية الاعتبارية على الأقل، كانت تعتمد على حسم هذه المسألة[1]، وإن توافقت المصالح البريطانية مع مصالح الحكومة العراقية في هذه النقطة إلا أن بريطانيا ضماناً لمصالحها الذاتية لم تتوان عن استخدام ورقة الموصل ضد الحكومة العراقية لحملها على توقيع معاهدة عام ١٩٢٦، كما واستخدمها ضد تركيا لإبعادها عن روسيا وإيران.

بقيت مشكلة الموصل معلقة في الاجتماعات والمؤتمرات كمؤتمرات لوزان، والمعاهدات، كمعاهدة سيفر في آب/أغسطس ١٩٢٠، ومعاهدة لوزان في ١٩٢٣ بين الحلفاء وتركيا، فحددت في بعضها خطوطاً فاصلة بين حدود تركيا والعراق كخط سيفر وخط بروكسل إلا أن تضارب المصالح وظهور المشاكل والاضطرابات في المنطقة المتنازعة وفي جنوب شرق الأناضول، واتهامات كل طرف للآخر بأنه وراء إثارتها، جعلت مشكلة الموصل تستمر مع ظهور تركيا الحديثة بزعامة مصطفى كمال آتاتورك، مما حدا بمجلس عصبة الأمم المتحدة إلى أن يقرر في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٢٤ تأليف لجنة تحقيق لفحص مشكلة الموصل وتقديم توصية لحلها إلى المجلس نفسه. وقد تألفت اللجنة من كل من السيد دي فرسن، وهو دبلوماسي سويدي واختير رئيساً لها، وعضوية الكونت تلكي، وهو رئيس وزراء سابق من هنغاريا والعقيد باوكس، وهو ضابط متقاعد من الجيش البلجيكي.

زارت اللجنة كلاً من لندن وأنقرة وبغداد والموصل، أمضت فيها شهرين كاملين لإعداد تقريرها النهائي الذي سلمته إلى مجلس العصبة في تموز/يوليو ١٩٢٥.

---

(١) الأستاذ فائق الشيخ علي، مقالة في جريدة الحياة في ١٩/٥/١٩٩٥ بعنوان «مشكلة الموصل منذ تأسيس الدولة العراقية».

ويقول لونكريك في كتابه العراق الحديث، صفحة ٢٤٥، إن أعضاء اللجنة اعترفوا في الأخير أن غالبية السكان قد أظهرت الرغبة في النهاية، أنها تريد ضم ولاية الموصل إلى العراق الذي يحكم الآن حكماً دستورياً، بدلاً من اعادتها إلى تركيا. ولكن د. فاضل حسين اعتماداً منه على تقرير اللجنة الدولية يذكر في كتابه مشكلة الموصل، صفحة ٧٢، استحال على اللجنة إجراء استفتاء حول ضم ولاية الموصل، لذلك توصلت إلى طريقة اقترحتها الحكومة البريطانية، وهي الطريقة التي اتبعتها اللجنة متذكرة دائماً رغبة الحكومة التركية في تعيين رغبات السكان الحقيقية.

الحجج والمبررات

أما الحجج والمبررات التي قدمها كلا الطرفين المتنازعين إلى اللجنة، لدعم وجهتي نظرهما بشأن عائدية ولاية الموصل، فكانت كثيرة جداً، وأبرزت خلافات وادعاءات (جغرافية، تاريخية، عرقية، اقتصادية، استراتيجية، وسياسية) عدة، نقلها الدكتور فاضل حسين في كتابه مشكلة الموصل اعتماداً على الوثائق الدولية وهي باختصار[٢]:

الحجج الجغرافية

طالبت الحكومة البريطانية بخط الحدود الشمالي فاصلاً بين العراق وتركيا لاعتبارات عسكرية واقتصادية وعرقية، أما الحكومة التركية فطالبت بخط الحدود الجنوبي لاعتبارات مناخية وجغرافية باعتماد جبال حمرين ومكحول وسنجار ونهر ديالى ووادي الثرثار فاصلاً بين العراق وتركيا.

الحجج التاريخية

تلخصت الحجج التاريخية في ادعاء الحكومة التركية بأن ولاية الموصل وما جاورها كانت تحت حكم الأتراك لمدة ١١ قرناً، بينما رفضت بريطانيا هذا الادعاء معتبرة أن هذه الحجة يمكن انطباقها على بغداد أيضاً.

(٢) الدكتور فاضل حسين، مشكلة الموصل، رسالة الدكتوراه التي قدمها إلى جامعة انديانا في الولايات المتحدة الأميركية سنة ١٩٥٢، الطبعة الثانية، منشورات دار البيان، مطبعة أسعد، بغداد ١٩٦٧.

الحجج العرقية

تباينت الاحصاءات التركية والبريطانية في تصنيف سكان ولاية الموصل تصنيفاً عرقياً، تبايناً عظيماً، ويستشهد الدكتور فاضل حسين في كتابه بجدول يبين سكان الولاية حسب إحصاء النفوس التركي المقدم في لوزان، وتقديرات الضباط البريطانيين لسنة ١٩٢١ مقارنة بالاحصاءات العراقية ١٩٢٢ ـ ١٩٢٤م، وفيها يظهر مدى التباين في أعداد نفوس سكان الموصل من أكراد وعرب وأتراك (تركمان) ومسيحيين ويهود ويزيديين وسكان مستقرين ورحل، وقد طعنت كلتا الدولتين باحصاءات الأخرى. . . انظر الجدول في الصفحة (٩٨) للاطلاع على التباين في إحصاء النفوس التركي الذي قدم في لوزان، مع تقديرات الضباط البريطانيين لسنة ١٩١٩ وسنة ١٩٢١ وإحصاء النفوس العراقية لسنة ١٩٢٢ ـ ١٩٢٤، وإحصاء الرحالة «أويفر» الذي زار الموصل سنة ١٩٠٨ عن سكان مدينة الموصل، وقد استشهدت اللجنة بها، ولكن لم يأخذ بأي منها لعدم الدقة.

الحجج الاقتصادية

اعتمدت اللجنة بشأنها على معلومات ذكرتها الحكومتان التركية والبريطانية في المؤتمرات، وأجوبة على أسئلة اللجنة، وإلى تقارير القنصلية الألمانية، وكتاب تركيا الآسيوية لمؤلفه فيتال كوينيه.

الحجج العسكرية

اتخذت من المواقع الاستراتيجية والجغرافية خطًا فاصلاً بين العراق وتركيا وفقاً لتصورات العسكريين وخططهم الحربية، واحتوت على الرغم من ذلك ثغرات عدة.

الحجج السياسية

يمكن تلخيصها بموضوع إجراء استفتاء لسكان ولاية الموصل بشأن رغبتهم في الانضمام إلى أي من الدولتين تركيا أو العراق.

تبنت بريطانيا مشكلة الآشوريين الذين يسكنون الولاية ويرفضون العودة إلى تركيا، وإلى حجج سياسية أخرى تتمثل بالوعود البريطانية للعرب بعدم إرجاعهم للحكم التركي، واتفاقية (سان ريمو) وانتداب عصبة الأمم، والمعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٢٢ التي ضمنت وحدة العراق، كما وتحججت بريطانيا بحق (الفتح)، فيما امتنعت تركيا عن التنازل عن حقها في الموصل لأنها لم يتم فتحها،

وأن دخول القوات البريطانية كان خرقاً لشروط الهدنة، وأن الرغبة الحقيقية لسكان الولاية هي الالتحاق بتركيا.

بعد اطلاع اللجنة على هذه الحجج التي ضمنتها في تقريرها الذي قدمته إلى أعضاء مجلس عصبة الأمم المتحدة في ١٦/٧/١٩٢٥، ارتأت أن الحجج المهمة، ولا سيما الاقتصادية والجغرافية، وعواطف أكثرية السكان (حسب رأيها)، تميل لتأييد ضم جميع الأراضي الواقعة جنوبي خط بروكسل (خط الحدود الحالي بين العراق وتركيا تقريباً) إلى العراق، وذلك بشرطين الأول: أن تبقى هذه الأراضي تحت الانتداب الفعال لمدة ٢٥ سنة، والثاني: أن تؤخذ في الاعتبار رغبات الأكراد بتعيين موظفين أكراد في المحاكم والمدارس، وبأن تكون اللغة الكردية اللغة الرسمية فيها[٣]. وما يلفت النظر هو أن اللجنة لم توص بإعطاء مثل هذا الحق للتركمان في المناطق التي يشكلون الأكثرية فيها.

وتركت اللجنة الحجج القانونية والسياسية الأخرى إلى مجلس العصبة لدراستها ولكنها قالت: «إذا قرر المجلس تقسيم الأراضي المتنازع عليها فإنها تعتقد أن أفضل خط هو الذي يمتد مع الزاب الصغير تقريباً». ولفتت نظر المجلس إلى ثلاثة أمور اعتبرتها حيوية جاءت بصيغة (توصيات خاصة) وهي:

الأول: يجب أن تهتم الدولة التي تسود على الولاية بتهدئة السكان عن طريق تسامح موظفيها، وأن تصفح صفحاً تاماً عن جميع الأعمال الماضية.

الثاني: يجب حماية المسيحيين واليهود واليزيديين ومنح الآشوريين الامتيازات القديمة التي كانت لهم قبل الحرب العالمية الأولى.

الثالث: إذا أُرجعت الولاية إلى تركيا، فيجب عقد اتفاقات اقتصادية بين العراق وتركيا لكي يستفيد العراق من قدرة الولاية على إنتاج الأطعمة[٤].

والملفت للنظر أن التوصية طالبت بحماية الفئات غير المسلمة، لذا لم تشمل حماية التركمان باعتبارهم مسلمين سيظلون ضمن دولة إسلامية على أية حال، وقد أشارت، من جهة أخرى، إلى تمتع الآشوريين بالامتيازات قبل الحرب العالمية الأولى، وهذا يعني أنهم كانوا يتمتعون بالحقوق الممنوحة لهم من قبل العثمانيين،

(٣) د. فاضل حسين، المصدر السابق، ص ٨٢.
(٤) د. فاضل حسين، المصدر السابق، ص ١٣٠.

على عكس الادعاءات البريطانية السابقة، وتنكر الأشوريين لها بانضمامهم إلى الحلفاء ضد العثمانيين.

رفضت تركيا تقرير اللجنة بصفة مطلقة، وسحبت ممثلها من جنيف، ثم قدمت طلباً عاجلاً إلى محكمة العدل الدولية الدائمة في لاهاي في ١٩٢٥/٩/١٩، بأن تعلن رأيها فيما إذا كان تقرير اللجنة بعد المصادقة عليه يجب أن يعتبر مجرد عمل للوساطة أو توصية أو قراراً قطعياً. فأصدرت المحكمة حكمها في ١١/٢١/ ١٩٢٥ بأن القرار الذي سيتخذه مجلس العصبة في القضية سيكون قراراً قطعياً ملزماً.

هكذا ضمّت ولاية الموصل إلى العراق ليبدأ التاريخ بتسجيل صفحات جديدة للدولة العراقية الحديثة في ضمنها ولاية الموصل التي شملت المحافظات الخمس في الوقت الحاضر وهي (الموصل، دهوك، اربيل، السليمانية وكركوك).

موقف التركمان أثناء النزاع حول ولاية الموصل

كان من الطبيعي أن يكون موقف التركمان ورغباتهم أثناء النزاع حول الولاية، منسجماً مع تطلعاتهم وآمالهم النابعة عن العلاقات والروابط التاريخية والقومية والدينية، والتي كانت مع إبقاء الولاية ضمن الأراضي التركية، وقد أبدت الأكثرية الساحقة برأيها جهراً وعبرت عنه بمختلف الوسائل من القيام بالمظاهرات أو تقديم المضابط أو الإدلاء بإفاداتهم إلى لجنة تقصي الحقائق التي أرسلها مجلس عصبة الأمم إلى المنطقة لدراسة أبعاد المشكلة عن كثب، وقد شكل وجهاء التركمان جمعية في كركوك، بهدف القيام بتعبئة شعبية للمطالبة بإبقاء ولاية الموصل ضمن تركيا.

ولم يكن من المتصور اتخاذ التركمان موقفاً مغايراً أو مناقضاً للاعتبارات التاريخية ومتطلبات الانتماء القومي والمصالح المشتركة، ولا سيما أن النعرة الإسلامية كانت قوية وسائدة ليس في الوسط التركماني فحسب بل كذلك في الأوساط العربية والكردية، لذلك لم ينفرد التركمان وحدهم في منح التأييد لتركيا، وإنما فعل ذلك أعداد كبيرة من سكان الولاية من العرب والأكراد وغيرهم لأسباب ودوافع مختلفة.

وقد نقل د. فاضل حسين عن الدكتور جميل دلالي الذي كان سكرتيراً لحزب

الاستقلال الموصلي قوله: «كان بعض الموصليين ينتظرون من الإنكليز الذين ادعوا أنهم جاؤوا محررين لا فاتحين أن يحسّنوا الوضع، فلما خاب أملهم ويئسوا من تحسن الوضع عادوا إلى تأييد الأتراك»، وذكر دلالي أيضاً، أن مؤيدي الأتراك كانوا ضعافاً بسبب موقف الحكومتين الإنكليزية والعراقية منهم ونشاط حزب الاستقلال ضدهم، فإذا وزعوا نشرات في صالح الأتراك صادرها القوميون العرب وأتلفوها.. وذكر أن مصطفى الصابونجي وجماعته كتبوا مضبطة وأرسلوها إلى الأتراك يطالبون بعودتهم، ويفسر دلالي موقف الصابونجي بأنه كان، هو وطبقة التجار في الموصل، ضد آل العمري وضد آل النقيب وآل المفتي وآل الفخري الذين أيدوا الحكومة العراقية. وفسر تأييد آل النجفي وآل كشمولة للأتراك وهم عرب بخصومتهم مع آل توحلة الذين أيدوا الحكومة العراقية. وفسر تأييد بعض أشخاص آل النقيب وسليمان بك للأتراك (بثقافتهم التركية وعواطفهم الإسلامية). أما تأييد آغوات باب البيض للأتراك فنسبه إلى رد فعل ضد الإنكليز(٥).

وذكرت جريدة مانشستر غارديان (The Manchester Guardian,) الصادر في ٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٢٥، أن العناصر المؤيدة لتركيا مؤلفة من جماعتين الأولى: مؤلفة من الموظفين السابقين في العهد العثماني الذين فقدوا وظائفهم في العهد الجديد، والثانية: مؤلفة من مؤيدي الأتراك لأسباب سياسية ودينية وأكثرهم من الجيل القديم وكانت الامبراطورية العثمانية رمز قوة الإسلام السياسية وقد شعروا بمرارة الهزيمة في الحرب العالمية الأولى وافتقدوا الخلافة، مثلهم الأعلى الذي يقدسونه منذ وفاة النبي محمد (ﷺ)(٦).

وقد ذكر عبد العزيز القصاب، متصرف الموصل في تلك الفترة، في مذكراته، أسماء وجهاء البلد وأصحاب النفوذ من أهالي الموصل، كذلك أسماء بعض العشائر الكردية الذين أيدوا تركيا، كعشيرة الدوسكي والبريفكاني في دهوك، والوفود القادمة من العمادية وأطرافها، ومن عشيرة السورجي وذكر الشيخ عبد الله السورجي وولده مظهر وشقيقه شفيق السورجي من منطقة عقرة وذلك عندما زارت لجنة تقصي الحقائق تلك المناطق في ١٨/ ٣/ ١٩٢٥، وكذلك أورد أسماء الكثيرين من وجهاء العرب في الموصل والأكراد من السليمانية، علماً بأن

(٥) د. فاضل حسين، المصدر السابق، ص ٢٣٥.
(٦) المصدر السابق، ص ٢٣٦.

اللجنة لم تزر كركوك والأقضية والنواحي التابعة لها[٧].

كما وتضمن تقرير لجنة تقصي الحقائق مقتطفات تخص تصويت العرب والأكراد والمسيحيين واليزيديين من سكان الموصل جاء فيه: أن العرب الذين صوتوا لصالح العراق يتمتعون بمراكزهم بتأييد السلطات البريطانية والعراقية وثقتها وإحسانها، وأن من الصعب أن نعلم بالضبط عدد الذين صوتوا هكذا خوفاً من الانتقام، ولكن الطبقات الفقيرة التي تمثل أكثرية السكان فقد صوتت في صالح تركيا.

وما يستنتج من ذلك أن أكثرية كبيرة من سكان ولاية الموصل إن لم يكن كلهم فضلوا الحكم التركي[٨]. وفيما يختص بالمسيحيين واليزيديين واليهود ذكر التقرير أن أكثرية السكان منهم تفضل الحكم التركي ما لم يحتفظ بالانتداب لمدة أطول، أعربت اللجنة عن قناعتها بأنه لو أنهي انتداب العصبة مع انتهاء المعاهدة العراقية ـ البريطانية، وإذا لم يعط الأكراد بعض الضمانات الادارية المحلية، توصي اللجنة بإعطاء الولاية إلى تركيا التي تتمتع بأحوال داخلية ووضع سياسي أكثر استقراراً من العراق بكثير، وعلى كل حال يجب أن يحتفظ العراق بمنطقة ديالى لضرورتها في حل مشكلة الري[٩].

في الواقع أن سكان الولاية عموماً لم يكونوا على رأي واحد، بل كانوا منقسمين بين مؤيدين للحكم التركي والحكم العربي، وقد قاوم الأكراد احتلال بريطانيا وسيادتها على المنطقة، فشاركت بعض العشائر الكردية الميليشيات التركية في قتال القوات البريطانية في أنحاء راوندوز، وصدوا هجومها في دربند (منطقة السليمانية) وكبدوها خسائر كبيرة، وأعلن الشيخ محمود البرزنجي عام ١٩٢٤ عن تشكيل حكومة كردية ونصب نفسه ملكاً على كردستان، فيما نشرت الصحافة التركية أنباء عن حركة الشيخ سعيد في المنطقة الواقعة بين بتليس وديار بكر شمال خط بروكسل في شباط/ فبراير ١٩٢٥ وذكرت أسباب كثيرة لحركة الشيخ سعيد مثل رد الفعل الديني ضد علمانية الجمهورية التركية وإلغاء الخلافة، وكونها مؤامرة

(٧) عبد العزيز القصاب، من ذكرياتي، ص ٢٦٦ ـ ٢٦٧.
(٨) د. فاضل حسين، المصدر السابق، ص ١٤٨ مقتبسة (*Official Journal*, 1925, p. 1321).
(٩) المصدر السابق، ص ١٣٠.

ملكية منسوبة إلى أمير عثماني يقيم في حلب، وبأنها حركة انفصالية تهدف إلى تشكيل دولة كردية في جنوب شرق تركيا عاصمتها ديار بكر، وأُشير إلى وجود أصابع إنكليزية للتأثير على المفاوضات الجارية حول ولاية الموصل(١٠).

في حين أن بعض أكراد العراق فضلوا الحكم العربي بضمانات إدارية محلية أو حكم ذاتي. وسعى فريق من الأكراد للحصول على قرار من الدول الغربية يتضمن تنفيذ نصوص معاهدة سيفر (Sevre) المبرمة في آب/أغسطس ١٩٢٠ والتي ألغيت بقيام الحركة الكمالية وإحرازها انتصارات كبيرة في تحرير الأراضي التركية التي كانت محتلة من قبل قوات دول التحالف.

ليس الهدف من عرضنا لهذه الحقائق الموثقة في المؤلفات التي أشرنا إليها، ولمقتبسات مما جاء في مضابط وتقرير لجنة تقصي الحقائق كما في أعلاه، إثبات أن أكثرية سكان ولاية الموصل كانت تفضل الحكم التركي أو العراقي بشرط الانتداب أو بدونه، وإنما الإشارة إلى انقسام سكان الولاية من غير التركمان ما بين مؤيدٍ ومعارضٍ لهذا الطرف أو ذاك، لأسباب ومنطلقات متعددة ومتباينة كما رأينا، وعليه، ليس في الأمر أي غرابة على هذا الأساس في منح التركمان تأييدهم الكامل لتركيا بالنظر لاعتبارات عرقية ودينية وتاريخية وسياسية، ووفق أحكام الشروط والظروف الخاصة بالمرحلة التاريخية في تلك الفترة، وعليه لا نعتقد أنهم يلامون على الإفصاح عن موقفهم الحقيقي المؤيد لإبقاء الولاية ضمن تركيا انسجاماً مع الروابط المذكورة، أو في مقاطعة استفتاء تنصيب فيصل الأول ملكاً على عرش العراق ١٩٢١ وحجب الثقة عن الحكومة العراقية ومقاومة الاحتلال البريطاني للمنطقة وحكمه المباشر فيها، وبمختلف الطرق والوسائل منها ترك عدد غير قليل من الموظفين وظائفهم وامتنع عدد من المتقاعدين عن تسلم رواتبهم باعتبار ذلك مخالفاً للشرع الإسلامي وغير ذلك.

وهذا لا يعني عدم وجود قلة من التركمان فضلت الحكم العربي وتعاونت مع الإنكليز لمنطلقات شخصية، أمثال متصرف كركوك عبد المجيد اليعقوبي، ومراد بيك مدير شرطة اللواء (١١)، وأمير اللواء عزت باشا صاري كهيه، الذي كان وزيراً في الوزارة النقيبية الأولى التي تشكلت في العراق، وغيرهم.

(١٠) المصدر السابق، ص ١٣٢ - ١٣٣ مقتبسة من، Vladimir F. Minorsky, The mosul Quation, in American Library in Paris Bulletin no, 9-10 April 15 1925 p. 18.

آثار المشكلة

على هذه الشاكلة انتهى النزاع حول عائدية ولاية الموصل التي بقيت ضمن الدولة العراقية الحديثة، لكي يبدأ التاريخ بتسجيل صفحات جديدة للعراق الحديث وشعبه متعدد القوميات والطوائف وبضمنهم التركمان.

وفي هذه المعاهدة ـ البريطانية ـ التركية الموقعة في ١١ آذار/مارس ١٩٢٦، نصت المادة الرابعة على أن جنسية سكان الأراضي التي أعطيت للعراق تنظم بموجب المواد ٣٠ ـ ٣٦ من معاهدة لوزان التي منحت حق الخيار ونقل الإقامة خلال مدة اثني عشر شهراً ابتداءً من دخول المعاهدة طور التنفيذ مع احتفاظ تركيا بحرية العمل في الاعتراف بخيار السكان الذين قد يختارون الجنسية العراقية، بذاك أصبح التركمان أمام خيارين:

الأول: حق الهجرة للراغبين منهم إلى تركيا خلال المدة المحددة بموجب المادة (٣١) من معاهدة لوزان.

والثاني: حق التجنس بالجنسية العراقية خلال الفترة المعينة في المادة (٣٠) من المعاهدة، وبطبيعة الحال كانت هذه المواد تشمل المواطنين الباقين خارج العراق الذين يرغبون في العودة إلى العراق، أو التجنس بجنسية الدولة التي يقيمون فيها من التركمان وغيرهم. فالمقيمون في تركيا كان لهم حق اكتساب المواطنة التركية وكما أنه يمكن لمن كان عراقياً وهو في تركيا الاستفادة من هذه المادة[١٢].

غير أن خيار الهجرة الجماعية لم يكن ممكناً للتركمان من نواح عدة، عملية وواقعية وتاريخية، لذا لم يستفد منه سوى بعض العوائل أو الأفراد، حيث لم يكن من السهل ترك أضرحتهم وقبور آبائهم وأجدادهم ومغادرة الأرض التي عاشوا عليها منذ أكثر من ألف عام، والتصقوا بها، وبنوا عليها صرح حضاراتهم وتراثهم الخاص وذكريات ماضيهم وتاريخهم، لذا لم تهاجر منهم سوى القلة، أما الأكثرية الساحقة فقد آثرت التمسك بالزرع والضرع وأرض الأجداد التي اتخذوها موطناً لهم إلى يومنا هذا وإلى الأبد، وتحت أية ظروف، لذا فقد فضلوا مواجهة المصير المبهم ومستقبل الأجيال بإيمان عميق بالحق والعدل اللذين لم ينالوا منهما شيئاً.

---

(١١) ج. س ادموندس، المصدر السابق.

(١٢) الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، الجزء الثالث، ص ٣٠٩ ـ ٣١٠.

ومما تجدر الاشارة إليه، أن مواد معاهدة لوزان (٣٠ ـ ٣٦) فرضت على الدول الموقعة عليها رعاية حقوق الأقليات غير المسلمة في الدول العربية والإسلامية التي انسلخت من الامبراطورية العثمانية، كالعراق وللأقليات الإسلامية في الدول غير الإسلامية التي انسلخت من الامبراطورية كاليونان مثلاً. لذا لم تشمل التركمان حماية المواد المذكورة باعتبارهم مسلمين ضمن دولة إسلامية. والمفارقة أن ترفض اليونان احتجاجات تركيا فيما يخص باضطهاد الحكومة اليونانية لأتراك تراقيا الغربية على أساس أن معاهدة لوزان ذكرت (أقلية مسلمة) وليس (أقلية تركية) لذا لا يحق للأخيرة أن تطالب بتطبيق بنود معاهدة لوزان.

أما الأحداث التاريخية المتعاقبة في العراق الحديث وتطوراتها، ودور التركمان ومساهماتهم فيها، فستكون موضوع الفقرات التالية.. بدءاً بالتعرف على المناطق التي يقطنها التركمان حالياً، مع ذكر أسماء القبائل والعشائر التي ما زالت تحتفظ بأسمائها، ومن ثم سنقدم معلومات عامة عن عدد نفوس التركمان استناداً إلى المصادر الرسمية وشبه الرسمية المتوافرة لدينا، والانتقال بعد ذلك إلى البحث عن وقائع الأحداث السياسية والثوابت التاريخية، وذلك سيراً مع تسلسل الأحداث التاريخية العراقية ودور التركمان فيها ايجاباً وسلباً (ما لهم وما عليهم) منذ تأسيس الدولة العراقية إلى يومنا هذا مع محاولة توخي الموضوعية على قدر استطاعتنا في حكمنا على الأحداث التاريخية بعيداً عن العواطف.

الفصل الثاني

المناطق التي يسكنها التركمان في العراق حالياً[١٣]

تقع المناطق التي يسكنها التركمان في منطقة من السهول، تفصل ما بين المنطقة الشمالية الجبلية والمنطقة الوسطى والجنوبية العراقية، تمتد من تلعفر في الشمال الغربي من العراق إلى مندلي في الجنوب الشرقي منه... وأهم المراكز السكانية لهم هي:

أولاً ـ كركوك

تعتبر هذه المدينة التاريخية قلب التركمان النابض ورمز وجودهم القومي، عرفت في التاريخ باسم (كرخيني) و(كرخينة)[١٤]. ولم تعرف في التاريخ الإسلامي إلا في القرن الخامس الهجري أو قبله، انتشر اسمها جلياً أثناء فترة حكم السلاجقة، وكانت مطمح الأتابكية الذين استولوا عليها في عهد الخليفة أحمد بن المستضيء العباسي في حدود ٥٨٥هـ (١١٨٩م). ولم تعرف باسم (كركوك) إلا بعد القرن السابع الهجري، وبالأحرى في عهد الدولة التركمانية القره قوينلية إذ وجدت نصوص تاريخية لحوادث جرت في كركوك فذكرت فيها تارة اسم كرخيني وتارة باسم كركوك، مع أن الحوادث لم تتبدل بحيث لا يبقى شك في أن الاسمين كانا يتنازعان الشهرة تنازع القوي والضعيف أو القديم والجديد[١٥]. وردت في بعض المصادر التاريخية تسميات مختلفة ومتباينة لتحديد أصل كلمة كركوك، وكذلك وردت إشارات إلى العهود التاريخية الغابرة تصل إلى

---

(١٣) راجع الخارطة رقم ١ في بداية الكتاب.

(١٤) العلامة مصطفى جواد، «كركوك في التاريخ»، مجلة أهل النفط، العدد ٤٠ لسنة ١٩٥٤، بيروت.

(١٥) مصطفى جواد، المصدر نفسه.

آلاف السنين قبل الميلاد لتثبيت تاريخ إنشائها، إلا أننا لم نجد الحاجة في هذه الدراسة إلى سرد كل تلك التسميات وتواريخها وعليه فضلنا الاكتفاء بما استنبطه العلامة مصطفى جواد بهذا الصدد. فقد امتدت شهرتها في المحافل الدولية بعد اكتشاف منابع البترول فيها، فضلاً عن أهمية موقعها الجغرافي الذي يشكل عقدة مواصلات تتفرع منها الطرق الرئيسية إلى كل من اربيل (٩٥ كم) والموصل (٢٢٠ كم) ومنها إلى الأناضول. وإلى السليمانية (١١٤ كم) ومنها إلى إيران، وتبعد عن العاصمة بغداد ٢٤٤ كم. كانت مساحتها تبلغ ١٩٥٤٣ كم قبل قرار تعريبها واستقطاع أجزاء واسعة منها فيما بين الأعوام ١٩٧٥ ـ ١٩٧٧، وتقليص مساحتها إلى ٩٤٢٦ كم. أما الوحدات الإدارية التابعة لها فهي: ناحية آلتون كوبري، جمجمال، قضاء داقوق، وقضاء الحويجة.

الأحياء السكنية التاريخية في كركوك

أ: القلعة الأثرية التاريخية: وتعتبر منطقة القلعة رمزاً تاريخياً مهماً للتركمان حيث تنتشر فيها أحياء تركمانية عتيدة مثل «القلعة» و«حمام» و«آغالق» و«ميدان» و«زندان». وهناك حي يقطنه المسيحيون الكاثوليك من التركمان الذين يتحدثون التركمانية فقط، ويفتخرون بأصولهم التركية، «ويُعتقد أنهم استوطنوا العراق في العهد المغولي حيث إن من الثابت تاريخياً أن الجيش المغولي كان يضم عدداً كبيراً من المسيحيين الأتراك». من المعالم التاريخية في القلعة مرقد وجامع النبي دانيال، ومرقد الصحابة عزير وحنين، والإمام قاسم، والإمام أحمد، والإمام عباس، وكنيسة مريم العذراء، وفيها أيضاً مزار بغدادي خاتون، وهي من أشراف السلاجقة، وتنتشر فيها جوامع ذات قيمة تاريخية كبيرة مثل جامع ميدان وجامع نعمان وجامع أرسلان. علماً بأن النظام الجائر هدم كل أحياء القلعة بمساكنها وجوامعها وأضرحتها وكنائسها وتركها أحجاراً وأكواماً من الركام، شامخة على مرتفع عال ترمز إلى الأعمال الاجرامية للنظام الدكتاتوري الذي يهدف إلى تفتيت المجتمع التركماني في المدينة.

ب ـ بابا كور كور

ومن المعالم الطبيعية المميزة لهذه المدينة (بابا كور كور) النار الأزلية. يقول العلامة مصطفى جواد: «وكذلك القول في رأي من اجتهد، أن ثمة صلة بين (بابا

كور كور)، وكور كور التي ذكرها بطليموس، مع أن بابا كور كور تسمية حديثة لم تعرف قبل احتلال العثمانيين الأتراك العراق وما حوله وفيها (بابا) ويعني بالتركية (الأب) و(كور كور) تدل بالتركية على (النور والنار)، فبابا كور كور يدل بصورته وتركيبه على أنه اسم إنسان، ولا صلة له بزمن الآشوريين وهو لم يعرف إلا في العصور المتأخرة ولا يرتقي تاريخه إلى أكثر من أربعمائة سنة ولا يكاد يبلغها»[١٦].

ج - الاحياء السكنية التاريخية في كركوك

ومن الأحياء السكنية التاريخية العامة التي تقع في ضواحي القلعة وأطرافها: المصلى - جاي - إمام قاسم - بلاق - يدي قزلر - حلواجيلر - بريادي - جقور - ينكي داملر - بويوك محلة. وفي الصوب الآخر من النهر الموسمي، المسمى (خاصة صو)، تقع المجيدية - بكلر - كاور باغي - صاري كهية - الماس - عرفة - تعليم تبه - قورية - تسعين الأولى والثانية - شاطرلو.

كانت هذه الأحياء تركمانية صرفة حتى منتصف الأربعينات[١٧] عدا محلة إمام قاسم (زيوة) فكانت مختلطة من التركمان والأكراد الذين كانوا يشكلون الأكثرية فيها. وكان هنالك بضعة بيوت لأسرة كردية (خانقاه) في الجانب الغربي من المدينة. لذا يمكننا القول بأن مدينة كركوك كانت تركمانية بكل ما في الكلمة من معنى حتى ماضٍ غير بعيد. وبحسب قول حنا بطاطو[١٨].

تشير بعض المصادر التاريخية، ويذهب بعض المؤرخين الأكراد إلى أن المدينة وما جاورها كانت كردية أصلاً منذ عهد الميديين، وقد تم توطين التركمان (حسب تلك المصادر) فيها في العهد العثماني.

وعالجنا هذا الموضوع في (الباب الأول) من هذه الدراسة، لذا نحيل القارئ إليه. ونضيف هنا أن من المعروف تاريخياً، أنه تمّ تشكيل العديد من الامبراطوريات من قبل الأقوام القديمة التي حكمت المنطقة، منهم: السومريون والكلدانيون، الاكديون، الحيثيون، الميديون، البابليون، الاشوريون، الساسانيون

---

(١٦) مصطفى جواد، المصدر السابق.
(١٧) راجع الخارطة في ص ٩٧.
(١٨) حنا بطاطو، المصدر السابق، صفحة ٢٢٤.

قبل دخولها تحت الحكم الإسلامي الأموي والعباسي، ثم التركمان يعقبهم العثمانيون والصفويون بفترات، وأخيراً ضمت إلى العراق الحديث في نهاية عام ١٩٢٥، مما يدل على أن خارطة المنطقة كما هي الحال بالنسبة إلى خارطة مختلف المناطق في العالم إن لم نقل كلها، كانت وما تزال معرضة للتغيير على مسار التاريخ، وربما كانت بعض المناطق عرضة للتغيير أكثر من غيرها، كالتي تقع في منطقة أوسطية تتنازع عليها أقوام عدة مجاورة وغير مجاورة، وهذا ما حدث عبر العصور التاريخية سواءً بالنسبة للمنطقة أو لكل بلاد الرافدين نظراً لموقعها الجغرافي المتوسط ما بين الأقوام العرب والفرس والترك، فضلاً عن خيراتها ووفرة المياه فيها، واعتدال مناخها، ما جعل من وادي الرافدين مرتعاً لتكوين الحضارات القديمة وميداناً لصراعات الأقوام المذكورة وغيرها القادمة من مناطق أبعد، مثلما كانت مطمح الأقوام القديمة، أصبحت مطمح الدول الأوربية، فعلى هذا الأساس إذا ما اتخذ القدم التاريخي بتراجع زمني، مقياساً لتحديد عائدية المناطق أو المواطن الأصلية، عندئذ يتعين تغيير خارطة العالم مئات المرات. وعليه فإن الواقعية تقتضي أن تقتصر الادعاءات على التاريخ الحديث، وهذا التاريخ يتحدد بالنسبة لكافة المناطق العراقية بتاريخ تشكيل الدولة العراقية في ١٩٢١، مع بقاء الحقائق التاريخية في ذاكرة التاريخ كما هي لا يمسها تشويه أو تحريف.

د ـ نشوء الأحياء السكنية الجديدة وتغيير الواقع السكاني

تمشياً مع تطورات الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي شهدتها المدينة، والمنطقة، والعراق بشكل عام، نشأت أحياء سكنية حديثة في مدينة كركوك وفي المناطق التركمانية الأخرى بصورة تدريجية بعد التاريخ المذكور تقريباً، وذلك بنتيجة الهجرة من القرى إلى المدن، فكان حي (الشورجة) أول الأحياء السكنية الكردية التي شيدت في الجهة الشرقية من مدينة كركوك من بضعة بيوت طينية في البداية، على أراضي السيد فخر الدين الذي باع المتر المربع الواحد بأربعة فلوس. ثم توسع لتصل إلى آلاف البيوت، ويعقب ذلك إنشاء أحياء سكنية كردية أخرى عديدة نتيجة استمرار الهجرة من القرى الكردية المجاورة ومن المناطق الشمالية الأخرى لأسباب وعوامل، أدت إلى تغيير الواقع السكاني القومي في المدينة، ويمكن حصرها في العوامل الأربعة التالية:

(١) تطور الحالة الاقتصادية وازدياد الحاجة إلى الأيدي العاملة نتيجة لنمو الصناعة النفطية، وزيادة الانتاج النفطي، وتوسع منشآت الانتاج والتكرير، مما

أحدث تغييراً كبيراً في الوضع الاجتماعي والاثني في المدينة، حيث استخدمت الشركة أعداداً كبيرة من المستخدمين والعمال، قامت بجلب معظم الفنيين من الآشوريين والأرمن والعرب من خارج المنطقة، اضافة إلى عدد قليل من التركمان، فيما شكل الأكراد الذين تركوا قراهم بحثاً عن سبل العيش الأفضل في المدينة، أكثرية المستخدمين والعمال. ونتج عن ذلك وخلال فترة قصيرة، نشوء أحياء شبه مستقلة تحيط بالمدينة القديمة من جهتيها الشمالية الشرقية والشمالية الغربية، مثل (رحيم آواه) و(تبه) على طريق كركوك - اربيل، وحي (آزادي وإسكان) على طريق كركوك - السليمانية، قبل أن تتداخل بعضها مع البعض ومع الأحياء القديمة التي شغلها تدريجياً الأكراد القادمون تباعاً، كحي اليهود بعد هجرة هؤلاء إلى إسرائيل عام ١٩٤٨. وأحياء التركمان الذين تركوا المدينة تخلصاً من الاضطهاد، أو الذين أبعدتهم الأنظمة الحكومية لشتى الأسباب، وكذلك الأحياء التركمانية القديمة التي باع أو أجر أصحابها بيوتهم فيها، وانتقلوا إلى احياء جديدة في المناطق التي تقع على طريق بغداد والمحطة في الجانب الجنوبي والغربي من المدينة، وذلك من جراء تحسن أحوالهم الاقتصادية والمعاشية كنتيجة طبيعية للنمو الاقتصادي الذي شهدته المدينة والعراق بصورة عامة، وقد جرى شراء أو إيجار معظم البيوت المذكورة من قبل القرويين الأكراد. ولا ينبغي أن ننسى الاشارة إلى أن شركة النفط العراقية (IPC) قامت بإنشاء مئات الدور للعمال والمستخدمين في بداية الخمسينات في منطقة أطلق عليها اسم (عرفة) أو كركوك الجديدة. وأسكنت في معظم تلك الدور الآشوريين والأرمن والموظفين العرب وبعض التركمان والأكراد، وهكذا أدى استثمار حقول النفط الموجودة في كركوك إلى استيطان أعداد غفيرة من أبناء القوميات الأخرى الذين قدموا من خارج المدينة، وقد شكل الأكراد أكثرية القادمين، علماً بأن معظم الآشوريين والأرمن هاجروا من المدينة بعد قيام ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٨.

(٢) وجود ثكنات لوحدات الفرقة الثانية للجيش، وقد أصبح معظم منتسبيها من الضباط وضباط الصف والجنود من (المتطوعين) الأكراد. شيدت قيادة الفرقة الثانية مجمعات سكنية لضباط الصف والضباط فساعد ذلك على استقرار معظمهم في المدينة بعد احالتهم على التقاعد.

(٣) تكثفت الهجرات وتتالت، باشتداد القتال في المناطق الشمالية، بحيث بلغ عدد نفوس الأكراد في المدينة، بحلول العام ١٩٥٩ حوالي ثلث السكان[١٩].

(١٩) حنا بطاطو، المصدر السابق.

(٤) أما الأحياء السكنية التي استحدثت في السنوات الأخيرة، تطبيقاً لسياسة التعريب من قبل النظام الحالي، فهي (حي العروبة، حي القادسية، حي البعث، حي القدس، حي ١٧ تموز، حي الرسالة، حي الوحدة. . الخ) سوف نقدم تفاصيل عنها عندما نبحث عن أوضاع التركمان في عهد النظام البعثي الصدامي.

القرى والأرياف المحيطة بكركوك

ومن القرى والأرياف المحيطة بكركوك: كمتلر ـ قزليار ـ باجوان ـ ليلان ـ بشير ـ حمزة لي ـ جرداغلي ـ ترك الان ـ طوبزاوا ـ يابجي ـ بلاوه ـ حصار ـ ترجيل ـ مطاره ـ خوروز ـ يحياوه ـ قره تبة، وغيرها من القرى والأرياف.

ثانياً: اربيل

تعد مدينة اربيل من مراكز الاستيطان القديمة للتركمان، أسسوا فيها إمارتهم في ٤٨٧هـ (راجع الباب الأول ـ ص ٤٤) وقد عاشت اربيل عصرها الذهبي في عهد السلطان مظفر الدين كوكبري ١١٩٠ ـ ١٢٢٣، كما خضعت لحكم دولة (البارانية) قره قوينلو التركمانية في ١٤٣٨. ودخلت أربيل ضمن الدولة العثمانية في ١٦٣٧م بعد سيطرة السلطان مراد الرابع على شمال العراق، كما كان التركمان يحتلون المرتبة الأولى سكانياً في اربيل، إلا أنهم أخذوا يشكلون الثقل السكاني الثاني فيها بعد تزايد هجرة سكان القرى الكردية المحيطة بها نتيجة حملات الأنظمة العراقية على تلك القرى خلال حركة ملا مصطفى البرزاني، وسياسة النظام البعثي بهدم القرى الكردية وتهجير سكانها، وتعتبر اربيل المدينة الثانية بعد كركوك من حيث انتشار السكان التركمان فيها.

ثالثاً ـ تلعفر

من أكبر الأقضية التابعة لمحافظة الموصل، يتجاوز عدد سكانها مع النواحي والقرى التابعة لها (والتي تزيد عن ٢٠٠ قرية) ٣٠٠ ألف نسمة، حيث يشكل التركمان ٨٢٪ من مجموع سكانها. وتنتشر فيها عشائر تركمانية أصيلة مثل البيات ـ آلاباي ـ سيدلر ـ ايلخانيلر ـ بابلار ـ مرادلي ـ شيخلر ـ جولاقلار ـ هماني ـ دولاليلار ـ جلابيلر ـ وغيرها، ولولا السياسة العنصرية التي يتبعها النظام ضد

التركمان لكان من الانصاف والعدل تحويلها إدارياً إلى محافظة. ومن الأحياء التركمانية العريقة في تلعفر: سراي ـ قلعة ـ حسن كوي ـ سنجار صو ـ كركري ـ جابي ـ جولاق ـ كورد علي ـ قمبردره ـ وغيرها.

رابعًا ـ نينوى والقرى المحيطة بالموصل

نينوى ـ وقرى الشبك ـ حمام ـ اسكي كلك، والقرى الواقعة على الجانب الأيسر من نهر دجلة.

خامساً ـ طوز خورماتو

أشهر الأقضية التي ظلت مرتبطة إدارياً بكركوك حتى قرار النظام بربطها بمحافظة صلاح الدين في عام ١٩٧٠ رغم أنها تبعد ١٣٠ كم عنها وعن كركوك ٧٥ كم، أنجبت العديد من الأدباء والمثقفين الذين أثروا الثقافة التركمانية بنتاجات رائعة، كما أنجبت مناضلين قضوا شطراً كبيراً من أعمارهم في معتقلات النظام ومنهم الشاعر الكبير الضرير حسن كروم، والفنان القدير أكرم طوزلو وكثيرون غيرهم. وتعتبر الآن من الأقضية ذات الكثافة السكانية والمنتعشة اقتصادياً، بحيث باتت هي الأخرى مستحقة لأن تتحول إلى محافظة.

سادساً ـ داقوق

ترجع الدراسات التاريخية أصول أهلها إلى قره قوينلو، ويفتخر أهلها بنسبتهم هذه. تقع على بعد ٤٠ كم عن كركوك. وتشير بعض الدراسات أن التركمان استوطنوا فيها في عهد الخليفة العباسي المعتصم. وتقع بالقرب منها قرية الإمام زين العابدين.

سابعاً ـ كفري

وهذا قضاء آخر سلب عن كركوك بعد طوز خورماتو حيث ربطه النظام إدارياً بمحافظة ديالى كجزء من سياسة التعريب لمحو الهوية التركمانية لمحافظة كركوك. تقع على بعد ١٣١ كم جنوبي شرقي كركوك، ويحتل التركمان حالياً فيها الموقع الثاني سكانياً بعد تزايد الهجرات من القرى الكردية إليها، وهجرة العوائل التركمانية منها والانتقال إلى المحافظات الأخرى بحثاً عن الوظائف والأعمال،

وبسبب حملات النظام القمعية ضدهم.

ثامناً ـ قره تبه

ناحية مرتبطة بقضاء كفري، تبلغ مساحتها ١٧٥٩ كم ويبلغ عدد القرى التابعة لها ١١٢ قرية، معظم سكانها من التركمان.

تاسعاً ـ قره غان (خان)

ناحية تابعة إلى قضاء كفري وقد تبدل اسمها إلى (جلولاء) ولها أهمية خاصة كونها تشكل عقدة مواصلات تتفرع منها الطرق إلى كل من خانقين ـ إيران وإلى السليمانية وكركوك وبغداد، معظم سكانها من التركمان.

عاشراً ـ خانقين

كانت أكثرية ساحقة من سكان هذا القضاء، الذي تنتشر فيه حقول النفط، من التركمان كمعظم المناطق التركمانية قبل نزوح الأكراد إليها بسبب تهديم القرى الكردية في فترات النزاع المسلح بين الحركة الكردية والحكومات العراقية. ويعتبر الجسر الحجري المعروف فيها والمقام على نهر الوند من الآثار التاريخية التي أقيمت في زمن العثمانيين. يحدها من الشرق إيران ومن الغرب قزلرباط (السعدية) ومن الشمال ناحية قوره تو (قره صو) ومن الجنوب مندلي.

الحادي عشر ـ قزلرباط (السعدية)

منطقة زراعية خصبة تابعة حالياً لمحافظة ديالى، يمر بالقرب منها نهر ديالى، تبعد ١١٦ كم عن بغداد. تقع على الطريق العام بغداد ـ خانقين ـ قصر شيرين (على الحدود الايرانية). معظم سكانها من التركمان، وتمتاز بخصوبة أراضيها الزراعية وأشهر أحيائها: بويوك جامع ـ ينكي أولر ـ بير يالغوز ـ تبه ـ جولوك.. وغيرها.

الثاني عشر ـ شهربان (المقدادية)

يحدها من الشرق خانقين ومن الغرب مركز بعقوبة ومن الشمال نهر ديالى ومن الجنوب مندلي. معظم سكانها من التركمان، وتمتاز بخصوبة أراضيها الزراعية.

الثالث عشر ـ المنصورية

وهي ناحية تقع على طريق خانقين ـ بعقوبة وتحيط بها عدة قرى تركمانية ذات أراضي زراعية خصبة كدلي عباس وغيرها.

الرابع عشر ـ دلتاوه (خالص)

وهي ناحية تقع على مفرق طريق بغداد ـ كركوك، وبغداد بعقوبة، تبعد ٤٠ كم عن بغداد و٢٥ كم عن بعقوبة سكانها خليط من العرب والتركمان، أنجبت من بين التركمان العلامة مصطفى جواد.

الخامس عشر ـ مندلي

تملك هذه المدينة تاريخاً عريقاً يمتد إلى القرن السادس قبل الميلاد وهي تمتاز بكونها منطقة زراعية خصبة. قام النظام بأول عملية تدمير للبيئة فيها أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية وذلك بإحراق ٨٠٠ ألف نخلة لكونها واقعة في المناطق القريبة من الحدود الإيرانية. ورغم كونها قضاء منذ العهد العثماني إلا أن نظام صدام ضمن سياسته التعريبية الغاشمة حولها سنة ١٩٨٧ إلى ناحية كعقوبة لها بعد أن فشلت أساليبه الإرهابية الأخرى في طمس معالم هويتها التركمانية. وإلى جانبها القصبة الحدودية التركمانية (قزانية).

تعريب المناطق التركمانية: (في العهد الملكي)

اتخذت الحكومة العراقية منذ أواسط الثلاثينات خطوات تهدف إلى تعريب المنطقة وتغيير الحالة القومية فيها بشكل عام، وفي مدينة كركوك بوجه خاص. بدأت بإنشاء مشروع ري الحويجة لتوطين العشائر العربية في سهل الحويجة الذي يقع في جنوب غربي كركوك. وقد اتخذ هذا المشروع شكل (وحدات استثمارية) من الأراضي الزراعية الواقعة في السهل المذكور، بعد جلب الماء إليها عن طريق شق ترعة كبيرة من نهر الزاب الصغير. وقد خططت لذلك وزارة ياسين الهاشمي في عهد المرحوم الملك غازي. فكان ذلك وسيلة لإسكان أفراد عشيرة (العُبيد) العربية التي كانت في حالة البداوة والترحل في جنوبي ذلك السهل. فكان بعض العشائر العربية، كالعبيد والجبور تتوجه إلى المناطق الجنوبية منه، سعياً وراء الكلأ

لمواشيهم في فصل الربيع[٢٠]. إن زراعة الحبوب كالحنطة والشعير في الأراضي الديمية التي كانت تعتمد أساساً على الأمطار الشتوية، كانت الزراعة الوحيدة الممكنة في المنطقة، وكان الملاكون التركمان وفلاحوهم يقومون بزراعتها على نطاق محدود، نظراً لعدم وجود وسائل المكننة الزراعية الحديثة لديهم.

ويمكن تشبيه سهل حويجة، قبل احيائه، بسهل قراج الواقع جنوبي محافظة اربيل، وسهل (قره تبه) في جنوب قضاء كفري بمحافظة كركوك. لقد كان أفراد بعض العشائر العربية الرحل يتوجهون إلى ربوع تلك السهول خلال فصل الربيع، ثم هيأت الحكومة لهم فرصة الاستقرار فيها، مما أدى إلى استقرار مجموعات من عشيرتي (الكروي) و(اللهيب) في سهول (قره تبه) الجنوبية. كما اختلطت عشائر عربية أخرى بعشيرة (البيات) التركمانية المستقرة أصلاً في السهول الواقعة بين قضائي كفري وطوز خورماتو حتى نهر (آق صو)، وعلى نفس المنوال استقرت مجموعات من عشيرتي (طي) و(الجبور) في سهل (قراج)، جنوبي قضاء مخمور بمحافظة أربيل، بين الزاب الأعلى والأسفل. استندت الحكومة العراقية في توطين تلك العشائر العربية في ربوع السهل المذكور إلى ذريعة مفادها إنهاء الغزوات المستمرة بين أفخاذ عشيرة (العبيد) وعشيرة (العزّة) العربية أيضاً، الساكنة في محافظة ديالى المجاورة. فقامت الحكومة بعد إكمال ري الحويجة، بتوزيع الأراضي المشمولة به على أبناء عشيرتي (العبيد) و(الجبور) وبعض العشائر العربية الأخرى وحدهم[٢١]. واستملكت الأراضي التابعة للملاكين التركمان وفلاحيهم. فكانت تلك أول عملية استيطان عربي في محافظة كركوك، خططت لها ونفّذتها حكومات متعددة في العهد الملكي وما بعده.

أما سياسة التعريب سيئة الصيت التي بدأ النظام البعثي الصدامي بتخطيطها منذ بداية السبعينات، فسنعود إليها لنقدم تفاصيل عنها، عند بحثنا عن أوضاع التركمان في العهد الجمهوري بمراحله التاريخية.

عدد نفوس التركمان في العراق

لا يوجد إحصاء دقيق في العراق لعدد نفوس التركمان، وإن وجد إحصاء يمكن التعويل عليه إلى حد ما، فيعود تأريخه إلى الأعوام (١٩٤٧ و١٩٥٧) وقد

---

(٢٠) د. نوري الطالباني، منطقة كركوك ومحاولات تغيير واقعها القومي، ص ٣٣ وما بعدها.
(٢١) نوري الطالباني، المصدر نفسه.

وردت فيه اعداد ونسب القوميات، ولكن بشكل غير دقيق وغير موثوق، لوجود حالات التهرب خوفاً من الجندية وغير ذلك، كما أنه لم يمكن تسجيل القبائل الرحل. وبالنسبة للتركمان وجود حالات تغيير الانتماء القومي، بالإنكار، أو اتخاذ ألقاب عربية كالعزاوي والنعيمي والتكريتي وغيرها في بيانات الاحصاء تحسباً للتمييز العنصري.. أما الاحصاءات في العهد الجمهوري، احصاءا (١٩٧٧ و١٩٧٨) فلم يظهر في الأول منهما التصنيف إلى القوميات، في حين نُظمت استمارة البيان في الثاني بحقلين، وكان على التركماني أن يؤشر في حقل (عربي) أو (كردي) أو يترك الاستمارة بلا تأشير عندئذ يعتبر عربياً.

أما الاحصاءات البريطانية والتركية بالمقارنة مع الإحصاءات العراقية لعامي ١٩٢١ و١٩٢٢ التي قدمت إلى مجلس عصبة الأمم من قبل لجنة تقصي الحقائق التي زارت المنطقة لهذا الغرض ابان مشكلة الموصل لتصنيف سكان الولاية حسب القوميات، كما مرت الاشارة إليه، فكانت متباينة ومتضاربة وتقديرية، لا يمكن التعويل عليها، باعتبارها وثائق تاريخية[٢٢].

لذا فقد كثرت في الآونة الأخيرة التصريحات والمقالات والردود المتعلقة بحجم ونسب القوميات والطوائف في الشعب العراقي ولكنها جميعاً تفتقر إلى الدقة ويعضها إلى المنطق والأمانة.

على ذلك نجانب الموضوعية والدقة إذا ما قدمنا رقماً محدداً عن عدد نفوس التركمان، وليس أمامنا من خيار في الوقت الحاضر سوى الاستناد إلى احصاء ١٩٤٧ و١٩٥٧ ونبني على ما ورد فيهما تقديراتنا، ومما لا شك فيه أنها ستكون تخمينية قابلة للخطأ والصواب وكما يلي:

ـ عدد نفوس العراق في احصاء ١٩٤٧ حسب معلومات غير أكيدة (لأنها غير مأخوذة من المصادر الرسمية) ٣,٤٦٨,٠٠٠ نسمة وأن عدد نفوس التركمان ٢٨٠,١٣٠ نسمة. (الرقم الأخير مأخوذ من مديرية الاحصاء التابعة لوزارة التخطيط عام ١٩٦٥).

ـ وفي احصاء ١٩٥٧ أي بعد مرور ١٠ أعوام ارتفع عدد نفوس العراق إلى ٦,٢٧٦,٠٠٠ نسمة ونفوس التركمان إلى ٤٦٧,٠٠٠، وفي مصدر آخر ٥٦٧,٠٠٠ نسمة.

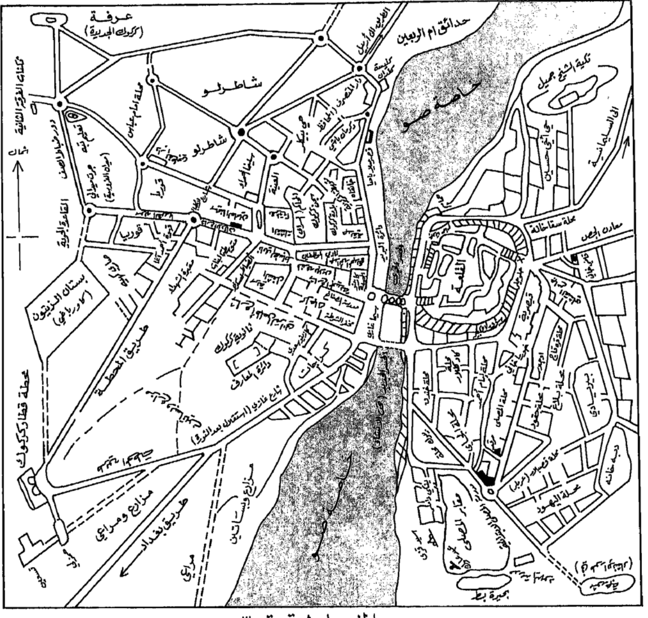
(٢٢) راجع الجدول المرفق في ص ٩٨ للاطلاع على تفاصيل ما جاء فيه.

ـ وحسب احصاء ۱۹۸۷ ارتفع عدد نفوس العراق إلى ١٨ مليون نسمة وبناءً على هذه المعدلات يقدر اجمالي نفوس التركمان بما يتراوح ما بين (١,٥ مليون إلى ٢ مليون) نسمة.

ـ نشرت في مجلة انكوايري البريطانية مقالة في شباط/فبراير ۱۹۸۷ جاء فيها أن عدد نفوس التركمان يزيد على ١,٥٠٠,٠٠٠ نسمة.

ويجدر بنا أن نشير هنا إلى أن عدد النفوس ونسبته لا يشكلان أساساً أو شرطاً للتمتع بالحريات والحقوق طالما أنها تكون ممنوحة ومصانة دستورياً وفي ظل دولة دستورية برلمانية تعددية تحترم حقوق الإنسان وحقوق القوميات. من المعلوم أن هناك دولاً معترفاً بها لا يتجاوز عدد سكانها بضعة آلاف نسمة كمعظم الدول الخليجية وغيرها.

كركوك قبل منتصف الاربعينات

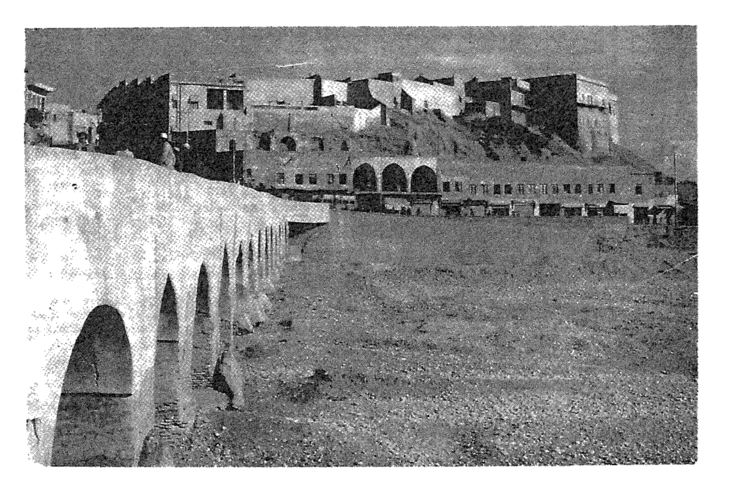


الخارطة رقم ٣

ولاية الموصل

	التقوم الرسمي لولاية الموصل	احصاء النفوس التركية الذي قدم في لوزان	تقدير الضباط البريطانيين لسنة (١٩١٩)	تقدير الضباط البريطانيين لسنة (١٩٢١)	احصاء النفوس العراقية الأخير لسنة ١٩٢٢ ـ ١٩٢٤
الأكراد	ـــ	٢٦٣,٨٣٠	بنى هذا التقدير	٤٢٤,٧٢٠	٤٩٤,٠٠٧
العرب	—	٤٣,٢١٠	على أساس الدين	١٨٥,٧٦٣	١٦٦,٩٤١
الأتراك	—	١٤٦,٩٦٠	وليس على أساس	٦٥,٨٩٥	٣٨,٦٥٢
المسيحيون	—		القومية	٦٢,٢٢٥	٦١,٣٣٦
اليهود	—	٣١,٠٠٠		١٦,٨٦٥	١١,٨٩٧
اليزيديون	—	١٨,٠٠٠		٣٠,٠٠٠	٢٦,٢٥٧
السكان المستقرون	—	١٧٠,٠٠٠		—	—
الرحل	—	١٧٠,٠٠٠		—	—
المجموع	٨٢٨,٠٠٠	٦٧٣,٠٠٠	٧٠٣,٣٧٨	٧٨٥,٤٩٨	٧٩٩,٩٩٠
			لواء الموصل (*)		
الأكراد	—	١٠٤,٠٠٠		١٤٩,٨٢٠	٨٧,٩٠٠
العرب	—	٢٨,٠٠	بنى هذا التقدير	١٧٠,٦٦٣	١١٩,٥٣٧
الأتراك	—	٣٥,٠٠٠	على أساس الدين	١٤,٨٩٥	٩,٧٥٧
المسيحيون	—	٣١,٠٠٠	وليس على أساس	٥٧,٤٢٥	٥٤,٩٣٤
اليهود	—		القومية	٩,٦٦٥	٣,٥٧٩
اليزيديون	—	١٨,٠٠٠		٣٠,٠٠٠	٢٠,٢٥٧
السكان المستقرون	—	٢١٦,٠٠٠		—	—
الرحل	—	؟		—	—
المجموع	—	؟	٣٥٠,٣٧٨	٤٣٢,٤٦٨	٢٩٥,٩٦٤

(*) إن احصاء نفوس ألوية أربيل وكركوك والسليمانية ناقصة لأن التقسيمات الإدارية في العهد التركي لا تنطبق مع تقسيمات الحكومة العراقية.



منظر قلعة كركوك ـ والجسر الحجري ـ الذي هدّمته حكومة بغداد بحجة معالجة فيضان نهر (خاصة صو) الموسمي

قلعة كركوك: معالم معمارية ارتبطت مع تفاصيل الحياة

أحد مداخل قلعة كركوك القديمة

تقع قلعة كركوك في الجانب الشرقي من نهر الخاصة وامتازت بشكلها الدائري تقريباً، وترتفع عن مستوى سطح الأرض حوالي ١٨ متراً وتحتوي على أربعة مداخل وتضم عدداً من المباني القديمة والتراثية كمئذنة جامع النبي دانيال والجامع العريان، اضافة إلى عدد من البيوت التراثية السكنية.

ـ سوق القيصرية: وتقع في الجانب الشرقي من القلعة ويعود تاريخه إلى أكثر من ١٥٠ عاماً، وهي من الأسواق الفريدة لما تتميز به من أقواس مدببة ونصف دائرية وزخارف جصية بنائية تزين غرف الطابق الثاني، كما وتشتمل هذه السوق على حوالي ٣٠٠ غرفة ودكان.

ـ الجامع الكبير: يعد هذا الجامع من المباني المهمة في القلعة لما يتميز به من طراز عماري فريد من حيث الأقبية والأقواس والدعامات، ويعود تاريخ بناء هذا الجامع إلى بداية القرن الثالث عشر الميلادي.

ـ جامع العريان: ويعود تاريخ تشييده إلى سنة ١١٤٢ هجرية، ويقع في وسط القلعة ويتميز بقبته الكبيرة التي ترتكز على أربعة جدران تجاورها قبة أخرى لكنها صغيرة الحجم. تتكون قاعدة القبة الكبيرة من أربعة أضلاع متساوية ترتكز عليها ثمانية أضلاع ثم ستة عشر ضلعاً وهي التي تكون قاعدة القبة التي يبلغ ارتفاعها حوالي ١٥ متراً. ويتميز هذا الجامع أيضاً بمحرابه الجميل المحلى بزخارف نباتية وهندسية.

ـ جامع النبي دانيال: يقع هذا الجامع في أعلى القلعة وعلى بعد حوالي ١٠٠ متر من الجامع الكبير وتعود مئذنته إلى أواخر العصر المغولي أو بداية الدور التيموري.

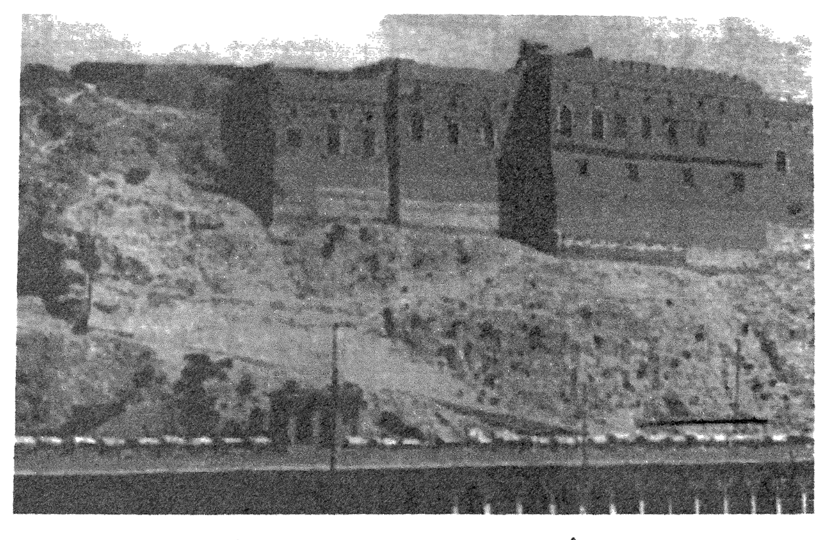
ـ الكنيسة القديمة (كاتدرائية أم الأحزان): شملت أعمال الترميم والصيانة هذه الكنيسة، حيث بدئ أولاً برفع الأنقاض ورفع جزء من الجدار الشمالي لكثرة تشققاته تمهيداً لإعادة بنائه.

ـ القبة الخضراء: وهي بناء مثمن الشكل من الخارج تزينه زخارف بديعة وكتابات بالخط المورق والقاشاني المتعدد الألوان، ويعود تاريخها إلى العهد الاتابكي حيث تم تشييدها العام ٧٦٢هـ. وتتألف هذه القبة من طابقين يعلو الطابق الأرضي قبوان معقودان سقطا نتيجة تصدعهما.

ـ بوابة القلعة (طوب قابو): وهي البوابة الوحيدة المتبقية، ويرجع تاريخها إلى أكثر من ١٥٠ سنة وتمثل إحدى البوابات الغربية للقلعة.

ـ الدور التراثية: وهي مجموعة من الدور التراثية التي تضمها القلعة، وتحوي على زخارف وأقواس جصية، إلى جانب طلعات مسقوفة على أعمدة مرمرية.

وقد هدم النظام جميع هذا المعالم الحضارية ولم يبق منها شيئاً.



قلعة أربيل: خصائص تراثية وشجت الماضي مع الحاضر

سُكنت مدينة أربيل منذ أقدم العصور، حيث كانت على هيئة قرى زراعية، وذلك في حدود الألف السادس سنة ق.م. وقد تبعت الحكم الأكدي خلال ٢٣٥٠ ق.م، وبعدها حكمت سلالة أور الثالثة التي كان مركزها مدينة أور. وأصبحت هذه المدينة احدى المدن الآشورية المهمة وأن اسمها كما تشير المصادر الآشورية مأخوذ من كلمة (أربا ـ ايلو) أي مدينة الآلهة الأربعة، وهي بذلك تعد مركزاً للآلهة الآشورية التي كانت تعرف بعشتار الأربلية، حيث شيد الآشوريون فيها مجموعة من المعابد. وظلت أربيل مدينة حية حتى مجيء العصر الإسلامي، وازدهرت في ظل السلطان مظفر الدين الكوكري (٥٨٦ ـ ٦٣٠هـ) الذي بنى فيها مسجداً كبيراً هو جامع المظفرية الذي لا تزال مئذنته قائمة لغاية الآن، تقع مدينة أربيل على هضبة مستوية ترتفع عن سطح البحر ٤١٥م، بين الزابين الأعلى والأسفل، وتشكل القلعة كتلة بنائية دائرية الشكل، ترتفع بمقدار ٢٥م، وتنحدر جوانبها بشكل تدريجي، وتقع هذه القلعة في قلب هذه المدينة ويرجع تاريخها المدون إلى ٢٠٠٠ سنة ق.م. وكانت فكرة لتطوير القلعة وتحويلها إلى مركز سياحي العام ١٩٦٤، لكن عوامل كثيرة حالت دون تنفيذ الفكرة آنذاك، مما أدى إلى تردي حالها مع مرور الزمن.

بنيت بيوت القلعة بشكل عام وفق النموذج التقليدي القديم الذي عرف في العراق حيث كانت معظم غرف الطابق العلوي تبرز لتطل على الشارع، وغالباً ما يأخذ هذا البروز شكل صف من الشناشيل، وهناك عدد غير قليل من البيوت القديمة تمتلك ملامح زخرفية ذات مميزات معمارية نجدها في الأبواب والشبابيك وبناء الستارة والكوى الجدارية والزخارف داخل الغرف أو المطلة على الفناء الداخلي، إضافة إلى نقوش السقوف الملونة أو المطلة على الفناء الداخلي، اضافة إلى نقوش السقوف الملونة وكذلك زجاج الشبابيك. ولم تكن هذه الخصائص محصورة في بيوت القلعة بل اننا نجد ذلك في بناء المسجد والحمام الذي هو صورة من صور حياتنا الاجتماعية والحضارية.

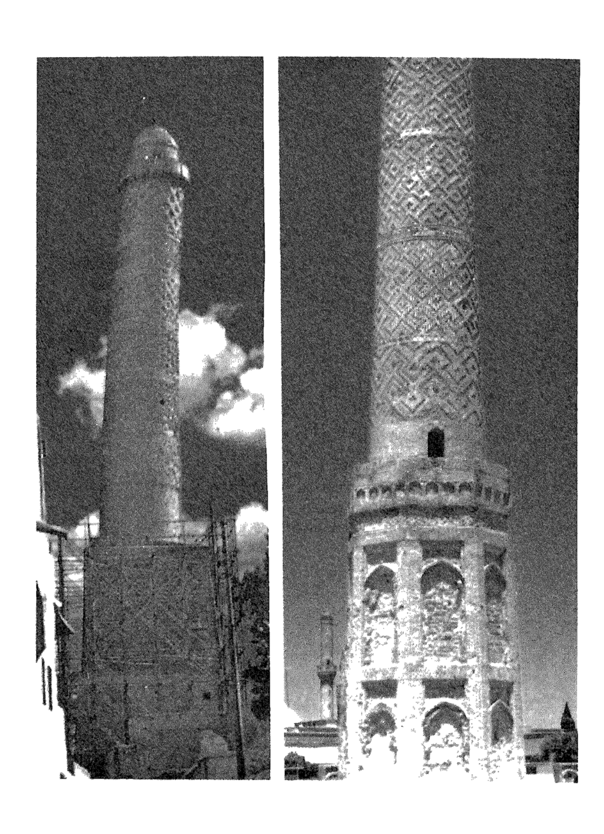
كان لوقوع القلعة ضمن التخطيط الأساسي لمدينة أربيل دافع قويّ على الحرص والمحافظة على طابعها التراثي وتطويرها، وكان ذلك الأثر الكبير وراء التحرك الحثيث المدروس الذي قامت به المؤسسة العامة للآثار لهذا الغرض، وتركزت بداية العمل في القسم الجنوبي من القلعة، اذ تجمعت هناك العديد من الدور الكبيرة المتميزة بالطابع التراثي والخصائص المعمارية البارزة، إذ جرى التعرف

على منشآتها ومراكزها بشكل عام.

ونظراً لأهمية أربيل الأثرية ومكانتها التاريخية فلقد جرت عدة عمليات استكشافية للبحث عن المنحوتات الصخرية التي خلفها سكان العراق الأقدمون في شماله وشماله الشرقي والتي بدأت في منتصف القرن التاسع عشر. فتم العثور على منحوتات (معلثايا) ذات المجموعات الثلاث لمحفل الآلهة المنحوتة في جبل كاني، كما اكتشفت منحوتات (بافيان). واستمرت عمليات التنقيب لحين التوصل للمنحوتة الرابعة اضافة إلى منحوتة كترك. وضاعفت المديرية العامة للآثار جهودها في هذا المجال خلال الحرب العالمية الثانية، فأرسلت بعثات استكشافية سافرت إلى منطقة حرير ضمن محافظة أربيل في حزيران العام ١٩٤٠ وكشفت عن التل الأثري (كردي مكي) وعلى منحوتة (باتاس).

ياسر توفيق

جريدة بغداد ـ العدد ٣٠٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٦.



منارة ثولو جامع (الجامع الكبير) في الموصل

منارة چول الأثرية في أربيل

الفصل الثالث

اهمية الموقع الجغرافي ودور التركمان السياسي

يحتل التركمان موقعاً جغرافياً متوسطاً يفصل ما بين المنطقة الجبلية الشمالية الكردية والجنوبية العربية السهلية، في شريحة من الأراضي، تمتد من تلعفر في الشمالي الغربي إلى مندلي في الشمال الشرقي من العراق، وعلى هيئة شريط طويل وضيق من الأراضي يفتقر إلى عمق استراتيجي، ومع ذلك فإن موقع التركمان المتوسط بين العرب والأكراد، فضلاً عن (الأسس والمقومات الأخرى) التي سنأتي بذكرها لتونا، من شأنهما أن يؤهلاهم لأن يتخذوا موقعهم الطبيعي كعنصر معادلة في السياسة العراقية الداخلية، الذي من شأنه أن يحقق نوعاً من التوازن في التركيبة الاجتماعية والسياسية للعراق متعدد القوميات والطوائف، ويشكل عاملاً مخففاً لصراع القوميات في هذا الجزء من العراق.

الأسس والمقومات

١ ـ **الأساس التاريخي**: إن الأساس التاريخي لتواجد التركمان في العراق الموغل في القدم، والذي يزيد على ألف عام، كما بيّنا في الباب الأول، يعتبر من العوامل المؤهلة لهم تاريخياً لكي يتخذوا دورهم الطبيعي في المعادلات السياسية العراقية، استمراراً لذلك الدور التاريخي.

٢ ـ **البنية الحضارية والثقافية**: كان المجتمع التركماني عند تشكيل الدولة العراقية يتمتع بقسط لا بأس به من الخبرة والتجربة، توارثهما أبناؤه من عهد دولهم التي شكلوها، ومن خلال مشاركتهم للعثمانيين في ادارة البلاد، لعدة قرون أخرى. لذا كانوا يشكلون طبقة متعلمة ومثقفة من طبقات الشعب العراقي. استفادت الحكومات العراقية منهم في المجالات الإدارية والعسكرية في المراحل الأولى من تأسيس الدولة العراقية، ولكنهم أبعدوا بعد أن توفرت لها كوادر متعلمة

من العرب وغيرهم، ولا سيما من دائرة صنع القرار، وكان اللواء عزت باشا الكركوكلي التركماني الوحيد الذي استوزر في الوزارة النقيبية الأولى، ولم تضم الوزارات اللاحقة أي وزير من التركمان بين وزرائها ولحدّ اليوم، هذا طبعاً بخلاف أولئك الذين كانوا من أصل تركماني ولكنهم بدلوا قوميتهم.

٣ ـ **الموقع الجغرافي (الديموغرافي)**: ان الموقع الجغرافي المتوسط للتركمان في المنطقة المتموجة بين المنطقتين الجبلية والسهلية، كما أشرنا إليه، وكون معظم المناطق التركمانية متداخلة مع المناطق الكردية، ووجود ثقل سكاني كبير للتركمان في مدينة كركوك الغنية بالنفط من جهة، وموقع المدينة الاستراتيجي في عقدة المواصلات التي تتفرع منها أهم الطرق الرئيسية الداخلية والدولية، من جهة أخرى، كل ذلك من شأنه أن يؤهل التركمان لأن يحتلوا موقعهم الطبيعي في المعادلات السياسية كعنصر معادلة لتحقيق التوازن السياسي ويساعد في حل مشاكل المنطقة أو التخفيف من غلوائها.

ملامح الوضع السياسي والاجتماعي للتركمان في العصر الحديث (في العهد الملكي)

في بداية تأسيس الدولة العراقية وجد التركمان أنفسهم أمام حالة جديدة، مغايرة تماماً لما كانت عليه في العهد السابق على كل الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وقد انتابهم التوجس أو الخوف، مما سيخبئه لهم القدر والمستقبل المجهول، أو هكذا كانت توقعاتهم وتصوراتهم.

لم يكن في مقدورهم الرفض القاطع للحكم الجديد والمقاومة المتواصلة بالتعويل على قدراتهم الذاتية وبالامكانات المحددة المتوافرة لديهم، تحت الظروف القاسية والشروط الصعبة جداً. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، لم يكن من السهل عليهم التأقلم مع الوضع الجديد، والاندماج مع مستجداته من الناحية النفسية والشعورية والتاريخية وغيرها، لذا وجدوا ملاذهم في عزلة سياسية وانطواء على النفس، طيلة فترة العهد الملكي وما بعده بفترات، ليس هذا فحسب، وإنما انساقوا تحت وطأة الظروف القاهرة إلى انتهاج سياسة سلبية وغير واقعية وتبنّي أهداف شبه خيالية، لا يملكون وسائل تحقيقها، الأمر الذي أدى إلى إضعاف دورهم السياسي، وبالتالي إلى اسقاطهم من المعادلات السياسية العراقية، وقد

استمرت آثار ذلك إلى يومنا هذا. ومما لا شك فيه أن ثمة مؤثرات وعوامل وتصورات قادتهم إلى هذا السبيل. نحاول الإشارة إليها باختصار تحت العناوين التالية:

١ ـ الانعزال السياسي والاجتماعي (الأسباب والدوافع)

لم يكن سهلاً على التركمان التأقلم مع الوضع الجديد والاندماج فيه، كما ذكرنا، وذلك بسبب تحول دورهم التاريخي في الحكم، من دور الحاكم لعدة قرون إلى المحكوم، وتحت حكم أتى بدعم وإسناد دولة أجنبية معادية، وظل متحالفاً معها طيلة فترة الحكم الملكي.. رافق ذلك تراجع دورهم في المجتمع العراقي الحديث، متعدد القوميات إلى مستوى المواطنة من الدرجة الثالثة أو الرابعة... الأمر الذي خلق في نفسية الفرد التركماني حالة من الرفض للتأقلم والاندماج مع الوضع الجديد والتسليم بالأمر الواقع.

غير أن هذا الدافع النفسي الرافض للرضوخ للأمر الواقع، بدلاً من أن يتحول إلى قوة دافعة ومحركة للفكر السياسي القومي من أجل استعادة شيء مما فقده المجتمع التركماني من مواقعه الاجتماعية والسياسية، وذلك كرد فعل طبيعي للرفض، نجده يقود إلى الشلل الفكري السياسي، ويدفع المجتمع التركماني إلى حالة من الانكفاء والعزلة والتقوقع، وبالتالي يعرض المجتمع التركماني وتماسكه الديموغرافي إلى المزيد من التآكل والنخر.

ومن جهة أخرى، فإن ايثار العزلة والانكفاء الذاتي، الذي سار عليه التركمان، سهل على الحكومات العراقية المتعاقبة تطبيق سياستها الغادرة المبرمجة لمحو مقوماتهم القومية، باتباع سياسة الدمج القسرية، وتغيير الواقع السكاني، واجبار أبناء القومية على تغيير قوميتهم ومغادرة مسقط رأسهم إلى مناطق أخرى من العراق وخارجه... مما خلق خللاً ديموغرافياً في التماسك السكاني للقومية الثالثة (التركمانية)، وإضعاف دورها الحضاري والتاريخي والواقعي إلى حدٍ كبير.

٢ ـ الابتعاد عن الواقعية والتمادي بالانعزالية

إذا كان هناك مبرر لإيثار عزلة سياسية بدوافع نفسية أو بسبب العجز عن المقاومة أو الرفض للوضع الجديد، تحت ظروف غير مواتية وشروط قاسية، في بداية تأسيس الدولة العراقية واعتباره أمراً طبيعياً ومقبولاً في حينه، إلا أن التمادي

في التمسك به لفترة طويلة، لا يجد تبريره المنطقي السليم. وقد تجلت مخاطره في تعريض الفكر السياسي التركماني إلى الجمود، وبالتالي لم تظهر التنظيمات والأحزاب السياسية العلنية الخاصة بهم، من جهة، ولم ينخرط التركمان في الأحزاب العراقية العلنية أو السرية التي كانت تعمل في الساحة العراقية في العهد الملكي وما بعده من جهة أخرى. وكذلك لم تظهر في صفوفهم تنظيمات سرية ذات وزن وتأثير بحيث تستطيع التعامل مع الأحداث السياسية وتطوراتها، عدا بعض التنظيمات السرية الصغيرة التي ظهرت بين حين وآخر، واختفت كما ظهرت لأنها كانت تفتقر إلى فكر سياسي رصين، يوجه ويقود المجتمع التركماني نحو أهداف واقعية واضحة المعالم، يمكن تحقيقها بالاعتماد على الامكانيات الذاتية. . كما لم يكن لديها برنامج عمل وفق أسس علمية، ومؤسسات تنظيمية بالمعنى الصحيح، ناهيك عن عدم ظهور أو تأسيس جمعيات خيرية أو دينية أو اجتماعية وثقافية من شأنها أن تحافظ على كيان المجتمعات القومية والأقليات التي قدر لها أن تعيش ضمن الأكثرية في الوطن الواحد. . كل ذلك نتج باعتقادنا عن الهروب من الأمر الواقع ورفض التأقلم مع المجتمع الجديد والاندماج فيه، وبشكل يدعو حقاً إلى الدهشة.

٣ ـ التقوقع الاجتماعي

ومن جهة أخرى، فإن العزلة السياسية، أدت إلى تقوقع اجتماعي، ليس فقط لجهة العلاقات مع الشرائح العراقية الأخرى فحسب، وإنما انعكس ذلك على البنية التركمانية القومية في مناطقها المختلفة، بحيث أصبحت الصلة ما بين أجزائها شبه مقطوعة أو ضعيفة إلى درجة كبيرة، ويكفي لدعم رأينا هذا أن نشير إلى ندرة حالات الزواج ما بين الفتيان والفتيات التركمان من المناطق التركمانية المختلفة، وإنما الشائع اقتصارها على الأسر ضمن المدينة الواحدة، فنادراً ما نجد إقدام شاب من كركوك على الزواج من فتاة من تلعفر أو اربيل أو طوز أو خانقين مثلاً والعكس صحيح أيضاً، مما يمكن اعتباره عاملاً مضافاً آخر، أدى إلى إضعاف كيان المجتمع التركماني وتعرّضه إلى التآكل والنخر.

٤ ـ الاتكالية والتعلق بأمل

وثمة عامل آخر، تقتضي النزاهة التاريخية الإشارة إليه بكل صراحة ووضوح، وهو أن التركمان ظلوا لفترة طويلة يعلقون الأمل على «تركيا الفتاة»،

على أنها ستكون قادرة على حمايتهم وصيانة حقوقهم لدى الحكومة العراقية، إن لم تطالب باستعادة ولاية الموصل التي كانت موضع الخلاف بين الدولتين للفترة السابقة، وهكذا ظل التركمان في سبات عميق لفترة طويلة، تحت تخدير ذلك الأمل الأقرب إلى الوهم منه إلى الخيال.. فلم يتحقق، وكان من الطبيعي أن لا يتحقق، لأنه كان مبنياً على مقاييس خاطئة بعيدة عن الواقعية، لذا لم ير التركمان بموجبه إلا ذاتهم، دون اعارة أي اهتمام للحقائق الكبيرة، المتمثلة بالظروف الدولية وملابساتها الداخلية وتعقيداتها. فمن تلك الحقائق الكبيرة التي ما كان ينبغي إغفالها، تغيرات مراكز القوى العالمية والظروف الدولية واضطرار تركيا، مراعاةً للظروف الدولية المستجدة والداخلية، إلى انتهاج سياسية خارجية لا تتضمن في دستورها خطوطاً عامة تتعلق بحماية الأقليات التركية التي بقيت خارج حدودها الحالية، بعد سقوط الأمبراطورية العثمانية وإلغاء الخلافة عام ١٩٢٤، ومن جهة أخرى جاءت معاهدة لوزان خالية من نص صريح يعطي حق حماية التركمان وصيانة حقوقهم إلى تركيا، كما سبقت الإشارة إليه، كما لم يكن ممكناً من الناحية العملية والواقعية تحت الظروف والشروط الدولية، استعادة الممتلكات العثمانية التي خسرتها الامبراطورية في الحرب العالمية الأولى من قبل تركيا الفتاة، فقد خسرت ولاية الموصل في المفاوضات كما بينا، ولم يعد بالإمكان استعادتها باستخدام القوة بعد أن تغيرت أمور كثيرة في المنطقة والعالم.. لذا لم يكن من الحكمة إغفال هذه الحقائق، فضلاً عن التغيرات التي طرأت على أوضاع الدول العربية جرّاء ظهور الثروة النفطية الهائلة في العراق وفي الدول العربية الأخرى المجاورة التي أضحت السلعة الاستراتيجية المهمة التي تحتاجها الدول الصناعية، فاجتذبت الاهتمام العالمي لتلك المناطق النفطية، هذا بالاضافة إلى العوامل الداخلية وتطوراتها، مما يعني بداهة أن مسألة المطالبة بالحقوق القومية ومتطلبات الحفاظ على الكيان القومي التركماني في مناطق تواجدهم، باتت من الأمور التي لا بد لها أن تعتمد على نضال التركمان أنفسهم وعلى كفاحهم على هذا الطريق، وفي هذه الحالة كان من المنطقي، انتهاج سياسة يتصدرها اعادة بناء الثقة التي اهتزت بسبب موقفهم إزاء مشكلة الموصل في فترة المفاوضات، ورفضهم استفتاء تنصيب الملك فيصل الأول على عرش العراق عام ١٩٢١، وبسبب التظاهرة الطلابية التي خرج بها طلاب اعدادية الصناعة في كركوك احتجاجاً على أول زيارة للملك فيصل الأول إلى المدينة، مما جعله يستشيط غضباً ويأمر بإغلاق المدرسة وتشتيت طلابها.

هذه الأحداث بالاضافة إلى ترسبات الخلفية التاريخية للصراع القومي العربي/التركي في الحقبة الأخيرة من الحكم العثماني للعراق والدول العربية، كان مما يقتضي العمل على اعادة بناء الثقة التي اهتزت كثيراً للأسباب المذكورة، لكي تتلاءم مع الطبيعة والتأقلم مع الوضع الجديد، لأجل ترسيخ دعائم الوحدة الوطنية، وخلق مجتمع وطني عراقي متماسك.

ومما لا شك فيه أن هذه المهمة «اعادة بناء الثقة» و«ازالة آثار الأحداث السابقة» وتهدئة الأوضاع بغية إقامة مجتمع عراقي مشبع بروح وطنية، بحيث تعلو على النعرات القومية والطائفية لدى القوميات والطوائف، وتصقل غلو المشاعر القومية والطائفية وتأطيرها باطار من الانتماء الوطني العراقي لم يكن هذا الأمر في الواقع من مسؤولية شرائح الشعب من القوميات والطوائف، وإنما كان من أول واجبات الدولة العراقية الحديثة التي تأسست من فسيفساء القوميات والطوائف، ومن مسؤوليتها الأساسية، بل من أهم مهماتها الوطنية على الاطلاق، غرس الروح الوطنية العراقية في نفوس كافة أبناء القوميات والطوائف، إلى جانب اعتزازهم بخصوصيات انتماءاتهم القومية أو الطائفية.

ولم يكن ذلك ممكناً بطبيعة الحال دون اطلاق الحريات ونشر العدل والمساواة بين كافة أبناء الشعب ومنح الحقوق القومية للفئات والطوائف. غير أن الحكومات العراقية ابتداءً من حكومة ياسين الهاشمي في العهد الملكي، لم تهمل مثل هذا الأمر الخطير فحسب، وإنما سارت بالاتجاه المعاكس له تماماً، بدءاً بإلغاء قانون اللغات المحلية عام ١٩٣٦، إذ كان التدريس باللغة التركية معمولاً به في المرحلة الابتدائية حتى ذلك التاريخ، وليس انتهاءً بخطوات التعريب الاستفزازية للمناطق التركمانية التي خطتها الحكومة المذكورة، كما سبق ذكره، والتي كان من شأنها أن تؤدي إلى تعميق الهوة والشعور بعدم الاطمئنان للمستقبل بالنسبة لكافة القوميات غير العربية.

لئن كانت أمثال هذه الممارسات السياسية الخاطئة التي أعقبتها ممارسات أكثر شناعة وأعظم هولاً في العهد الجمهوري في عهد الطاغية صدام حسين الذي اتبع سياسات تدميرية، كما سنبينها فيما بعد، أبلغ الأثر في تعريض الثقة والشعور بالانتماء للوطن إلى الانهيار. ولئن كانت قد دفعت مثل هذه الممارسة أبناء القومية الكردية إلى الالتفاف حول التنظيمات الكردية المسلحة التي حملت السلاح بوجه الدولة العراقية منذ بداية الأربعينات (حركات البرزاني الأولى ١٩٤١، والثانية

١٩٤٣، والثالثة ١٩٤٥) لتشتد المواجهات المسلحة مع اشتداد السياسة القسرية العنصرية. وفي حين وجد التركمان الحل في إيثار العزلة السياسية إزاء جملة القضايا والأحداث العراقية السياسية الداخلية، إلى جانب انتهاج سياسة مبدئية ثابتة تتسم بالحياد وعدم المشاركة أو الانضمام إلى الحركة الكردية رغم وجود قواسم مشتركة بين الحركتين القوميتين الكردية والتركمانية فيما يتعلق بالحقوق القومية والثقافية، وذلك لأسباب وعوامل سنعود إلى ذكرها عند بحثنا في العلاقات الكردية ـ التركمانية في موقع لاحق من هذه الدراسة.

ولكن لا بد لنا قبل الانتقال إلى مواضيع أخرى، أن نشير إلى وجود تفسير آخر لدى البعض لظاهرة إيثار التركمان العزلة السياسية والانكفاء الذاتي لفترة طويلة، وما ترتب على ذلك من مبررات التعلق بالأمل صعب المنال المار ذكره، الأمر الذي قاد إلى إيثار الاتكالية واللامبالاة إزاء معظم الأحداث العراقية، وهو أن مفرزات الثوابت التاريخية والعوامل الجغرافية والطبيعية وقسوة الضغوط السياسية والقمعية النابعة عن الخلفية التاريخية الحقدية التي مارستها الحكومات ضدهم، جعلتهم يتخذون من التعلق بالأمل والخيال، مهرباً لتبرير عجزهم أمام الصعوبات والمشاكل المعقدة التي لم تكن قدراتهم الذاتية تسعفهم للتغلب عليها.

باعتقادنا نحن أن كلا التفسيرين ينطويان على قسط من الصواب.. إذ أن العجز بسبب قلة الامكانات والقدرات الذاتية، أمام الصعوبات الهائلة غالباً ما يؤدي إلى العجز الفكري والسلبية وبالتالي يقود إلى الاتكالية واللامبالاة، وتبني أهداف خيالية ووهمية أحياناً.

وهذا الأمر ليس قاصراً على وضع التركمان تحديداً، وإنما يعتبر حالة عامة، تنهض عن ظروف مماثلة سواءً للأفراد أو المجتمعات، أو الشعوب.

على أية حال أينما تكمن العلة فالواقع لم يتغير بالنسبة للتركمان الذين أضاعوا الخيط والعصفور معاً. فإذا كان ثمة دليل دامغ على خيبة الأمل، إن صح هذا التفسير، فهو ما ندفعه اليوم ثمناً باهظاً من حالة الضعف والتهري والتيه، سواءً في داخل العراق أو في أنحاء العالم.

ولكن ذلك لا يعني اطلاقاً أن التركمان قد تخلوا كلياً عن نضالهم من أجل حقوقهم المشروعة وحرياتهم الأساسية ضمن المجتمع العراقي سواءً في فترة العهد الملكي أو بعده في العهد الجمهوري، ولا يعني ذلك أنهم لم يبدوا أية مقاومة ضد

الظلم والاضطهاد والقسوة التي تعرضوا لها طيلة الفترات الطويلة، وإنما القصد هو أن ما أبدوه من المقاومة والاحتجاج والرفض كما في أحداث ١٩٣١، وإضراب المعلمين الذي أدى إلى إبعاد الحكومة العراقية أعداداً كبيرة من المعلمين والموظفين التركمان إلى المناطق غير التركمانية، وكذلك ما قاموا به من الأحداث في العهود اللاحقة التي سنأتي بتفاصيل عنها، لم يكن بالمستوى المطلوب ولم يتم بصورة مدروسة ووفق عمل سياسي منسق ومنظم، بل كان بمثابة فقاعات تظهر على السطح بين حين وآخر تتخلله فترات من السلبية والعزلة السياسية والانكفاء الذاتي وبالتالي العودة إلى اللامبالاة والاتكالية مرة أخرى. لذلك بقوا لفترات ليست بقصيرة خارج مسار الأحداث التاريخية العراقية وتطوراتها كما سنشير إليه في موضعه لاحقاً.

ولكن هل يمكن القول بأن الأمل الذي كان يبدو وهماً أقرب إلى الخيال قبل تأزم الوضع العراقي جراء حرب الخليج الثانية وما تمخضت عنه من المتغيرات في العوامل الدولية والاقليمية والداخلية قد أصبح الآن أقرب إلى الحقيقة منه إلى الخيال...؟

وبعبارة أخرى، هل إن ما يلاحظ من بوادر التغيير في السياسة الخارجية التركية إزاء العراق، بعد حرب الخليج الثانية، له دلالات واضحة تشير إلى حصول انعطاف استراتيجي جذري في سياستها التقليدية السابقة، تنم عن تبني قضية التركمان و/أو العودة إلى المطالبة بولاية الموصل التي سبق وأن خسرتها في المفاوضات وبموجب معاهدة لوزان..؟

نؤجل الاجابة على هذه التساؤلات إلى فصل مستقل من الفصول القادمة الخاصة بدراسة مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية. (راجع الفصل الرابع من الباب الرابع) ص ٢٣٣.

الفصل الرابع

المجازر التي تعرض لها التركمان في العهد الملكي

إن ما ينبغي ذكره قبل البدء بالحديث عن المجازر، هو أننا لسنا بصدد سرد الأحداث والوقائع التاريخية في هذه الدراسة، لغرض نبش أحداث الماضي البعيد أو القريب، لإثارة الأحقاد والضغائن أو فتح صفحة جديدة من الجدال لتبادل الاتهامات أو إدانة هذا الطرف أو ذاك، بينما نحن جميعاً بأمس الحاجة اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إلى التآلف والتسامح ونبذ الأحقاد والضغائن، وطي صفحات أحداث الماضي المؤسفة، وإنما الغرض من سرد أحداث المجازر ووقائعها هو استنباط الدروس والعبر من تلك الأحداث بالتحليل العلمي السليم والدراسة المبنية على أسس علمية بعيدة عن التشنجات والعواطف أو النعرات التي لا تؤدي إلا إلى مزيدٍ من المآسي والويلات.

لقد حان الوقت أن يعترف المخطئ منا بأخطائه وأن يعتذر لما يوجب الاعتذار، لكي ينال فضيلته، ولكي تتعزز الوحدة الوطنية وخلق مجتمع مدني متماسك تعيش فيه أجيالنا القادمة في الأمن والاستقرار والرفاه.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن آثار الكراهية المتبادلة التي نجمت عن ملابسات أحداث تلك الحقبة التاريخية أزيلت، منذ زمن طويل، ولا أدل على ذلك من عدم حدوث أية حوادث عدائية انتقامية ضد الآشوريين الذين قدموا إلى كركوك للعمل في شركة النفط العراقية واستقروا في الاحياء التي شيدتها الشركة في حي عرفة أو في داخل المدينة، بل على العكس من ذلك، عم التآخي والانسجام ما بين أبناء القوميتين بغض النظر عن أحداث الماضي.

تأسيساً على هذه الحقيقة لا نسرد وقائع تلك الأحداث هنا إلا بناءً على مقتضيات سياق البحث التاريخي.

أولاً ـ مجزرة عام ١٩٢٤ (مجزرة الآشوريين ـ الليفي ـ التي عرفت بمجزرة الأرمن خطأً).

الأسباب والدوافع

عرفت هذه الحادثة محلياً بين أهالي مدينة كركوك بـ «معركة الأرمن» أو بـ «مجزرة الأرمن» خطأً كما ذكرنا، في حين أن القائمين بها ومرتكبي الجرائم كانوا من (التياريين الآشوريين) الذين خدموا في الجيش البريطاني في العراق، في معسكر الحبانية. جيء بوحدات منهم إلى كركوك لسوقها نحو شمال العراق لإخماد حركة الشيخ محمود البرزنجي.

ولعل التسمية الخاطئة تلك جاءت من عدم تفريق أهالي كركوك في حينه ما بين الأرمن والآشوريين أو الكلدانيين، باعتبارهم مسيحيين جميعاً، وقد يكون سبب الالتباس هذا قد نجم من كون قضية الأرمن الذين تعرضوا لنقمة الأتراك العثمانيين خلال الحرب العالمية الأولى بسبب تعاونهم مع الجيش الروسي الزاحف لاحتلال استانبول، كان ما يزال عالقاً في الأذهان يومذاك، لذا التبس الأمر على أهالي كركوك (التركمان) فاعتقدوا بأن القائمين بها هم الأرمن فأسموها بـ «معركة أو مجزرة الأرمن»، وظلت الألسنة تتناقلها لفترة طويلة بهذا الوصف الخاطئ.

ولكن الحقيقة أن هذه الأفواج جنّدها المحتل البريطاني من الآشوريين التياريين الذين أعلنوا الحرب على الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ إلى جانب الحلفاء وهم في معاقلهم بقلب الامبراطورية العثمانية في جبال حكاري، فصاروا مصدر كره عظيم من مختلف الأطراف: من الأكراد عموماً لأنهم كانوا يمثلون القوة الباطشة التي جندتها حكومة الاحتلال للقضاء على أماني الكرد في الاستقلال وسحق حركتهم التحررية. كما جلب الآشوريون كره العرب العراقيين عليهم لمشاركتهم الجيش المحتل البريطاني في اخماد ثورة العشرين. وكذلك كانوا موضع الكره من التركمان أيضاً، لأنهم كانوا يمثلون أداة سيطرة أزالت حكم قومهم ومزقت الامبراطورية التي ينتمون إليها، وأن الآشوريين أقلية مسيحية في دولة إسلامية تنكروا لعثمانيتهم. . ولم يكن كره الآشوريين وحقدهم لهؤلاء، ولا سيما للتركمان أقل من ذلك، فذكرى المذابح التي أوقعها بهم الجيش التركي في إيران وما سبقها في أيام حكومة الاتحاد والترقي وحزب (حون ترك) ما زالت في

أذهانهم تقض مضاجعهم وتثير كوامن حقدهم على كل ما هو تركي الطابع(٢٣)

استغلت بريطانيا الحالة القائمة من سوء العلاقات والكره الشديد بين التياريين في جانب والقوميات الثلاث (العرب والكرد والتركمان) في جانب آخر، لأسباب ودوافع مختلفة كما ذكرناها، فاستخدمت الآشوريين التياريين الذين جندت أعداداً كبيرة منهم، كأداة ضغط سياسية وعسكرية استخدمتهم حسب مقتضيات تأمين مصالحها، حيث استخدمت قوات الليفي من معسكر الحبانية القريبة من بغداد في ضرب تطلعات الشعب العراقي وأمانيه في الاستقلال بإخماد ثورة العشرين الكبرى، وتارة حرضتهم على إثارة الاضطرابات والقلاقل في مختلف المناطق من العراق، بغية اجبار الحكومة العراقية على توقيع المعاهدة معها وفق شروطها التعسفية، وتارة أخرى استخدمت الورقة الآشورية ضد تركيا في المفاوضات الدائرة حول ولاية الموصل، وذلك بإثارتها مسألة حماية الآشوريين في مجلس عصبة الأمم، بدعوة أنهم تعرضوا للاضطهاد من قبل الأتراك، مطالبة بإيجاد حل لقضيتهم، لذلك قدمت مشروع وطن قومي للآشوريين في المنطقة المتنازع عليها، المشروع الذي استهدف من جهة ثانية اضعاف موقف الأكراد في المطالبة بالاستقلال تنفيذاً لوعود الغرب لهم في معاهدة (سيفر). ومن جهة أخرى استهدفت السياسة البريطانية من خلق الاضطرابات والقلاقل تبيان وجود حالة من عدم الاستقرار تعم المنطقة، لكي تدفع الدول المنافسة لها (فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية) اللتين كانتا تتطلعان إلى الحصول على حصص نفطية أكبر ومراكز نفوذ أوسع في المنطقة، أن تعيد النظر بحساباتها وتتخلى عن مطالبها. وعليه بغية تحقيق هذه الأغراض المتعددة، اعتمد التكتيك السياسي البريطاني ضمن مفرداته على خلق الاضطرابات والقلاقل، فجعل من الآشوريين التياريين أداة تنفيذ وورقة لتمرير هذه السياسة.

ففي يوم ١٥ آب/اغسطس ١٩٢٣ قام الجنود التياريون (الليفي) بارتكاب جرائم قتل واعتداء في سوق العتمة بالموصل. فبدلاً من معاقبة المجرمين اكتفت بنقلهم إلى كركوك، بعد الضجة التي أقامها الموصليون ضد تواجدهم في مدينتهم. فقد استمر هؤلاء التياريون على غلوائهم في مدينة كركوك، وأخذوا يستخفون

(٢٣) المحامي جرجيس فتح الله، العراق في عهد قاسم، ص ٧٣٤ - ٧٣٥.

بالسلطة في المدينة، وسرعان ما قاموا بمجزرة هائلة ضد التركمان في كركوك عام ١٩٢٤[٢٤].

وفي عام ١٩٣٢ أعلنوا الثورة ضد الحكومة العراقية في المنطقة الشمالية التي تم إسكانهم فيها، وقتلوا أعداداً من الجنود والضباط العراقيين ومثلوا بجثث القتلى بطريقة وحشية، وذلك على الرغم من إيواء الهاربين منهم من إيران ومنطقة حكاري في تركيا، فضلاً عن تقديم الضمانات والتسهيلات والاعانات المالية من قبل الحكومة العراقية لهم بتوصية المندوب السامي البريطاني في بيانه الذي أصدره في ٣١ أيار/مايو ١٩٢٤ عقب المجزرة التي قاموا بها في كركوك ضد التركمان في الرابع من الشهر المذكور وفي أدناه نص البيان:

(بيان المندوب السامي البريطاني)

«إن الحكومة البريطانية تنظر منذ مدة، بشديد العناية والاهتمام، في قضية حماية الشعب الآشوري، واضعة نصب عينها كلاً من الخدمات التي أدوها لقضية الحلفاء في أثناء الحرب العظمى، وعلاقاتهم في المستقبل مع الدولة العراقية. وقررت مد حدودها إلى أبعد حد ممكن في الشمال، لكي تستحوذ على القسم الأعظم من الشعب الآشوري، غير الذين يمتون منهم إلى المناطق العائدة إلى الحكومة الايرانية، ويؤمل أن تدخل في هذه الحدود الجبال التي يسكنها التياريون، وقبائل التخوما، والجيلو، والباز، وأن يهيأ في مناطق الدولة العراقية وطن لا للذين يمتون إلى هذه المناطق فحسب، بل لغيرهم من الآشوريين المشتتين، الذين لم تكن أوطانهم في إيران، وقد تأكد فخامته أن هنالك مناطق هي أكثر مما يحتاج إليه العراق وداخلة في ملك الحكومة العراقية، تقع في شمال دهوك والعمادية والجبال الشمالية، ويمكن للآشوريين أن يسكنوها بصورة دائمة.. وبعد أن قررت الحكومة البريطانية أن هذه السياسة خير ما يخدم مصالح الآشوريين والدولة العراقية أيضاً، دعت الحكومة العراقية إلى أن تعطي الضمانات التالية الضرورية لنجاح السياسة المذكورة هي حسب البيان كما يلي:

١ ـ أن تملك الحكومة العراقية الأراضي الشاغرة في المناطق المذكورة أعلاه للآشوريين دون ثمن وبشروط مناسبة.

---

(٢٤) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، في طبعته الموسعة والمزيدة، ص ٢٠٦.

٢ ـ أن تمنح الحكومة العراقية التسهيلات الضرورية لكل آشوري يسكن في الأراضي التي تملك له على هذا الشكل الجديد، وللآشوريين الذين يمتون إلى البلاد التيارية والتخوما والباز والجيلو، إذا ما أخذت هذه البلاد من الحكومة التركية وأعطيت إلى العراق، وإعطاء شيء كثير من الحرية في إدارة شؤونهم المحلية الصرفة والخاصة بهم.

وقد أعطت الحكومة العراقية هذين الضمانين إلى الآشوريين ومنحت الحكومة البريطانية لكل رجل وامرأة وطفل إعانات قدرها (١٢٠) ربية في الشهر، واستمرت تعيلهم على هذا المنوال ثلاث سنوات».

ويعلق عبد الرزاق الحسني في الصفحة ٢٠٨ من كتابه تاريخ الوزارات العراقية على هذه المسألة قائلاً: «فالقارئ يرى من هذا البيان الرسمي أن الحكومة العراقية كانت مستعدة لمنح هذا الفريق من الناس كرماً حاتمياً، على الرغم من الاساءات التي يقوم بها فريق منهم ضد العراق»[٢٥].

لقد استمر الدعم البريطاني المعنوي للآشوريين واعتماده عليهم في تشغيل مرافق شركة النفط العراقية لفترة الحكم الملكي أو بالأحرى حتى تأميم النفط عام ١٩٧١، إلا أنه بعد انتهاء الحاجة إليهم، تخلت عنهم وتركتهم لمصيرهم، فاضطر الكثير منهم على الهجرة إلى أمريكا والدول الأوربية الأخرى.

سير أحداث المجزرة (٤ أيار/مايو ١٩٢٤)

عشية عيد الفطر، المصادف لليوم الرابع من شهر ايار/مايو ١٩٢٤، لوحظ عدد من الجنود الليفي من التياريين بملابسهم العسكرية وقبعاتهم ذات الريش الأحمر يتجولون في أسواق مدينة كركوك ويبتاعون بعض الحاجيات، وكانت الحالة طبيعية وهادئة في المدينة والناس يتهيّؤون لاستقبال العيد، ولكن سرعان ما انتشرت أخبار حدوث شجار بين ثلة من الجنود الليفي وقصّاب من أهالي كركوك في سوق (القورية) أسفر عن طعن أحد الجنود بالسكين.. عاد الجنود إلى ثكناتهم حيث استنجدوا برفاقهم، فعادوا بأعداد كبيرة بأسلحتهم وصاروا يطلقون النار على كل من يصادفونه.. تصدى لهم شرطيان لمنعهم من اطلاق النار وعبور الجسر الحجري إلى صوب القلعة فأردوهما قتيلين. فسحب مدير الشرطة، مراد بك رحمة

(٢٥) الحسني، المصدر السابق.

الله بن مبارك الشرطة من الشوارع ومنع خروجهم من ثكناتهم وفقاً لأوامر ضابط الشرطة البريطاني. فاضطر الأهلون إلى الدفاع عن أنفسهم وممتلكاتهم بأنفسهم وبما توفر لديهم من الأسلحة العتيقة من بنادق الصيد وغيرها.

ساد الرعب والخوف في المدينة، التجأ المعتدون مساءً إلى دور المسيحيين في القلعة ومكثوا ليلتهم فيها وفي الكنيسة بدلاً من الانسحاب إلى ثكناتهم، ليستأنفوا أعمالهم الاجرامية الوحشية في صباح يوم العيد الباكر، فهاجموا المصلين في الجوامع (وذلك يذكرنا بجرائم الصهاينة في حادثة الجامع الابراهيمي في الخليل عام ١٩٩٤). استهدفت ثلة منهم حمام النساء في السوق الكبير، فتصدى لهم لفيف من الرجال، وردوهم إلى أعقابهم فعادت النساء إلى بيوتهن بأمان.

ولما علمت القبائل المحيطة بكركوك بما جرى في المدينة، تأهبت لأخذ الثأر، وسارت جموعهم زاحفة إلى كركوك ولكن الحكومة حالت دون دخولهم إلى المدينة، فيما أصدر المندوب السامي البريطاني أمراً يقضي بإخراج الجنود الليفي من المدينة وترحيلهم إلى جمجمال بين السليمانية وكركوك. وأصدر بلاغاً باللغة التركية، لغة أهل كركوك السائدة آنذاك[٢٦] حث فيه الأهلين على التزام الهدوء والسكينة، ووعد بمحاكمة المعتدين ودفع الديات إلى ذوي المقتولين وهذا نص البلاغ المترجم إلى العربية:

«تأثرت كثيراً لتلك الفواجع التي وقعت نهار أمس، لقد شُرع منذ اليوم في ترحيل الجنود الآشوريين من كركوك إلى محل بعيد، كما سيجري التحقيق فوراً من قبل الضباط البريطانيين المنتخبين بصورة خاصة، وأعدكم بأنه إذا ثبت إدانة أحد منهم، فلن نقصر في فرض العقاب الصارم، كما سيجري تعويض الذين تضرروا».

٥ أيار/مايو ١٩٢٤

المندوب السامي هنري دوبس

لقد وصفت الأساليب التي مارسها الجنود الليفي في هذه المجزرة الرهيبة بالوحشية والقسوة، حيث استخدموا شتى الأساليب والطرق الوحشية في ارتكاب جرائمهم من القتل بالأسلحة النارية والذبح بالسكاكين. ويروى أنهم خنقوا

(٢٦) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص ٢٠٦.

صاحب دكان لبيع السكاير بملء فمه ومعدته بالتبغ حتى لفظ نفسه الأخير.

كان متصرف لواء كركوك يومذاك (فتاح باشا)، فعزله المندوب السامي البريطاني من منصبه، فتولى رئيس البلدية عبد المجيد اليعقوبي منصب المتصرف، حيث تعهد له بتهدئة المدينة والقضاء على التوتر الذي كان يسودها، وقد اعتقل فعلاً من التركمان حسين آغا النفطجي، وسليمان بك درويش، وخير الله حسن أفندي وغيرهم (والجدير بالذكر أن الأخير هو والد الشهيدين في مجزرة كركوك عام ١٩٥٩ كل من الرائد عطا خير الله وشقيقه العميد الدكتور إحسان خير الله).

كما أن المعتمد السامي قد بعث إلى السيد عبد الله صافي، شقيق المتصرف الجديد عبد المجيد اليعقوبي ٣٠٠,٠٠٠ ربية لصرفها على المنكوبين، فلم يصرف غير النصف من هذا المبلغ[٢٧].

وفي يوم ١١ أيار/مايو أصدرت الحكومة العراقية البيان التالي:

(البيان)

«نعلن بما لا مزيد عليه من الأسف، أن سريتين من الليفي الآشوريين في كركوك، قد هاج هائجهم في اليوم الرابع من شهر ايار/مايو، فضاعت بسببه عدة نفوس من الأهلين والليفي.

وكان سبب هذا الهياج نزاع في سوق كركوك على سعر بعض الأشياء بين جنديين من الليفي وبعض الباعة، ثم التجأ الجنديان إلى الثكنة، ولما وصلا إليها، أخبرا رفاقهما بما لحقهما من الاهانة، ولما علم ضباط الليفي البريطانيون بهياج الليفي، استعرضوا الجنود عزلاً من السلاح وأخبروهم أن الباعة سيعاقبون على تصرفهم بعد أن هدأ ثائرهم.

وكان من سوء الطالع أن الليفي بعد انصرافهم من الاستعراض مروا بقهوة، ويظهر أنهم تبادلوا السباب مع من كان فيها من الناس، فهجم الليفي على أولئك الرجال، ثم اندفعوا إلى المدينة، فمنعتهم الشرطة من اجتياز الجسر، فعادوا إلى الثكنة واختطفوا أسلحتهم، ورجعوا إلى الجسر وعبروه رغماً عن معارضة الشرطة، ولم يكن في الامكان ردعهم إلا بعد وقت طويل، وأسفر اصطدامهم مع أهل

(٢٧) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص ٣٠٧.

البلدة عن قتل عدد من النفوس، ولما تمكن ضباطهم من جمعهم وتنفيذ الأمر عليهم، خرجوا من كركوك إلى جمجمال وأرسلت جنود بريطانية بالطائرة إلى كركوك لحفظ الأمن فيها، وفي اليوم الثاني توجه فخامة المعتمد السامي إلى كركوك بالطائرة، وبعد اجراء التحقيقات، نشر بلاغاً على أهل كركوك يعرب فيه عن أسفه على ما حدث، ووعد باجراء التحقيقات الكاملة، وبذل الجهد لمعرفة المجرمين وعقابهم، والتعويض لمن لحقته خسارة، والتحقيقات جارية الآن في كركوك، والحكومة العراقية مهتمة كذلك باتخاذ التدابير لمحاكمة المجرمين بموجب القانون العراقي».

هذا ما جاء في بيان الحكومة العراقية، والواضح مما جاء فيه تجنب الحكومة توجيه اللوم على الآشوريين التياريين صراحة وشجب الأعمال الوحشية التي ارتكبوها، كما لم تطالب المحتل البريطاني الحليف بالمحافظة على أرواح المواطنين التركمان، ومحاسبة المسؤولين من الضباط الليفي البريطانيين الذين لم يتخذوا الاحتياطات اللازمة التي من شأنها أن تحول دون حصول الجنود الليفي على أسلحتهم والنزول بها إلى البلدة ولا سيما بعد ما عرفوا بحدوث المشاحنات التي أسفرت عن طعن أحد الجنود الليفي بسكين، علماً بأن الأسلحة تكون عادة في المشاجب، بعد انتهاء الدوام الرسمي، ويحتفظ الضابط المسؤول (الخفر) بمفاتيح المشجب لديه حسب الأوامر الثابتة، لا يمكن فتح المشجب الا بموافقته، مما يحمل إلى الاعتقاد بوجود التواطؤ. كما لم تحاسب السلطات المحلية على تقاعسها، في حين بعث المندوب السامي فوج مشاة بريطانيا لحماية أرواح المسيحيين من ثأر المسلمين الذين رأوا بأم أعينهم كيف فتح المسيحيون دورهم ومكنوا التياريين من الدخول فيها والانطلاق منها للاعتداء وقتل الأهالي العزّل، فبدلاً من محاسبة هؤلاء اعتقلوا وجهاء التركمان الذين مر ذكرهم في أعلاه.

سير التحقيق والمحاكمة

أما بالنسبة إلى التحقيق عن الحادث ومعاقبة المدانين فيه فكانت محاكمتهم صورية أكثر منها حقيقية، فقد عهد إلى محكمة خاصة قوامها رئيس محكمة بداية كركوك المستر بريجارد رئيساً، وعضوية كل من الحاكم عمر نظمي (وهو تركماني الأصل من قضاء كفري، بدل قوميته، أصبح بعدها وزيراً مزمناً في الحكومات العراقية) وحاكم الصلح عبد الكريم الكركوكلي، وضابط بريطاني من قيادة

الطيران، والمار شمعون بطريق الآشوريين، وقد استنكر الرأي العام وجود هذا البطريق والضابط البريطاني أعضاء في هذه المحكمة، مما حمل الميجر س. ج ادموندس على القول: «إن الحكومة العراقية والرأي العام في العراق ظلوا يعتقدون بأن السلطات البريطانية تحمي المجرمين»[٢٨].

حكمت المحكمة الخاصة المختلطة المذكورة، على ثمانية من الآشوريين بالسجن المؤبد وعلى تاسع بالسجن لمدة خمس سنوات، وأفرجت عن بقية المساهمين في هذه المجزرة وهم كثرة (سريتان من الجيش الليفي) كما جاء في بيان الحكومة العراقية. ويقول ستافورد: «ان الحكومة البريطانية أعطت اهتماماً لقضية الدفاع عن النفس لصالح الآشوريين، آخذة بنظر الاعتبار الخدمات التي قدموها للحلفاء خلال الحرب»[٢٩].

ولم يتطرق إلى الخدمات التي قدمها هؤلاء الجنود للجيش البريطاني في قمع ثورة العشرين على حد تعبير الحسني.

هذا بالرغم من حجم الخسائر بالأرواح والممتلكات، فإن الأحكام الصادرة لا تتناسب مع حجم الخسائر، مما يثير الدهشة لمدى الاستهتار بالأرواح البشرية وممتلكاتهم والتحيز الفاضح، والأدهى من ذلك، أن المعتمد السامي البريطاني اقترح على الوزارة السعدونية الثانية، بعد مضي عامين على الفاجعة، أن تعفو الحكومة العراقية عن الجنود التياريين المحكومين في هذه الحادثة، معللاً طلبه هذا بكونهم غرباء هاجروا إلى العراق تخلصاً من المصاعب التي لاقوها في تركيا وإيران، ولمرور مدة غيرة يسيرة، بحيث زال أثرها في النفوس، فلم يسع المجلس الوزاري إلا أن قرر في جلسة ٢٩ حزيران/ يونيو ١٩٢٦ استصدار إرادة ملكية بالعفو عن المذكورين، على شرط أن يرسلوا إلى قرية ماي الواقعة في شمال الغربي من قصبة العمادية، وأن لا يغادروها إلا بإذن من وزارة الداخلية.

عدد القتلى والجرحى والخسائر

لم نعثر في أي من المصادر التي توفرت لدينا، على ذكر أسماء القتلى والجرحى أو الأضرار المادية التي لحقت بالمواطنين التركمان نتيجة لأعمال النهب

---

(٢٨) Edmonds C.J., *Kurds, Turks, & Arabs*, p. 23.

(٢٩) ستافورد في كتابه *The Tragedy of the Assyrians*, p. 47.

وحرق المحلات التجارية، التي قام بها جنود الليفي، فضلاً عن جرائم القتل والاعتداء، وعليه يقتصر علمنا بذلك على ما سمعناه من كبار السن ويحضرني منهم اسم الشهيد ساقي علي (والد حميد ساقي) والشهيد ابراهيم التوتنجي وشقيقه وعباس آغا والقصاب الذي سقط أول الشهداء ولا يحضرني اسمه. ومن الجرحى أحد الأقارب اسمه محمد طوبال (الأعرج) الذي أصيب بطلقة نارية في ركبته.. أما في المصادر، فقد ذكر جرجيس فتح الله عدد القتلى (٥٦) والجرحى (١١٠) بينهم بضعة عشر آشورياً، إلا أنه لم يشر إلى المصدر الذي استقى منه هذه المعلومات كما لم يذكر أسماء القتلى والجرحى[٣٠]. فيما حدد عبد الرزاق الحسني عدد القتلى بمئتين وكذلك دون ذكر الأسماء والمصدر[٣١].

ثانياً ـ مجزرة (كاور باغي) عام ١٩٤٦

وهذه هي المجزرة الثانية في العهد الملكي، التي يتعرض لها التركمان في مدينة كركوك خلال اثنتين وعشرين سنة، وقد حدثت هذه المجزرة في الثاني عشر من شهر تموز/ يوليو ١٩٤٦، وسميت بمجزرة كاور باغي نسبةً إلى مكان الحادث وهو بستان زيتون يسمى (كاور باغي) أي بستان المسيحي.

شهد عام ١٩٤٦ سلسلة من الاضرابات العمالية كان أولها إضراب عمال السكك الحديد في ٢٨ شباط/ فبراير، من أجل المطالبة بإعادة فتح نقابة السكك وزيادة أجور العمال وإيقاف تصرف مديرية السكك الكيفي بطرد العمال وتغريمهم[٣٢]. كما أضرب عمال المطابع في ٥ آذار/ مارس في بغداد، بعد أن قدّموا مذكرة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية طالبوا فيها بتشريع نظام خاص بالنقابات، وإجراء انتخابات حرة للهيئات الادارية كما أقرته الهيئة العامة المنعقدة في ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٥ وساهم في الإضراب الذي استمر يوماً واحداً جميع عمال المطابع عدا عمال مطابع التفيض والحكومة والصباح والرأي العام، وشكل العمال من بينهم لجنة انضباط برئاسة إبراهم كصب لمنع العمال غير المنتسبين للنقابة من مزاولة العمل بالقوة[٣٣].

---

(٣٠) جرجيس فتح الله، المصدر السابق، ص ٧٣٦.

(٣١) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق.

(٣٢) جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق (١٩٤١ ـ ١٩٣٥) الجزء ـ ١٢٠، مقتبس من ملف بعنوان اضراب عمال السكك الحديدية المرقم (١٧/ بغداد).

(٣٣) المصدر السابق ـ مقتبس من تقرير التحقيقات الجنائية المؤرخ في ٥ آذار/ مارس ١٩٤٦ ـ ملف بعنوان اضراب عمال المطابع المرقم (١٧/ بغداد ٣٢).

اضراب كاور باغي

شهدت مدينة كركوك نشاطاً سياسياً مكثفاً من جراء تنظيم اضراب عمالي ضد شركة النفط العراقية منذ الثالث من شهر تموز/يوليو ١٩٤٦ للمطالبة بحقوق عمال شركة النفط (IPC)، لزيادة أجورهم، وتهيئة دور سكنى لهم، وتطبيق قانون العمل والعمال بخصوص تحديد ساعات العمل والاستمتاع بالعطل بأجور كاملة، وتوفير وسائط النقل لنقل العمال من المدينة إلى الشركة وبالعكس.

وكان وراء تنظيم الاضراب «عصبة مكافحة الصهيونية» و«حزب التحرير»، مقرهما في بغداد(٣٤).

بدأ العمال في ٨ حزيران/يونيو بإرسال رسائل تهديدية إلى إدارة الشركة تتضمن استياء العمال من عدم مساواتهم مع زملائهم في سورية وفلسطين في الحصول على مخصصات الحرب (غلاء المعيشة) وكانت جريدة العصبة قد نشرت في ١ حزيران/يونيو مقالاً حول نجاح إضراب عمال شركة النفط العراقية في فلسطين على تحقيق مطاليبهم من الشركة. ويبدو أن هذا المقال، وما صاحبه من نشاط أحد أعضاء العصبة، وهو عبد الجبار الزهيري الذي قدم في تلك الأيام إلى كركوك وفتح مكتبة باسم مكتبة الفجر الجديد، قد أثر على عمال الشركة وحفزهم للمطالبة بحقوقهم(٣٥).

تضمنت الكتب والرسائل التهديدية عبارات معادية لبريطانيا وموالية للاتحاد السوفياتي ما يكشف كونها مرسلة من قبل عمال شيوعيين من أعضاء العصبة، وتطالب بتحسين أحوال العمال وإعطائهم مخصصات أسوة بعمال الشركة في حيفا وتهدد بإعلان الإضراب وتحطيم أثاث الشركة.

على أثر وصول الكتب التهديدية اتصل مدير الشركة بمدير شرطة كركوك الذي حصل على موافقة الجهات المختصة لفتح مخفر للشرطة داخل الشركة.

وفي ١٣ حزيران/يونيو أرسل العمال وفداً يمثلهم لمفاوضة مدير الشركة وعرض مطاليبهم عليه، فتعهد المدير بإجابة مطاليب العمال، وقابل وفد منهم

---

(٣٤) المصدر نفسه، نص المذكرة المقدمة إلى وزارة الداخلية مؤرخة في ٣ تموز/يوليو ١٩٤٦ والملف نفسه.

(٣٥) جريدة العصبة، العدد ١٠٤٧، حزيران/يونيو ١٩٤٦.

متصرف (محافظ) اللواء (المحافظة)، أمين خالص، وعرض مطاليب العمال عليه، وهدد الوفد بإعلان الإضراب إذا ماطلت الشركة في الاستجابة لها، فأصدر المتصرف في ١٩ حزيران/يونيو بياناً إلى عمال الشركة، أشار فيه إلى الطرق الأصولية في المطالبة بالحقوق ورفع الغبن، وبين بأن أبواب الدوائر الرسمية مفتوحة للنظر بالمطاليب المقدمة إليها، ودعا العمال إلى المثابرة على أعمالهم، وأعلن أنه فاتح مدير الشركة لترويج جميع طلبات العمال المقدمة إليه.

استجاب العمال لبيان المتصرف وأعطوا الشركة مهلة لمدة أسبوعين تنتهي في ٣ تموز/يوليو، فلما لم تستجب الشركة بمطاليبهم أعلنوا الإضراب صباح يوم ٣ تموز/يوليو، فأسرع كل من وكيل المتصرف صديق القادري، ووكيل مدير الشرطة المعاون سعيد عبد الغني، إلى مقر الشركة واتصلا بممثلي العمال وطلبا إليهم العدول عن الإضراب دون جدوى[٣٦].

وفي ٤ تموز/يوليو قام العمال بمظاهرة سلمية في شوارع كركوك وأمام دار المتصرفية، وقابل وفد منهم وكيل المتصرف الذي أوضح لهم بأن المفاوضات جارية مع الشركة بشأن مطاليبهم، وطلب إليهم التفرق والعودة إلى أعمالهم. وأصدر بياناً في مساء اليوم نفسه جاء فيه: «بالنظر لإضراب عمال الشركة عن العمل وقيامهم بتجمعات في الطرق العامة بصورة تخلّ بالأمن وتقلق الراحة العامة، فإننا نأمر بهذا إنذارهم بلزوم التفرق حالاً، استناداً إلى الصلاحية المخولة لنا بموجب قانون التجمعات التركي رقم ١٣١ وعند عدم تفرقهم وانصياعهم للأوامر، تطبق بحقهم المادة (٣) من القانون المذكور»[٣٧]. كما أرسلت مديرية الشرطة دوريات إلى مخارج المدينة المؤدية إلى أماكن الشركة، فألقت الشرطة القبض على أحد عشر عاملاً وأصدر وكيل المتصرف أمراً شفهياً بتوقيفهم بتهمة محاولتهم منع العمال من الذهاب إلى أماكن عملهم.

وفي يوم ٥ تموز/يوليو اجتمع العمال في بستان كاورباغي ومنه توجهوا بشكل مظاهرة إلى سراي الحكومة، وكانت الشرطة تراقب المظاهرة، وعند وصولها

---

(٣٦) المصدر السابق ـ تقرير المفتش الاداري سعيد قزاز ومفتش الشرطة محمد صالح حمام المؤرخ في تموز/يوليو ١٩٤٦، ملف بعنوان «إضراب عمال شركة نفط العراق» المرقم ١٧/كركوك/٦ ملحق.

(٣٧) بيان متصرف كركوك المرقم ٥٢١٨ في تموز/يوليو ١٩٤٦.

إلى السراي دخل وفد من العمال لمقابلة وكيل المتصرف الذي أخذ ينصحهم بالعودة إلى أعمالهم إلى أن يتم حسم قضيتهم مع الشركة بصورة نهائية، ووزع عليهم نسخاً من البيان الذي أصدره في اليوم السابق. فرفضوا وطلبوا من الوكيل إطلاق سراح العمال الذين أوقفتهم الشرطة في يوم ٤ تموز/يوليو، فأمر معاون الشرطة بإطلاق سراحهم، وكذلك سراح عبد الجبار الزهيري صاحب مكتبة الفجر الجديد الذي أوقف من قبل حاكم التحقيق لاتهامه بإرسال الرسائل التهديدية إلى الشركة.

لم يحدث شيء يذكر في اليوم التالي إلا أن العمال عادوا إلى الاجتماع في كاورباغي صباح يوم ٧ تموز/يوليو، بعد أن علموا بقدوم وزير الاقتصاد بابا علي الشيخ محمود للنظر بقضيتهم، فقاموا بمظاهرة كبيرة طافت شوارع المدينة ووصلت إلى السراي لمقابلة الوزير، فأبلغوا بسفره إلى اربيل وأنه سيعود مساءً لمفاوضتهم، فتفرقت المظاهرة وفي المساء حضر وفد من العمال لمقابلة الوزير الذي أسدى بعض «النصائح» ووعد العمال بالنظر إلى قضيتهم وطالبهم بالعودة إلى العمل ولكنهم رفضوا ذلك إلا بعد اجابة مطاليبهم.

عين حسن فهمي المدفعي متصرفاً جديداً للواء كركوك فوصل في يوم ٨ تموز/يوليو واتصل بالعمال والشركة حال وصوله، من أجل التوصل إلى حل نهائي. وأصدر في ٩ تموز/يوليو بياناً تضمن بعض الوعود للعمال ولكنها لم تكن قطعية فلم يستجب لها العمال.

أصدرت المتصرفية في ١٠ تموز/يوليو بياناً آخر أعلنت فيه بأن الشركة استجابت لمطاليب العمال الآتية:

زيادة مخصصات غلاء المعيشة اعتباراً من تموز/يوليو ١٩٤٦ وتتراوح هذه الزيادة بالنسبة للعمال بين ٥٠ ـ ١٠٠ فلس، دفع أجور العمال الاضافية، توزيع النفط على العمال بالسعر الامتيازي وقدره ١٠ فلوس للغالون الواحد، تأدية رسوم تجديد اجازة السوق للسائق بعد اكمال خدمة سنة كاملة، تجهيز الألبسة الخارجية للأشغال القذرة، دفع أجور يوم الاستراحة للمريض اذا كان قد دفع له أجرة ستة أيام متتالية، دفع أجور السفر إلى بغداد ذهاباً وإياباً عند سفر العامل بالاجازة السنوية، توسيع المستشفى الحاضر، وطالب البيان العمال بالعودة إلى العمل.

رفض العمال العودة إلى العمل. فأعاد المتصرف في ١١ تموز/يوليو الاتصال بهم دون جدوى، وفي ١٢ تموز/يوليو عقد المتصرف اجتماعاً مع ممثلي العمال

وكرر عليهم الطلب بالعودة إلى أعمالهم، ولكنهم رفضوا وأعلنوا بأنهم لن يعودوا إلى العمل إلا بعد أن تعلن الشركة قبول جميع مطاليبهم ودفع أجور أيام الاضراب، فأنذرهم المتصرف بأنه لن يسمح بالاستمرار في اجتماعاتهم ومظاهراتهم غير القانونية، فإذا أرادوا الاجتماع، عليهم تقديم طلب تحريري بذلك، وإلا سيأمر بتفريقهم بالقوة(٣٨).

غادر ممثلو العمال سراي الحكومة في الساعة الثانية ظهراً وتوجهوا إلى كاور باغي حيث كان هناك العمال بانتظارهم، فأبلغ مدير الشرطة المتصرف بهذا الاجتماع وطلب إليه اصدار الأوامر القطعية بما يجب أن تتخذه الشرطة(٣٩).

أمر المتصرّف الشرطة بوجوب تفريق المتظاهرين وفق ما جاء في قانون التجمعات التركي رقم (١٣١ لسنة ١٣٢٨ هـ) الذي يخول تفريق التجمعات المخلة بالأمن العام باستعمال السلاح والقوة الجبارة، وأرسل المتصرف نسخة من هذا الأمر إلى قيادة الفرقة الثانية طالباً منها بعض القوات تحت الإنذار لمساعدة الشرطة إذا تطلب الأمر(٤٠).

قام مدير الشرطة بعد استلامه أمر المتصرف فوراً بتشكيل قوة مسلحة مؤلفة من (٤٧) شرطي مشاة و(٣٦) شرطة خيالة مع (٧) مفوضين تحت قيادة معاونين، زودوا بأمر المتصرف التحريري.

قامت هذه القوات بمحاصرة المتجمهرين في كاور باغي من الغرب والجنوب، وكان العمال يطلقون الهتافات، فتقدم إليهم المعاون سعيد عبد الغني وأنذرهم بالتفرق ثلاث مرات، فلم يتفرقوا، فأمر أفراد الشرطة الخيالة بتفريقهم بواسطة العصي، فحدثت بعض المناوشات بالحجارة بين الطرفين، إلا أنه سرعان ما بدأت الشرطة بإطلاق الرصاص من بنادقهم باتجاه العمال الذين هربوا نحو البيوت المأهولة.

---

(٣٨) المصدر السابق، والملف السابق.

(٣٩) كتاب مديرية شرطة كركوك الموجه إلى متصرفية كركوك المرقم ٥٤٤٥ في ١٢ تموز/يوليو، الملف نفسه.

(٤٠) كتاب متصرفية كركوك إلى مديرية شرطة كركوك والمعطاة صورة منه إلى قيادة الفرقة الثانية.

عدد القتلى والجرحى

وبعد انتهاء الرمي وتفتيش مكان الحادث وجد خمسةُ قتلى وعددٌ من الجرحى من العمال والأهالي الأبرياء، توفي أحدهم في اليوم الثاني، فبلغ عدد القتلى ستة والجرحى الذين راجعوا المستشفى (١٤) جريحاً، وقيل ان هنالك عدداً آخر من الجرحى لم يراجعوا المستشفى خوفاً من المحاسبة[٤١].

وفي اليوم التالي ١٣ تموز/يوليو، حضر وفد رسمي من بغداد ضم المفتش الاداري في وزارة الداخلية سعيد قزاز، ومفتش الشرطة محمد صالح حمام، ومدير مكتب العمال بوزارة الشؤون الاجتماعية هاشم جواد، وقابل الوفد الرسمي خمسة من ممثلي العمال، فقدموا مطاليب العمال التي اقتصرت هذه المرة على:

١ ـ اطلاق سراح العمال والأشخاص الذين تم توقيفهم بعد حادثة يوم ١٢ تموز/ يوليو.

٢ ـ اجراء التحقيق من قبل هيئة خاصة عن الحادث ومعاقبة المقصرين.

٣ ـ قبول مطاليب العمال من قبل الشركة.

اشترط الوفد الرسمي على ممثلي العمال لإمكان النظر في مطاليبهم، عودتهم إلى العمال وعودة الهدوء والسكينة إلى المدينة، فوافق ممثلو العمال على ذلك وطلبوا من رفاقهم الذين كانوا ينتظرون في الشارع التفرق، فتفرقوا بكل هدوء ولم يقوموا بمظاهرة أخرى، وعاد عددٌ منهم إلى العمل في اليوم الثاني، وفي يوم ١٦ تموز/ يوليو باشر جميع العمال بأعمالهم.

عقد الوفد الرسمي اجتماعاً مع مدير الشركة حضره متصرف كركوك استمر خمس ساعات، بحثت فيه مطاليب العمال، واتفق الطرفان على اجابتها وأرسل القرار إلى لندن للموافقة النهائية عليه، بذلك حصل العمال على مطاليبهم ولكن ليس قبل تقديم القرابين من أبناء المدينة الأبرياء.

أحداث كاور باغي في نظر أهل كركوك

انتشرت الأخبار في المدينة منذ بداية شهر تموز، عن وجود حالة غير اعتيادية في شركة النفط العراقية وبدأت الأحاديث تدور في المقاهي عن احتمال

---

(٤١) لم نعثر في المصادر على أسماء القتلى والجرحى عدا اسم شهيدين هما السيد حبيب سيد صالح وشاكر مردان.

قيام العمال بتنظيم إضراب عن العمل وأشار البعض إلى وجوه غريبة بدأت تظهر في المدينة، تبين فيما بعد أنهم أفراد من «عصبة مكافحة الصهيونية» و«حزب التحرير»، يحفزون العمال على الإضراب، وفي مقدمة هؤلاء عبد الجبار الزهيري الذي قدم إلى كركوك في تلك الأيام وفتح مكتبة باسم «الفجر الجديد». وفي يوم ٣ تموز/يوليو انتشر خبر قيام بعض العمال بسد الطرق ومنع عمال الشركة من الالتحاق بمقراتهم، فيما راحت أصوات الميكروفانات تنادي الأهالي للخروج إلى الشوارع والتجمع في شارع المجيدية، لتأييد اضراب العمال، فبدأت المظاهرات تطوف شوارع المدينة منطلقة من منطقة التجمع في كاورباغي، وسط حشود من الأهالي اصطفوا في أرصفة الشوارع متفرجين ومستمعين إلى الكلمات والخطابات التي يلقيها منظمو الإضراب باللغة العربية، وبما أن معظم الأهالي لا يفهمون اللغة العربية، لذا تجمعوا حوالي الذين يفهمون اللغة من المدرسين وبعض الموظفين الذين قاموا بترجمة الخطابات والكلمات التي يلقيها ممثلو العمال من شرفة أحد الفنادق في شارع المجيدية ومقابل السراي.

وفي ختام كل مظاهرة يطلب الخطباء من العمال والجمهور الحضور في بستان الزيتون (كاورباغي) الواقع في الضاحية الجنوبية الغربية القريبة من المدينة في اليوم التالي، وذلك لمشاهدة المهرجان الخطابي الجماهيري الذي يقام في البستان المذكور.

وفي يوم الثاني عشر من تموز/يوليو توجه أهالي المدينة إلى كاورباغي، كما في الأيام السابقة. ولم يكن يدور في خلد أحد منهم ما سيلاقونه هناك، واعتقدوا أنها ستكون بمثابة نزهة في يوم صيفي شديد الحرارة تحت ظلال أشجار الزيتون ليس إلا..! وأستطيع القول، بأن حضور معظمهم (وأنا من بينهم) كان بدافع الفضول للاطلاع على ما سيجري هناك... فيما كان منظمو الإضراب يرمون من وراء ذلك إظهار تأييد جماهيري واسع لإضرابهم وتحقيق مطاليب العمال، ومن المعلوم أن ذلك كان من باب استعراض العضلات وإظهار القوة على صعيد التكتيك السياسي للعصبة وحزب التحرير.

لقد أثر هذا الحادث تأثيراً بليغاً على رأي العام في كركوك الذي أظهر عطفاً كبيراً على المصابين فاشتركت جماهير كركوك، وعدد من النساء من عوائل القتلى والجرحى، في المظاهرة التي قام بها العمال في مساء يوم ١٣ تموز/يوليو، ورفع المتظاهرون لافتات سوداء كتبت عليها عبارات تنديد بعمل الشرطة وموقف شركة

النفط، واخترقت المظاهرة شوارع المدينة الرئيسة تتقدمها النساء، صارخات، لاطمات، وقد ألقى أحد المتظاهرين خطاباً من على سيارة عسكرية كانت واقفة أمام باب الثكنة، إلا أنه في الوقت نفسه لم يخف أهالي المدينة استياءهم من تصرف أفراد العصبة وتشكيكهم بنواياهم، ومسؤوليتهم عن إراقة دماء الأبرياء.

اجراء الحكومة

هاج الرأي العام العراقي لهذه الجريمة النكراء التي راحت ضحيتها نفوس أبرياء من أهالي المدينة، وقدمت الأحزاب السياسية العراقية احتجاجات شديدة، بحيث اضطرت الحكومة إلى اتخاذ اجراءات تأديبية معينة، فعزلت متصرف اللواء، وطردت مدير الشرطة ونقلت رئيس محكمة الاستئناف، وبعثت بقاض ليتولى التحقيق. فجاء تقريره النهائي يدين الإدارة ملقياً اللوم فيما حصل على سوء تصرف السلطة، مؤيداً بأن العمال والأهالي كانوا عزلاً. ولم يكن الاجتماع مخلاً بالأمن، لأنه جرى في محل بعيد عن المناطق المأهولة.

آثار المجزرتين في المجتمع التركماني

تركت المجزرتان المذكورتان (مجزرة الآشوريين ومجزرة كاورباغي) آثاراً سلبية في المجتمع التركماني، إذ دفعتا التركمان إلى إيثار مزيدٍ من العزلة السياسية والتقوقع الاجتماعي بدلاً من أن تشكلا نقطتي تحول في الوضع السياسي التركماني، لكي تكون ذات تأثير في الأحداث اللاحقة على مستوى القطر العراقي، فظلت الحالة على هذه الشاكلة لحين انفجار ثورة تموز/يوليو ١٩٥٨ التي ستتصدى لها في الفصول القادمة.

الباب الثالث

(التركمان في العهد الجمهوري)

الفصل الأول - عهد عبد الكريم قاسم (١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ ـ ٨ شباط/فبراير ١٩٦٣).

الفصل الثاني - مجزرة كركوك (١٤ ـ ١٧ تموز/يوليو ١٩٥٩) ومشاهدات المؤلف ومعاناته في أحداث المجزرة ووقائعها.

الفصل الثالث - فترة حكم البعث الأول (٨ شباط/فبراير ١٩٦٣ ـ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣)

الفصل الرابع - التركمان في عهد العارفين.

الفصل الأول

عهد عبد الكريم قاسم
(١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ ــ ٨ شباط/فبراير ١٩٦٣)

كانت ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ حدثاً مفاجئاً للتركمان بكل معنى الكلمة، تلقوا الحدث بذهول ودهشة، إذ لم يكونوا مستعدين للتعامل الفوري معها بسبب تخليهم عن ممارسة العمل السياسي وإيثارهم العزلة السياسية واللامبالاة ازاء تطورات الأحداث العراقية، كما بينا فيما تقدم، وقد أعطى موقفهم هذا انطباعاً مفاده عدم الرضا أو العداء للثورة، أو هكذا كان اتهام الأطراف المنافسة لهم، وذلك تأسيساً على الخلفية التاريخية وبناءً على العلاقات بين الحكم الملكي وتركيا التي كانت تعد جيدة في ذلك الوقت، بسبب مشروع زواج المرحوم الملك فيصل الثاني من (فاضلة) وهي إحدى حفيدات السلطان العثماني، ومن جراء توجهات رجال السياسة العراقيين وتأثرهم بسياسة آتاتورك واقتدائهم بها[1]. وكذلك من جراء الفكرة السائدة التي مفادها تأثر مواقف التركمان ايجاباً أو سلباً بالعلاقة ما بين الدولتين، العراق وتركيا. ولكن باعتقادنا، لم تكن تلك التصورات أو النظرة للعلاقات تعكس الحقيقية كلها، ومع ذلك كانت كافية لتشويه صورة التركمان، والانتقاص من وطنيتهم، ووضعهم موضع التهمة من قبل المناوئين والكارهين لهم.

الا أن تطورات الأحداث ومفرزاتها لم تدع المجال إلى المزيد من اللامبالاة والسلبية، لذا فقد نشطت القيادات التركمانية التي ظهرت من بين الشخصيات التركمانية المعروفة، فوجدت نفسها مجبرة على التحرك السريع والدؤوب لمواكبة

(١) راجع حسن العلوي، التأثيرات التركية في المشروع القومي العربي في العراق، دار الزوراء، لندن.

تطورات الأحداث ومتغيراتها. فباشرت على الفور باتخاذ الخطوات الكفيلة لذلك، فسارعت إلى ارسال سيل من البرقيات التأييدية لعبد الكريم قاسم ورفاقه كما أرسلت وفوداً إلى بغداد للتهنئة والتبريك وإجراء مقابلات مع الزعيم عبد الكريم قاسم والمسؤولين الآخرين.

ولما اقترب موعد احياء الذكرى الأولى لقيام الثورة، نشطت تلك القيادات لإظهار أقصى درجة من الحماس والحرص على المشاركة الفعالة للتعبير عن الفرحة والتأييد المطلق للثورة.. وكان ذلك من جهة أخرى بمثابة التعبير عن العزم والتصميم على الخروج من العزلة السياسية وموقف اللامبالاة ازاء الأحداث العراقية. ولكن ذلك وللأسف الشديد لم يرح بعض الأطراف المنافسة والكارهة لهم من الشيوعيين والأكراد، فخلق جواً مشحوناً أدى إلى حدوث المجزرة البشعة في ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٩ فقد ارتكبت فيها جرائم بشعة، وأعمال وحشية ضد التركمان، راح ضحيتها خيرة شبابهم ورجالاتهم.. وكانت حقاً صدمة عنيفة جداً للتركمان، أحجمتهم مرة أخرى عن التفاعل مع الأحداث العراقية، ودفعتهم إلى عزلتهم السابقة بعد فترة من التفاعل مع الأحداث اللاحقة استمرت بضع سنوات... وفيما يلي تفاصيل عن مجريات أحداث تلك المجزرة البشعة ونتائجها.

مجزرة كركوك الدامية في تموز/ يوليو ١٩٥٩

يمر اليوم على الحادثة المروعة ٣٩ سنة وهي ثالثة المجازر التي يتعرض لها التركمان في المدينة، وفي تاريخ العراق الحديث.

ومما يؤسف له أن ما كتب في هذا الشأن لحد الآن لم يخل من التحيز ومحاولة تشويه الحقائق بدوافع عاطفية أو ميول سياسية أو قومية، أو لأحقاد تاريخية دفينة، لم تفلح السّنون الطويلة من تهدئة الخواطر ونزع الحقد والضغينة من القلوب وازالتها من الأذهان رغم مرور هذه المدة الطويلة على الحادثة التي تعاقبت خلالها أحداث دامية، ومحن كثيرة حلت بالشعب العراقي بكافة مكوناته وفئاته القومية والعرقية والطائفية، بدون استثناء، واكتوى بنيرانها أبناء الوطن منذ سبعة وعشرين عاماً من الحكم الاستبدادي القمعي الصدامي.

وإذا كان من الطبيعي أن تنشر مقالات وكتب ذات طابع تحيزي تعكس وجهات نظر الأطراف المتباينة في الأيام أو الأشهر أو حتى بعد السنين الأولى لتاريخ الحادث، فلا يستساغ بعد مرور هذا الوقت الطويل الذي شهد العراق وشعبه فيه كل هذه المحن والويلات التي طالت كل فئات الشعب بالتساوي،

بضمنها تلك الأطراف المعنية في حوادث كركوك ٥٩ من الأكراد والشيوعيين والتركمان، إلا أن نشر مقالات أو كتب، يحاول أصحابها معالجة الحادثة بنفس الروحية والنزعة والتحيز والتطرف وكأن الحادثة بنت أمس القريب ولم يمر عليها أكثر من ثلاثة عقود ونصف من الزمان، وكأن العراق لم يشهد سواها خلال السنوات اللاحقة من الحكم الاستبدادي الجائر المليء بالدماء والآلام والدموع، هذا الأمر يدعو حقاً إلى الازدراء.

في الواقع، ان ما كتب بهذا الشأن لحد الآن، ليس أكثر من محاولة لتبرئة ساحة أحد الأطراف في القضية، واتهام الآخر، أو توجيه الأنظار تارة نحو فاعل مجهول، وأخرى لعملاء شركة النفط بدون أدلة قاطعة، ولم يتوان البعض من ادانة الضحية أو المجني عليه (التركمان أو الطورانيون كما يصفهم البعض)[٢]. سوى قلة من الكتاب المنصفين وفي مقدمتهم الدكتور حنا بطاطو، الذي تصدى للحادث بنزاهة علمية وحياد تام مستنداً إلى الوثائق، ومستنتجاً منها الحقائق الدامغة.

ومما يدعو للأسف أيضاً أن بعض الكتاب الذين تصدوا للحادثة استشهدوا بدراسة المومأ إليه، ولكنهم بدلاً من إغنائها بسد الفجوات وإكمال النواقص فيها أو اثبات الوقائع أو نقضها، عمدوا إلى توظيف شهرته ونزاهته العلمية وموقفه الحيادي، وذلك بنقل فقرات أو أجزاء معينة فقط من دراسته بصورة انتقائية تخدم توجهاتهم التحريفية وميولهم التحيزية وترك الأجزاء والفقرات الأخرى التي لا تنسجم مع ميولهم السياسية أو العرقية[٣].

ويمكنني، باعتباري أحد الذين عايشوا الأحداث منذ البداية بل وقبل ظهور بوادر الفتنة بوقت طويل، وبحكم اطلاعي على مجريات الأمور والأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في المجتمع التركماني وكركوك بالذات، وعن كثب، يمكنني التأكيد بأن التحقيق الذي قدمه الباحث حنا بطاطو، بهذا الصدد يشكل أفضل الدراسات، وأقربها إلى الصحة والواقع، عدا بعض الفجوات التي أثار هو تساؤلات عدة حولها، ولم يرغب في الاجابة عليها بنفسه، مفضلاً ترك ذلك إلى القراء لاستنتاج الحقائق بأنفسهم، على ما يبدو.

---

(٢) راجع الفصل الخامس من الباب الخامس (ص ٢٦٧) للاطلاع على مفهوم الحركة الطورانية وأهدافها في نهاية الكتاب.

(٣) ـ راجع د. نور طالباني، منطقة كركوك ومحاولات الواقع القومي؛ وجرجيس فتح الله، العراق في عهد قاسم.

وثمة ملاحظة أخرى حول تلك الدراسة القيمة، وهي أن الباحث (بطاطو) لم يلق الضوء الكافي على الوضع القائم، وطبيعة العلاقات التي كانت سائدة قبل ظهور بوادر الفتنة، إنما ألمح بها حصراً بالعلاقة التاريخية بين التركمان والأكراد، بدون الاشارة إلى طبيعة العلاقات وجذورها التاريخية بين التركمان والشيوعيين، وبين هؤلاء والأكراد. لذا أرى من المفيد البحث في طبيعة العلاقات الثنائية بين الأطراف الثلاثة المذكورة إضافةً إلى التيار القومي العربي تحت عناوين مستقلة أدناه لأهمية ذلك في تشخيص الأسباب والدوافع التي أدت إلى حدوث تلك المجزرة الدموية المروعة بشكل متكامل ودقيق من جهة، ولاستكمال البحث بالتعويل ليس على المعلومات المستقاة من المصادر فحسب، وإنما إغنائها بالمعلومات المستقاة من المعايشة والاطلاع على خفايا وملابسات الأحداث ومسبباتها عن كثب. من ثم سأحاول القيام بسد الفجوات التي تركها الباحث (بطاطو) الذي اكتفى بإثارة التساؤلات حولها كما نوهنا عنها، وذلك من خلال الاجابة عليها.

وان ما ينبغي التأكيد عليه، قبل الدخول بتفاصيل الحادث، بأن الغرض من هذا البحث ليس فتح جروح الماضي أو اثارة الضغائن والأحقاد، وإنما مجرد تثبيت الوقائع التاريخية ليس إلاّ، وضمن سياق السرد التاريخي.

التوجهات السياسية وطبيعة العلاقات بين الأطراف السياسية قبل ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٨ وبعدها:

أولاً ـ التركمان والشيوعيون

كان المجتمع التركماني عموماً قلعة حصينة ازاء الأفكار الماركسية اللينينية، تعذر عليها اقتحامها بسهولة وذلك لأسباب عدة منها:

(١) الحصانة الذهنية الناجمة عن نظرة عامة وحكم مسبق لدى أكثرية التركمان على أنها أفكار هدامة تفضي إلى تفتيت الأسرة وتتعارض مع القيم الدينية والأخلاقية.

(٢) وكونها متبناة من قبل الاتحاد السوفياتي (روسيا) الذي جلب كراهية الأوساط التركمانية التي تسودها النزعة القومية، وبسبب ضمه وراء الستار الحديدي ملايين الأتراك في الجمهوريات التركية الإسلامية سالباً منها حريتها واستقلالها.

(٣) ومن ثم لعدم وجود طبقة فقيرة وبالأحرى معدمة في المجتمع التركماني حتى تجد الأفكار الماركسية مرتعاً لها أو رواجاً فيها كما هو شأنها.

(٤) هوى الانعزال السياسي لدى التركمان والرغبة في الابتعاد عن الصراعات الداخلية العراقية.

لذا لم يستطع الحزب الشيوعي العراقي التوغل في صفوف المجتمع التركماني، قبل قيام ثورة تموز/يوليو ١٩٥٨، ولا يلغي ذلك وجود بعض الشيوعيين فيه. ولم يلاحظ النشاط الحزبي الشيوعي في كركوك إذا استثنينا حادثة (كاور باغي) مار الذكر.

أما بعد ذلك التاريخ، أي بعد ثورة تموز/يوليو ١٩٥٨، فقد شاهد العراق تطوراً سياسياً حاداً، حيث ظهرت خلاله بوادر الصراع الشديد بين التيارات الفكرية والايديولوجيات، ولا سيما بين تيار الأممية والقومية العربية، والتنافس الكردي - التركماني القومي، على هامش ذلك الصراع العنيف.

بادر الحزب الشيوعي إلى الاتصال ببعض الشخصيات التركمانية البارزة، مبدياً الرغبة في فتح الحوار، وإقامة نوع من العلاقة السياسية مع التركمان، لذلك عمد الحزب الشيوعي إلى فتح قناة اتصال مع وجهاء التركمان وشخصياتهم السياسية، الأولى: كانت عن طريق كل من العقيد الركن عبد الأزل عبد الهادي المفتي(٤)، والدكتور نظام الدين عارف صهر العقيد عبد الأزل(٥).

---

(٤) - وهو من الضباط التركمان اللامعين، أحيل على التقاعد عام ١٩٥٩. وقيل ان العقيد عبد الأزل عبد الهادي المفتي حث الشهيد عطا خير الله (الذي برز كقيادي بدون منافس في تلك الفترة) والذي كان في بغداد عشية المجزرة، أن يعود إلى كركوك، الأمر الذي سبب استشهاده. هذه الحادثة حملت بعض التركمان على وضع علامة استفهام على العقيد عبد الأزل والتشكيك بنواياه، فغلب الظن عندهم، بأنه كان على علم ودراية بما سيحدث في كركوك، لذا ألح على المرحوم الشهيد عطا خير الله أن يعود إلى كركوك عشية الحادث.. ولكن بحسب اعتقادي، أن بناء الظن وإقامة الشك حول نوايا العقيد كان مرده اختلاف الرأي بين المرحوم الشهيد عطا، والعقيد عبد الأزل المفتي فيما يخص شكل السياسة التي كان ينبغي على التركمان اتباعها ازاء الأحداث والعلاقات مع الأطراف. وكانت آراء الأخير ووجهات نظره تعتبر خروجاً على التوجه السياسي التركماني العام في ذلك الوقت ومناقضاً له. إلا أنه من المعلوم، من الصعوبة بمكان إن لم يكن من المستحيل، التحقق من صحة مثل ذلك الادعاء القائم على مجرد الظنون أو الشكوك...

(٥) - المرحوم الشهيد نظام الدين عارف وهو من القوميين التركمان وكان من الناشطين، كان دؤوباً يسعى للوصول إلى مراكز قيادية وبيروقراطية سواء في سلطة الحكم أو في أوساط المجتمع التركماني وقد تولى رئاسة احدى المجموعات في بداية عام ١٩٥٩. وتسلم منصب وكيل الوزارة في الزراعة والغابات عام ١٩٦٩. وقد أعدم عام ١٩٧٠ مع مجموعة اتهمت =

وقد قام المومأ إليهما بإجراء اتصالات مع وجهاء التركمان وشخصياتهم السياسية، لينقلا إليهم رغبة الحزب الشيوعي في فتح الحوار من أجل الاتفاق على أسس التعاون والتنسيق بين الطرفين ازاء تطورات الأحداث ومستقبل الحكم في العراق مقابل دعم الحزب الشيوعي السياسي للتركمان، ولكنهما تلقيا ردود الرفض الحاسمة والقطعية من وجهاء التركمان وقيادييهم.

وعلى صعيد آخر، استطاع الحزب الشيوعي، الذي كان يهيمن على اتحاد الطلبة في بغداد، تشكيل واجهة من بضعة طلاب من التركمان في جامعة بغداد، تحت اسم (التركمان الديموقراطيين) يترأسهم صبحي كمال حسون الذي تحول فيما بعد بعثياً، عهد إليه النظام رئاسة نادي الاخاء التركماني، بعد أن أعدم رئيس النادي المرحوم الشهيد العميد عبد الله عبد الرحمن(٦) وعدد آخر من أعضاء النادي.

أصدرت هذه الزمرة بضع نشرات في الأشهر الأولى من قيام ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٩ بمساعدة الكادر الحزبي الشيوعي في اتحاد الطلبة، إلا أن الواجهة سرعان ما اضطرت إلى التخلي عن اصدار النشرة، وحلت نفسها نتيجة لتعرضها للضغوط والمقاومة الشديدة من قبل القوميين التركمان. ومن جهة أخرى، باءت بالفشل مبادرات الحزب الشيوعي ومحاولاته لاستمالة التركمان إلى جانبه أو التوصل معهم إلى نوع من التفاهم أو الاتفاق، الأمر الذي أغاظ الحزب وعمق من كراهيته تجاه التركمان.

وقد زاد من حدة الكراهية، فوز التركمان في جميع الانتخابات النقابية والمهنية ازاء القوائم المشتركة المؤلفة من الشيوعيين والأكراد في محافظة كركوك، وذلك بخلاف كافة المحافظات العراقية التي فاز فيها الشيوعيون، الأمر الذي أدى

= بالقيام بمحاولة انقلابية ضد النظام الحاكم.

وبحسب علمي ومعرفتي الشخصية أن الشهيد نظام الدين عارف كان من التركمان القوميين ولم تكن له أية علاقة بالحزب الشيوعي أو ميول شيوعية.

(٦) الشهيد العميد عبد الله عبد الرحمن: اشتهر اسمه أيام المجزرة إذ أراد القائمون بها ابلاغ بغداد بوجود تمرد تركماني يتزعمه عبد الله عبد الرحمن الذي كان برتبة عقيد وهي أعلى رتبة بين ضباط التركمان الموجودين في وحدات الفرقة الثانية في كركوك في ذلك الوقت. والجدير بالذكر، حين وصول برقية أنصار السلام من كركوك بهذا المعنى إلى الزعيم عبد الكريم قاسم، كان العقيد يشرح له حقيقة ما يجري في كركوك. صورة الشهيد ونبذة عن حياته في نهاية الكتاب ص ٢٤٢.

إلى زيادة شقة الخلاف، فأصبح التركمان في مواجهة مباشرة مع الحزب الشيوعي المتحالف مع حزب البارتي (الحزب الديموقراطي الكردستاني) حالياً. ومن ثم تطورت تلك العلاقة من سيىء إلى أسوأ، متناغمة مع تردي الأوضاع السياسية العراقية وحدة الصراع القومي ـ الشيوعي. وسنعود إلى تفاصيل تطورات الأحداث بعد إلقاء نظرة إلى العلاقات التي كانت سائدة بين التركمان والأكراد قبل وبعد تموز/ يوليو ١٩٥٨

ثانياً ـ التركمان والأكراد

يمكنني أن أجزم بأن العلاقة بين التركمان والأكراد في المدينة كانت اعتيادية إلى حد كبير حتى النصف الأول من الخمسينات ولم يعد للحقد التاريخي القديم أثر في النفوس، أو على الأقل لم يظهر بوضوح خلال التعامل اليومي، فلم تحدث أية حادثة ذات طابع سياسي أو تنافس قومي أو عرقي بين القوميتين خلال الحقبة، بل على العكس من ذلك تماماً، توثقت العلاقات عن طريق المصاهرة التي صارت واضحة وبينة وعلى نطاق واسع، وأن عدداً من الأسر والعوائل في حي إمام قاسم الذي تقطنه الأكثرية الكردية أصبحت مختلطة، أو عدد منهم بدلوا قوميتهم ليس تقرباً من مركز القوة وإنما انسجاماً مع المجتمع التركماني الودود الذي يشهد لهم بذلك كل من عاش في كركوك والمناطق التركمانية الأخرى سواء من العرب أو الأكراد أو الآشوريين أو الأرمن أو غيرهم. إذ لم يسجل التاريخ في هذه الحقبة أية حادثة عدائية تنم عن حقد تاريخي أو سياسي من قبل التركمان ضد أية فئة قومية أو طائفية من سكان المدينة.

وإن ما ينبغي الاشارة إليه هنا، أن ظهور بوادر تزايد سكاني للأكراد النازحين من القرى المجاورة إلى المدينة وإن أثار التساؤل والقلق في أوساط التركمان، حول الوضع الديموغرافي (السكاني) للمدينة والمناطق التركمانية الأخرى وما سينجم عن ذلك مستقبلاً، ولا سيما لجهة المصالح الاقتصادية والبنية الاجتماعية والسياسية والادارية، إلا أنه لم يبد رد فعل ما بحيث يعكر الأمن والاستقرار أو يخدش العلاقة بين التركمان والأكراد، سوى بادرة صدرت من أحد المحامين الأكراد يدعى نجاة خادم سجادة اعتبرت غير ودية، لفتت أنظار التركمان وزادت من قلقهم.. والحادثة باختصار هي ما يأتي:

في آب/أغسطس من عام ١٩٥٦ نشر المومأ إليه، مقالة مطولة في إحدى الصحف العراقية (لا يحضرني اسمها) اتهم فيها التركمان بالعمالة إلى تركيا بشكل سافر، ودلل على ادعائه، بوجود صور فوتوغرافية للسلاطين العثمانيين ومصطفى كمال آتاترك في معظم المقاهي والمحلات والبيوت التركمانية... إلى آخره من الاتهامات.

لا يمكن لأحد أن ينكر وجود مثل تلك الصور في بعض المقاهي أو المحلات أو البيوت إلى جانب صور أخرى للشخصيات الإسلامية كالإمام علي (رض)، والحسين (ع)، كرموز دينية وتاريخية ومن باب الاعتزاز بالانتماء القومي والمذهبي، ولكن الأمر الذي استوجب الاستنكار، اتهام التركمان جميعاً بالعمالة بالاستناد إلى مثل هذا الدليل غير المنطقي وغير السليم، حيث إن تعليق صور للشخصيات التاريخية أو الدينية لا يكون دليلاً للعمالة، إذ لا يتعدى مثل هذه الأمور نطاق الاعتزاز والتفاخر بالانتماء القومي والتاريخي.

على كل حال اعتبرت المقالة المذكورة أول بادرة غير ودية تجاه التركمان من قبل شخصية كردية، ولم تعتبر فردية تعبر عن وجهة نظر كاتب المقال الشخصية، وإنما اعتبرت بادرة خطيرة توحي بوجود نهج غير ودي عام، وبمثابة النار تحت الرماد.

ومع ذلك لم تولد الحادثة ردود فعل عنيفة، ولكنها خدشت العلاقة الحميمة السابقة بعض الشيء، وإن خف أثرها بمرور الزمن. ربما عدا ما تعلق منها في الأذهان ليشكل حجر الزاوية أو همزة الوصل بين أحقاد الماضي التاريخي والقادم من الأحداث، بعد ذلك التاريخ.

وبغض النظر عما حدث ظلت حالة العلاقات بين الطرفين شبه اعتيادية عدا القلق والهاجس من تزايد عدد نفوس الأكراد في المدينة بشكل ملحوظ كما أسلفنا.

تطور العلاقات بعد ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨

لم تمر فترة وجيزة على انبثاق ثورة ١٤ تموز/يوليو حتى فوجئ الجميع بظهور انقسام بين رجال الثورة، يصحبه صراع حزبي وسياسي وعقائدي يعم البلاد من أقصاها إلى أقصاها فظهرت الكتلتان، القومية والشيوعية، في صراع مرير وتناحر شديد، فانساق التطرف العقائدي إلى حالة تنذر بنتائج وخيمة، تمثلت في

اصطدامات متعددة ووقوع خسائر في الأنفس بين الطرفين. كان نصيب الموصل وكركوك منها على أشده. . لقد استطاع الشيوعيون السيطرة على كافة الاتحادات والنقابات وكذلك «المقاومة الشعبية» و«الشبيبة الديموقراطية» والمعارف، والاذاعة، والصحف، في جميع محافظات القطر تقريباً، وبدأت المدينة تشهد ولأول مرة، المنظمات والتنظيمات التي لم يكن يألفها أهلها من قبل، والتي تدعو إلى الشيوعية، وتساند بقوة منافسيهم الأكراد في السيطرة على المدينة مهددة كيانهم فيها، وذلك إثر فشل مبادرات الحزب الشيوعي لفتح قناة التفاهم أو إقامة شكل من التعاون أو التحالف مع التركمان كما سبقت الاشارة، وبذلك أضحى التركمان في مواجهة مباشرة مع الحزب الشيوعي الذي كان له نوع من التحالف أو التعاون والتنسيق مع التيار القومي الكردي، وكان من الطبيعي أن يتخذ التركمان موقعهم بصورة تلقائية إلى جانب التيار القومي العربي في الصراع الدائر بين التيارين القومي العربي والشيوعي الذي كان قد عم البلاد من أقصاها إلى أقصاها، وبدون تمييز ما بين القوميين منهم والبعثيين، ولكن بدون اتفاق على صيغة تحالف محددة ووفق شروط معينة كتلك المعهودة في التحالفات السياسية أو الحزبية.

وقد سبقت الاشارة إلى أن التركمان لم يكونوا متهيئين نفسياً وتنظيمياً وفكرياً للتعامل الفوري مع الحدث، وذلك لأسباب وعوامل أسهبنا في شرحها فيما تقدم، ولا نريد الرجوع إليها، في حين أن الأكراد منحوا ولاءهم المطلق للوضع الجديد ونصبوا من أنفسهم حماة له، كما ادعى الشيوعيون، بإسهامهم الحيوي في تفجير الثورة.

فمنذ الساعات الأولى لانبثاق الثورة، خرجت في كركوك مظاهرات تأييدية قام بها لفيف من شباب الأكراد تطلق الهتافات وترفع الشعارات التي كان بعضها تأييداً للثورة وأخرى تعبر عن التوجهات الحزبية وتطلعات القومية الكردية، ومن بين الهتافات الاستفزازية كان ثمة هتاف استفزازي خطير (سمعته شخصياً) تطلقه مجموعة من شباب الأكراد راكبة في سيارة (بيك آب)، كانت تجول شوارع كركوك وتهتف باللغة الكردية (شهر كركوك خومانة تركمانكان دره وا) ويعني (كركوك مدينتنا أيها التركمان أخرجوا منها).

أستطيع القول، بأن الأثر الذي تركه هذا الهتاف في نفوس التركمان كان كبيراً جداً، وكان بمثابة ناقوس الخطر الذي ينذر بالشر.

لقد تسارعت الأحداث لتشق وحدة الصف الوطني، وتسير بهذه المدينة مرغمة إلى الهاوية، الأمر الذي حمل قائد الفرقة الثانية المرحوم ناظم الطبقجلي على تأليف (لجنة التضامن الوطني) في كركوك لإحلال التفاهم والتقارب بين أطراف النزاع، فتألفت اللجنة من الأكراد (منهم الشيوعيون ومنهم القوميون) المحامي مكرم الطالباني، والمحامي حسين البرزنجي، والعقيد المتقاعد عبد القادر البرزنجي، والمحامي عمر مصطفى. ومن التركمان المحامي محمد الحاج حسين، والمحامي تحسين رأفت، والرائد المتقاعد عطا خير الله، والصيدلي مجيد حسن. ولعل يكون من المفيد أن نلقي الضوء في أدناه، على أهم تلك الأحداث وأخطرها التي سبقت المجزرة والتي أوصلت الحالة إلى نقطة الاتقاد.

الأحداث الساخنة قبل حدوث المجزرة في ١٤ ـ ١٦ تموز/ يوليو ١٩٥٩

أولاً ـ زيارة الملا مصطفى البرزاني إلى كركوك

في الأسبوع الأخير من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٨، مر بكركوك المرحوم الملا مصطفى البرزاني، الذي أعاده عبد الكريم قاسم من منفاه إلى الوطن مع أتباعه في الاتحاد السوفياتي. وحل ضيفاً في نادي الضباط بكركوك. وقد حضر لاستقباله أعداد كبيرة من الأكراد من القرى والنواحي والأقضية الشمالية، وفي أثناء ذلك أطلق المندسون الفوضويون هتافات استفزازية، منها ذلك الهتاف المشؤوم «كركوك مدينتنا اتركوها أيها التركمان» الذي لم يكن بالامكان هضمه أو السكوت عليه من قبل التركمان، إلى جانب هتافات استفزازية أخرى مثل «يسقط الطورانيون، يسقط التركمان عملاء تركيا، عملاء شركة النفط، تسقط الرجعية.. الخ». لذلك ساد المدينة جوٌّ من التوتر الشديد.

وفي اليوم التالي الذي غادر فيه البرزاني كركوك، وحال مغادرته، أصيب معاون آمر الانضباط العسكري المرحوم الرائد هدايت أرسلان، وهو من الشخصيات التركمانية المعروفة، بنوبة قلبية أودت بحياته أثناء تأدية واجبه. رافقت حادثة الوفاة المفاجىء هذا، اشاعة خطيرة ومغرضة، مفادها، اكتشاف قنبلة وضعت تحت سيارة البرزاني، وأومأت أصابع الاتهام إلى هدايت أرسلان... ففي الوقت الذي أدت حادثة الوفاة إلى توتر أعصاب التركمان، فيما غلت الاشاعة صدور الكرد، حاول المتطرفون من الأكراد أو (الفوضويون) كما وصفهم (الطبقجلي) في

افادته أمام المحكمة العسكرية العليا، الهجوم على الأسواق التجارية، فألقي القبض عليهم، وبعد اخماد الفتنة، أصدرت (لجنة التضامن الوطني) بياناً يدعو إلى الالتزام بالهدوء والسكينة. فتفرقت على أثر البيان وتدابير الأمن الاحتياطية المشددة تجمعات الطرفين، ولم يحدث غير بعض الاشتباكات الصغيرة في أماكن متفرقة من المدينة.

أما موضوع القنبلة الذي تصدى له البعض، في كتاباتهم عن الحادث، وكأنه حقيقة مسلم بها، فلا يحتاج إلى التحقق من صحة الاشاعة أو بطلانها، وبدون أن يقدم هؤلاء أدلة موثقة تثبت صحة وقوع الحادث الخطير الذي استهدف حياة أكبر زعيم كردي العائد من منفاه بإصدار مرسوم عفو خاص من قبل قائد الثورة(٧). فهل يعقل أن يترك مثل هذا الحادث الخطير، بدون تحقيق، وتثبيت الجهة القائمة بالتخطيط والتنفيذ...؟.. فهل من المعقول والمنطقي عدم الاكتراث بمثل هذه الواقعة الخطيرة..؟.

وجاء في بعض المصادر، تم إبطال مفعول القنبلة من قبل جندي كردي، ولم تذكر المصادر اسم الجندي والوحدة التي ينتسب إليها علماً بأن عملية إفشال القنابل بحاجة إلى الخبرة والتخصص وتتوفر الخبرة عادة في جنود هندسة الميدان المتخصصين، استفسرت في حينه من ضباط كتيبة الهندسة التابعة إلى الفرقة الثانية حول الحادث وعن الجندي فلم يكن لهم علم بهما.

في الحقيقة لم تكن تلك سوى إشاعة مغرضة لا أساس لها من الصحة، ومكيدة ضمن سلسلة من المكائد تستهدف تحريض البسطاء على القيام بأعمال عدوانية ضد التركمان لإخضاعهم وإضعاف مقاومتهم..

حصل فعلاً اشتباك خطير كاد يعم المدينة، لولا تطبيق خطة أمن كركوك بقطعات الفرقة الثانية التي كان معظم جنودها من الأكراد (كان صاحب هذه الأسطر آمر أحد فصائل قوة الأمن) وقد انضم الجنود الأكراد من منتسبي وحدات الفرقة غير الداخلة ضمن خطة الأمن إلى اخوانهم الأكراد وكذا أفراد المقاومة الشعبية. ولكن تم أخيراً احتواء الحادث بجهود قائد الفرقة المرحوم ناظم الطبقجلي الذي جمع (لجنة التضامن الوطني) التي تألفت من الفريقين. وصدر بيانان أحدهما

(٧) ـ مسعود البرزاني، البرزاني والحركة التحررية، الجزء الثاني، مطبعة خابات.. ص ١٢٦؛ كذلك، جرجيس فتح الله، العراق في عهد قاسم، ص ٧٤.

بتوقيع قائد الفرقة والثاني من اللجنة، أديا إلى تهدئة الوضع واستتباب الأمن بعض الوقت.

ثانياً ـ تفتيش بيوت وجهاء التركمان في كركوك

استغل الشيوعيون غياب قائد الفرقة (الطبقجلي) كما يبدو، وأرسلوا وفداً إلى بغداد لمقابلة عبد الكريم قاسم، وليعرضوا عليه موضوعاً خطيراً يهدد السلامة العامة ـ حسب رأي وادعاء الوفد طبعاً ـ وجاء في افادة الطبقجلي أمام المحكمة «ان عملية تفتيش بيوت التركمان في كركوك، كانت قضية محبوكة بدقة وكانت مكيدة. . ففي يوم ٢٦ من كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٨، دخل غرفة رئيس الوزراء (قاسم) مدير التخطيط العسكري ومعه وفد من كركوك (الأكراد) ورووا له بأنه تأكد لديهم أن التركمان أخذوا يتسلحون وأن هناك مخازن أسلحة وعتاد، وقدموا قائمة بأسماء ٢٧ داراً للتركمان مع ثلاث قرى خزنت فيها الأسلحة.

وقد أثارت أقوال الوفد رئيس الوزراء فوجه كلامه إلى وزير الداخلية العميد الركن أحمد محمد يحيى، وقال ما هذا الذي يحدث في كركوك؟ فرد عليه بأن له رأياً في الموضوع، يعرضه له بعد مغادرة الوفد. ثم أوضح له بأن المخبرين «يغالون في روايتهم وأنهم أكثر تسليحاً وعدةً من غيرهم»[٨] واقترح عليه تشكيل لجنة وإرسالها إلى كركوك لتقوم بتفتيش: أولاً ثلاثة بيوت ممن ذكرت أسماء أصحابها في القائمة، على أن تتصل اللجنة برئيس الوزراء لتبليغه بالنتيجة وتتلقى الأمر منه للاستمرار في تفتيش البيوت والقرى الواردة في القائمة المقدمة من قبل الوفد أم لا، وذلك تجنباً لإثارة الهلع والفوضى الذي يسببه شمول التفتيش هذا العدد الكبير من الدور والقرى، وطالما أن الخبر مشكوك بصحته.

اقتنع رئيس الوزراء (قاسم) بالاقتراح، وتشكلت اللجنة وحضرت إلى كركوك بالطائرة دون اخبار الجهات المحلية، وتوجهت فوراً من المطار إلى الدور الثلاث التي تم تعيينها في بغداد، وهي لكل من إبراهيم النفطجي، والشهيد عطا خير الله، والعقيد شليمون[٩] علماً بأن الأخير ليس تركمانياً، وقد جرى اختياره

---

(٨) محمود الدرة، ثورة الموصل القومية، منشورات مكتبة اليقظة العربية، بغداد ١٩٨٧ ص ٣٠٣.

(٩) العميد الركن حازم حسن، ثورة الشواف في الموصل، دار الحرية للطباعة، بغداد ١٩٨٧، ص ٢٣٤.

للايحاء بوجود خيط للمؤامرة يرتبط بشركة النفط العراقية كما يبدو. وكانت مؤامرة مبيتة أرسلت تفاصيلها إلى رئيس أركان الجيش.. ولقد عرضت اللجنة على رئيس الوزراء الأسلحة المزعومة وهي عبارة عن سكاكين المطبخ، ومسدس مجاز للعقيد شليمون، وبندقية صيد، و٥٠٠ طلقة فاسدة عائدة إلى قاسم بيك النفطجي شقيق ابراهيم النفطجي[١٠] وكانت مؤامرة مبيتة حبكت لايقاع التركمان فيها، ولكن بانت الحقيقة فأحبط المخطط بفضل الاقتراح والإجراء السليمين، بالرغم من محاولة القائمين بالتخطيط لها أثناء التفتيش باختلاق جو يوحي بوجود مؤامرة، إذ دخلت كافة التنظيمات الحزبية والمنظمات والواجهات بالانذار، وأسرعت زمر من الجيش الشعبي إلى نصب نقاط السيطرة على الطرقات والتحق الضبّاط الشيوعيون بوحداتهم بعد الدوام الرسمي، فيما قامت مجموعات أخرى من الجيش الشعبي بقيادة أحد الضباط الشيوعيين (النقيب أنور ثامر) بالدخول إلى بيوت إبراهيم النفطجي وعطا خير الله والعقيد شليمون أثناء قيام اللجنة بتفتيشها، فنهبت ودمرت داري النفطجي والعقيد شليمون، فسادت المدينة حالة من الرعب والتوتر الشديدين، فلو استمرت اللجنة على تفتيشها لتحول الوضع باعتقادنا إلى ما يشبه ما حدث في ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ ولم تحاسب السلطة في بغداد الضباط وأفراد الجيش الشعبي الذين قاموا بنهب وتدمير بيوت المواطنين التركمان.

ثالثاً ـ أحداث يوم ١٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٩:

استمرت الاشتباكات متفرقة في مناطق متفرقة من المدينة خلال الفترة اللاحقة، وكان أعنف اشتباك ذلك الذي حصل في التاريخ أعلاه، حيث هاجمت مجموعة مؤلفة من المقاومة الشعبية والجنود، معظمهم من الأكراد، مقهى ١٤ تموز الواقع إلى جانب سينما الحمراء، والذي يرتاده التركمان، وقد أسفر الحادث عن وقوع العديد من الجرحى بين الطرفين قبل أن يتم احتواؤه بجهود القائد وتطبيقه خطة الأمن في كركوك واستصدار بيان من لجنة التضامن الوطني تحث فيه على الركون إلى الهدوء وتجنب العواقب الوخيمة.

رابعاً ـ حادثة دار المعلمات

اشتهرت مديرة دار المعلمات لبيبة أحمد الريس، الشيوعية بتطرفها وإظهارها

---

(١٠) محمود الدرة، ثورة الموصل القومية.

العداء السافر للتركمان ونعتهم بالطورانية والعمالة وبكل ما في أدبيات الحزب الشيوعي من النعوت والاتهامات لأعدائهم. في تلك الحقبة في أول آذار/مارس ١٩٥٩ جمعت المديرة الطالبات في ساحة المدرسة، وهاجمت التركمان في كلمتها، هجوماً عنيفاً، مما اضطر بعض الطالبات إلى الرد عليها، فتحولت المشادة الكلامية إلى التشابك بالأيدي، وهرعت بعض الطالبات إلى خارج المدرسة، وأخبرن ذويهن بما حدث (علماً بأن المدرسة تقع في حي تركماني)، فهاج الشباب التركمان الذين تجمهروا أمام باب المدرسة بأعداد كبيرة وحاصروا المديرة بعد أن سمحوا بخروج الطالبات والمعلمات، وقد استمر الحصار ورشق باب المدرسة ونوافذها بالحجارة لما يقرب من أربع ساعات قبل أن تتمكن الشرطة والانضباط العسكري من تفريق الشباب ونقل المديرة بسيارة الشرطة. وكاد الحادث يعصف بالمدينة للمرة الثالثة ولكن وجود التوازن التقريبي في القوى بين الكتلتين ولا سيما ضمن قطعات الفرقة الثانية، بقيادة قائدة الفرقة (الطبقجلي) القومي العربي، أصبح رادعاً حال دون تطوير الحدث إلى مجزرة كبيرة. كما حدث فيما بعد.

خامساً ـ تأثير حركة الشواف في الموصل على حدوث مجزرة كركوك تموز/يوليو ١٩٥٩

في صباح يوم ٨ آذار/مارس ١٩٥٩ أعلن العقيد الركن عبد الوهاب الشواف عن تمرده في الموصل. ولم تكن هذه الحركة التي قامت في الموصل مقطوعة الصلة بباقي المناطق حتى بغداد.. ولكن كان لها ارتباط عضوي مع كركوك وباقي المناطق الشمالية التي فيها حاميات ترتبط تنظيمياً وقيادياً بمقر الفرقة الثانية التي مقرها في كركوك. وعليه لا يمكن دراسة احداث الموصل بمعزل عن الوضع العام العراقي عموماً والوضع في المنطقة على وجه الخصوص، فمن هنا تقضي الضرورة بإلقاء الضوء، ولو باقتضاب شديد، على الوضع في كركوك أثناء التمرد في الموصل وما ترتب عليه بعد فشله.

دخلت وحدات الفرقة الثانية والشرطة والأمن في حالة الإنذار، فور علم الفرقة بالتمرد في الموصل على السلطة في بغداد، كذلك دخلت قوات الجيش الشعبي وكافة التنظيمات والواجهات التي كانت تهيمن عليها اللجنة المحلية للحزب الشيوعي بالانذار. وفي جانب آخر، لم تكن هنالك تنظيمات تركمانية وفق أسس تنظيمية هيكلية، إنما كان اتخاذ القرارات وتحديد المواقف ازاء الأحداث يعتمد على

الاتصالات والتشاور الذي كان يجري ضمن المجموعات (الكروبات) المتكونة في الاحياء التركمانية في ذلك الوقت ومن ثم ما بين المجموعات، وكان قد برز في هذه المرحلة المرحوم الشهيد عطا خير الله، وهو من عائلة تركمانية عريقة، وقد ساعد على بروزه كزعيم قومي، صفاته الشخصية المتميزة، ومركزه الاجتماعي بين الأهالي والسلطة المحلية، لذا أصبح مرجعاً لاتخاذ القرارات وحسم المواقف، تلتزم بها وتنفذها المجموعات.

وأما فيما يتعلق بموقف المؤسسة العسكرية في كركوك، فقد كان هاجس جميع الأطراف من احتمال تأييد القائد (الطبقجلي) حركة التمرد في الموصل التي قام بها أحد الألوية التابعة لفرقته وكانت توقعات الأطراف لجهة هذا الاحتمال نابعة عن معلومة كون المومى إليه، قومي الاتجاه، لم يكن يخفي شيئاً عن ميوله القومية ونشأته على التربية الإسلامية، وكان دائم التذمر من تصرفات الشيوعيين ومن الفتن والقلاقل والاضطرابات التي كانوا يثيرونها، وعليه تحسباً لهذا الاحتمال أسرعت الأطراف المتصارعة إلى اتخاذ كل التدابير للمواجهة المسلحة التي أصبحت وشيكة الوقوع بين لحظة وأخرى، وكان من المؤكد، بلا أدنى شك، أنه لو أقدم القائد على تأييد الحركة، لشهدت المدينة مذابح دموية بحجم يفوق كل التصورات. حيث إن تصميم الضباط الشيوعيين والأكراد وعزمهم على المقاومة لم يكن يكتنفه أي شك أو تردد. لذا فإن خطر وقوع كارثة مروعة خيم على المدينة طوال ١٨ ساعة حرجة جداً من (الساعة السادسة صباحاً حتى الثانية عشرة من منتصف الليل) من اليوم المذكور، حيث أرسل (الطبقجلي) برقيته التأييدية لعبد الكريم قاسم، عندئذ زالت حالة (حافة الهاوية)، تعقبها اجراءات التطهير والتنكيل، كما سنشير إليها.

ولعل من المفيد، لتقريب صورة المخاطر والأهوال إلى ذهن القارئ، لكي يتصور الجو الرهيب الذي خيم على المدينة في فترة الـ (١٨) ساعة الحرجة وأهوالها، أن نقدم هنا وصفاً موجزاً لما جرى في واحدة من ثكنات الفرقة الثانية في كركوك وهي (ثكنة الكتيبة الجبلية الرابعة) كنموذج مماثل لما جرى في كافة ثكنات الفرقة على وجه التقريب. (ننقلها من دفتر يوميات المؤلف كما دونها في حينه وكان أحد ضباط الكتيبة المذكورة).

كان يوم ٨ آذار/ مارس دواماً رسمياً، لذا كان جميع منتسبي الوحدات في ثكناتهم ولم يسمح بالنزول بعد انتهاء الدوام الرسمي لورود برقية انذار تشير

باختصار إلى حصول التمرد في حامية الموصل.

ولما كانت شقة الخلاف والتناحر عميقة وعلى أشدها، بين الكتلتين (الشيوعية/الكردية ـ والقومية العربية/التركمانية)، قبل هذا الوقت، توقفت جميع الأعمال الرسمية، حال ورود خبر التمرد، وبدأت اجتماعات ضباط الكتلتين في الغرف والقاعات واتصالاتهم بالجنود وضباط الصف كل على حدة، لتقييم الوضع واتخاذ تدابير الحيطة والحذر والتهيؤ للمنازلة المسلحة إذا تطلب الأمر.

كان الشيوعيون والأكراد أكثر عدداً من الضباط القوميين العرب والتركمان وكذلك الجنود الأكراد بنسبة كبيرة، عدا ضباط الصف الذين كان القوميون فيهم أكثر، وكانت النسبة العددية من الضباط والمراتب متماثلة في جميع وحدات الفرقة تقريباً.

كنت أحد ضباط الكتيبة المذكورة (الجبلية الرابعة) برتبة ملازم ثان وكنت أقوم بواجب ضابط الخفر في ذلك اليوم العصيب. لقد دعي آمرو الوحدات لحضور الاجتماع في مقر الفرقة بالساعة التاسعة مساءً.. طلب مني آمر الكتيبة العقيد الركن طلعت النقيب، وهو قومي من أهالي الموصل، بصفتي ضابط الخفر، تشديد الحراسة على مشاجب الكتيبة وعدم تسليم مفاتيح المشجب لأحد. نفذت الأمر، وبالتشاور مع الملازم الأول صبيح حماد الدراجي[١١] أجريا تبديل مفرزة الرشاشة الخفيفة (برن) التي كانت منصوبة على سطح بناية المقر وموجهة صوب باب المشاجب للدفاع عنها في حالة قيام أية محاولة للاستيلاء على الأسلحة عنوةً وبدون أمر.

وبعد طعام العشاء توجه الضباط كالعادة إلى البهو وجلسوا منقسمين، الضباط الشيوعيون والأكراد في ركن والقوميون العرب والتركمان في الركن المقابل والمسدسات محشوة (طلقة في الحجرة) والأعصاب متوترة جداً والحديث ما بين أفراد المجموعة يجري همساً، وحتى نظرات بعضهم إلى البعض كانت شزرة تنم عن الحقد وتضمر العداء والوعيد، يحاول الجميع، كل من جانبه جاهداً، تحاشي اشتباك النظرات لئلا يتحول إلى المشادة وعندئذ تتكلم المسدسات المجردة من أغلفتها لسرعة الاستعمال.

---

(١١) ـ قومي من أهل رمادي ابن أخي العقيد عبد اللطيف الدراجي أحد قادة الضباط الأحرار توفي في حادثة سقوط طائرة عبد السلام عارف.

وكانت الآذان مركزة نحو جهاز راديو قديم في أحد أركان البهو لمتابعة الأخبار التي كانت تبثها إذاعة بغداد. صادف وقام أحد الضباط (الملازم غازي رمضان) بصورة تلقائية بتبديل الموجة إلى القصيرة وأدار ميل الراديو يميناً وشمالاً. . . وإذا ببيان الشواف يُذاع من اذاعة الموصل. . وبعد لحظات من السكوت للانصات إلى البيان. . صاح عليه العقيد محمد علي الخفاجي (الشيوعي المعروف) آمر البطارية الثالثة بحدة وغضب «ديره على اذاعة بغداد». ورد الملازم الأول صبيح الدراجي قائلاً: «خلي نسمع ما هي مطاليبه»، وهو يقصد مطاليب الشواف. . فردت عليه عدة أصوات من الضباط الشيوعيين والأكراد بآن. . «شنو مطاليب هذا الحقير. . الخائن. . المتآمر». . تمتم الضباط القوميون والتركمان الذين كانوا قلة، وبرتب صغيرة بالقياس إلى مناوئيهم، معترضين على كلمات (الحقير، الخائن، المتآمر). . . . كادت المسدسات أن تتكلم لولا أن أذيعت في تلك اللحظة لحسن حظ الجميع برقية قائد الفرقة (الطبقجلي) الذي أيد فيها الزعيم، ولم يؤيد حركة الشواف كما كان متوقعاً بدرجة كبيرة. . . . بذلك والحق يجب أن يقال، بغض النظر عما نشر عن تواطؤ المرحوم الطبقجلي مع الشواف ورفعت الحاج سري مدير الاستخبارات العسكرية والآخرين ممن صدرت الأحكام بحقهم، وما قيل عن تردد الطبقجلي وعدوله عن تأييد الشواف في الساعات الأخيرة، وما جاء في افادته أمام المحكمة التي نفى بها علاقته بالحادث أساساً، وإلى آخر الروايات، أنه بعدم تأييده لحركة الشواف والانضمام إليها، أنقذ آلاف الأرواح البريئة وجنب أهالي مدينة كركوك (التركمان) التعرض إلى مجزرة لكانت أفظع بكثير مما تعرضوا له فيما بعد، في (١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٩).

تخطت المدينة والتركمان الكارثة الكبرى هذه المرة أيضاً، وذلك بفضل حكمة الطبقجلي الذي باعتقادي قدر بإحساس عميق حجم الخسائر بالأرواح والممتلكات التي ستترتب على انضمامه إلى حركة التمرد، هذا بالاضافة إلى اجراءاته التي حالت دون تطور الأحداث التي سبقت الاشارة إليها وتحولها إلى مجزرة عامة.

تم القضاء على حركة الشواف في الموصل خلال يومين، وحدث هناك ما حدث. . لسنا بصدد ذكر تفاصيلها، حيث تصدى لها الكتاب والمؤلفون الكثيرون، ولأن الحادثة لا تدخل ضمن خطة بحثنا هذا، الا بالقدر المفيد لبيان آثارها المضافة إلى آثار سلسلة الأحداث السابقة التي خلقت الجو المواتي ومهدت الطريق أمام مجزرة تموز/ يوليو ١٩٥٩.

الآثار المترتبة على حركة الشواف

وأما فيما يختص بما ترتب على حركة الموصل من آثار مهمة بالنسبة إلى كركوك حال انتهائها، فهي:

(١) سحب قائد الفرقة (الطبقجلي) من كركوك، الذي حرص على عدم اراقة دماء المواطنين وعمل جاهداً للحفاظ على الأمن قدر المستطاع في تلك الظروف القاسية، كما مر شرحه، وتم اعتقاله وإحالته إلى المحكمة وحكم عليه بالاعدام، ولم يشفع له عدم تأييده للتمرد. وأن تفاصيل سير محاكمته موثقة في محاضر جلسات المحكمة العسكرية العليا، ولسنا بحاجة إلى ذكرها.

(٢) تولى قيادة الفرقة وكالة العقيد أسعد بابان (الكردي) قبل التحاق العميد الركن داود الجنابي (الشيوعي) الذي جرى تعيينه قائداً للفرقة.

(٣) أصدرت الفرقة قائمة باسم (١٠٢) ضابط من القوميين العرب والتركمان من مختلف الرتب احالة إلى إمرة مديرية الادارة في بغداد، بذلك فرغت وحدات الفرقة من العنصرين تقريباً، عدا بعض الضباط الذين اعتبروا أقل تطرفاً أو نشاطاً ممن أحيلوا إلى إمرة الادارة، ولحاجة الوحدات إليهم لادارة أعمالها وعلى أدنى مستوى. وعليه لقد حقق الشيوعيون والأكراد السيطرة الكاملة على جميع الوحدات وقيادة الفرقة في كركوك والحاميات الأخرى، وحيث أصبح جميع آمري الوحدات من الأكراد والشيوعيين وكذلك المناصب الهامة والحساسة في مقر الفرقة منهم: العقيد أسعد بابان وكيل القائد، والعقيد محمد علي كاظم الخفاجي (الشيوعي) مدير ادارة الفرقة، والعقيد عبد الرحمن القاضي (الكردي) آمر مدفعية الفرقة، والنقيب الركن نزهة القزاز (الكردي) ضابط استخبارات الفرقة، والرائد نشأت السنوي (كردي) آمر انضباط الفرقة، ومعاونه النقيب فخري كريم (الشيوعي المتطرف).

(٤) لم تقتصر سيطرة الشيوعيين والأكراد على مرافق الجيش والقوات المسلحة فحسب، إنما حال التحاق العميد الركن داود الجنابي (الشيوعي)، وتسلمه قيادة الفرقة، بل في الحقيقة مسؤولية ادارة اللواء، سلم كل الأمور المدنية والسياسية إلى صديقه وابن دورته ورفيقه في الحزب الرائد المتقاعد (فاتح داود الجباري) وهو كردي من أسرة شيوخ الجباري.. وكما سبق ونوهنا، بأن لجنة كركوك المحلية للحزب الشيوعي العراقي كانت تابعة لفرع كردستان، وهي في يد الكرد. وكان

محور ادارة الأمور في المدينة يكاد يكون (معروف البرزنجي) المحامي سكرتير أنصار السلام، ورئيس البلدية، و(عوني يوسف)، رئيس محكمة الاستئناف، وهو عضو سابق مؤسس في الحزب الديموقراطي الكردي الموحد، وذو ماض ديموقراطي يميل للشيوعيين. ومعظم القضاة من الأكراد. ومدير الأمن كردي، ومعظم معاونيه من ضباط الأمن أكراد، و(مهدي حميد) رئيس المقاومة الشعبية عضو في الحزب الشيوعي العراقي.

(٥) بدأت عملية التنكيل والاضطهاد ضد التركمان، وقد تم خلال أيام اعتقال ما يقرب من ثلاثة آلاف تركماني في كركوك، شيوخاً وشباباً، رجالاً ونساءً بتهمة (الطورانية) التهمة التي أصبحت شائعة تلصق بكل تركماني قومي (أما ما هي الطورانية وماذا تعني..؟ راجع الفصل الخامس من الباب الخامس ص ٢٦٧ للاطلاع عليها). وقد اطلق سراح المعتقلين بعد أشهر ونفي عدد منهم إلى المحافظات الجنوبية.

وخلاصة القول أنه في الوقت الذي ساهمت فيه تلك الأحداث في توسيع شقة الخلاف وتعميق العداء والحقد لدى كل طرف ضد الطرف الآخر، بشكل بات معه من المستحيل قيام أي نوع من التسوية السلمية لإزالة الخلاف أو تخفيف العداء، وبما أن توازن القوى أصبح مختلاً لصالح التحالف الكردي الشيوعي إثر مشكلة الشواف في الموصل، مما جعل الطريق سالكاً لحسم النزاع، بإنزال ضربة قاصمة على الطرف الأضعف وهو التركمان، الذي أصبح مكشوفاً بعد اختزال الإسناد العربي البيروقراطي لهم، ولا سيما في المؤسسة العسكرية وقوى الأمن والشرطة، وذلك لإخضاعه وتطويعه، بل القضاء على مجتمعه بتفتيت تماسكه، وصلابة مقاومته للشيوعية كأيديولوجية وللأكراد كقومية تتنازع معه في تغيير الواقع السكاني للمدينة.

كانت تصفية الحساب تنتظر وقتها المناسب، وقد حل ذلك الوقت بحلول موعد احياء الذكرى الأولى للثورة في اليوم الرابع عشر من تموز/يوليو ١٩٥٩. ذلك اليوم المشؤوم الذي حصلت فيه المجزرة الرهيبة التي دامت ثلاثة أيام... تناولتها أقلام كثيرة تدوّن سير الأحداث والوقائع برؤى مختلفة ومنطلقات متباينة. ونود من جانبنا أن نسجل مشاهداتنا وعلمنا المستند على المعايشة الفعلية لتلك الفاجعة المروعة ونسرد سير أحداثها كشاهد عيان عايش جوانب من مجرى الأحداث ووقائعها وعانى شخصياً من أهوالها في الفصل الآتي:

الفصل الثاني

مشاهدات المؤلف ومعاناته في أحداث المجزرة ووقائعها

سبقت لنا الاشارة إلى أن التركمان فوجئوا بالثورة، لأنهم ما كانوا متهيئين لاستقبالها والتعامل مع مستجداتها، وبيّنا الأسباب والعوامل[١٢]، وقلنا ان موقفهم السلبي من الثورة في بدايتها أعطى انطباعاً يوحي بعدم الرضا والامتعاض منها أو العداء لها، أو هكذا كان اتهام الأطراف المنافسة لهم استناداً إلى الخلفية التاريخية والأحكام المسبقة. وبناءً على ذلك، فإن دفاعهم المشروع عن هويتهم والحفاظ على كيان مجتمعهم في كركوك، وبالتالي إلى ادامة نفوذهم وسابق سيطرتهم عليه، مما زاد في حدة الصراع والعداء ضدهم، لأن أهداف المنافسين (التحالف الكردي/ الشيوعي) كانت مناهضة لأهدافهم ومناقضة لها، الأمر الذي أدى إلى حدوث العديد من المواجهات الدموية كان أفظعها ما حدث في عصر يوم ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٩.

ولما اقترب موعد إحياء الذكرى الأولى لقيام الثورة، نشطت القيادات التركمانية التي تشكلت من الشخصيات التركمانية المعروفة لإظهار أقصى درجة من الحرص والحماس على المشاركة الفعالة للتعبير عن الفرحة والتأييد المطلق للثورة وبصورة مستقلة لكي لا تفسح المجال لمنظمات الحزب الشيوعي والواجهات التي يهيمن عليها الأكراد لـ (تجييرها) أي تدعيها لنفسها، ومن جهة أخرى كان بمثابة الاعلان عن العزم والتصميم على الخروج من عزلتهم السياسية السابقة والتفاعل مع الأحداث العراقية، ولكن بهويتهم القومية المستقلة، وليس بتبعية للواجهات وسيطرتها. . . ولكن ذلك لم يرق للطرف الآخر، لتناقض الأهداف والغايات كما قلنا.

---

(١٢) راجع (الباب الثالث ـ الفصل الأول) الصفحة (١٣٥).

بدأ التركمان بالتحضيرات للاحتفال قبل موعده بمدة، بدءاً بتزيين الشوارع ونصب أقواس النصر في الشوارع الرئيسية (شارع الأطلس، الأوقاف، المجيدية) وغيرها، وكان عددها ما يزيد على مئة قوس نصر. واتخذت استعدادات لتنظيم مسيرة جماهيرية خاصة بهم في يوم الاحتفال. أما الطرف الآخر فقد أصر على أن تكون هنالك مسيرة واحدة بإشراف لجنة تشكلت من تلك المنظمات وتحت سيطرتها على أن ترفع الشعارات التي حددتها والتي تعبر عن توجهاتها الآيديولوجية، سالبة التركمان حرية التعبير والرأي على العكس من شعاراتها الرنانة في هذا المجال، ولغاية معروفة وهي طمس الهوية التركمانية القومية واستقلاليتها.

ان تصميم التحالف الشيوعي/الكردي على الاخلال باستعدادات التركمان وإفشالها، بدأ بوضوح تام قبل موعد الاحتفال بأيام، إذ بدأت مجموعات من أفراد «المقاومة الشعبية» والجنود، أغلبهم من سرية الشغل التي كانت تكنتها تقع في قلب المدينة (شارع الأطلس) وغيرهم، بتنظيم تظاهرات استفزازية وهم يلوحون ويهتفون «ماكو مؤامرة تصير والحبال موجودة». . إلى جانب الهتافات العدائية السافرة مثل «يسقط الطورانيون الخونة. . العملاء. . الخ». استمرت هذه التظاهرات ليلاً ونهاراً وهي تزداد حدة وسعة كلما اقترب موعد الاحتفال.

وفي حوالي الساعة العاشرة من ليلة ١٣ تموز/يوليو كنت جالساً في مقهى تقع في حي من أحياء التركمان. جاءت ثلاث سيارات حمل عسكرية من نوع (زيل) محملة بجنود أغلبهم من منتسبي المدخر، وسرية الشغل سيئة الصيت، ومعهم أعداد من المقاومة الشعبية والمدنيين يحملون الحبال ويلوحون بها ويهتفون بالهتافات الاستفزازية المذكورة. . . توتر الوضع وكاد أن يتحول إلى اشتباك عنيف لولا كبار السن الذين هدأوا هياج الشباب وأدخلوهم داخل الكازينو. . جاءني بعض هؤلاء وكان عمي بضمنهم، الذي قال لي: «الست ضابطاً. . .؟ أليس من الضروري أن تتحرك وتعمل شيئاً ما. .؟» فما كان أمامي بعد سماع هذه الكلمات، سوى الاتصال بمقر الفرقة لاشعارها بما يحدث وخطورة الأمر. . بهذه النية توجهت بسيارة أحد الأصدقاء إلى مقر الفرقة. سألت حرس الباب النظامي عن آمر الانضباط الذي كان آنذاك الرائد نشأت السنوي (الكردي)، أشار لي الحرس بوجود معاون آمر الانضباط العسكري النقيب فخري عبد الكريم وهو شيوعي ومعروف بتطرفه. . ترددت في الدخول إلى غرفته وعرض الأمر إليه، ولكن لم يكن لي خيار آخر، فدخلت مكرهاً وأديت التحية العسكرية. أومأ لي

بالجلوس برأسه وهو يتحدث بالتلفون. شرحت له الأمر كما رأيت وسمعت محاولاً اشعاره بمغبة ما سيحدث، وقد لاحظت من خلال ابتسامة خبيثة على وجهه أن حديثي قد أوقع في نفسه المسرة وليس القلق كما يفترض. قال لي أخيراً: «أنت تركماني.. أليس كذلك؟».. قلت: «نعم».. أضاف: «إن التركمان أناس شرفاء.. ولكن هؤلاء الطورانيين يجب أن يجلد رؤوسهم.. والثورة جاءت لتقضي على العملاء والاقطاعيين والخونة.. إلخ»... انعقد لساني ولم أستطع التعليق.. غادرت الغرفة بخطى متعثرة مسرعاً نحو السيارة التي كانت تنتظرني أمام المقر. فقد لاحظ صديقي ارتباكي، فسألني.. ماذا حدث..؟ فنقلت له ما سمعت ولم أخف عنه مخاوفي وفزعي مما سمعت. عدنا إلى المقهى، فأخبرت الحاضرين بما حدث، ولكن لم يكن هناك ما يمكن القيام به لمعالجة الموقف وتلافي مخاطره، إذ كان قد سبق السيف العذل. غداً المسيرة والكارثة المحدقة.

بدأ الاحتفال بالعرض العسكري صباحاً في الساعة الثامنة بمرور القطعات أمام المنصة المنصوبة في واجهة النادي العسكري، يستعرضها وكيل القائد العميد محمود عبد الرزاق الذي تولى قيادة الفرقة وكالة بعد سحب القائد العميد الركن داود الجنابي إلى بغداد. كنت أنا على رأس بطاريتي ضمن القطعات المستعرضة.

عادت الوحدات المستعرضة إلى ثكناتها، نزل الجنود والضباط إلى بيوتهم في المدينة ولم يبق سوى ضباط الخفر والجنود وضباط الصف والواجبات.. وتجدر الاشارة هنا إلى أنه، كان من المفروض في مثل هذه الأحوال الاستثنائية، ادخال وحدات الجيش بالإنذار، تحسباً للطوارئ ولغرض السيطرة على الأمن والنظام في حالة حدوث القلاقل. ولكن للأسف لم يُتخذ مثل هذا الاجراء الاحترازي، ربما لأن القائد لم يكن له حول ولا قوة بسبب سيطرة الضباط الشيوعيين والأكراد على جميع مرافق الفرقة، ولم يكن هنالك ما يحمل هؤلاء على التفكير بمثل هذا الاجراء، وكان ذلك باعتقادي، نابعاً من حسهم بالقوة والسطوة الذاتية المتمثلة بتنظيمات الجيش الشعبي وأنصار السلام والحزب الشيوعي والبارتي، وأغلبية الضباط وجنود الفرقة منهم، وعليه فإن السماح للجنود بالنزول إلى المدينة، فسح المجال الأكبر لتفاقم الأوضاع وتفجير الموقف.. ليس هذا ادعاء منا بأن مثل هذا الأمر كان مخططاً له، وإنما استقراء للخطأ وعدم الاكتراث بما سيحدث، طالما أن ميزان القوة يميل لصالح الطرف الذي يتمتع بالقوة والسطوة، وعليه فإن ما ترتب كان بمثابة تحصيل الحاصل، حيث سنرى تحيز الجيش (وحدات من اللواء الرابع)

وقتلهم المواطنين التركمان، وتدمير بعض الأماكن (سينما العلمين، وسينما أطلس والقلعة) بمدافع الهاون والأسلحة المختلفة الأخرى.

شاءت الصدفة أن أكون ضابط الخفر في (الكتيبة الجبلية الرابعة) يوم الحادث، كما كنت في يوم اعلان الشواف عن حركته في الموصل.. كنت جالساً في الحديقة الداخلية لمقر الكتيبة عصراً حوالي الساعة السادسة حين جاءني آمر حرس الباب النظامي بأنباء حدوث الاضطرابات في المدينة وقد سمعها من الجنود الذين بدأوا يعودون من المدينة. وبعد دقائق استلمت برقية قيادة الفرقة، تفيد بدخول الوحدات بالانذار.. فبدأ الجنود والمراتب والضباط بالالتحاق إلى وحداتهم بصورة تدريجية، ولم يستطع قسمٌ منهم الالتحاق إلا في الساعات المتأخرة من الليل أو في اليوم التالي.

دعاني آمر الكتيبة المقدم (رؤوف قره ني) وهو كردي من أهل سليمانية، قومي، متصلب معتد بنفسه كثيراً، بعد وصوله بفترة قصيرة إلى غرفته، وفاجأني بسؤال صعقت به..: «متى نزلت إلى المدينة.. ولماذا.. ومتى رجعت..؟». أجبت: «سيدي أنا ضابط خفر، لم أغادر الثكنة ولا لحظة». هز برأسه وقال: «سنرى.. لقد تسامحنا معك كثيراً، ولم ينفع».. أضاف موجهاً كلامه إلى المساعد الذي كان ثالثنا في الغرفة وهو النقيب عثمان صابر (كردي معتدل من أهل سليمانية أيضاً)... خُذْ منه المسدس.. ثم أمرني بالانصراف.. إلا أنني حال خروجي من الغرفة لحقني المساعد ليبلغني بأن الآمر أمر بحجزي في غرفتي طالباً عدم مغادرتها، وأمر بتشكيل مجلس تحقيقي للتحقيق عن قضية نزولي إلى المدينة واشتراكي في التمرد مع التركمان... لم أنبس ببنت شفة مذهولاً لهول التهمة. دخلت إلى غرفتي وطرحت نفسي على السرير بعد أن غلقت باب الغرفة، بدأت الأفكار السيئة والمفجعة تتزاحم في مخيلتي.. ماذا يحدث في المدينة الآن يا ترى.. هل حقاً هناك تمرد تركماني..؟ لا أعتقد ذلك لأن التركمان، يقيناً، غير مسلحين.. إذن فهي مكيدة أخرى كالمكائد السابقة التي أحبكت لإيقاع التركمان في شراكها، ولكن هل ستمر هذه المرة بأمان أو بأضرار بسيطة يا ترى..؟ هل أهرب وألتحق بأبناء جلدتي وليكن ما يكون..؟ أم أبقى مكتوف اليدين منتظراً تقرير مصيري نتيجة التهمة الملفقة التي لا يمكن أن يستشف منها غير النية الشريرة والعاقبة الوخيمة.. بينما كنت غارقاً في أهوال تلك الأفكار المفزعة وصل بعض ضباط الكتيبة إلى المقر وكان منهم الرائد محسن عبد الرزاق (موصلي قومي معتدل)

والرائد واجد عثمان (تركماني) والملازم عدنان عباس. أما الضباط الشيوعيون والأكراد الآخرون فلم يلتحق أحد منهم إلا في ساعة متأخرة من الليل، وبعضهم التحق في اليوم الثاني أو الثالث، عدا المساعد وكيل الأمر (قره ني) الذي ترك الكتيبة مرة ثانية، ولم يعد إلا فجر اليوم الثاني.. وقد سمعت من الضباط الذين جلسوا في الحديقة الداخلية للكتيبة، بصدور منع التجول في المدينة وحدوث الفوضى وحوادث القتل والسحل والنهب. ومن ثم جاءني الملازم عدنان إلى غرفتي دون أن يعلم بأمر الحجز والتحقيق. أخبرني بما شاهده وهو في طريقه إلى الكتيبة، وقد أخبرته بالوضع الذي أنا فيه، فغادر الغرفة تجنباً للالتباس.

تلفيق التهمة وسير التحقيق

لفقت التهمة ضدي من قبل زمرة من ضباط الصف الشيوعيين والأكراد، كل من النائب ضابط الشيخ طه أحمد (كردي)، ورئيس العرفاء كامل جودة (عربي شيوعي)، ورئيس العرفاء حسن عبد الله (كردي)، الذين قدموا تقريراً إلى مقر الكتيبة يتضمن التهمة الملفقة.. ولقنوا عدداً من الجنود كشهود عيان: وخلاصة التهمة كانت.. (شاهدوني مرتدياً قميصاً أبيض وسروالاً خاكياً.. راكباً سيارة جيب عسكرية وحاملاً رشاشة (استرلنك) خرطت مقر المقاومة الشعبية بعدة صليات قبل التوجه إلى القلعة للالتحاق بالعميد عبد الله عبد الرحمن الذي زعم بأنه يقود تمرد التركمان من القلعة). (علماً أنه أذيع بيان بالمكرفون بتخصيص ٢٠٠٠ دينار لمن يلقي القبض على العميد عبد الله عبد الرحمن حياً أو ميتاً).

كنت أرى من خلال النافذة أصحاب الضمائر الميتة (ملفقي التهمة) وهم يقدمون شهود الزور الواحد تلو الآخر إلى المساعد (النقيب عثمان صابر) لضبط إفاداتهم. كدت أفقد صوابي عندما رأيت الجندي الأول (جاسم محمد) جاء به أحد المنافقين ليمثل أمام التحقيق للادلاء بشهادته، وهو عربي من أهل (الحلة) وكنت قد أوليته رعاية خاصة، باعتباره من الجنود الجيدين الذين يستفيد منهم الجيش، فقد أوصيت بقبول تطوعه، وكذلك أوصيت مدرسي التهذيب بتعليمه القراءة والكتابة لكي تتوافر فيه شروط الترقية، ورفعته فعلاً إلى رتبة جندي أول. والأنكى أنه عندما عاد من التحقيق تلقاه رأس العرفاء كامل جودة أمام باب غرفتي سائلاً إياه بتعمد: «أعطيت الافادة»..؟ أجابه بصوت عال: «راح تشوفه بعد كم يوم أمام مهداوي أبو الجاكوج.. يسوي سينما..» ما كان لي إلا أن أهتف بأعلى صوتي

مكرراً الحديث الشريف: «اتق شر من أحسنت إليه... اتق شر من أحسنت إليه». غير أن عالمنا هذا لا يخلو يوماً من الخيرين النشامة (ذوي الشهامة) مقابل الأشرار أصحاب الضمائر الميتة، ومن هؤلاء الخيرين: جندي مطعم، علي قادر وهو كردي من أهالي كويسنجق، لا يعرف من العربية غير بضعة كلمات، سمعته يتوسل بالآمر في غرفته التي لم تكن تبعد أكثر من عشر خطوات عن غرفتي، ويحلف بالقرآن الكريم مؤكداً له عدم صحة الرواية، وقد شاهدته عندما خرج من غرفة الآمر ماراً أمام الشباك يحمل بيده القرآن المجيد يرفعه إلى الأعلى، وهو يقول بالكردية ما معناه: «الله ينتقم منكم.. عديمي الضمائر..» وقد علمت فيما بعد أنه فعل نفس الشيء نائب العريف جبار حسن آمر حرس الباب النظامي وهو كردي أيضاً، وكذلك العريف الخفر من أهالي البصرة.

وفي عصر ذلك اليوم جاءني آمر بطاريتي (البطارية الأولى) الرائد محمد حسن العقراوي الذي لم أره قبل هذا الوقت. تساءل، وهو يحاول التظاهر وكأنه لم يحدث شيء: «اشلونك.. خيراً هل أنت مريض..؟». أومأت برأسي بما يفيد بالنفي.. أردف قائلاً: «أراك منهكاً» عندئذ أجبت.. سل الآمر والمساعد.. ألم يقولا لك عن اشتراكي بالمؤامرة..؟. لم يتفاجأ بالرد، فأجاب ببرود شديد: «كلا.. كم واحد مخربط من الجنود البسطاء توهموا بك.. ماكو شيء.. لا تهتم.» أجبت بشيء من التحدي: «كيف لا أهتم.. على حجزي وتجريدي من سلاحي وأنا في واجب رسمي..؟!». أجاب وعدم الارتياح ظاهر على وجهه: «أراد الآمر أن يحافظ على حياتك وعليه طلب منك أن تبقى في غرفتك لحين هدوء الوضع». أجبت: «فلماذا إذن جردني من سلاحي الشخصي..؟» تحرج من الرد، ولما لم يجد الجواب، نادى المراسل وأمره بأن يذهب إلى المشجب ويأتي بالمسدس.. رفضت استلامه وأصررت على الرفض، ولكنني اضطررت إلى حمله حين جاء تعميم بتوقيع المساعد يلزم الضباط بحمل السلاح الشخصي الرسمي.

لقد فهمت مما تقدم فشل المكيدة وعجز الملفقين عن اثبات التهمة لكثرة التناقضات في افادات شهود الزور وبفضل شهادة شهود الدفاع المتطوعين (الجندي علي قادر. وآمر حرس الباب النظامي. وعريف الخفر).

لم أذق الطعام أو الشراب طيلة يومين كاملين لذا توجهت إلى مطعم الضباط بحثاً عن الطعام، اعتذر العريف المسؤول عن المطعم لعدم وجود الطعام نظراً لمنع

التجول وغلق المحلات، وأشار إلى نهب المحلات.. فسألته أين تقع تلك المحلات..؟ قال سيدي محلات التركمان في كل الشوارع تقريباً.. في هذه الأثناء دخل الملازم عدنان عباس إلى المطعم، فدعاني إلى المشاركة في الطعام الذي جلبه من داره القريبة من المعسكر.

ومن ثم خرجت إلى الحديقة الداخلية الصغيرة لشرب الشاي والهروب من حرارة الغرفة، فيما فضل الملازم عدنان إكمال بعض أعماله في غرفته..

كان الرائد واجد عثمان جالساً في الحديقة وواضعاً يده على خده وعيناه غائرتان وقد جفت الدموع في أجفانه. جلست بعد أداء التحية وقد خيم علينا سكون الموت لبعض الوقت، كسره بشهيق عميق وزفير طويل والدموع الغزيرة تنسال من عينيه وهو يقول: «حقق المجرمون ما كانوا يسعون إليه منذ أول يوم من الثورة المشؤومة، ولا أظن ستقوم لنا قائمة.. إنها لمجزرة كبرى تستهدف قلع وجودنا من جذورها». أضاف: «فقد أمرني هذا.. (وكيل الآمر - قره ني) بتوزيع عتاد الخط الأول لجنود الكتيبة، وهو الآن جامع الكتيبة ويصدر لهم الأوامر والتوجيهات.. كأنها معركة حقيقية ضد عدو اسرائيلي». قلت: «هل لديك أخبار عمّا يجري في البلد؟» هز برأسه وقال بألم ويأس: «سوف لا يبقون بأحد منا على ما يبدو». وأضاف: «وقد أخبرني أحد الجنود بأنهم أعلنوا عن فدية (٢٠٠٠) دينار لمن يقبض على العميد عبد الله عبد الرحمن.. وتقوم وحدات من اللواء الرابع بمحاصرة القلعة بحثاً عنه ومن معه». وفي هذه اللحظة خرج المساعد (النقيب عثمان صابر) من غرفته قادماً نحونا وجلس إلى جانب الرائد، عندئذ فضلت الانسحاب والاختلاء في غرفتي.

الهجوم على دور الضباط

يوم ١٦ تموز/يوليو عصراً اندفعت إلى خارج الغرفة اثر سماعي صوت الطلقات الغزيرة يأتي من مصدر قريب. وقد سمعت بعض الجنود يقولون ان التركمان هجموا على دور الضباط التي تقع ضمن منطقة المعسكر، انطلقت نحوها دون وعي وبلا تفكير وتقدير النتائج، وبتهور لا أستطيع ايجاد تفسير مقنع له لحد الآن، سوى انني كنت في حالة نفسية فقدت مبررات التعلق بالحياة تحت وطأة الشعور بالمهانة والظلم، وقد استحوذ على تفكيري وأنا في طريقي جرياً بأقصى سرعتي نحو مصدر الرمي يحدوني الأمل بصحة الخبر وعاقداً العزم على الالتحاق

بأبناء جلدتي وربط مصيري بمصير القائمين بتلك الخطوة حتى وإن كانت انتحارية . .

وحين وجدت نفسي فجأة قرب سياج الدار شاهدت عدداً من الضباط يقومون بجمع الجنود وابعادهم عن الدار، وحين ألقيت نظرة من وراء السياج إلى الحديقة المحيطة للدار شاهدت جثة رجل مسن ملقاة على الأرض ما بين باب الحديقة الخارجي وباب الدار الداخلي، وجثة طفل إلى جانب السياج المقابل . . ففي هذه الأثناء شاهدت صديقي الحميم الملازم أكرم عبد الحميد علي (تركماني) يدخل إلى الدار وقد اعتقدت للوهلة الأولى، بأنه هو الآخر جاء لنجدة أبناء قومه . . ولكن لم تمر الا لحظات حتى تكشفت لي حقيقة الأمر المفزع، إذ علمت بأن الطفل القتيل هو شقيقه الأصغر والشيخ المقتول هو حموه (والد زوجته) المهندس المتقاعد (كمال عبد الصمد)، وكان يعتقد بوجود آخرين من أبناء أسرته أحياء أو مقتولين داخل الدار. وقفت واجماً، مشدوهاً أحاول جمع قواي العقلية، في دقائق، لمجرد التحقق مما أنا فيه. هل هو حلم أم حقيقة. وكم تمنيت لو كان حلماً . . على كل حال، أحسست بورطة كبيرة وضعت نفسي فيها بنتيجة التحمس الأعمى، ولكن محنة أعز صديق لي بدّدت الرعب عني والخوف الذي أصابني من جراء الموقف الصعب الذي وضعت نفسي فيه، انصرف تفكيري لمشاركته في آلامه وأحزانه وتقديم العون له ما استطعت، لذا دخلت معه للبحث عن باقي أفراد الأسرة في الغرف والمرافق وحتى السطح، فلما لم نجد أحداً منهم خرجنا إلى الحديقة عندئذ، قال لي: «اخلوهم إلى مقر الفرقة . .» وقد أدهشني لرباطة جأشه وهدوئه المعهود حتى في مثل هذا الموقف الصعب . . استنتجت من هذا الكلام أنه سبق وأُخبر بذلك، ولكنه أراد أن يتحقق من صحة الخبر والمقتولين من أفراد الأسرة أولاً . . وفيما انطلق هو للالتحاق بهم . . . اتجهت أنا نحو الخارج بخطى ثقيلة أجر أذيال الخيبة والذهول. وعندما صرت خارج الدار رأيت عدداً من الضباط واقفين على بعد من الدار . . وقد شاهدني وكيل آمر الكتيبة المقدم (رؤوف قره ني) الذي كان من بينهم والذي تقدم نحوي وهو يلوح بيده قائلاً: «ما الذي جاء بك إلى هنا . . هل أن أحداً من أهلك معهم في الدار؟» كلا . . «عد إلى الكتيبة فوراً». عدت إلى الكتيبة وأنا في شبه غيبوبة لا أحس بما يدور من حولي، وقد سمعت نائب الضابط الشيخ طه، وهو أحد الذين شاركوا في تلفيق التهمة وتلقين شهود الزور ضدي، كما سبقت الاشارة إليه، سمعته يحرّض مجموعة من الجنود للاعتداء علي فيقول لهم: «حرام أن يفلت منا هذا الطوراني . .» غير أنه لم يبدر شيء منهم،

ربما لأننا كنا على مقربة من مقر الكتيبة وكان ضباط الكتيبة واقفين أمام الباب النظامي يراقبون ما حدث.

دخلت إلى غرفتي خائر القوى ومحطماً نفسياً ومعنوياً، مشتت الفكر، تزاحمني أفكار سيئة وتصورات مرعبة لما يجري في المدينة لأهلنا وذوينا، وما سيترتب على الخطوة الارتجالية التي اتخذتها.

قضيت الليلة بالتفكير والتأمل وبالأحلام المزعجة وفي صباح اليوم التالي، ١٧ تموز/يوليو، كنت أتوقع استجوابي من قبل الآمر (قره ني) حول حادثة يوم أمس.. إلا أنه في حوالي الساعة العاشرة التقيت بالرائد واجد عثمان الذي أخبرني بأن الآمر سأله عما إذا كان هنالك صلة قرابة بيني وبين الملازم أكرم حميد.. وقد هدّأ هذا الخبر من روعي حول الحادثة، لأنه دلل على فهم الآمر لتواجدي في المنطقة وتفسيره له. وقد علمت أيضاً بوصول قوات عسكرية قادمة من بغداد في هذا اليوم، لاعادة الأمن والاستقرار إلى المدينة.

أما ماهية ظروف حادثة الهجوم على دار ملازم أكرم حميد علي، وكما علمت منه فيما بعد فهي أنه جلب عائلته من داره الواقعة في مركز المدينة إلى الدار التي خصصها له آمر فوجه، مستخدماً صلاحيته، على أساس أن دور الضباط في المعسكر تكون عادة أكثر أماناً لعوائل الضباط. وقد حدث أن جنود المراسلين الذين يترددون على دور الضباط لخدمة العوائل سمعوا كلاماً باللغة التركمانية من الدار التي كانت في علمهم خالية قبل هذا الوقت، فنشروا هذا الخبر بين الجنود، ويُعتقد أن الحاقدين على التركمان حوروا الخبر وأثاروا الشبهات حول مجيء التركمان إلى دور الضباط وحرّضوا الجنود على القيام بهجوم على الدار، ولغرض تغطية عملهم الاجرامي هذا وتمريره، بثوا الدعاية بأن التركمان قاموا بالهجوم على دور الضباط لأخذ الثأر والانتقام متخذين من الدار المذكورة قاعدة لانطلاقهم.

ارسال هيئة التحقيق من بغداد

أرسل الحاكم العسكري العام بأمر من عبد الكريم قاسم لجنة تحقيق، برئاسة العميد الركن عبد الرحمن عبد الستار وعضوية كل من قاضي محكمة التمييز (وديع جرجي) والقاضي (حافظ خالد) والعقيد الركن (صبيح رؤوف) والمقدم (شكيب مدلل). قامت الهيئة بالتحقيق في حوادث القتل والسحل وتوقيف المتهمين واتخاذ الاجراءات القضائية لتعيين الفاعلين وتحديد الأسباب... ومن جهة أخرى

أصدرت رئاسة أركان الجيش أمراً بسحب عدد من الضباط الشيوعيين والأكراد إلى إمرة الادارة في بغداد، ومن ثم إحالة بعضهم على التقاعد.

وقد حضرت أمام الهيئة وأدليت بشهادتي فيما يتعلق بمسألة حجزي وتجريدي من سلاحي الشخصي أثناء تأدية واجب رسمي، وعن التهمة الملفقة ضدي وكذلك عن الهجوم على دار الملازم أكرم حميد وقتل شقيقه وحميه كما مرّ وصف تلك الأحداث فيما سبق. لقد برأت المحكمة ساحة المقدم (رؤوف قره ني) وحكمت على كل من النائب الضابط طه الشيخ أحمد والنائب الضابط كامل جودة بالسجن لمدة سنة لقيامهما بتلفيق تهمة باطلة وشهادة زور.

وقد أسفر التحقيق في حوادث الأيام الثلاثة الشنيعة التي ارتكبت فيها أعمال القتل وسحل الأحياء بالحبل بعد ربطها خلف السيارات وتمزيق الجثث إلى نصفين، بإحالة المتهمين إلى المحاكم العرفية التي حكمت على (٢٨) منهم بالاعدام، إلا أن (عبد الكريم قاسم) لم ينفذ حكم الاعدام بحقهم إنما أبقاهم في السجن، وبعد الاطاحة به تم تنفيذ الحكم في ٢٢ حزيران من عام ١٩٦٣ في عهد عبد السلام عارف وحكم البعث الأول.

أما فيما يتعلق بمجرى الأحداث في المدينة يومي ١٤ و١٦، ١٩٥٩، فبعد استتباب الأمن في المدينة والقاء عبد الكريم قاسم الخطاب في كنيسة (مار يوسف) بتاريخ ١٩ تموز/يوليو، تسنى لي النزول إلى المدينة وزيارة الأقارب والمعارف والأصدقاء وعوائل الشهداء ومنهم أحد أقاربي، وهو طفل لم يتجاوز الرابعة عشرة من عمره اسمه (عبد الخالق اسماعيل) صورته ضمن الصورة الجماعية للشهداء في الصفحة (١٨٣).

لقد تجمعت لديّ معلومات عن سير الأحداث من خلال الاتصالات الواسعة التي قمت بها وبالتحريات التي استمرت لسنوات طويلة مع الاطلاع على كلّ ما نشر من الكتب والمقالات التي تناولت الحادث بالبحث والتحقيق. أستطيع القول الآن، إن تحقيق حنا بطاطو في مؤلفه العراق[١٣]، كان أقرب من غيره إلى الصحة في تلمس الحقائق وتقديم صورة أقرب إلى حقيقة ما جرى وما حدث، عدا بعض

(١٣) حنا بطاطو، الكتاب الثالث بعنوان الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، الطبعة العربية الأولى، بيروت ١٩٩٢ الفصل الحادي عشر، ترجمة عفيف الرزّاز.

الفجوات التي أثار تساؤلات حولها ولم يُعطِ رأيه الشخصي فيها، ولم يتعمق كثيراً من جهة ثانية في البحث عن طبيعة العلاقات وخلفياتها، بين الأطراف المتنافسة أو المتصارعة (الشيوعيون والأكراد والتركمان) قبل ثورة ١٤ تموز/يوليو وبعدها. وقد وافينا هذا الجانب فيما تقدم، وعليه اختصاراً للوقت والجهود فضلنا الاعتماد على الجزء المتعلق بسير الحوادث وانفجار الوضع في المدينة، من مؤلف حنا بطاطو واتخاذه محوراً لمناقشة الآراء المتباينة ووجهات النظر المتناقضة حول نقاط الاختلاف والحلقات المفقودة في مسلسل الوقائع، مع إبداء رأينا الصريح والواضح حول المعلومات التي استقاها هو وغيره من تقارير مدير شرطة كركوك (جاسم محمود السعودي) ومدير الأمن (نوري الخياط) ومن وثائق مقر الفرقة الثانية وغيرها من المصادر الرسمية وغير الرسمية، والحكم على صدقية الآراء والتحليلات التي اطلعنا عليها في المصادر أو الوثائق التي سنشير إليها تباعاً، وذلك من وجهة نظر الرأي العام التركماني أو رأيي الشخصي.

انفجار الوضع وتلاحق الأحداث

١ ـ لما كان النقاش ما زال غير محسوم ما إذا كان الانفجار أمراً مدبراً، أم أنه كان ـ ببساطة ـ تنوعاً متطرفاً من الجيشانات ـ شبه الغريزية ـ المتكررة الحدوث للحقد العرقي، أم أنه جاء نتيجة الأمرين معاً على حد قول حنا بطاطو. الذي يسرد وجهة نظر الأكراد المبررة لانتفاء حاجتهم إلى استخدام العنف لحل نزاعهم التاريخي مع التركمان، ذلك لأنهم «لم يكونوا يسيطرون على اللجنة المحلية الشيوعية فحسب، بل أيضاً على جزء كبير من الحكم في كركوك، وكان الأكراد يحكمون عملياً ولا من يعارضهم، وكانت تحت تصرفهم تقريباً كل الأدلة القانونية والسياسية في المدينة اللازمة لحل نزاعهم التاريخي مع التركمان، وبدأوا فعلاً بتسخيرها لأغراضهم»[١٤] وفي تعليق له يشير «ربما كان التهديد الذي وُجّه إلى هذه الهيمنة أتى عند النقل المفاجئ للزعيم داود الجنابي والرئيس مهدي حميد، في ٢٩ حزيران/يونيو وهو ما غير من مزاج الأكراد، الأمر الذي مهّد لأحداث العنف المروّعة التي وقعت أيام ١٤ ـ ١٦ تموز/يوليو».

وينقل جرجيس فتح الله وجهة النظر هذه في كتابه المليء بالتشويهات

(١٤) حنا بطاطو، المصدر السابق، ص ٢٢٥.

والتحريفات، بدون الاشارة إلى المصدر في معرض تبريره لانتفاء حاجة الأكراد والشيوعيين معاً إلى استخدام العنف[١٥]، وفي حين أن الاعتقاد السائد لدى التركمان هو أن ما حدث كان مدبراً سلفاً، ولم يشأ الأكراد الشيوعيون أن تفلت منهم هذه الفرصة، وهم يلقون التبعة فيه على عاتق القادة الأكراد في التنظيمات الشيوعية خصوصاً، وتحديداً على (عبد الجبار بيروزخان)، رئيس اتحاد الشباب الديموقراطي، والرئيس (النقيب) المتقاعد (فاتح ملا داود الجباري)، أحد مؤسسي الجبهة الوطنية، وسكرتير أنصار السلام المعروفين بكرههما للتركمان وحقدهما عليهم. وقد أحس التركمان بازدياد عدد رجال العشائر الأكراد القادمين من القرى المجاورة إلى المدينة خلال الأيام التي سبقت الانفجار[١٦].

٢ ـ وقد اتهم مدير شرطة كركوك (جاسم محمود السعودي) الذي كان يؤيد الشيوعيين بفتور، التركمان بتفجير الوضع، باعتبارهم الجهة التي جاء الاستفزاز منها[١٧]، غير أن الشعارات الاستفزازية كانت تطلقها المنظمات الشيوعية والأكراد مثل: «تسقط الطورانية، وماكو مؤامرة تصير والحبال موجودة.. الخ».

وأما رسالة مدير الأمن (نوري الخياط) المعروف بميوله القومية فقد أشارت إلى الجنود والمراتب من منتسبي سريتي الشغل والانضباط العسكري، التابعين لمقر الفرقة الثانية، المؤلفين من الأكراد أساساً. بينما وجهت قيادة الحزب الشيوعي اتهامها لعملاء مأجورين للجهة المضادة للشعب التابعة للحلف المركزي (السنتو) كالعادة.

٣ ـ حددت لجنة الاحتفالات بالذكرى السنوية الأولى للثورة، الساعة السادسة من مساء ١٤ تموز/يوليو موعداً لانطلاق مسيرة للمنظمات الشعبية، وخطط لها أن تمر بشوارع المدينة الرئيسية. (انظر الخريطة ٤ ـ ص ١٨١) وكانت اللجنة المؤلفة من الأكراد الشيوعيين والواجهات الديموقراطية قد أصرت على أن تكون هناك مسيرة واحدة لكل المدينة، على أن يقودوها بأنفسهم، وتحت الشعارات

(١٥) جرجيس فتح الله، العراق في عهد قاسم، لندن، ص ٧٤٥.

(١٦) ـ رسالة وجهها المحامي تحسين رأفت والعقيد المتقاعد شاكر صابر مشتركاً إلى الجهات الأمنية.

(١٧) ـ الرسالة ٤٩٧ بتاريخ تموز/يوليو ١٩٥٩ الموجهة من مدير شرطة كركوك إلى متصرف محافظة كركوك.

التي يحددونها، فيما فضل التركمان وأصروا على أن يحتفلوا مستقلين وحددوا شارع الأطلس مكاناً للاحتفال، وانطلاق مسيرتهم منه بعد انتهاء مسيرة المنظمات.

يقول مدير الشرطة (جاسم السعودي) في رسالته: «وفي حوالي الساعة السابعة، وعند وصول المسيرة إلى الجسر القديم في طريقها إلى جهة القلعة واجهت مظاهرة تركمانية، تركب سيارات الجيش. وتدخلت فاصلاً بين الطرفين. تقدمت المسيرة وأنا على رأسها (والكلام لمدير الشرطة)[١٨]، ولدى دخولنا شارع الاستقلال رأيت طابوراً مؤلفاً من حوالي ٦٠ جندياً يحملون الحبال ويسيرون بالاتجاه المعاكس. وبناءً لأوامري، حوّلهم رجال الشرطة إلى الشارع الجانبي لمديرية التربية. وعندما وصلت متقدمة المسيرة إلى أمام مقهى ١٤ تموز، الذي يتردد التركمان عليه، سمعت أصوات طلقات نارية. ولم يكن ممكناً تحديد هوية مطلق النار، ولكن المتظاهرين هاجموا التركمان المتجمهرين أمام المقهى، وتبع ذلك شجار، استعملت فيه الحجار وعصي الرايات في البداية، ولكنه سرعان ما تطور إلى إطلاق الجنود ورجال المقاومة الشعبية النار. وقتل عشرون تركمانياً سحلت جثثهم في الشوارع... كان من بينهم الرئيس المتقاعد عطا خير الله، وعثمان الشايشي صاحب مقهى الرابع عشر من تموز، [وابنة وابنان] للمختار فؤاد عثمان. وبلغ عدد الجرحى ١٣٠ وإضافة إلى ذلك فقد نهب سبعون دكاناً ومقهى وكازينو. وكانت هذه الأعمال كلها من فعل الجنود ورجال المقاومة الشعبية. وكذلك، فقد هاجم رجال المقاومة الشعبية مركز شرطة الإمام قاسم واستولوا على أسلحة تخص المقاومة و١٨ بندقية للشرطة.. وعلمنا وقتها أن هذا الهجوم تم بمبادرة من مفوض الشرطة المتقاعد نوري ولي وجماعته»[١٩].

ومن المفيد أولاً وقبل إبداء رأينا حول هذه الأحداث، أن نلقي الضوء على ما أورده حنا بطاطو في تعليقه على هذه الرسالة. وعلى رسالة مدير أمن كركوك رقم ٦٤٣٣ بتاريخ ١٧ تموز/يوليو ١٩٥٩ الموجهة إلى مدير الأمن العام في بغداد.

فيقول: «تترك هذه الرواية أسئلة عديدة بلا إجابات، إذ لماذا كان المتظاهرون

---

(١٨) ـ كان معه عدد من الضباط الشيوعيين، جرجيس، المصدر السابق، ص ٧٥٣، الحاشية.

(١٩) الرسالة رقم ٤٩٧ بتاريخ ١٥ تموز/يوليو ١٩٥٩ الموجهة من مدير شرطة كركوك إلى متصرف محافظة كركوك..

التركمان يركبون سيارات الجيش؟.. من قاد الجنود حاملي الحبال أو كان وراء تظاهرتهم الاستفزازية..؟ ما هو نوع الجماعة التي قادها مفوض الشرطة نوري ولي وما هي دوافعه المحتملة؟».

ويضيف: «لا يمكن إلقاء الضوء بخصوص السؤال الأول. أما الجنود حاملو الحبال فربما ينتمون إلى سرية الأشغال والانضباط العسكري الذي برز دوره بشكل واضح ـ استناداً إلى مدير الأمن في رسالته المذكورة ـ في أحداث ذلك اليوم، وكان قد لعب دوراً فعالاً في أيام قائد الفرقة السابق الزعيم الركن داود الجنابي الشيوعي، وإذا كان هذا صحيحاً، فربما كان الخيط الموجّه لهذه الحادثة قد وجد في أيدي الشيوعيين الأكراد.

وأما بالنسبة إلى مفوض الشرطة المتقاعد نوري ولي، فيظهر من دليل مستقل قدّم أمام المحكمة العسكرية الثانية أن جماعته كانت مؤلفة، إلى حد ما، من أقربائه، وأنها اشتركت جزئياً على الأقل، لتسوية حسابات شخصية بحتة. ولم توجّهها سياسياً بل كان منقاداً للمشاعر العرقية. وذكر شاهد عيان عريف في الجيش، أنه عندما أخذت الأسلحة من مركز شرطة الإمام قاسم، قام نوري ولي بتوزيعها على حشد منتظر في الخارج، سرعان ما انطلق بعد ذلك بقليل باتجاه الجسر والقلعة وهو يطلق النار في الهواء ويصرخ: ذبح التركمان كل اخوتنا الأكراد»[٢٠].

وإن كانت رواية مدير الشرطة غامضة في بعض نقاطها، فإن وصفها لما جرى، يوحي بوضوح بأن التركمان كانوا غير مسلحين أساساً. وهذا ما يفسح المجال للشك في أن تكون الطلقات الغامضة التي سمعت قرب مقهى ١٤ تموز قد أطلقت من جانبهم، كما أنه يثير التساؤل حول ما إذا كانت هذه الطلقات عبارة عن إشارة مرتبة مسبقاً أم مبادرة لا تفكير فيها، أم من فعل فريق ثالث. وهو تساؤل لا إجابة له (برأي الكاتب). ويضيف: «إذا كان عنصر التعمد ليس واضحاً تماماً في الأحداث الأولى ـ على الأقل ـ ليوم ١٤ تموز/يوليو فإنه ـ من ناحية أخرى ـ كان (أي التعمد) السمة الواضحة لأحداث اليومين التاليين».

ففي ١٥ تموز/يوليو قام جنود أكراد من اللواء الرابع بقصف سينما أطلس

(٢٠) حول هذه الشهادة انظر جريدة الحرية، ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٥٩.

وسينما العلمين اللتين يملكهما التركمان، وبعض منازل التركمان في القلعة بمدافع الهاون، مدعين أن النار أطلقت عليهم منها. ولكن مدير أمن كركوك كتب لاحقاً إلى بغداد يقول: «إن إطلاق النار على الجنود كان أمراً مبيّتاً، وألقى اللوم فيه على اتحاد الشباب والمقاومة الشعبية»[٢١]. وذكر في تقرير آخر أنه ظهر أن الرئيس المتقاعد الجباري، من الجبهة الوطنية، وبيروزخان، من اتحاد الشباب، وآخرين يرافقهم عدد من أفراد الشرطة العسكرية (الانضباط العسكري) كانوا، في الخامس عشر من تموز/يوليو، «يخططون لذبح وسحل كل من يعتبرونه معادياً لهم إن التقوه عند بوابة مقر الفرقة أو النادي المحلي (الموظفين) حيث لجأ كركوكيون كثر»[٢٢]. وفي وقت لاحق، في ٢٩ تموز/يوليو، ذكر (قاسم) في مؤتمر صحافي ان «الفوضويين توجهوا إلى بيوت كان قد تم وضع علامة عليها مسبقاً على الخرائط، فأخرجوا سكانها وأعدموهم»[٢٣].

«وعلى العموم، وفي رسالة مؤرخة في ٢٩ تموز/يوليو، اتهم مدير الأمن اتحاد الشباب بالفعلة، وذكر أنه (لاحقاً) أي ليس خلال الاضطرابات بل بعدها بأيام، ظهرت علامات على عدد من المنازل في المدينة، الأمر الذي أثار الرعب لدى التركمان وتسبب في هرب حوالي أربعمائة عائلة إلى بغداد»[٢٤]. وبعد بضعة أيام أشارت الصحيفة الرئيسية للحزب الشيوعي إلى هذا الموضوع قائلة: «قيل إن علامات قد وضعت على بيوت معينة بهدف مهاجمة سكانها، بينما أصبح معروفاً الآن أن مصلحة الكهرباء هي التي فعلت ذلك لأغراض تخصها»[٢٥].

«لم يعد النظام إلى كركوك إلا بعد وصول تعزيزات عسكرية آتية إليها من بغداد في ١٧ تموز/يوليو ونزع سلاح الجنود الأكراد من اللواء الرابع. وكان مجموع ما نهب ودمر ١٢٠ وحدة من المنازل والمقاهي والمخازن. أما بالنسبة إلى

(٢١) ـ الرسالة ٦٨٥٧ بتاريخ ٢٧ تموز/يوليو الموجهة من مدير أمن كركوك إلى المديرية العامة للأمن في بغداد.
(٢٢) ـ الرسالة ٦٦٩٤ بتاريخ ٢٠ تموز/يوليو ١٩٥٩ الموجهة من مدير أمن كركوك إلى المديرية العامة للأمن في بغداد.
(٢٣) ـ جريدة البلاد، ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٥٩؛ واتحاد الشعب، ٣٠ تموز/يوليو ١٩٥٩.
(٢٤) الرسالة ٦٨٥٧ بتاريخ ٢٧ تموز/يوليو ١٩٥٩ الموجهة من مدير أمن كركوك إلى المديرية العامة للأمن في بغداد.
(٢٥) ـ اتحاد الشعب، ٤ آب/اغسطس، ١٩٥٩..

الضحايا فقد كتب مدير الأمن في ٣٠ تموز/يوليو يقول إن عدد القتلى المعروفين وصل إلى ٣٢، ولكنه قُدّر وجود ٢٠ قتيلاً آخر دفنوا في أمكنة ما زال البحث جارياً عنها»[٢٦].

وفي ٢ آب/اغسطس جعل (القاسم) الرقم يصل إلى ٧٩[٢٧]. ولكنه عاد في ٢ كانون الأول/ديسمبر، بعد شفائه من جروح طلقات أطلقها عليه أعضاء حزب البعث، فقلص الرقم قائلاً إن ٣١ شخصاً فقط قتلوا فعلاً، وإن الخطأ نجم عن أن «كل جثة صورت مرات عديدة من زوايا مختلفة»[٢٨].. وكان التقدير الرسمي النهائي للجرحى قد وصل إلى ١٣٠ جريحاً.

ولما كانت رواية مدير الشرطة غامضة في بعض نقاطها، وإن وصفها لما جرى يوحي بوضوح ببعض الحقائق، وكانت رسائل مدير الأمن تتضمن بعض النقاط التي ثبتت صحتها وأخرى خطأها، ولما لم تكن آراء حنا بطاطو حاسمة في تعليقاته إزاءها، لذا قد يكون من المفيد، تثبيت المعلومات الصحيحة والخاطئة التي لم تعد تقبل القدر الأدنى من الشك، في ملاحظات تعكس في مجملها وجهة نظر التركمان عموماً فيما جرى في الأيام الثلاثة من ١٤ ـ ١٦ تموز/يوليو ١٩٥٩.

ملاحظات تعكس وجهة نظر التركمان عموماً

أ ـ لم تثبت بنتيجة تحرياتنا الشخصية صحة ما ادعاه مدير الشرطة في رسالته كون المتظاهرين الراكبين في سيارات الجيش تركماناً، بل كانوا أكراداً وشيوعيين من جنود سرية الشغل.

ب ـ أما فيما يختص بطابور من ٦٠ جندياً حاملي الحبال الذين أشارت إليهم رسالة مدير الشرطة، فهؤلاء كانوا من منتسبي سريتي الشغل والمدخر ومعهم عناصر من المقاومة الشعبية يتجولون في الشوارع ويطلقون الشعارات الاستفزازية عشية ليلة الاحتفال، وقد أخبرت معاون انضباط العسكري النقيب (فخري

(٢٦) ـ رسالة رقم ٦٦٩٤ بتاريخ ٢٠ تموز/يوليو ١٩٥٩ الموجهة إلى المديرية العامة للأمن في بغداد.

(٢٧) ـ اتحاد الشعب، ٥ آب/اغسطس ١٩٥٩.

(٢٨) اتحاد الشعب، ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٩. و (*Iraqi Review*, I, No. 20. 23 December 1959).

عبد كريم) عن الحادث في حينه (راجع الصفحة ـ ١٥٦) كما وقد أشار إليهم مدير الأمن في رسالته. وأن ما ينبغي الاشارة إليه هنا هو أن شارع مديرية التربية الذي جرى تحويل هؤلاء الجنود إليه (حسب رسالة مدير الشرطة) يؤدي مباشرةً إلى كازينو ١٤ تموز. (انظر الخارطة في ص١٨١) وهذا يعني أنهم لم ينصرفوا بصورة نهائية، بل التفوا مستخدمين شارع التربية للوصول إلى شارع الأطلس عند مقهى ١٤ تموز مباشرةً، وشاركوا بأعمال القتل والسحل بالحبال وتدمير الممتلكات ونهب الأموال من المخازن التجارية التابعة للتركمان.

ج ـ وفيما يتعلق بإطلاق النار ومن الذي بدأ به..؟ جميع الوقائع والتقارير المرفوعة وكذلك محاضر جلسات المحاكمات التي أشار إليها بطاطو في حواشي مؤلفه، تُثبت بأن التركمان كانوا غير مسلحين أساساً. ويدعم هذه الحقيقة، كون جميع الضحايا عدا أربعة جرحى هم من التركمان. وعليه ليس من المنطقي أن تكون الطلقات التي سمعت قرب المقهى قد أطلقت من قبل التركمان. وكما لا نعتقد أن يكون البدء به بفعل فريق ثالث، مع عدم إمكان إسقاط هذا الاحتمال بصورة نهائية. ولكن الاحتمال الأكبر، كان عبارة عن اشارة مرتبة مسبقاً، وأن تطورات الأحداث وخلفية الصراعات، تنفي نفياً قاطعاً، كونها مبادرة تلقائية لا تفكير فيها.

د ـ من كل ما تقدم تتكون لدى تركمان كركوك قناعة كاملة بأن ما حصل كان مدبراً سلفاً، وهم يلقون المسؤولية على عاتق القادة الأكراد والشيوعيين في التنظيمات الشيوعية المحلية، ومرتكبي الجرائم سواءً أكانوا منقادين للمشاعر العرقية أو توجهات سياسية حزبية أو بالأمرين معاً، فليست قناعتهم تلك نابعة من دليل يتلخص في انذارات مزعومة وجهها أعضاء معينون في التنظيمات إلى أقاربهم ومعارفهم لإجلاء نسائهم وأطفالهم عن كركوك قبل ١٤ تموز/يوليو، والتأكيد، إن هم بقوا فيها، على ارتداء الأزياء الكردية أو زي المقاومة الشعبية، وإنما كل الأحداث والوقائع السابقة، كانت تؤكد وجود نية مبيتة تستهدف انزال ضربة قاصمة للمجتمع التركماني في كركوك لإضعاف تماسكه وتفتيته. ولعل الاشاعة التي أشارت إلى ظهور علامات على أبواب بعض البيوت لمهاجمة سكانها، أطلقتها المنظمات المناوئة، بهدف اثارة الرعب لدى التركمان لاحقاً (بعد الاضطرابات بأيام) سبب فعلاً في هروب حوالي أربعمائة عائلة إلى بغداد، ويدخل ذلك ضمن الخطة التي استهدفت ضعضعة المجتمع التركماني في كركوك وإضعافه لتحقيق غرضهم منه.

٤ ـ وبقي أن نقول، إذا كان عنصر التعمد ليس واضحاً تماماً في اليوم الأول، أو بالأحرى يصعب تقديم دليل قاطع لإثبات النية المبيتة، ولكن أحداث اليومين التاليين تشير بوضوح إلى وجود نيّة عدوانية صارخة، تجلت في انتهاز الفرصة لإنزال ضربة موجعة للتركمان، فحال وقوع الاضطرابات أو بعدها بساعات أُعلن منع التجول الذي طبق على التركمان فقط. وفي يوم ١٥ تموز/يوليو قام جنود أكراد من اللواء الرابع بقصف سينما أطلس وسينما العلمين، اللتين يملكهما التركمان، وبعض منازل التركمان في القلعة بعد تطويقها ومن ثم إفراغها من سكانها الذين باتوا ليلتين في (خاصة صو)[٢٩] بالعراء وعلى أحجارها الملتهبة نهاراً من حرارة الشمس، وذلك بحجة البحث عن الطورانيين المتآمرين وجيوب المقاومة بقيادة العميد عبد الله عبد الرحمن الذي سبقت الاشارة إلى إذاعة اعلان بواسطة المكروفونات التابعة إلى اتحاد الشباب والمقاومة الشعبية بدفع مبلغ ٢٠٠٠ دينار لمن يقبض عليه حياً أو ميتاً.

ومن الجدير بالذكر أن المومأ إليه كان عند قائد الفرقة (محمود عبد الرزاق) الذي خبّأه في غرفة نومه وهرّبه إلى بغداد، وحين وصلت برقية المنظمات إلى قاسم تصور له أن هناك تمرداً تركمانياً بقيادة العميد عبد الرحمن فيما كان الأخير يشرح لقاسم ما حدث.

٥ ـ أما فيما يتعلق بالقتلى والجرحى وتدمير الممتلكات: فقد تمّ سقوط حوالي ١٢ شهيداً وعدد من الجرحى، ساعة وقوع الحادث في شارع أطلس وتحديداً أمام مقهى ١٤ تموز، علماً بأنه لم يكن من بينهم عطا وأخوه إحسان خير الله ولا أولاد المختار فؤاد، الذين ذكرهم مدير الشرطة في رسالته خطأً، بل إن هؤلاء وكذلك قاسم بيك النفطجي فقد أخرجوا من دورهم تحت جنح الظلام من قبل المفارز بأمر من (جبار بيروزخان) والآخرون، سقطوا بأيدي المفارز المشكلة من المقاومة الشعبية واتحاد الشباب والجنود، عندما حاولوا الوصول إلى بيوتهم بعدما قضوا ليلتهم في الأماكن التي التجؤوا إليها كالنوادي والجوامع والدكاكين.. الخ. والبعض الآخر تعرضت بيوتهم للهجوم فقتلوا بمرأى من ذويهم.

وعلى أي حال، فقد تأكد بشكل نهائي ورسمي، أن عدد الضحايا من القتلى

---

(٢٩) نهر موسمي يشطر المدينة إلى قسمين.

وجميعهم من التركمان بلغ ٣٢ وعدد الجرحى ١٣٠ وأن مجموع ما نهب ودمر ١٢٠ وحدة من المنازل والمقاهي والمخازن التجارية، وباستخدام أكثر الأساليب وحشية من القتل وسحل الجثث في الشوارع بربطها خلف السيارات بالحبال وتمزيقها إلى نصفين، وتعليقها على أعمدة الكهرباء والأشجار.

موقف القيادة المركزية للحزب الشيوعي العراقي من الحادث، في بغداد

حطت أنباء أحداث كركوك الوحشية كالريح الصفراء على قيادة الحزب في بغداد. ولم يكن لهذه القيادة أن تكسب شيئاً من ذبح التركمان. ولكن القيادة كانت تخضع منذ أشهر للفكرة الداعية للشلل والقائلة بأن «معارضة التطرف ستضعف الروح الثورية للشعب».

ويقول حنا بطاطو: «لا يمكن قبول التفسير الصادر عن اجتماع اللجنة المركزية المنعقد في منتصف ١٩٥٩ بدون مناقشة. وكان الشيوعيان السابقان، شريف الشيخ وداود الصايغ قد أكدا للمؤلف (بطاطو) في شباط/ فبراير ١٩٦٤، أن هذا كان هو المقولة التي قدمت للحزب قبل تموز/ يوليو ١٩٥٩ كتبرير لسكوت القيادة عن تجاوزات الموصل»[٣٠]. وكان هذا السبب في أن القيادة لم تفعل شيئاً لإدانة العناصر المشبوهة التي التحقت بالحزب وكانت قد انغمست في آذار/ مارس السابق في الموصل، باسم الحزب، في أعمال وحشية، الهدف منها تصفية أحقاد خاصة قديمة، أو نزاعات عائلية أو عرقية لمصلحتها. وكان باستطاعتها يومئذ أن تغمض عينيها، إذ كان هنالك عصيان في الموصل عملياً. أما اليوم ـ على العموم ـ فكان من المستحيل تغطية شيوعيي كركوك أو شيوعييها المزيفين، على الرغم من أن قيادة الحزب حاولت، في البداية، أن تفعل ذلك بإلقائها اللوم على (الطورانيين)[٣١] وعملاء الأمبريالية بينما استرضت، في الوقت نفسه (قاسم) واضعة تحت تصرفه، «بلا شروط»، «كل قوى الحزب وإمكاناته»[٣٢]، أما بعد أن لوح قاسم بقبضته في وجه «الفوضويين»[٣٣] وبعد أن أخذت الصحف المعادية للشيوعية، تنشر تفاصيل واسعة عن الأعمال الوحشية المرتكبة، اجتمعت اللجنة

---

(٣٠) حنا بطاطو، المصدر السابق، ص ٢٣٠.
(٣١) ـ (القوميون التركمان).
(٣٢) اتحاد الشعب، ١٨ تموز/ يوليو ١٩٥٩.
(٣٣) في خطابه يوم ١٩ تموز/ يوليو ١٩٥٩.

المركزية للحزب، وبناءً على دعوة مستعجلة، في دورة استثنائية شاملة، وكان النقاش الذي جرى في الاجتماع حاداً منذ البداية، واستناداً إلى عزيز الشيخ، عضو اللجنة، فقد تمت المطالبة عند نقطة معينة، بإقالة السكرتير العام حسين الرضي، ولكن الرضي قدم تقريراً سرياً وضعه القائد الجديد للفرقة الثانية (العميد محمود عبد الرزاق) يؤكد فيه أن الجيش قد وضع قيد التنفيذ «خطة كركوك الأمنية» ولكنه جوبه بالمقاومة واستخدام مدافع الهاون وقتل عدد من الناس. وأكثر من هذا فقد أكد التقرير أن قادة «التنظيمات الشعبية» وضعوا أنفسهم تحت تصرفه لإعادة الهدوء إلى المدينة[٣٤] وإذ لم يكن لدى اللجنة المركزية ما يدعو إلى الشك بصحة التقرير فإنها اعتمدته. ولكن، نظراً لعدم دقته ـ وهذا أقل ما يقال فيه ـ فقد بدا أن بعض العناصر، ربما من الشيوعيين الأكراد في الفرقة الثانية، كانوا لا يذهبون ببغداد وحدها فحسب، بل بكل قيادة الحزب إلى الانحراف.

من غير المحتمل على الاطلاق أن يكون الرضي قد «فبرك» التقرير بنفسه. وعلى كل حال، فقد قرر الاجتماع الشامل ضرورة اتخاذ الحزب موقفاً لا لبس فيه ضد «التعذيب وسحل الجثث ونهب الأموال وحالات خرق القانون الأخرى»[٣٥]. وسرعان ما انعكست مشاعر الاجتماع الشامل على جريدة اتحاد الشعب التي كتبت في افتتاحيتها الأكثر تعبيراً يوم ٢ آب/اغسطس تقول:

«ينتسب إلينا أننا نؤمن بالعنف داخل اطار الحركة الوطنية وفي علاقاتنا مع القوى الوطنية الأخرى. وهذا مجرد تشهير بحت... لقد شددنا في مقالات معروفة جيداً نشرت منذ زمن طويل على أن «الطريقة هي المحك» ولكن يبدو أن هناك نية مبيتة للخلط بين هذا الموقف الصحيح الثابت... وطيش بعض الجماهير البسيطة وغير الحزبية...

«اننا ندين كلياً أي انتهاك يرتكب ضد الأبرياء... أو حتى إيذاء أو تعذيب

---

(٣٤) تصريح عزيز الشيخ، عضو اللجنة المركزية بين ١٩٥٦ ـ ١٩٦٣، أمام المحققين البعثيين في نيسان/ابريل ١٩٦٣. ملف الشرطة العراقية، ق س/٢٦ نقلاً من حاشية ص ٢٣١ المصدر السابق.

(٣٥) المصدر السابق، وتقرير موجز الاجتماع الشامل للجنة المركزية الذي عقد في منتصف تموز/يوليو ١٩٥٩، ونشر في اتحاد الشعب بتاريخ ٣ آب/اغسطس ١٩٥٩.

الخونة... إننا ندين هذه الطرق من حيث المبدأ»[٣٦].

ونُشر دفاع الاجتماع الشامل بصيغته الموجزة في ٣ آب/اغسطس، ثم نُشر كاملاً يوم الثالث والعشرين من الشهر نفسه. وأشار هذا الدفاع إلى «الاستحالة العملية» لتعليم الجماهير وتعويدها على العمل السياسي المنظم في ظل الفوضى، وصعوبة ترويض طاقاتها عند انطلاقها، وإلى حزب «وُرّط خطأ» ومتردد في توبيخ هذه الجماهير خشية إحباط حماستها، وإلى الاستمرار في السرية التنظيمية على الرغم من صفة الانفتاح للنشاط السياسي للحزب الذي عرقل القيادة، نتيجة التكاثر الكبير للخلايا، في مراقبتها عن قرب للقاعدة، وسهّل «التطبيق الخاطئ» لسياسة الحزب من قبل «بعض تنظيمات الحزب الأقل خبرة» وارتكاب «التجاوزات» من قبل عناصر غير حزبية «تدّعي كونها شيوعية». واعترف الاجتماع الشامل كذلك بأن الحزب أخطأ في عدم وقوفه ضد هذه الأحداث في حينها، ودعا إلى اتخاذ اجراءات انضباطية مشددة ضد كل عضو حزبي يظهر تورطه في سلوك يلام عليه[٣٧].

موقف القيادة الكردية من الحادث

في الوقت الذي اعترفت فيه اللجنة المركزية لقيادة الحزب الشيوعي ببعض أخطائها، في تقريرها الموجز في ٢ آب/أغسطس، والكامل في ٢٣ من الشهر نفسه، حيث أشارت إلى ارتكاب «التجاوزات» من قبل عناصر تدعي كونها شيوعية، وأدانت العنف والانتهاكات التي ترتكب ضد الأبرياء... أو الايذاء أو التعذيب.. ودعت إلى اتخاذ اجراءات انضباطية مشددة ضد كل عضو حزبي يظهر تورطه في سلوك يلام عليه. لم يصدر أي تصريح أو تقرير، من القيادات الحزبية الكردية (البارتي أو الشيوعي الكردي)، يندد أو يدين الأعمال الوحشية التي ارتكبت في تلك المجزرة الرهيبة، بل التزمت الصمت، ولربما على اعتبار أن الأمر لا يعنيها لا من قريب ولا من بعيد[٣٨].

(٣٦) اتحاد الشعب ٢ آب/اغسطس ١٩٥٩.

(٣٧) ولكن بومة أثينا وهي (طائر الحكمة) عند الاغريق، بدأت طيرانها متأخرة ـ أي بعد خراب البصرة.

(٣٨) ـ أكد لي الأستاذ عامر عبد الله نقلاً عن عزيز محمد مسؤول اللجنة المحلية، عندما سألته =

هذا فيما عدا بعض المقالات أو الكتب التي حاول كتابها فيها إلقاء اللوم على

عن رأيه في حوادث كركوك، ومن المسؤول عنها، قال: للأكراد ضلع كبير فيها، فلو لم يبذل عزيز محمد ورفاقه جهوداً كبيرة ـ حسب قول الأخير ـ لإقناع آلاف الأكراد المسلحين الذين زحفوا من القرى الشمالية لنجدة أخوانهم، حيث أشيعت أخبار مدسوسة بينهم بأن التركمان ذبحوا إخوانهم الأكراد، فلو لم ينجح الرفاق في إقناعهم لكانت الكارثة أكبر والخسائر في صفوف التركمان أكثر.

وفي حوار أجراه غسان شربل مع عزيز محمد، مسؤول اللجنة المحلية للحزب الشيوعي آنذاك، ونشرته مجلة الوسط التي تصدر في لندن في عددها ٢٨٨ بتاريخ ١٩٩٧/٨/٤ (الحلقة الثانية). . أقرّ عزيز محمد بحدوث انتهاكات وأعمال تصفية ضد التركمان، إلا أنه حاول تصغير حجم الحدث والتقليل من أهميته، الحدث الذي اعتبره المؤرخون والكتاب، نقطة تحول ليس في عهد عبد الكريم قاسم فحسب، وإنما في تاريخ العراق الحديث. . فيما اعتبر عزيز محمد ازهاق أرواح (٣٠) إنساناً بريئاً وأعزل بقتلهم بطريقة وحشية والتمثيل بجثثهم وسحلها بالحبال، لا شيء، ولا أهمية له، هذا إضافةً إلى من سقط من الجرحى، وتدمير وحرق المحلات والمخازن التجارية ومساكن المواطنين ونهب أموالهم، وجو الرعب الذي سبب تشريد أكثر من أربعمائة عائلة تركمانية من كركوك إلى بغداد وغيرها.

ومع ذلك فإنه اتهم في الحادث «الأطراف الأخرى»، دون أن يحددها، ونفى أن تكون لمنظمته يد فيها. . ولكنه استدرك قائلاً: «بأنه لا يستطيع نفي ممارسات أعضاء أو مناصرين لنا ارتكبوها، بخلاف موقفنا». فبهذا الأسلوب «الديماغوجي» حاول مرة أخرى طمس الحقائق وتشويهها، بإقراره نصف الحقيقة لأجل إخفاء نصفها الآخر الأهم.

وإلى ذلك أيضاً، ادعى براءة المجرمين الذين حكمت عليهم المحكمة بالإعدام، مدعياً أن بعض هؤلاء كانوا في بغداد أثناء الحوادث، وهذا عارٍ عن الصحة تماماً، بل الصحيح هو أن ألقي القبض على البعض منهم في بغداد بعد أن فروا إليها من كركوك على أثر ارتكابهم الجرائم، للاختباء فيها. واستشهد كذلك بشاهده قائد الفرقة الثانية العميد محمود عبد الرزاق الذي أدلى بشهادته لصالح هؤلاء على حد قوله. . . بينما شهادة القائد قد تركز، في الواقع على تبرئة نفسه عن التقصير في الحفاظ على أرواح المواطنين بصفته كان أعلى سلطة عسكرية في المدينة وهو المسؤول عن السيطرة على وحدات فرقته، وكان من الحق أن ينال هو الآخر العقاب الذي يستحقه لتخاذله وفشله في تأدية واجبه، ولكن سياسية السلطة في ذلك الوقت كانت تقتضي غض الطرف عن مسؤولية أفراد الجيش من الضباط والمراتب واقتصارها على المدنيين والمنظمات، لذلك أفلت من العقاب العادل هو والضباط الذين قادوا منتسبي وحداتهم من الجنود في الهجوم على القلعة وقصف بعض المنازل فيها، وكذلك قصف سينما العلمين، وسينما أطلس بمدافع الهاون، بذريعة القضاء على التمرد التركماني، وقد أثبتت الوقائع زيف هذا الادعاء.

ومن جهة أخرى، أشاد عزيز محمد بالباحث الاكاديمي حنا بطاطو الذي اعتبر أنه «انصف حزبه» عند تصديه للموضوع في مؤلفه، بما أننا ناقشنا آراء وأفكار الباحث بطاطو عند تصدينا لأحداث مجزرة كركوك بالتفصيل في هذا الفصل من الكتاب، وعليه نترك للقارئ استنتاج حقيقة ما أشار إليه بطاطو في بحثه. =

أطراف أخرى بضمنها الطرف الذي أُرتبكتْ الجرائم بحقه (التركمان).

الآثار الناجمة عن المجزرة:

انتهت الأحداث الدموية للأيام الثلاثة الرهيبة، وبدأت لجان التحقيق بعملها، والمحاكم العسكرية أصدرت أحكام الإعدام بحق ٢٨ متهماً، وقد استمر التحقيق والمحاكمات مدة تزيد على سنة. ولكن لم ينفذ حكم الإعدام بحق المدانين حتى ٢٢ حزيران/ يونيو ١٩٦٣، أي بعد الاطاحة بعبد الكريم قاسم وإنهاء حكمه بانقلاب ٨ شباط/ فبراير من العام نفسه.

خيم على المدينة لأسابيع عدة حزن وآلام شديدة، واستولت على التركمان حالة الرعب الشديد من جراء أحداث الأيام الثلاثة العصيبة التي مرت بهم[٣٩].

ومما يؤسف له أن عزيز محمد على الرغم من إشارته إلى طول المدة التي مرت على الحادث الأليم، نراه متمسكاً بموقفه السابق لما ارتكب من الأخطاء ومسؤولية منظمته والجهات المتحالفة معها في ارتكاب الأخطاء والأعمال المخلة بالأمن.. كان من المؤمل أن يكفل طول الوقت كشف النقاب عن الحقائق والاعتراف بأخطاء الماضي، بل الاعتذار لما يوجب له الاعتذار كما فعل رفيقه السيد بهاء الدين نوري في مذكراته التي نشرها بعد اعتزاله العمل الحزبي في قيادة منظمته.

(٣٩) ـ يصف جرجيس فتح الله في صفحة ٧٥٧ من كتابه المشار إليه، حالة الرعب التي استولت على التركمان خلال الأسبوعين التاليين بإيراد بعض الأمثلة التي لا أساس لها من الصحة إطلاقاً، وقد نقلها من أشخاص تنسجم ميوله مع توجهاتهم ليس لتثبيت الوقائع، بل للاستهانة بالتركمان والاستخفاف بهم، الأمر الذي يفصح فيه ـ كما في مواقع كثيرة من كتابه المليء بالتشويهات وتحريف الحقائق ـ عن مدى الحقد والكراهية التي يضمرها للتركمان، وينم ذلك عن غايته الأساسية من كتابه فيقول: قفزت أثمان الزي القومي الكردي أي (الشالوار) إلى ما يقرب من عشرة أضعافها لتهافت الناس على شرائها اعتقاداً منهم، أن ارتداءها سيخرجهم من دائرة الشك ويتيح لهم التخلص من رجال المقاومة التي أمسكت بمداخل المدينة. ولما أدرك هؤلاء الحيلة جعلوا من يشكون في قوميته ينطق كلمة (بلاو) فيها يمكن تمييز الكردي عن التركماني ولكل طريقته الصوتية في لفظها. وهذا في الواقع محض هراء، إذ لم يحصل شيئاً من هذا القبيل لأن الأمن عاد إلى المدينة ورفع منع التجول حال وصول القوات العسكرية من بغداد في اليوم السابع عشر من الشهر ونزع السلاح من جنود اللواء الرابع الذين خانوا واجبهم الوطني في حماية أرواح المواطنين بانحيازهم لطرف معين من أطراف النزاع. يبدو أن هذه الرواية الملفقة راق للكاتب أن يسردها، لأنها تحاكي أفكاره، فالمعروف عنه أنه شيوعي ماركسي ولكنه يدعي بالقومية الكردية.

استغرقت آثار الصدمة بعض الوقت، ولم تندمل الجروح بسهولة. وقد أدانت الأوساط التركمانية التحالف الشيوعي/الكردي، كما أن قاسم لم يفلح في تطمين التركمان وتهدئة خواطرهم نظراً لما تضمنته خطبه من تناقضات في وصفه لهول الحدث وأعداد الضحايا والخراب، فضلاً عن عدم ادانته بصورة صريحة وقاطعة الجهة المسؤولة عن خرق القانون وارتكاب الجرائم، ومن ثم تأجيله تنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم بحق المدانين، مما زاد في نقمة التركمان عليه، فألقوا بثقلهم على الجبهة المعارضة له. وكان ذلك مما حمل التركمان على الأخذ بالثأر، والانتقام عن طريق الاغتيالات التي قاموا بها، ونفذوها ضد الأشخاص الذين تم تشخيصهم، أثناء ارتكاب الجرائم وأعمال النهب في الأيام الثلاثة، أو الذين كانوا معروفين بعدائهم لهم. فلو تم تنفيذ حكم الاعدام، لما التجأ التركمان باعتقادنا إلى أسلوب الاغتيالات.

وأما على صعيد النهج السياسي، فقد سبقت لنا الاشارة إلى أن القيادات التركمانية عقدت العزم على انتهاج سياسة مغايرة لما كانت عليه في السابق. وذلك تلافياً للخسارة السياسية التي قدروها أو أحسّوا بها، من جراء إيثار العزلة السياسية والتقوقع الاجتماعي، في الفترة السابقة لثورة تموز/يوليو من عام ١٩٥٨، وإدراكاً منها بأن الثورة، لا شك وأنها ستشكل انعطافاً تاريخياً ونقطة تحول في حياة الشعب العراقي على كل الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وعليه كان لا بد من التغيير في النهج السياسي السابق لجهة الدخول في معترك الحياة السياسية بفعالية وإيجابية، مع التركيز على الاستقلالية في ممارسة النشاط السياسي المستند إلى الهوية القومية وإثبات الوجود القومي... وهذا ما يفسر سبب إصرارها على القيام بالنشاطات السياسية بصورة مستقلة إبان الاحتفال لإحياء الذكرى الأولى لثورة تموز/يوليو. ولكن للأسف، لم يفسر النهج الجديد هذا من قبل المنافسين للتركمان بهذا المعنى، ولم يكن ذلك ممكناً، وقتئذ، في ظل الصراع الآيديولوجي والفكري والسياسي القائم من جهة، وفي خضم التنافس والصراع القومي الكردي ـ التركماني من جهة أخرى.

سببت المجزرة صدمة عنيفة للتركمان استمرت آثارها لفترة طويلة جداً من الزمان، واستمر نزف الدماء وتدهور أوضاع الأمن والاستقرار، ليزيد من حجم الأحقاد والضغائن والكراهية إلى درجة كبيرة، خلال الأعوام الأربعة التالية.

وقد انحسر المد الشيوعي ـ الكردي وتقلصت هيمنة منظمات أنصار السلام،

واتحاد الشباب، والجيش الشعبي، على مدينة كركوك أعقاب المجزرة، ومن ثم ألغيت هذه المنظمات بعد الاطاحة بقاسم.

تلاحق الأحداث وتطور العلاقات

انتهى العهد القاسمي بالإطاحة الدموية في ٨ شباط/ فبراير ١٩٦٣ من قبل حزب البعث أو بالأحرى من قبل التيار القومي العربي، إلا أن حزب البعث تولى الحكم وانفرد به تقريباً بعد تهميش دور القوميين العرب والناصريين والتركمان المتعاونين والمشاركين معهم، حيث إن التخطيط للانقلاب وتفجيره وقيادته كانت تنحصر بيد حزب البعث عموماً.

التركمان والعرب و(التيار القومي العربي)

وقد سبقت لنا الاشارة إلى العلاقة بين التركمان والشيوعيين من جهة، وبينهم وبين الأكراد من جهة أخرى، قبل الرابع عشر من تموز/ يوليو ١٩٥٨ وبعده، وبيّنا أبعادها وتطوراتها، وتجدر الاشارة هنا إلى العلاقة بين التركمان والعرب بشكل عام، وبالتيار القومي العربي على وجه الخصوص...

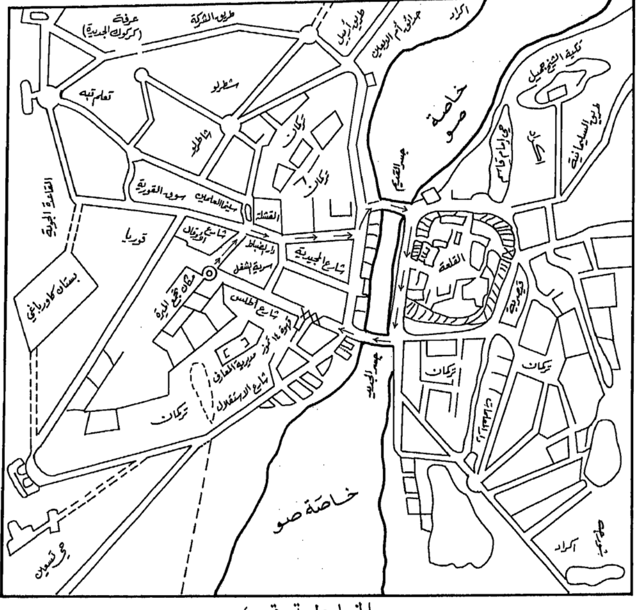
ويمكننا القول بأن العلاقة بين التركمان والعرب المتواجدين في كركوك، وفي المناطق التركمانية الأخرى، كانت طبيعية إلى درجة كبيرة، ولم يكن هنالك ما يعكر صفو تلك العلاقة لعدم وجود تنافس يذكر حول هوية المدينة وطابعها القومي وإن أثارت عملية تعريب منطقة (الحويجة) بعض المخاوف في نفوس التركمان إلا أنها (أي المخاوف) كانت خافتة ولم ترافقها استفزازات لتأجيجها، وذلك لوجود مسافة فاصلة بين منطقة الحويجة ومركز كركوك، مما جعل الاحتكاك بين أهالي المدينة التركمان، وعرب الحويجة قليلاً جداً. أما الموظفون العرب فغالباً ما كانت تربطهم علاقات الصداقة الحميمة مع الأهالي ووجهاء المدينة.. بينما لم يظهر النشاط السياسي للتيار القومي العربي والبعثي في المناطق التركمانية قبل ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨.

أما بعد ذلك التاريخ حين ظهرت بوادر الشقاق والتناحر الايديولوجي والفكري والسياسي بين التيارين الشيوعي والقومي العربي، وبدأت الاصطفافات بناءً على الرؤى والمواقف السياسية، اتخذ التركمان موقعهم إلى جانب التيار القومي

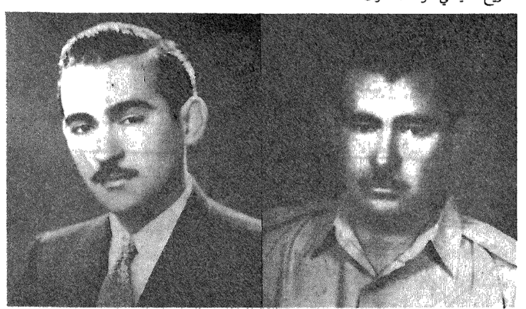
العربي بدون تمييز أو تفريق بين حزب البعث أو حركة القوميين العرب أو الناصريين.

ولكن هذه العلاقة لم تتبلور إلى صيغة تحالف أو اتفاق على خطوط عريضة تحدد شروط الطرفين والتزاماتهما للعمل والدفاع المشترك.. إنما اقتصرت في الغالب على اجراء اتصالات أفقية بحكم العلاقة الشخصية أو الزمالة المسلكية سواء في الأوساط العسكرية أو المدنية. وبعبارة أخرى لم يتم اتفاق التعاون والتنسيق بمستوى قيادات أحزاب التيار القومي العربي والزعامة التركمانية وفق أسس وقواعد دارجة في مثل هذه الأحوال. لذا تُرِكَ التركمان لوحدهم في الساحة لتلقّي الصدمة الموجعة، فيما اقتصر دور التيار القومي العربي والبعثي على الدعم المعنوي والمشاركة الوجدانية إذا صح هذا التعبير. ولم يصب أحد من عناصره، من المدنيين أو العسكريين بأذى أثناء المجزرة. وعلى صعيد آخر وظف التيار القومي أحداث المجزرة اعلامياً لصالحه وإن انطوى ذلك على دعم موقف التركمان على الصعيد الاعلامي أيضاً...

المسار الأساسي لمسيرة ١٤ تموز ١٩٥٩ → →
مكان تجمع مسيرة المنظمات ◉
مكان المواجهة x x x



الخارطة رقم ٤



الشهيد عطا خير الله　　　　إحسان خير الله

من مواليد كركوك عام ١٩٢٥ أكمل دراسته فيها، وتخرج في المدرسة الحربية في بغداد. وصل إلى رتبة رئيس أول (رائد) في الجيش. قدم استقالته من الخدمة في الجيش ليتفرغ إلى إدارة الأراضي والأملاك التي ورثها عن والده السيد خير الله الذي كان من التركمان الناشطين. برز ابان مشكلة الموصل واعتقل بسبب نشاطه فيها.

برز المرحوم الشهيد عطا خير الله كقيادي تركماني بلا منافس تقريباً تولى قيادة المجتمع التركماني في الفترة ما بين تموز/يوليو عام ١٩٥٨ و١٩٥٩. استشهد مع شقيقه المرحوم العميد احسان خير الله (طبيب عسكري) في أحداث المجزرة ليلة ١٤/١٥ تموز/يوليو ١٩٥٩، رغم أن الأخير لم يكن يمارس أي نشاط سياسي وكان ذا شخصية محبوبة يشفق كثيراً على الفقراء والمحتاجين، وكان قد فتح عيادة لهم مجاناً. مع ذلك امتدت إليه الأيادي الآثمة لبعض الذين عالجهم وأشفق عليهم.

شهداء التركمان في مجزرة كركوك (١٤ ـ ١٥ تموز ١٩٥٩)



شهيد تركماني: المهندس كمال عبد الصمد استشهد في حادث الهجوم على دور الضباط



الشهيدة أمل فؤاد المختار (١٢ سنة)



محمد أوجي



جثث لشهداء التركمان



شهيد تركماني



شهيد تركماني

الفصل الثالث

فترة حكم البعث الأولى

من ٨ شباط/ فبراير إلى ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣

استمرت العلاقة والتعاطف ما بين التيار القومي العربي، وبضمنه الحزب الحاكم والتركمان الذين منحوا تأييدهم الكامل للانقلابيين في حركتهم في ٨ شباط/ فبراير ١٩٦٣ ، آملين أن ينالوا دعم الحكام الجدد وحقوقهم المشروعة، مقابل وقوفهم إلى جانبهم وتعرضهم للحادثة المروعة التي شكلت نقطة تحول لا في عهد عبد الكريم قاسم فحسب، بل في تاريخ العراق الحديث. رغم أن التيار القومي العربي ـ البعثي لم يقدّم الدعم والإسناد الفعلي لهم إبان مجزرة تموز/ يوليو ١٩٥٩.

وقد شارك عدد من ضباط التركمان مشاركة فعلية بالانقلاب[٤٠]. بينما شارك المدنيون بالقيام بمظاهرة تأييدية في كركوك وفي بعض المدن الأخرى، كما وشارك التركمان بوفد قوامه أكثر من ٢٠٠٠ شخص في مسيرة الاحتفالات التي أُقيمت في بغداد بمناسبة مرور شهر على نجاح ما يسمى بالثورة عند البعض والانقلاب عند البعض الآخر، كل من منطلقه ورؤيته السياسية.

وفي مساء اليوم الثاني حضر الوفد إلى مقر الرئاسة في الكسرة (البلاط الملكي ـ سابقاً) لمقابلة رئيس الجمهورية عبد السلام عارف ورئيس الوزراء أحمد حسن البكر وعدد آخر من أركان النظام.

وتجدر الاشارة إلى صعوبات ثلاث واجهت الوفد قبل الحضور إلى قاعة الاجتماع، كانت أولى هذه الصعوبات مسألة تأمين الحماية لرتل من السيارات تنقل

---

(٤٠) ـ ومنهم كاتب هذه السطور وكان برتبة ملازم أول تولى مسؤولية السيطرة على منطقة الأعظمية والمناطق المجاورة لها.

ما يقرب من ألفي شخص من منطقة التجمع أمام نادي الاخاء التركماني في العيواضية إلى مقر الرئاسة، في ظروف محفوفة بالمخاطر..

لقد تم التغلب على هذه الصعوبة بالتشبث الشخصي (لكاتب هذه السطور) بتأمين عجلات مدرعة وحماية من الانضباط العسكري. فوصل الوفد إلى مقر الرئاسة بسلام.

الصعوبة الثانية نشأت بسبب حضور بعض الشخصيات الكردية، وعلى رأسهم فاضل الطالباني رئيس بلدية كركوك آنذاك، وإصرارهم بتحدٍّ سافر على الحضور، ومشاركة الوفد في المقابلة، لإعطاء الوفد صبغة تظهره وكأنه يمثل التركمان والأكراد في محافظة كركوك، بينما كان التركمان يحرصون على عرض مطاليبهم وتقديم التهنئة إلى المسؤولين في هذا اللقاء باسم التركمان، وليس باسم محافظة كركوك، لذا اعتبر محاولة الوفد الكردي بمثابة التنافس حول هوية مدينة كركوك، مما قد يولد نوعاً من البلبلة أثناء الزيارة.

وقد تم تلافي هذه المشكلة أيضاً، عند حضور الوفد التركماني إلى مقر الرئاسة، حيث كنت (كاتب السطور) على رأس الرتل بسيارة جيب عسكرية، مكلفاً ومسؤولاً عن حماية الوفد..

وعندما دخلت إلى غرفة ضابط الاستعلامات، المقدم حشمت حبيب، وجدت السيد فاضل الطالباني ومعه حوالي أربعة أشخاص جالسين في غرفة الاستعلامات. فلما أخبرت المقدم بوصول الوفد التركماني. قال المقدم: «والاخوان الأكراد ينتظرونهم». أردفت قائلاً على الفور، موجهاً كلامي إلى الجالسين «هذا الوفد باسم التركمان، فإذا أردتم مقابلة الرئيس باسم الأكراد عليكم الحصول على موعد في وقت آخر.. وعليكم الانصراف الآن». فلم يرد أو يحتج أحدٌ منهم، فتركوا الغرفة بهدوء الجنتلمان، وبسرعة.. وأغلب ظني أنهم اعتقدوا بأنني أحد ضباط القصر.

أما الأمر الثالث الذي سبب ازعاج الوفد، هو حشر المحامي رحمة الله البياتي، ذي الميول الماركسية نفسه في الوفد ولم يكتف بالحضور في الاجتماع العام، وإنما أصرّ أن يكون ضمن اللجنة التي تشكلت لتقديم مطاليب التركمان في اجتماع خاص مع رئيس الوزراء بحضور عدد من وزرائه.

بعد حضور الوفد إلى قاعة الاجتماع وتبادل الكلمات وكان المحامي نور

الدين الواعظ قد اختير لالقاء كلمة الوفد، طُلب إلى أعضاء اللجنة الدخول إلى غرفة الاجتماع، ولما كان قد عهد إليّ معالجة مشكلة المحامي رحمة الله البياتي، فقد أسرعت إلى باب الغرفة، وبيدي قائمة بأسماء اللجنة التي كانت مؤلفة من.. الدكتور مردان علي، والعميد عبد الله عبد الرحمن، الأستاذ عبد القادر سليمان، والسيد نجم الدين عز الدين، والسيد عز الدين قوجاوا، والمحامي عطا ترزي باشي، والمحامي نور الدين الواعظ. ولم أسمح للمحامي رحمه الله البياتي الذي أراد الدخول إلى الغرفة، فلم يجرؤ على الاحتجاج وترك القاعة على الفور.

مطاليب الوفد التركماني في الاجتماع

قدمت اللجنة المذكورة مطاليب التركمان وكانت تتلخص بما يلي:

١ ـ طلب تنفيذ حكم الاعدام الصادر من المحاكم في عهد عبد الكريم قاسم بحق المدانين في حوادث مجزرة كركوك في تموز/ يوليو ١٩٥٩، الذي لم ينفذ حتى ذلك الوقت.

٢ ـ اعادة الأكراد النازحين بسبب حوادث الاقتتال في الشمال الذين بنوا دورهم على الأراضي الأميرية، وعلى أراضي المواطنين بدون إجازة بناء، وخلافاً للقانون، إلى قراهم.

٣ ـ منح التركمان حقوقهم القومية والثقافية والادارية وإشراكهم في الوزارة.

نفذ النظام خلال فترة حكمه المطلبين الأول والثاني، ولم ينفذ المطلب الثالث الأهم.

ومن المعروف أن حكم البعث الأول لم يدم طويلاً، ولكنه على الرغم من قصره، ترك انطباعاً سيئاً جداً في نفوس كافة العراقيين بسبب القسوة البالغة التي استعملها ضد المناوئين والمنافسين له، وممارسة انتهاكات لحقوق الإنسان من الاعتقالات العشوائية والتعذيب والقتل والإعدامات بمحاكمات مرتجلة أو بدونها، مما أفقد حزب البعث كثيراً من شعبيته واعتباره لدى الشعب العراقي، وحمل التركمان على التقليل من التأييد الذي منحوه لحزب البعث في بداية انقضاضه على حكم عبد الكريم قاسم، ومن ثم سحبوا تأييدهم منه تدريجياً، حيث أنهى معظم التركمان المتعاونين تعاونهم معه، وسحبوا تأييدهم وثقتهم عنه، وقد تجلى ذلك تماماً في عدم التأييد أو التعاون عندما استولى حزب البعث على الحكم في المرة

الثانية بانقلاب ١٧ تموز/يوليو ١٩٦٨.. ذلك الحكم الذي بطش بالشعب العراقي، وفتك بكل أبنائه على حدٍ سواء، دون تفريق أو تمييز ما بين عدو للنظام الديكتاتوري وحكم صدام حسين أو صديق له، وما بين أقرب المقربين أو أبعد المبعدين. وقد نال التركمان حصتهم من بطش النظام ولم تشفع لهم التضحيات التي سبق أن قدموها بتفضيلهم الوقوف إلى جانب التيار القومي البعثي، فسرعان ما تنكر النظام البعثي لمواقفهم تلك بعد اغتصابه الحكم، إذ قابلهم بالاعدامات والسجون والمعتقلات والتهجير وعمليات التعريب لمحو وجودهم في العراق كما سنأتي بتفصيلات عنها فيما بعد.

الفصل الرابع

التركمان في العهدين العارفيين

من ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٦٣ إلى ١٧ تموز/ يوليو ١٩٦٨

أما في العهدين العارفيين، فقد تنفس التركمان الصعداء بعض الشيء نظراً لرفع الضغوط السياسية والملاحقات عنهم والقسوة التي ذاقوا مرارتها في العهد القاسمي، كما مرّ ذكره، وبالأحرى أن كافة أبناء الشعب العراقي بشكل عام أحسوا بشيء من الاطمئنان والراحة، نظراً لانحسار المد الشيوعي من جهة، وسقوط الحكم البعثي القمعي من جهة أخرى. ولا سيما في عهد عبد الرحمن عارف. . . وهذا لا يعني أن وضع التركمان السياسي والاجتماعي ناله تحسن يذكر، فيما يختص بالحقوق القومية والثقافية أو الادارية، سوى هامش من الحرية أتيح لهم لجهة ممارسة بعض النشاطات الثقافية والفنية، كرفع من مستوى مجلة قارداشلق (الاخاء) الثقافية التي كان «نادي الاخاء التركماني» يصدرها في بغداد باللغتين العربية والتركية منذ عام ١٩٦١، وتطويرها باستخدام الحروف التركية الحديثة، وكذلك السماح بفتح فرع النادي في الموصل، وكذلك تشكيل فرق فنية موسيقية وفولكلورية في كركوك وغيرها وتقديم أعمالها الفنية من خلال القسم التركماني في اذاعة بغداد. وأن ما ينبغي ذكره تاريخياً، أن البث الاذاعي باللغة التركمانية ولمدة ساعة واحدة من راديو بغداد، بدأ في عهد قاسم في ربيع العام ١٩٥٩، وعُهد أمر ادارة براجه إلى كوادر تركمانية فنية، إلا أنه، بعد تولي صدام حسين الحكم بدّل النظام الكادر القديم بعناصر موالية له، وكذلك الأمر في محطة تلفزيون كركوك الموجهة للمنطقة الشمالية باللغتين الكردية والتركمانية لاستخدامها للدعاية والتضليل، ولم ينج نادي الاخاء التركماني في بغداد من عملية التطهير هذه، حيث أعدم النظام رئيس النادي وعدداً من أعضائه وسلم ادارة النادي لأحد جلاوزته من البعثيين، كما أغلق فرع الموصل.

وخلاصة القول ان العهدين العارفيين، ولا سيما عهد عبد الرحمن عارف يمكن اعتباره بمثابة فترة هدوء تعقبها عاصفة هوجاء أتت لتحرق الحرث والنسل ولا تبقي على الأخضر واليابس، لتكوي بنيرانها، ليس الشعب العراقي بكافة مكوناته وتياراته فحسب، وإنما لتشمل المنطقة بأسرها وأجزاء أخرى من العالم.

لسنا بصدد مناقشة نواحي الحكم السلبية أو الايجابية في العهدين العارفيين، سواء على صعيد السياسة الخارجية أو الداخلية أو التنمية والاقتصاد، لأن ذلك لا يدخل ضمن محاور هذه الدراسة. وعليه نكتفي بهذه الخلاصة. ولكن ليس قبل إلقاء نظرة فاحصة إلى تطورات العلاقة الكردية ـ التركمانية خلال هذه الفترة وما بعدها.

مبادرات تطبيع العلاقات بين الكرد والتركمان

مبادرة أعضاء المكتب السياسي لحزب البارتي

شهدت هذه الفترة محاولات تطبيع العلاقات بين الطرفين بمبادرة من أعضاء المكتب السياسي لحزب البارتي (الحزب الديموقراطي الكردستاني ـ حالياً) في بغداد، قام بها المرحوم صالح اليوسفي وعدد من رفاقه الذين أجروا اتصالات مع بعض الشخصيات التركمانية البارزة، منهم المرحوم اللواء الركن عمر علي، والمرحوم العميد الركن هادي علي رضا، والمرحوم الشهيد عبد الله عبد الرحمن (كلهم كانوا خارج الخدمة آنذاك)، إذ أبدى الوفد الكردي الرغبة في القيام بزيارة نادي الاخاء التركماني للإعراب عن حسن النوايا وبناء الثقة بين الطرفين، وإجراء الحوار وتبادل وجهات النظر كمحاولة لإزالة أسباب الخلافات ولملمة جروح مجزرة تموز/ يوليو ١٩٥٩ وما أعقبها.

عرض هؤلاء الأمر على الهيئة الادارية للنادي كما وأجروا اتصالات بالشخصيات التركمانية المعروفة في كركوك للاستئناس بآرائهم حول الموضوع.

لقد انقسم الوسط السياسي التركماني حول الموضوع على نفسه، من مؤيد ومتجاوب مع المبادرة الكردية ومن معارض لها، وكان الجناح المؤيد عموماً، من كبار السن أصحاب الخبرة والتجربة، المذكورة أسماؤهم أعلاه ومن آخرين غيرهم. أما الجناح المعارض للفكرة فقد تشكل عموماً من الشبان المتحمسين الذين لم تعركهم تجارب الحياة، دعك عن الخبرة والتجربة السياسية. وكان كاتب هذه

السطور ضمن الجناح المعارض بحكم حداثة العمر وقلة التجربة آنذاك.

وبعد المداولات الساخنة بين جناحي التأييد والمعارضة تم التوصل إلى حل وسط، هو، أن يجري اللقاء في أي مكان آخر غير نادي الاخاء، باعتبار أن قبول زيارة وفد كردي حزبي وإجراء حوار سياسي معه في النادي، قد يؤدي إلى إغلاق النادي، لكونه مؤسسة ثقافية لا تجوز ممارسة النشاط السياسي فيها، حسب شروط تأسيس النوادي والمنتديات.. ومع أن قرار الحل الوسط هذا لم يرض الوفد الكردي، ولكن مع ذلك تمت بعض اللقاءات في البيوت ببغداد بين الوفد الكردي وبعض الشخصيات التركمانية، إلا أنها لم تسفر عن أية اتفاقات محددة، لعل الشخصيات التركمانية التي شاركت فيها، لم تحظ بدعم القاعدة التي كانت تعارض فكرة اجراء الحوار أصلاً، ولم تكن مخولة من جهة ذات صفة تنظيم سياسي، وكما لم تكن قد تبلورت زعامة أحدهم بصورة أكيدة في أوساط المجتمع التركماني، على الرغم من مراكزهم الاجتماعية المرموقة ومكانتهم في المجتمع التركماني، على كل حال خففت إلى حدٍ ما من حدة الصراع بين الطرفين، وقد تجلى ذلك، على الأقل، في توقف أعمال العنف المخلة بالأمن كالاغتيالات وغيرها خلال الفترة اللاحقة على الرغم من عدم حصول مثل هذا الاتفاق في تلك اللقاءات التي يغلب عليها طابع المجاملات وتطييب الخواطر.

مبادرات الزعيم الكردي الملا مصطفى البرزاني

بيد أن المبادرة الكردية السابقة لم تكن الأولى أو الأخيرة، بل ان زعيم الحركة الكردية المرحوم ملا مصطفى البرزاني واصل مساعيه لجهة تطبيع العلاقات بين القوميتين لإزالة الخلافات والمشاكل العالقة وصولاً إلى صيغة التعاون والتنسيق بين الطرفين، لذلك أجرى عدة اتصالات مع وجهاء التركمان، أخص منهم بالذكر إبراهيم النفطجي، والشهيد السيد محمد الصالحي، وحسين أوجي، وصلاح الدين نفطجي، وعدداً آخر من وجهاء التركمان. وقد حضر البرزاني إلى (جمجمال) وعقد سلسلة من الاجتماعات معهم، استعرض فيها الروابط والعلاقات التاريخية والدينية التي تربط القوميتين مشيراً إلى القواسم المشتركة في آمال وتطلعات القوميتين إلى الحرية والعيش بعزة وكرامة. كما وعرض خلال الاجتماع عروضاً مغرية تتعلق بالحقوق القومية والثقافية والادارية للتركمان، ولا سيما إدارة محافظة كركوك، وذلك مقابل انضمام التركمان إلى الحركة الكردية، أو منح التأييد لها في نزاعها

مع الحكومة العراقية حول مدينة كركوك. ومما لا شك فيه أن الزعيم الكردي كان مدركاً تمام الادراك مدى أهمية موقف التركمان في المعادلة السياسية وتأثيره على ميزان القوى في الصراع الدائر حول المدينة بالغة الأهمية بالنسبة للحركة الكردية والعراق. لذلك فإن انضمام التركمان إليها وإسنادها كان سيدعم الموقف الكردي التفاوضي في المطالبة بمحافظة كركوك ضمن منطقة الحكم الذاتي التي كانت محور التفاوض في السنوات السابقة للعام ١٩٧٠، وذلك قبل أن يتطور إلى مطلب (الفدرالية) التي أقرها البرلمان الكردي والحكومة الكردية التي تشكلت عام ١٩٩٢، في أعقاب حرب الخليج الثانية. وكانت فكرة الاستفتاء أو استطلاع الآراء حول مدينة كركوك من الآراء أو المقترحات المطروحة على طاولة المفاوضات آنذاك.

لم تتكلل مساعي البرزاني بالنجاح في الاجتماعات المذكورة مع وجهاء التركمان وذلك للأسباب الآتية:

أولاً ـ لأنه لم يكن لأحد من وجهاء التركمان، حق التكلم باسم التركمان أو نيابةً عنهم، ولا سيما في مثل هذه الأمور الخطيرة، لأنهم ما كانوا يمثلون سوى أنفسهم. (وهذا كان ردهم باختصار للزعيم الكردي مباشرة في الاجتماع، كما نقلوه إلى عامة الناس).

ثانياً ـ لغياب تنظيمات أو أحزاب علنية أو سرية تستطيع تمثيل الكل أو الجزء من الشعب التركماني والدخول في مثل هذه المفاوضات أو إجراء صفقات سياسية من هذا القبيل آنذاك.

ثالثاً ـ أهم من هذا وذلك، أن الرأي العام التركماني السائد، كان يفضل إيثار الحياد أو بالأحرى عدم التعاون بأي شكل من الأشكال مع الحركة الكردية، وذلك بناءً على استقراء الأسباب التالية:

١ ـ عدم الوثوق بالوعود السياسية دون أن تكون موثقة، وبضمانة أكيدة من طرف ثالث، فضلاً عن عدم التكافؤ في ميزان القوة في السلاح وطبيعة الأراضي الجبلية الوعرة في المناطق الكردية التي لها منافذها إلى دول الجوار، والتي تقدم حماية ممتازة للدفاع عن النفس وتساعد على المقاومة في حين أن المناطق التركمانية السهلية المحصورة بينها وبين الأجزاء الأخرى من العراق تفتقر لمثل هذه الميزة.

٢ ـ عدم القناعة من قدرة الأكراد على حمايتهم من بطش الأنظمة الحكومية

في حالة انضمامهم إلى الحركة أو منح التأييد لها.

٣ ـ الشك بأن يكون الهدف النهائي للحركة الكردية هو الانفصال في نهاية المطاف. الأمر الذي يصعب معه التكهن فيما تحول له الأوضاع العامة والخاصة وما يكتنفها من الملابسات والتعقيدات.

٤ ـ الميل بشكل عام لدى المجتمع التركماني نحو الاستقرار والعيش بسلام، حيث إن الاعتقاد السائد في الأوساط التركمانية، ان الحياد وممارسة السياسة الانعزالية يشكلان أفضل السبل لتأمين حالة الاستقرار والأمن ويجنب المجتمع التركماني المزيد من الأسى والويلات، وكانت تجربة كسر الحياد ونبذ الانعزال السياسي في الفترة السابقة لمجزرة ١٤ تموز/يوليو ٥٩ تقدم مثالاً يعزز ذلك الاعتقاد.

الا أن الزعامات الكردية وقياداتها واصلت وما تزال تواصل مساعيها لكسب تأييد التركمان وتطبيع العلاقات معهم، وذلك إدراكاً منها لأهمية موقف التركمان إيجاباً أو سلباً من القضية الكردية ولا سيما فيما يختص بضم مدينة كركوك إلى ادارة الحكم الذاتي أو الفيدرالية فيما بعد، كما أسلفنا. والتركمان ظلوا متمسكين بموقفهم الحيادي، ولم يهتز هذا الحياد إلا في المرحلة الحالية كما سنبينها.

محاولة مع المؤلف

والجدير بالذكر على صعيد تلك المساعي، أن اتصالاً مماثلاً جرى معي (المؤلف) في عام ١٩٦٧: عندما كنت ضابط ركن في مقر اللواء الثالث في اربيل. وكانت هنالك هدنة ووقف اطلاق نار بين الحكومة وملا مصطفى البرزاني، وأن ممثلي البرزاني كلاً من المقدم المتقاعد نافذ جلال[٤١]، والسيد محسن ديزه ئي (المستشار الشخصي للسيد مسعود البرزاني) حالياً، كانا يحضران إلى مقر اللواء لإرسال واستلام البرقيات من وإلى مقر قيادة البرزاني في (كلالة) و(حاجي عمران)، بواسطة المواصلات اللاسلكية التابعة إلى مقر اللواء وذلك حسب الاتفاق وتنسيق العمل مع اللجنة العليا للسلامة الوطنية التي كان السيد اللواء الركن كمال

(٤١) أحد وزراء الأكراد في حكومة أحمد حسن البكر، توفي بحادث سيارة على طريق كركوك، بغداد.

مصطفى علمدار[٤٢].. يرئسها في عهد حكومة عبد الرحمن البزاز. فمن خلال ترددهما على مقر اللواء وزيارتهما لي في مكتبي، دار الحديث بيننا حول المشكلة الكردية وحقوق القوميات، وتطور إلى استعراض العلاقة الكردية ـ التركمانية وحقوق التركمان، وضرورة التعاون والتنسيق بين القوميتين نظراً لكونهما واقعين معاً تحت ظلم أنظمة الحكم في بغداد، ولكون مطاليبهما ذات طبيعة متماثلة تقريباً. وذكّر نافذ جلال بوعود (البرزاني) لوجهاء التركمان المتعلقة بالحقوق القومية والثقافية والادارية لهم، مع التأكيد على ترك ادارة محافظة كركوك لهم، وأخيراً دعاني للانضمام إلى الحركة باسم التركمان مع مجموعة من التركمان وفتح مقر في منطقة(شوان) القريبة من كركوك وتعهد بتوفير الأسلحة والأموال.

لقد قلت لهما باختصار: «إن وجهاء التركمان الذين قابلهم السيد البرزاني، كانوا صادقين في ردهم السلبي، لا لأنهم لا يمثلون سوى أنفسهم فحسب، وإنما لعدم استطاعة أيّ منهم الخروج على الرأي العام الذي يسود الأوساط التركمانية والذي كان يميل إلى اتخاذ موقف الحياد من القضية الكردية، الموقف الذي كان يستند إلى تقييم الصعوبات ورعاية الظروف المغايرة وغير المواتية للتركمان، عكس ما كان يتوافر منها للأكراد. وعلى الرغم من إحساس الكثيرين، وتقديرهم بأن الحياد في معرض الحاجة إلى العمل الايجابي، يعني السلبية، وبمثابة (الوقوف على التل أسلم)، الذي لا يوصل بالضرورة إلى شاطئ الأمان ولا يؤدي إلى نتائج ايجابية». ومن ثم أشرت إلى الصعوبات وعدم توفر الشروط الضرورية لعقد مثل هذا الاتفاق، التي حددتها بالنقاط الأربع الآنفة في الصفحة (١٩٤ ـ ١٩٥) أعلاه.

(٤٢) اللواء الركن كمال مصطفى علمدار، ينتمي إلى عائلة تركمانية معروفة في كركوك، تسلم مناصب رفيعة في الجيش العراقي.. آمر الكلية الأركان، آمر اللواء الثالث، قائد الفرقة الخامسة في السليمانية، معاون الملحق العسكري في سوريا ولبنان والملحق العسكري في المغرب والسفير في وزارة الخارجية.. رئيس اللجنة العليا للسلامة الوطنية التي تشكلت عام ١٩٦٥ في عهد رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز، لترتيب الحل السلمي للمشكلة الكردية.. وقد حظي باحترام الزعيم الكردي ملا مصطفى البرزاني وأعوانه مثلما حظي باحترام كل معارفه.. عارض الحكم الديكتاتوري لذا غادر بغداد قاصداً في البداية البرزاني الذي استقبله بكل حفاوة وتقدير، ومن ثم انتقل إلى ايران وبعدها إلى سوريا ويعيش الآن في المملكة المتحدة.

وقد أكّدتُ على استحالة حصول أي تبدل في موقف التركمان لجهة التعاون مع الحركة الكردية، دون توفر ضمانة أكيدة للوعود، فضلاً عن ما يحمل للاطمئنان من أن الحركة الكردية لا تستهدف الانفصال في المدى البعيد.

وقد استرعى انتباه ممثلي البرزاني، من بين ما أوردته لهما من النقاط المذكورة مسألتين: أولاهما، مسألة الضمان لتوثيق الوعود. وثانيتهما، موضوع التوجس والخشية من الانفصال في المدى البعيد، علماً بأن مطلب الأكراد كان حكماً ذاتياً محدوداً، ولم يكن مطلب الفيدرالية التي أقرها البرلمان الكردي عام ١٩٩٢ مطروحاً في ذلك الوقت. وأن القيادات الكردية إلى هذه اللحظة تؤكد على عدم وجود نية الانفصال لديهم، ولا تتضمن مشاريعهم السياسية المطروحة خطوط الانفصال.

قال جلال: «حسناً، هل تعتقد بإمكانية تطمين التركمان إذا صارت تركيا هي الضامنة لوعودنا..؟» أجبت: «أعتقد ذلك...!».

وبعد مرور بضعة أيام أخبراني... بأن الملا، سيوجه رسالة مفتوحة إلى رئيس وزراء تركيا. فعلاً أذيعت رسالة الزعيم الكردي الموجهة إلى رئيس وزراء تركيا السيد سليمان دميريل آنذاك، من اذاعة الحركة الكردية وعلى الهواء... خلاصة ما جاء فيها...

«تضمنت في مقدمتها، اشارة إلى الروابط التاريخية بين الشعبين التركي والكردي وكذلك روابط الدين الإسلامي الحنيف وكون الشعب الكردي جزءاً من الأمبراطورية العثمانية لقرون طويلة... وأن الشعب الكردي ومع اخوانهم التركمان يعانون من ظلم الأنظمة الحكومية منذ استقلال العراق وهم محرومون من أبسط الحقوق الإنسانية والقومية... ونحن الأكراد نناضل من أجل الحصول على هذه الحقوق البسيطة لنا ولإخواننا التركمان أبناء عمومتكم... الخ.. نناشدكم بأن تمدوا لنا العون والإسناد لرفع الظلم عنا واخواننا التركمان.. وتضمنوا لنا حقوقنا... الخ».

ملاحظة: (الكلمات والتعابير ليست مقتبسة نصاً، وإنما دونتُ المعنى كما أتذكره)

وبعد أيام جاء رد رئيس وزراء تركيا، الذي أذيع من راديو (أنقرة) بجملة واحدة... بعد الاشارة إلى رسالة البرزاني... أضاف «ان الحكومة التركية لا

تتخاطب مع غير الجهات الحكومية الرسمية».

وقد أعرب ممثلا البرزاني عن أسفهما لرد الرئيس التركي. ولم نتحدث في الموضوع مرة أخرى.. ولم ألتقِ سوى مرة واحدة بالسيد (ديزه ئي) وكان لقاءً عابراً في كلية الأركان، أنا مدرساً وهو وزيراً كردياً في حكومة البعث ١٩٧٠. ومن ثم شاءت الأقدار أن ألتقي به في مؤتمر المعارضة العراقية في (فيينا)، أنا ممثلاً عن التركمان وهو يمثل الحزب الديموقراطي الكردستاني.. وقد ذكّرته في هامش اجتماعات المؤتمر بالحادث.. فقال لي: «انه ذكّر دميريل عندما التقى بالوفد الكردي في أنقرة مؤخراً في بداية عام ١٩٩٢ بالرسالة، فأجابه.. بأنه لا يزال يحتفظ بها في مكتبه».

ولكن الاتصالات والمساعي لتقريب وجهات النظر وفضّ الخلافات لم تتوقف بل استمرت إلى يومنا هذا، بل تشهد في هذه الأيام تطورات كبيرة لم تشهدها من قبل، وسنشير إليها في موضعها في الفقرات القادمة.

الباب الرابع

(التركمان في عهد حكم البعث الحالي)
(من ١٧ تموز ايوليو ١٩٦٨ ـــ حتى هذا التاريخ)

الباب الرابع

التركمان في عهد حكم البعث الحالي

من ١٧ تموز/ يوليو ١٩٦٨ ـ حتى الآن

في غفلة من الزمان قفز حزب البعث إلى الحكم في ١٧ تموز/ يوليو ١٩٦٨ وللمرة الثانية، معلناً ثورة بيضاء، إلا أنه سرعان ما كشف عن وجهه الحقيقي فتحول إلى أعتى نظام حكم دموي قمعي لم يسبق له مثيل في العالم. كان صدام حسين الرجل الثاني في الدولة وهو في الواقع الرجل الأول، وقد استخدم أحمد حسن البكر الذي تسلم منصب رئيس الجمهورية العراقية، كواجهة في المرحلة الأولى من الحكم، مستفيداً من رتبته العسكرية العالية.. ودام حكم البكر احدى عشرة سنة في صراع داخلي، استطاع صدام حسين خلالها القضاء على معظم خصومه ومناوئيه ومنافسيه من البعثيين بدءاً بالعسكريين، حردان التكريتي، وعبد الرزاق النايف، وحماد شهاب، وغيرهم، وكذا الشخصيات البارزة من الكادر الحزبي المتقدم أمثال عبد الخالق السامرائي، ومرتضى الحديثي، وغيرهما كثيرون من مؤيدي البكر، سواءً بأسلوب الاغتيالات أو حبك مؤامرات، ولكن ليس انتهاءً عند أحد من المواطنين العراقيين من جميع طبقات الشعب العراقي وقومياته وطوائفه. وبعد ما أجبر البكر على التنازل له عن كافة المناصب الرئاسية والقيادة العامة للقوات المسلحة في تموز/ يوليو عام ١٩٧٩، جرّ البلاد إلى حربين مدمرتين خاضهما برعونة لم يسبقه إليها أحد في التاريخ، اكتوى بنيرانهما ليس أبناء الشعب العراقي فحسب، بل الآلاف من أبناء إيران الجارة المسلمة، ودولة الكويت الشقيقة وعرّض بهما اقتصاد البلاد إلى الدمار الشامل.

لا نريد الدخول في تفاصيل ممارسات النظام ودمويته، والأعمال الشنيعة التي قام بها ولا يزال منذ أكثر من ربع قرن، لأن ذلك يحتاج إلى وضع مجلدات

ضخمة، وأعواماً من الوقت. وقد تناولها كثيرون من الكتاب والمؤرخين بالدراسة والتحليل، ولا يزال التاريخ يسطر أعمال النظام الإجرامية وممارساته غير الإنسانية التي يعجز القلم عن وصفها.

لذا نقتصر في الكلام هنا، على إلقاء الضوء على ما تعرض ويتعرض له التركمان من الظلم والاضطهاد في ظل نظام حكم البعث الحاكم، وتسليط الأضواء على نهجه السياسي في حل مشكلة المنطقة، وبالأحرى في تصفية قضايا القوميات والطوائف.

ونبدأ من حيث انتهينا، لقد استمرت العلاقات التركمانية ـ الكردية على ما كانت عليه، ولم تتعرض إلى تغييرات تذكر، عندما سطت عصابة صدام حسين على الحكم في ١٧ تموز/يوليو ١٩٦٨، كالتي أحدثها الحدثان التاريخيان السابقان من التصدعات بين القوميتين، ونقصد بهما ثورة ١٤ تموز/يوليو من عام ١٩٥٨ وانقلاب ٨ شباط/فبراير ١٩٦٣). فقد واصلت القيادات الكردية من جانبها مساعيها ونهجها السياسي لاجتذاب التركمان إلى جانب قضيتهم.. في حين حاول التركمان من جانبهم الحفاظ على موقفهم الحيادي... ولكن مع ذلك ظل الصراع والتنافس حول الهوية والعائدية قائماً ومستمراً إلى يومنا هذا، وهو بحاجة إلى الحوار الأخوي البناء، لإيجاد صيغة حل للمشكلة يُرضي كل الأطراف..

ففي الوقت الذي كانت فيه الأنظمة الحكومية السابقة للنظام البعثي الصدامي، تطمئن على موقف التركمان الحيادي ازاء مشكلة المنطقة، وأن لا تفعل شيئاً لترصينه، كتقديم الدعم والإسناد الضروريين له، بل على العكس من ذلك، كانت تتبع سياسة سلبية لا مسؤولة إزاء موقف التركمان الحيادي، الأمر الذي ساعد كثيراً على إضعاف دور التركمان في المعادلة السياسية،... فيما اتبع النظام البعثي الصدامي، حال سيطرته على الحكم، سياسة الاحتواء والتضليل، إلى جانب السياسة القسرية الشرسة ضد شعبنا العراقي بكل مكوناته، فعمد إلى محو مقومات الشعب التركماني وتفتيت كيان مجتمعه وإنكار وجوده وبالتالي إسقاطه من المعادلة السياسية والتركيبة السكانية في المنطقة.

الفصل الأول

سياسة الاحتواء والتضليل

بدأ النظام، بعد أن أحكم سيطرته تقريباً على البلاد، باتباع سياسة الاحتواء بشراء الذمم على صعيد الأفراد من الطبقة المثقفة وذوي التخصصات وبعض رجال الدين ورؤساء العشائر والعسكريين بالدرجة الأولى، ومن ثم نزولاً إلى جميع طبقات الشعب العراقي، لتعميم عملية إفساد واسعة النطاق بين المواطنين.

وعلى صعيد حل مشكلة المنطقة الكردية ـ التركمانية أو لنقل معالجة مسألة القوميات واحتوائها.. فقد أعلن النظام عن اتفاقية ١١ آذار/مارس ١٩٧٠ التي أبرمها مع الزعامة الكردية لمنح الأكراد حكماً ذاتياً محدوداً يطبق عام ١٩٧٤.

ولكن سرعان ما تبينت نيته الحقيقية المبيتة، عندما أرسل في عام ١٩٧٢ وفداً من علماء الدين لاغتيال الملا مصطفى البرزاني الذي نجا منه بأعجوبة... وما أدى إلى اندلاع القتال بين الطرفين في عام ١٩٧٤ وتسبب بوقوع خسائر فادحة لكل منهما. كاد الجيش العراقي أن يحسم الموقف حيث تمكن من السيطرة على معظم مناطق القتال عدا الجيب في مثلث (الحاجي عمران)، إلا أنه بسبب نفاذ عتاد المدفعية، وعدم تمكن النظام من تأمينه من الأسواق العالمية، للنقص الكبير في الميزانية، حسب اعتراف صدام حسين نفسه، كاد الميزان أن ينقلب لصالح الحركة الكردية، الأمر الذي حمل صدام حسين إلى عقد اتفاقية الجزائر ١٩٧٥، التي أبرمها مع شاه إيران، وتنازل بموجبها عن نصف مياه شط العرب ومساحات شاسعة من الأراضي العراقية في منطقتي (سيف سعد) و(قوس الزين) إلى إيران، مقابل سحب الشاه دعمه للحركة الكردية التي انهارت على أثر ذلك، فالتجأ البرزاني وأتباعه إلى الولايات المتحدة الأميركية وجلال الطالباني واتباعه إلى إيران، ومن ثم إلى سوريا.

وعلى صعيد سياسة الاحتواء التي اتبعها النظام أيضاً، إلى جانب استخدامه القسوة والعنف، قام، في هذه الفترة، بتشكيل ما أسماها بالجبهة الوطنية التقدمية، في ١٨ تموز/يوليو ١٩٧٣ من حزب البعث العربي الاشتراكي الذي وصفه (بالحزب القائد)، والحزب الشيوعي العراقي، وضم إليها عدداً من الأحزاب الكردية الصورية التي شكلتها شخصيات كردية موالية للنظام، وبإيعاز منه، كالحزب الديموقراطي الكردستاني الذي شكله عزيز عقراوي، والحزب الاشتراكي الكردستاني، شكله عبد الستار طاهر أمين، و«الأكراد التقدميون» شكله المدعو عبد الله ماطور، وكذلك ضم إلى الجبهة نقيب المحامين مظهر العزاوي عن المستقلين، وهشام الشاوي عن القوميين العرب. ولم يكن ذلك، بالطبع، سوى تكتيك سياسي مفضوح، الغرض منه كما قلنا احتواء حركة ملا مصطفى البرزاني والقضاء عليها بكسب بعض الشخصيات الكردية إلى جانب نظامه، وتشكيل واجهات سياسية منهم، واستثمار العلاقة القائمة بين الحزب الشيوعي والحزب الشيوعي الكردي، وكتم أصوات المعارضة الداخلية.. ومن جهة أخرى فرض حزب البعث الحاكم سيطرته على جميع المنظمات النقابية والعمالية والفلاحية في عموم القطر.

أما فيما يتعلق بالقضية التركمانية، فقد عين النظام مسؤولاً حزبياً بمستوى عالٍ وهو مرتضى الحديثي للنظر في شؤون التركمان ودراسة مطاليبهم التي تقدمها له (اللجنة) التي تشكلت لهذا الغرض برئاسة المرحوم الشهيد عبد الله عبد الرحمن الذي كان رئيساً لنادي الاخاء التركماني، وعضوية ثلاثة أعضاء من الهيئة الادارية للنادي، وهم كل من العميد المتقاعد حقي اسماعيل والأستاذ عبد القادر سليمان والسيد نجم الدين عز الدين...

ومن جهة أخرى أعلن النظام، ضمن خطة الاحتواء وعلى مسار التكتيك السياسي، عن منح التركمان حقوقهم الثقافية والتعليمية وذلك باستصدار قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٨٩ والمؤرخ في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٧٠... والجدير بالملاحظة أن صدور القرار المذكور جاء قبل ستة أسابيع فقط من إعلان اتفاقية ١١ آذار/مارس ١٩٧٠، ويعني ذلك بوضوح تام، أن النظام استهدف التظاهر بالديموقراطية والتقدمية أمام الشعب العراقي والعالم من جهة، والايحاء بأن إعلان اتفاقية ١١ آذار لمنح الأكراد الحكم الذاتي لم ينبع من موقع الضعف إزاء الحركة الكردية وإنما أملته المبادئ التي يؤمن بها حزب البعث الحاكم من التقدمية والحرية

والاشتراكية، وعليه فإن منح الحقوق الثقافية والتعليمية للتركمان ينبع من أيديولوجية حزب البعث، وليس خضوعاً أمام القوة، حيث إن التركمان لم يشهروا السلاح بوجه أية سلطة حكومية.

ومن جهة ثانية، كانت الغاية، كما باتت واضحة، هي كسب الوقت لحين إعداد الخطط وحشد الامكانات اللازمة لإخماد الحركة المسلحة الكردية واحتوائها، وحلول الوقت المناسب لمعالجة مسألة الوجود التركماني في العراق، لذا فإن منح الحقوق الثقافية والتعليمية للتركمان وسحبها بعد فترة قصيرة، لم يكن سوى عملية تضليل واحتواء تتبعها سياسة قسرية مبرمجة تهدف إلى محو وجودهم التاريخي من جذوره، كما سنأتي بتفاصيل عنها. ولكن قد يكون من المفيد قبل ذلك أن نلقي أولاً، نظرة على سياسة التضليل والاحتواء فيما يختص بسيناريو منح الحقوق الثقافية والقومية للتركمان وكيفية سحبها. .

قرار منح التركمان الحقوق القومية والثقافية

أدناه نص قرار رقم ٨٩ الصادر من مجلس قيادة الثورة في ٢٤ ـ ١ ـ ١٩٧٠ الذي منح التركمان الحقوق الثقافية والتعليمية، المؤلف من سبع فقرات: (وثيقة رقم ـ ١).

قرار رقم ٨٩ صادر من مجلس قيادة الثورة في ٢٤ ـ ١ ـ ١٩٧٠

ان ثورة السابع عشر من تموز التي تؤمن بأن الطريق المؤدي إلى زيادة مساهمة المواطنين في خدمة هذا الوطن وترصين الوحدة الوطنية وتعزيز الوحدة الكفاحية، يأتي من خلال تمتع المواطنين بحقوقهم المشروعة.

وإيماناً من الثورة بحق الأقلية التركمانية في التمتع بحقوقها الثقافية في المناطق التي تسكنها لذا قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٤ ـ ١ ـ ١٩٧٠ ما يلي:

١ ـ تدرس اللغة التركمانية في مرحلة الدراسة الابتدائية.

٢ ـ جعل كافة وسائل الايضاح باللغة التركمانية في جميع المدارس التي ستدرّس بهذه اللغة.

٣ ـ استحداث مديرية الدراسة التركمانية في وزارة التربية والتعليم.

٤ ـ تمكين الأدباء والشعراء والكتاب التركمان من تأسيس اتحاد لهم والعمل على مساعدتهم وتمكينهم من طبع مؤلفاتهم وتوفير الفرص لزيادة قدرتهم وقابلياتهم اللغوية وربط هذا الاتحاد باتحاد الأدباء العراقيين.

٥ ـ استحداث مديرية للثقافة التركمانية ترتبط بوزارة الثقافة والتعليم.

٦ ـ اصدار صحيفة أسبوعية ومجلة شهرية باللغة التركمانية.

٧ ـ زيادة البرامج التركمانية في تلفزيون كركوك.

ولم يمر وقت طويل حتى انكشفت تزييفات النظام التي باتت نهجه الثابت في كل التعهدات والمواثيق والاتفاقيات التي أبرمها سواءً مع الدول أو الأحزاب أو التيارات السياسية، وحتى على صعيد الوعود التي قطعها على نفسه للأفراد أو الجماعات أو الفئات.. وبات من المعلوم أنه حينما يضطر إلى إقرار بحق الغير، يعطيه بيد، ويخطط في الوقت نفسه لاسترداده بيد أخرى بعد حين.

التفاف النظام حول القرار

وعلى هذا المنوال التف النظام على قراره المذكور، حال وضعه موضع التنفيذ، حيث قام النظام بتعيين موظفين موالين للحزب وغير مرغوب فيهم من قبل التركمان في مديريات التعليم والثقافة التركمانية... ومن جانب آخر لم يسمح النظام لفتح العدد المطلوب من المدارس بل اذن لفتح ١٢٠ مدرسة فقط، علماً بأن الحاجة كانت إلى ٢٠٠ مدرسة. ولم يدم التدريس بالمدارس المفتوحة كثيراً حيث أغلقت أو أُلغي التدريس باللغة التركمانية فيها تباعاً ولأجل تنفيذ ذلك تمّ اتباع الأساليب التالية:

١ ـ قام مدير التربية في محافظة كركوك عز الدين سردار، بنقل المعلمين والفنانين التركمان من المناطق التركمانية، وتعيينهم في المدارس العربية والكردية، وبعضهم نقل إلى خارج المحافظة، وبالتالي تقرر إلغاء التدريس باللغة التركمانية في تلك المدارس بحجة عدم وجود المعلمين لتدريس اللغة المذكورة.

٢ ـ اللجوء إلى جمع التواقيع وتنظيم المضابط المزيفة باسم أولياء الطلاب، تفيد عدم الرغبة بتدريس أولادهم باللغة التركمانية، ولهذا الغرض شرع النظام في تعيين قائمقامين ومدراء نواحي من البعثيين في المناطق التركمانية، وكذلك قام بتعيين مختارين من العرب في المناطق التركمانية الذين عمدوا إلى تزوير التواقيع

وتقديم المضابط المزيفة إلى السلطات.

٣ ـ قام بعد ذلك بتحويل المدارس التركمانية التي كان قد فتحها بموجب هذا القرار إلى مدارس عربية مع تغيير أسمائها التركية..

وفيما يتعلق بالحقوق الثقافية، فقد عمد النظام إلى الحط من مستوى الثقافة التركمانية وتفتيتها، ولتنفيذ هذا الغرض اتخذ الاجراءات المماثلة التالية:

* ـ أجرى بعض التعديلات على القرار، ألزم بموجبها اصدار الصحف والمجلات باللغتين العربية والتركية القديمة.

* ـ ان الاجراءات التطبيقية جاءت مجافية لأماني التركمان ومعارضة لمطاليبهم، وبشكل يخالف روح اقرار الحقوق الثقافية، مما أدى إلى تجميد هذه الحقوق، وعدم الاستفادة منها اطلاقاً، ومثال ذلك:

أ ـ رفضت وزارة الداخلية الطلب المقدم من لفيف من المثقفين التركمان لتأسيس (اتحاد أدباء التركمان)، ومنحت الاجازة إلى جماعة لا يمثلون التركمان وليسوا أدباء وحتى لا يعرفون اللغة التركية وآدابها، وكانت النتيجة أن أصبح الاتحاد مجمداً لجهل أعضائه اللغة التركية.

ب ـ عهدت وزارة الاعلام أمر إصدار جريدة يورد التركمانية إلى فئة لا تمثل التركمان وليست لها علاقة بالجماهير والمثقفين.. فصدرت الجريدة هزيلة لا يباع منها أكثر من خمسين نسخة أسبوعياً. ونشرت العديد من المقالات التي فيها دس واتهام المخلصين التركمان بالافتراءات الباطلة والتهديدات الصريحة.

ج ـ عهدت وزارة التربية بأمر مديرية الدراسات التركمانية إلى مؤلف ضعيف القدرة، وقليل الخبرة وغير مؤهل للقيام بالمهمة، أو ليست له الرغبة في مثل هذا العمل وأصبحت المديرية مجمدة.

د ـ عينت وزارة الإعلام في مديرية الثقافة التركمانية أشخاصاً لا يمتون بصلة إلى المثقفين التركمان فأصبحت المديرية عاطلة عن العمل.

٤ ـ أناطت المؤسسة العامة للاذاعة والتلفزيون أمر الإذاعة التلفزيونية التركمانية والبرامج التركمانية في تلفزيون كركوك إلى نفس الأشخاص الذين تولوا المرافق المذكورة أعلاه، فأصبحت البرامج هزيلة ولعبت المصالح والمنافع الشخصية دورها للكسب المادي على حساب المستوى الإذاعي فأصبحت الاذاعة التركمانية

أداة تخريب للثقافة التركمانية.

قدمت اللجنة المشكلة من رئيس وعضوين من أعضاء نادي الاخاء التركماني مذكرة بهذا المفهوم إلى وزير الداخلية... (الوثيقة رقم ـ ٢). كما قدم صاحب امتياز مجلة قارداشلق (الاخاء) ومالكها، رئيس نادي الاخاء التركماني ـ وعنه رئيس الهيئة الادارية العميد المتقاعد الشهيد عبد الله عبد الرحمن، مذكرة اعتراض على قرار وزير الاعلام المرقم (صحافة/ ٢٨٥٠٥ والمؤرخ في ٢/ ١٠/ ١٩٧١ المتضمن منع اصدار مجلة الاخاء بالحروف التركية الحديثة) إلى رئيس الجمهورية... (الوثيقة رقم ـ ٣).

لم تجد هذه المذكرات والمراجعات الشخصية للمسؤولين، والتي قام بها أعضاء النادي وغيرهم نفعاً، بل على العكس من ذلك سار النظام على خططه الغادرة المبرمجة والهادفة لمحو مقومات القومية للتركمان واقتلاع جذورهم التاريخية والحضارية من أساسها، لذلك وضع النظام خطة التصفية وتضمنت ما يلي (الفصل الثاني من هذا الباب).

الفصل الثاني

مخططات النظام وممارساته التعسفية لتصفية التركمان في العراق

أولاً ـ تغيير الطابع الاداري والسكاني للمناطق التركمانية

عمد النظام العراقي ومنذ بداية السبعينيات إلى تنفيذ مخطط ضد التركمان من خلال تغيير الطابع الاداري والسكاني لمناطقهم المعروفة تاريخياً، بدءاً بتغيير اسم مدينة كركوك إلى (التأميم) بالمرسوم الجمهوري رقم ٤١ الصادر بتاريخ ٢٩/١/١٩٧٦ (وثيقة رقم ـ ٤). ولم يكتف النظام بذلك بل استمر في تنفيذ مؤامرته الظالمة ضد التركمان، بإصدار سلسلة من القرارات والاجراءات منها:

١ ـ الالتفاف حول قرار منح الحقوق الثقافية والتعليمية للتركمان

التف النظام على قرار مجلس قيادة الثورة الصادر في ٢٤/١/١٩٧٠ المتعلق بمنح الحقوق الثقافية والتعليمية للتركمان (وثيقة رقم ـ ١). حيث قام بتحويل المدارس التركمانية التي كان فتحها بموجب هذا القرار إلى مدارس عربية مع تغيير أسمائها التركية. . وعلى هذا الأساس تحول اسم مدرسة ييلدزلار (النجوم) إلى الفجر الجديد، ومدرسة ده ده هجري (اسم شاعر تركماني معروف) إلى قاسم الثقفي، ومدرسة يدي قارداش (الاخوة السبعة) إلى البعث، ثم إلى قادسية صدام، ومدرسة قره آلتون (الذهب الأسود) إلى ٨ شباط/فبراير، وموطلو (السعيد)، إلى النصر، وشانلي (ذو المجد) إلى ذات الصواري، ودوغرولوق (الصدق) إلى عمر بن عبد العزيز، ٢٤ أوجاق (الموقد) إلى أسامة بن يزيد، آق طاش (الحجر الأبيض) إلى المتنبي، وإيلري (التقدم) إلى ابن الهيثم. . الخ.

٢ ـ تغيير أسماء الاحياء وحتى أسماء الفرق الرياضية

شملت خطة التغيير البعثية أسماء الأحياء والأسواق والشوارع والجوامع بكركوك، حيث تم تغيير اسم منطقة يني تسعين (تسعين الجديدة) إلى حي البعث، ومنطقة آوجي إلى حي الزهراء، وحي باموقجيلار إلى حي المنصور، وسوق القورية إلى سوق البعث. وتحول اسم جسر الطبقجلي إلى جسر القائد، ومحلة جوقور إلى حي العرب. وامتدت خطة التغيير العنصرية حتى إلى أسماء فرق كرة القدم الرياضية، فأصبح اسم فريق بريادي فريق ٧ نيسان/ابريل، وفريق كوك بولوط (الغيمة الزرقاء) إلى فريق اليرموك، وفريق قارداشلق (الاخاء) إلى فريق شباب التأميم، وفريق تسعين (اسم حي بكركوك) إلى فريق البعث.

٣ ـ تغيير أسماء القرى

كما تم تغيير أسماء بعض القرى التركمانية إلى عربية، فقد تغير اسم قرية شيرينجة بولاق إلى اليرموك، وزينده نه إلى مصر، ويارمجة إلى جدة، وقارالي إلى الرهتاد، وبيوك صاري تبه إلى الرعو، وكوجك صاري تبه إلى الوليد، ويوكاري روجيباطي إلى المنتدى، واشاغي روجيباطي إلى الكندي، وطوقماقلي إلى الخنساء، وترجيل إلى القادسية وينيجة إلى أبو مهينن الصحفي.

٤ ـ خطة تفكيك الوحدات الادارية

كان من ضمن خطة النظام البعثي تفكيك الوحدات الادارية للأقضية والنواحي المرتبطة بكركوك، في سبيل تفتيت المجتمع التركماني وقطع الصلة بين أبنائه وتماسكهم، لذلك عمد النظام إلى فك ارتباط قضاء طوزخورماتو من كركوك وربطه ادارياً إلى محافظة صلاح الدين على أن يكون مركزها قضاء تكريت، وذلك بموجب المرسوم الجمهوري رقم ٤١ الصادر بتاريخ ١٩٧٦/١/٢٩ (وثيقة رقم ـ ٤)، كما تم ربط قضاء كفري بمحافظة ديالى. وربطت ناحية التون كوبري بمحافظة اربيل بموجب القرار رقم (٤٣٤) الصادر في ١٩٨٩/٩/١١ (وثيقة رقم ـ ٥) ومن ثم قام النظام بفك ارتباط التون كوبري من محافظة اربيل وإعادتها إلى كركوك بعد انتفاضة ١٩٩١ بدخول محافظة اربيل ضمن المنطقة الآمنة.

بذلك تقلصت مساحة محافظة كركوك من ١٩٥٤٣ كم^{2} إلى ٩٤٢٦ كم^{2} فأصبحت المحافظة الرابعة في العراق.

لم تقتصر سياسة تغيير الطابع الاداري للمناطق التركمانية التابعة لمحافظة كركوك فحسب، بل شملت قضاء مندلي أيضاً، فقد أصدر النظام مرسوماً جمهورياً برقم ٤٥٩ في ٢٦ تموز/يوليو ١٩٨٧ شمل ما يلي:

أ ـ إلغاء قضاء مندلي، واستحداث ناحية باسم ناحية مندلي، يكون مركزها في قضاء مندلي وحدودها نفس الحدود الادارية لمركز القضاء.

ب ـ إلغاء ناحية بلدروز واستحداث قضاء باسم قضاء بلدروز يكون مركزه مدينة بلدروز وتتبعه ناحيتا مندلي وقزانيا. وعلى هذا الأساس تم تحويل قضاء مندلي إلى ناحية بينما تحولت ناحية بلدروز إلى قضاء. . . لا لشيء سوى لأن معظم سكان مندلي وقزانيا من التركمان على عكس بلدروز الذي يشكل العرب غالبية سكانه (وثيقة رقم ـ ٦).

ثانياً ـ تطبيق سياسة التهجير والتعريب

يمارس النظام العراقي منذ السبعينات سياسة تعريب عنصرية تجاه المناطق التركمانية عامة، وكركوك خاصة. وقد أصدر مجلس قيادة الثورة قراراً خطيراً يقضي بتهجير التركمان إلى المحافظات الجنوبية الثلاث (العمارة والسماوة والكوت)، وتضمن القرار أمراً يقضي بتشييد مجمعات سكنية لتوطين التركمان فيها (قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٣٩١ الصادر في كانون الثاني/يناير ١٩٨٠) (وثيقة رقم ـ ٧) غير أن النظام تخلى عن تنفيذ هذا المشروع بسبب نشوب الحرب بين العراق وإيران في أيلول/ سبتمبر عام ١٩٨٠، واستخدمت هذه المجمعات السكنية لإيواء النازحين من المناطق القريبة من منطقة الحركات الحدودية في البصرة والعمارة والكوت وغيرها.

واصل النظام تطبيق سياسته التعسفية بإسكان العرب من سكان المحافظات الجنوبية والوسطى بكركوك ومنحهم امتيازات في الحصول على قطع أراضٍ سكنية مجاناً، اضافة إلى عشرة آلاف دينار كمنحة لإنشاء مساكن لهم، وذلك استناداً إلى قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٣١٨ في ٨/٤/١٩٨٤ (وثيقة رقم ـ ٨) والقرار ٤٢ في ١١/١/١٩٨٦ (وثيقة رقم ـ ٩) والقرار رقم ١٠٨١ الصادر في ١٧/٩/١٩٨٤ حول تمليك الأراضي إلى الفلاحين العرب (وثيقة رقم ـ ١٠). استمر النظام على سياسته حتى بعد الدمار والخراب الذي لحق بالعراق على أثر حربي الخليج. فرفع مبلغ المكافأة للعرب الذين يسكنون كركوك إلى ٣٠ ألف دينار. كما شجع العرب

على الزواج من التركمانيات ـ كجزء من سياسة التعريب (شريط صوتي لاجتماع علي حسن المجيد، بالكوادر الحزبية في مدينة كركوك) كما منعت السلطة التركمان من تأسيس شركات خاصة إلا بشرط وجود شريك عربي وتسجيل الشركة باسم الشريك العربي. . . ونترك للقارئ تصور عمليات الاحتيال والغصب والابتزاز التي يتعرض لها المواطنون التركمان الذين لا ذنب لهم إلا لأنهم ليسوا عرباً.

كذلك حُرم المواطنون التركمان في السنين الأخيرة من حق امتلاك سيارات اقتصادية (لوري، قلاب، حمل)، وكذلك منعت السلطات المواطنين التركمان من تأجير البيوت والمحال التجارية التي يملكونها، بموجب قرار اداري صدر في عام ١٩٩٤، مما اضطر بعض الذين هاجروا أو أجبروا على الهجرة على ترك عقاراتهم لعدم السماح لهم ببيعها، أو تأجيرها، وبالتالي استولت عليها السلطة، وملّكتها إلى العرب القادمين من المحافظات الجنوبية.

منعت دوائر التسجيل العقاري من تسجيل أية دار، أو قطعة أرض، في محافظة التأميم، تم بيعها عن طريق المزايدة العلنية الا بعد موافقة محافظة التأميم على البيع، وذلك حسب قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٤١٨ في ٨/ ٤/ ١٩٨٤ (وثيقة رقم ـ ٨) علماً بأن المحافظة لا تمنح الموافقة بموجب تعليمات خاصة لديها ما لم يكن المشتري عربياً.

نالت منطقة تسعين بكركوك حظها من سياسة القمع والإرهاب والظلم، حيث أرغم النظام آلاف العوائل على ترك بيوتها للعرب الذين قدموا إلى المدينة طمعاً بالامتيازات. . والسكن قسراً في مناطق لا تتوفر فيها أبسط المستلزمات. وعلى هذا الأساس تم ترحيل ٢٠٠ عائلة بعد استملاك الدور العائدة لها بأسلوب لا مثيل له في أكثر الدول تخلفاً وديكتاتورية. . (وثيقة رقم ـ ٩).

شكل النظام لجنة باسم (لجنة التهجير) بكركوك برئاسة اياد كنعان الصديد، مهمتها جلب العوائل العربية لإسكانها في كركوك وضواحيها، تحديداً في داقوق، وباي حسن، بايجي وغيرها.

ثالثا ـ انتهاكات حقوق الإنسان في المناطق التركمانية

رغم أن كل ما ذكرناه فيما سبق يدخل في باب انتهاكات حقوق الإنسان وحرياته، حيث ان أساس نظام بغداد قائم على القمع وانتهاك الحريات والمعتقدات الإنسانية بالدرجة الأولى. . فالنظام يواصل، متعمداً، ترحيل التركمان وتهجيرهم

من مناطقهم تطبيقاً لسياسة التعريب، ونسف المجتمع التركماني في العراق. ويمكن الاشارة إلى بعض مفردات تلك السياسة فيما يلي:

١ ـ ترحيل العوائل التركمانية التي تسكن محافظة كركوك إلى المحافظات الجنوبية سواءً بإغراءات مالية أو بالإكراه.

٢ ـ ملاحقة العوائل التركمانية التي التحق أفراد منها بالمعارضة، أو ترك فردٌ منها البلاد ممتنعاً عن اداء الخدمة العسكرية أو لأي سبب آخر، وتطبيقاً لنهج سياسة التهجير وتفتيت المجتمع التركماني لجأ النظام إلى هذه الذريعة، فأقام مجمعات سكنية لها خارج محافظة كركوك وفي المحافظات الأخرى.. وفي السابق كان النظام يمارس أسلوب طرد أمهات الملتحقين بالمعارضة من التركمان أو الموجودين في الخارج إلى المناطق القريبة من الحدود بعد تركهن هناك دون مأوى ومأكل.

٣ ـ إعادة العمل مجدداً بالقرار القاضي بعدم السماح للتركمان بشراء العقارات أو بيعها بكركوك، والذي كان النظام قد أوقفه لفترة قصيرة بعد انتهاء الحرب العراقية ـ الايرانية، ويقضي القرار بضرورة قيام المواطن التركماني صاحب العقار بإبلاغ الدوائر الأمنية للحصول على موافقتها، حيث تمتلك هذه الدوائر صلاحية الرفض أو القبول.. ويلزم القرار التجار ورجال الأعمال التركمان بإشراك أحد الرفاق من صفوف حزب البعث أو أحد المسؤولين في دائرة الأمن، في أعمالهم التجارية بكركوك وبعكسه لا يسمح لهم بمزاولة أعمالهم التجارية.

٤ ـ أوعز النظام في عام ١٩٩٣ لأجهزته الأمنية بإجراء مسح شامل للعوائل التركمانية غير المرغوب ببقائها في كركوك لغرض تسفيرها إلى محافظات أخرى. كما قام النظام بحملات ترحيل العوائل التركمانية في طوزخورماتو، وتازة خورماتو، وداقوق، وكركوك، وحمزة لي، وإمام زين العابدين، وقرية قاضي كوي (القاضية) في الموصل.

٥ ـ يواصل النظام قصف القرى التركمانية بهدف ترهيب سكانها وإجبارهم على ترك قراهم والهجرة إلى مناطق أخرى في داخل العراق أو خارجه.

٦ ـ يقوم النظام بطرد العمال التركمان من المشاريع الحكومية في منطقة كركوك كمشروع (آق صو) المائي بطوز خورماتو، وشركة النفط العراقية، وغيرها، وإحلال عمال عرب بدلاً عنهم.

٧ ـ ومن أغرب قرارات النظام ما أصدره مؤخراً ١٩٩٧ وهو القاضي بعدم

منح هوية شخصية لكل من يحمل لقباً يدل على أصوله التركية، وسحب الهويات من هذا القبيل عند مرجعة الدوائر بها من قبل حامليها.

٨ ـ هدم القرى التركمانية:

ضمن سياسة التهجير والتعريب ونهجه العدائي لكل ما هو تركماني قام النظام بهدم القرى التركمانية مثل قرية بشير، وحمزة لي، وبايجي، وغيرها، كما قام النظام باستملاك الأراضي الزراعية بأثمان بخسة في القرى التركمانية مثل تركلان، وكمبتلار، وقزليار، وبشير، وبايجي، وبلاوا، وتازة خورماتو، ومنحها للبدو بهدف توطينهم في تلك المناطق. (وثيقة رقم ـ ١٠) مع قائمة أسماء الفلاحين العرب الذين وزعت الأراضي عليهم.

٩ ـ طرد الموظفين:

في ١٩/٩/١٩٩٢ بدأ النظام بحملة طرد للموظفين التركمان، حيث قامت الدوائر الرسمية في كل من تكريت وبيجي وطوز خورماتو وكركوك بطلب معلومات عن الموظفين التركمان وذلك تمهيداً لتطبيق مآربه في طرد أعدادٍ منهم من وظائفهم وأعمالهم.

١٠ ـ أصدرت السلطات تعليماتها بعدم تسجيل العقار باسم ٧٧ عائلة تركمانية تسكن منطقتي الأعظمية وراغبة خاتون المكتظة بالتركمان ومنعهم من شراء أو بيع العقارات. . . بهدف حرمانها من الاستفادة من أثمان عقاراتها في حالة قرارهم ترك العراق تخلصاً من الملاحقة والاضطهاد. وهذا يثبت أن حقد النظام يلاحق التركمان أينما وجدوا.

١١ ـ ضمن سياسة البطش والارهاب والإجراءات الاحترازية تجري اعتقالات عشوائية للمواطنين التركمان بين حين وآخر وبدون توجيه تهمة محددة إليهم، أو جنح ارتكبوها ويمارس التعذيب بحقهم، وذلك لغرض انتزاع اعتراف منهم أو لترويع المواطنين الذين قد يفكرون في معارضة النظام[٤٣].

---

(٤٣) ـ لقد تعرضتُ (كاتب هذه السطور) لمثل هذا التعسف ثلاث مرات وفي فترات مختلفة ما بين الأعوام ١٩٧٦ و١٩٨٢، تعرضتُ خلالها لأفظع عمليات التعذيب الجسدي والنفسي، كما تعرض ابني تيمور (١٦ سنة) للاعتقال، وحين هربت للمرة الأخيرة، ولم أسلم نفسي اتخذت زوجتي رهينة لحين إلقاء القبض علي في طريقي مع ابني نحو الحدود في محاولة للخروج إلى خارج العراق وكان ذلك في عام ١٩٨١.. هذا باختصار أما تفاصيل الأيام العصيبة فلا مكان لذكرها هنا لذا اتركها إلى مجال آخر.

١٢ ـ محاولات طمس الهوية القومية:

ضمن سياسة طمس الهوية القومية للتركمان يفرض النظام حظراً على النشاطات الثقافية والفنية والاجتماعية للتركمان، فخلال فترة حكم حزب البعث منذ تموز/يوليو ١٩٦٨ لم يمنح إذن لتشكيل أية فرقة مسرحية أو موسيقية أو جمعية اجتماعية أو نادٍ ثقافي، عدا نادي الاخاء التركماني في أربيل في عام ١٩٧٤، ولغاية سياسية معينة تخص منطقة الحكم الذاتي المقرر تطبيقه في العام المذكور. كما تم حظر نشاطات الفرق الفنية المؤسسة قبل وصول البعث إلى الحكم، ومن أبرزها الفرقة القومية التركمانية للفنون. كما منع شباب التركمان من ممارسة مواهبهم الفنية.

وتنال النشاطات الرياضية أيضاً نصيبها من طغيان البعث ومن سياستها العنصرية، فمثلاً أنزل نادي الثورة الرياضي التركماني من الدرجة الأولى وبقرار حكومي إلى الدرجة الثانية، بالرغم من تحقيقه تفوقاً في الدرجة الأولى. كما يفرض تعتيم اعلامي على نجاحات الرياضيين التركمان في المسابقات التي تجري في الداخل، ولا يسمح لهم الاشتراك بالمسابقات الدولية رغم أحقيتهم في ذلك.

١٣ ـ أحكام الاعدام والسجن والاعتقالات بحق التركمان:

يلاحق النظام منذ وصوله إلى السلطة المواطنين التركمان بتهم وهمية لا أساس لها، تارة بتهمة الانتماء إلى تنظيمات سرية، وأخرى بتهمة الارتباط بجهة خارجية، وبعد حرب الخليج، بتهمة الانتماء إلى الأحزاب والحركات التركمانية العاملة في ساحة المعارضة العراقية. ويمارس بحقهم خلال الاعتقال أفظع أنواع التعذيب الجسدي والنفسي. وفي الغالب تصدر بحقهم أحكام جائرة ودون إثبات التهم الموجهة إليهم. وفي (القائمة ـ ١) أسماء المحكومين بالإعدام، وفي (القائمة ـ ٢) أسماء المحكومين بعقوبة السجن لمدد مختلفة.

خلاصة ممارسات النظام التعسفية الموجهة ضد التركمان:

يستخلص مما تقدم أن النظام، منذ سطوه على الحكم، اتبع ضد التركمان سياسة الاحتواء، ثم سياسة الدمج القسرية، وفرض بموجبها عليهم مغادرة مناطقهم، ومسح قراهم، وإجبار الكثير من أبناء القومية التركمانية على تغيير قوميتهم، ومن رفض زج به في السجون والمعتقلات، ومن رفع صوته معترضاً على الغدر والظلم الذي حاق بأبناء قومه سيق إلى القتل والإعدام دون أي وجه حق قانوني.

لذلك قاسى التركمان الكثير من هدر حقوقهم، ومسح هويتهم التراثية، وإسهاماتهم التاريخية، وكان رد الفعل الطبيعي انتظام التركمان في تنظيمات سياسية للحفاظ على وجودهم وعاداتهم وتقاليدهم، والدفاع عن حقوقهم المهضومة، مع الحرص الشديد على الاحتفاظ بوحدة تراب الوطن ووحدة الشعب العراقي المتآخي على مر السنين والقرون. وللأسف خسر العراق خلال الحقبات الثلاث المنصرمة بسبب السياسات الشوفينية الخاطئة، النخبة الوطنية التركمانية، حيث هرب الكثيرون خارج الوطن تخلصاً من العنف والقتل والتشريد.. إلا أنهم انتظموا في الحركات والأحزاب والحركات السياسية في المنافي، التي لها امتداداتها في الداخل كما سنشير إليه، في الفصل القادم.

الفصل الثالث

ردود فعل التركمان

أولاً ـ المشاركة في الانتفاضة الشعبية آذار/ مارس ١٩٩١

رغم الظلم والجور الذي وقع على التركمان خلال السنوات السبعين الماضية، لم يشهد التاريخ في تلك الحقبة الزمنة أي إشهار للسلاح من قبل التركمان بوجه أي نظام حكم في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية، غير أنهم من جهة ثانية، لم يساهموا في أية تشكيلة حكومية، أو يساندوها ضد مصالح الشعب العراقي، لذلك أثاروا النضال السلبي في الدفاع عن حقوقهم القومية ومقاومة الظلم خلال تلك الحقبة، ولكن بعد أن فقد النضال السلبي جدواه، وبلغ السيل الزبى في عهد النظام الديكتاتوري، هب التركمان لمشاركة أبناء الشعب العراقي بكل مكوناته وشرائحه في انتفاضته العارمة في آذار/ مارس ١٩٩١، تلك الانتفاضة التي عبرت عن رفض الشعب للديكتاتورية والتعسف، فسقط منهم مئات الشهداء وآلاف الجرحى والمعوقين، والأيتام والأرامل والثكالى... ففي آلتون كوبري فقط، وهي ناحية صغيرة، سقط ٧٥ شهيداً، قتلوا بطريقة وحشية ودفنوا في مقبرة جماعية...[٤٤] هذا بالاضافة إلى مئات الشهداء والجرحى الذين أصيبوا أثناء المواجهة البطولية في كل من كركوك، وطوز خورماتو، وتازة خورماتو، وغيرها من المناطق التركمانية، والتجأ آلاف العوائل التركمانية إلى تركيا وإيران، وحصل قسم منهم على حق اللجوء في الدول الأوروبية، وأميركا، وكندا، واستراليا. وإن سيل اللاجئين التركمان في زيادة مستمرة، يوماً بعد آخر.

(٤٤) ـ راجع (الملحق ـ أ) المرفق في الصفحة ٢٨١ للاطلاع على القصة المأساوية لهذ المجزرة الرهيبة.

ثانياً ـ ظهور الحركات السياسية التركمانية المعارضة

لم تكن قبل نهاية السبعينات أحزاب سياسية علنية للتركمان. كما أن التنظيمات السرية العديدة التي كانت تظهر وتختفي من حين لآخر، لم تتطور إلى صيغة موحدة لكي تكون مؤثرة وفاعلة في الساحة السياسية العراقية، من خلال العمل السري، أو شبه العلني، أو العلني، حسب مقتضيات الظروف. إلا أنه حين تعرض التركمان لأعمال تعسفية من قبل النظام البعثي، بحيث باتت تهدد وجودهم وتستهدف نسف مجتمعهم... انتظم أبناء القومية في تنظيمات سياسية تعمل جنباً إلى جنب مع القوى والتيارات السياسية العراقية المعارضة لنظام بغداد الديكتاتوري القمعي.

ونظراً لأن الوقت لم يحن بعد لتقييم الأوضاع ومسيرة الأحزاب والحركات السياسية التركمانية التي ظهرت على مسرح السياسة العلنية في المنافي وفي ظروف المرحلة الاستثنائية الحالية تقييماً دقيقاً وصائباً، بحيث يمكن إصدار الأحكام الصائبة حول مسيرة هذه التنظيمات ومدى جديتها في النضال من أجل تحقيق أهداف وتطلعات التركمان، ولما كانت الظروف الاستثنائية الشاذة التي أحاطت بجميع تيارات وأطر المعارضة العراقية، وبضمنها التيار التركماني، حوت على ما يسمى بظاهرة الدكاكين التجارية ـ السياسية والواجهاتية، وسنحت فرصة مواتية للانتهازيين والطارئين الذين تسربوا في صفوف المعارضة الوطنية، شوهت الصورة الحقيقية للقوى والتيارات السياسية، واختلط الحابل بالنابل.

ولما كان فرز الأوراق في هذا الوقت الذي يمر به العراق وشعبه لا يسمح للقيام بذلك، لأنه قد يؤدي إلى فتح باب المزايدات ليس إلا، ويصب ذلك ولا شك في صالح النظام، لذا سأقتصر الكلام حول ظروف تأسيس الأحزاب والتنظيمات التركمانية وتواريخها، دون الخوض، في تفاصيل السيرة والسلوك والمواقف ازاء الأحداث وتطوراتها إلا بالقدر الضروري لإعطاء فكرة أولية مبسطة عنها، وستكون لنا عودة إلى البحث في كل هذه الأمور بالتفصيل والتحليل استناداً على المعايشة في خضم التجربة الفعلية وبالاعتماد على المعلومات التي ندونها في يومياتنا التي سننشرها في وقت مناسب إن شاء الله عن مجريات الأمور والأحداث وتطوراتها.

الأحزاب والتنظيمات التركمانية

تشكلت في عام ١٩٧٩ منظمة باسم (منظمة الديموقراطيين الوطنيين التركمان) برئاسة عز الدين قوجاوه في سوريا. وشاركت في الجبهة الوطنية القومية

الديموقراطية (جوقد) وكانت المنظمة تضم في صفوفها كلاً من المرحوم محمد رشيد[٤٥] والمرحوم الدكتور فاضل الدامرجي، وحسن سليمان، وأنور عز الدين، وعباس عبد الله قصاب، كما كان يمثلها الدكتور محمد سعيد كتانة في ليبيا، والدكتور آيدن بياتلي في أنقرة. ولم تشارك المنظمة المذكورة في الأطر السياسية للمعارضة العراقية التي أعقبت (جوقد) إذ جمدت نشاطها، وحلت نفسها بسبب الخلافات مع الجبهة (جوقد) والجهات السورية وما بين رئيس المنظمة وأعضائها.

الحزب الوطني التركماني العراقي

وفي أثناء حرب الخليج الثانية تم تأسيس أول حزب تركماني علني في أنقرة، وهو الحزب الوطني التركماني العراقي، من الأشخاص المتواجدين في تركيا منذ مدة، وكان من بينهم بعض أعضاء (منظمة الوطنيين الديموقراطيين التركمان) المتواجدين في تركيا، لذا يدعي بعض هؤلاء بأن تاريخ تأسيس الحزب الوطني يعود إلى عام تأسيس المنظمة (١٩٧٩) وأنه امتداد لها. ولكن الواقع، أن ظروف تأسيس التنظيمين وشروطهما كانت مختلفة، لذا تعتبران حالتين منفصل بعضهما عن البعض الآخر.

شارك الحزب الوطني التركماني العراقي في مؤتمر بيروت الذي عقد أثناء الانتفاضة في آذار/مارس ١٩٩١ في بيروت، ولكن مشاركته لم تكن ذات أثر يذكر، نظراً لحداثة تأسيسه وافتقار أعضائه إلى الخبرة والتجربة السياسية، كما لم تصدر عن المؤتمر المذكور أية قرارات محددة.

استبعد الحزب الوطني التركماني من التمثيل في لجنة العمل المشترك (لعم) التي تشكلت في دمشق عام ١٩٩١، بعد مؤتمري بيروت والرياض من ممثلي قوى المعارضة العراقية، وذلك من جراء استخدام الحزب الشيوعي العراقي (الفيتو) ضد مشاركته. . فيما شارك الاتحاد الإسلامي لتركمان العراق، الذي كان قد تشكل في هذا الوقت، في اللجنة المذكورة.

---

(٤٥) ـ انخرط فيما بعد في صفوف الحزب الوطني التركماني العراقي ـ وفي تموز/يوليو عام ١٩٩٦ انتقل إلى حزب تركمان ايلي ـ اعتقل من قبل جهاز أمني للنظام في أحداث أربيل في ٣١ آب/اغسطس من نفس العام وتضاربت الأنباء حول مصيره.

ترأس (كاتب السطور) الوفد التركماني المشارك في مؤتمر (فيينا) الذي انعقد في ١٧ حزيران/ يونيو ١٩٩٢، المؤلف من ثلاثة أعضاء من الحزب (هو وعضوان آخران هما: يشار إمام أغلو، وزياد كوبرلو) وثلاث شخصيات حضروا بصفة المستقلين وهم (الدكتور محمد سعيد كتانة، والأستاذ شوقي جابر، والدكتور فاضل الدامرجي).

حقق الوفد نجاحاً، لم تحققه الوفود الأخرى في المؤتمرات السابقة، حيث تم تثبيت حقوق التركمان القومية والثقافية والادارية وصيانتها دستورياً في محاضر المؤتمر وفي وثيقته الدستورية. ومن جهة أخرى تم انتخاب رئيس الوفد (عزيز قادر الصمانجي) ممثلاً عن التركمان في اللجنة التنفيذية المنبثقة عن المؤتمر والمؤلفة من ١٧ عضواً، وثلاثة أعضاء في الجمعية العمومية.

والجدير بالذكر أن سكرتير الحزب آنذاك مظفر أرسلان، كان قد انفرد مع بضعة أعضاء من المحيطين به، في عقد صفقة سياسية مع تنظيمين عراقيين (حركة الوفاق الديموقراطي) التي يترأسها السيد صلاح عمر العلي، وحزب كردي صغير برئاسة علي السنجاري، وذلك في شهر آذار/مارس من العام نفسه، وأعلنوا عن تشكيل تحالف ثلاثي، بقيادة سياسية، لتكون نواة معارضة عراقية فاعلة، جاء ذلك في تصريح صحفي نشرته الصحيفة التي يصدرها الوفاق الديموقراطي، هذه الاتفاقية قام بها أرسلان ومعه بضعة أعضاء من اللجنة التنفيذية، دون استشارة اللجنة المركزية وموافقتها، علماً بأن عقد اتفاقات خطيرة هكذا، يتطلب موافقة اللجنة المركزية حسب النظام الداخلي، والأجدر أن أرسلان ومعه شقيقه موفق أرسلان وحسن سليمان كانوا في زيارة إلى المملكة العربية السعودية وكانوا يجرون الاتصالات مع أعضاء الحزب من الرياض أثناء انعقاد المؤتمر في (فيينا)، يحثونهم على الانسحاب من المؤتمر، وذلك بتأثير المملكة العربية السعودية التي كانت تعارض المؤتمر آنذاك. ولكن رئيس الوفد والأعضاء المستقلين الذين كانوا على بينة من موقف أرسلان وحسن سليمان، لسابق تقديرهم أضرار تلك الصفقة الخاسرة التي جرت خلاف النظام الداخلي وضد المصلحة العامة، لم يبالوا بنداءاتهم، فواصلوا اجتماعات المؤتمر حتى النهاية.

ونظراً لخطورة تلك الخروقات التنظيمية والسياسية التي قام بها مظفر وزمرته التي كانت تهيمن على مقاليد الحزب والتي كانت تفضل المصلحة الذاتية على المصالح القومية العامة، وعليه فإن السكوت عنها لم يكن أمراً ممكناً ومستساغاً..

لذلك انسحب عدد من أعضاء الحزب من بينهم (كاتب هذه السطور) فبدأت معالم تكتلات معارضة لسياسة الحزب تتبلور وتظهر بشكل ملموس، ومن بينها تكتلان أحدهما برئاسة الدكتور أوميد آق قوينلو، تحت اسم (أولوشوم) والآخر برئاسة العقيد الركن المتقاعد عزيز قادر الصمانجي الذي تحوّل فيما بعد إلى (الحركة التركمانية الوطنية ـ الديموقراطية).

ومن المفارقات، أن الزمرة المعارضة لمؤتمر فيينا من الحزب الوطني التركماني، المتحالفة مع حركة الوفاق الديموقراطي وحزب علي السنجاري الكردي، هرعت للمشاركة في مؤتمر المعارضة الذي انعقد في صلاح الدين في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢ ودون أي اعتبار لتحالفها السابق الذي لم يمر عليه أكثر من بضعة أشهر فقط.

مؤتمر صلاح الدين والأحزاب التركمانية المشاركة فيه

حضرت مؤتمر صلاح الدين خمسة تنظيمات تركمانية وهي: الحزب الوطني التركماني العراقي (مظفر أرسلان)، واتحاد التركمان المستقلين (عزيز قادر الصمانجي)، والاتحاد الإسلامي لتركمان العراق (عباس البياتي)، وتنظيمان صغيران قدما من إيران، يترأس أحدهما شكور صفر (أبو مؤيد) والآخر يترأسه علي النجار.. لم تستطع هذه التنظيمات من التغلب على نقاط الخلاف فيما بينها أثناء المؤتمر، لذا فقد استغل موقفها التفاوضي الضعيف من قبل الجهات المنافسة لهم، وعليه لم تحقق التنظيمات التركمانية النجاح المطلوب، فلو كانت كلمتها موحدة لحققت نجاحاً أكبر بكل تأكيد، وعلى سبيل المثال وليس الحصر نود أن نشير إلى أن النجاح الذي حققه الوفد التركماني في (فيينا) خسرته الوفود المشاركة في مؤتمر صلاح الدين، حيث إن الوفد المشارك في مؤتمر (فيينا) في الوقت الذي مثل التركمان فيه بعضو واحد من بين ١٧ عضواً في اللجنة التنفيذية، بينما ارتفع عدد أعضاء اللجنة (المجلس) التنفيذية ارتفع إلى ٢٥ ومن ثم إلى ٢٧ عضواً في مؤتمر صلاح الدين، ومع ذلك بقي التركمان ممثلين بعضو واحد فقط فيها، رغم مشاركتهم المكثفة الممثلة بخمسة تنظيمات تمثل (٢,٥ مليون نسمة)، وبمعنى آخر، انهم عوملوا بمستوى الأحزاب التي لا يتجاوز عدد أعضائها أصابع اليدين، وليس لها ثقل سياسي في الداخل أو الخارج، لذلك مني التركمان بخسارة سياسية كبيرة في هذا المؤتمر سببها غياب وحدة الكلمة والموقف ولم تتمكن الاحتجاجات الكثيرة

اللاحقة التي قدمت إلى الهيئة الرئاسية، والمجلس التنفيذي للمؤتمر من تلافيها فيما بعد[٤٦].

الصراع والتنافس السياسي التركماني ـ التركماني

احتد الصراع والتنافس ما بين الحزب الوطني التركماني في جانب والمعارضين لسياسته في جانب آخر، المتكتلين في مجموعتين، يتزعم إحداهما الدكتور أوميد آق قوينلو (المقيم في أنقرة) والأخرى عزيز قادر الصمانجي (المقيم في لندن) كما أسلفنا، وبتنسيق وتعاون الكتلتين، رغم اختلاف الرؤى فيما بينهما في بعض المسائل.. اتفق الطرفان المنافسان للحزب على الخوض في الانتخابات التي أُجبر الحزب على اجرائها في ١٧ نيسان/ ابريل ١٩٩٣... ولكن قبل بضعة أيام فقط انسحبت مجموعة د. أوميد آق قوينلو (أولوشوم)، من المشاركة في الانتخابات مما أدى إلى الاقلال من أصوات المعارضين فيها، فلم يحقق النجاح المرتقب، رغم حصول مجموعة (الصمانجي) على نسبة لا بأس بها من الأصوات واستحوذت ما يقرب من نصف مقاعد اللجنة التنفيذية، وأما فيما يخص انتخاب رئيس الحزب فقد سحب الصمانجي ترشيحه للإعراب عن حسن النية والحرص على رص الصفوف، ولكن لم يقابل ذلك بالمثل من قبل الزمرة المنافسة، ولعدم جدوى العمل في جو من انعدام الثقة، قدم استقالته من الحزب مع عدد من مجموعته.. وتجدر الاشارة أخيراً، إلى أن قرار انسحاب (أولوشوم) بلا مبرر قد أفلت فرصة تاريخية للجناح المعارض للحزب، لولاه، لكانت الأحوال يقيناً على غير ما هي عليه الآن.

الحركة التركمانية الوطنية ـ الديموقراطية

تشكلت الحركة التركمانية الوطنية ـ الديموقراطية، في البداية تحت اسم (الحركة القومية التركمانية) في ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣، وتغير اسمها في ٩ آذار/ مارس ١٩٩٤ إلى الحركة التركمانية الوطنية ـ الديموقراطية. يترأسها العقيد الركن المتقاعد عزيز قادر الصمانجي. ومقرها العام في لندن بإنكلترا. وهي تركز

---

(٤٦) دونت تفاصيل ما حدث، إلى جانب الأحداث المؤسفة الأخرى وتطوراتها في الساحة السياسية التركمانية بدقة في اليوميات التي سأنشرها في وقتها المناسب في صورة مذكرة أو تحت عنوان مناسب آخر.

جهودها بالدرجة الأولى على التعريف بالتركمان، واسماع صوتهم، وفضح الانتهاكات الموجهة ضدهم، والدفاع عن حقوقهم المشروعة في دائرة عملها في المنافي.. وتعمل بجد ومثابرة، وبتعاون وثيق مع قوى المعارضة العراقية، ولا سيما العاملة في ساحة لندن. وفي السوح المعارضة العراقية في معظم الأقطار الأوروبية وكندا وأميركا وفي أنقرة واستانبول وانطالية وذلك عن طريق ممثليها المتواجدين في تلك الأقطار.. لسان حالها نشرة دورية صوت تركمان العراق التي تصدر بصورة غير منتظمة في لندن باللغتين العربية والتركية.

تحرص على استقلالية قراراتها وخياراتها، ولا تتأثر بمواقف الدول العالمية أو الاقليمية أو بتيارات القوى المعارضة.. لا تتلقى دعماً مادياً من أية جهة دولية أو حكومات اقليمية، وإنما تعتمد على إمكانيتها الذاتية المحدودة.

وتجدر الاشارة إلى أن رئيسها (عزيز قادر الصمانجي) ترأس الوفد التركماني في مؤتمر فيينا حزيران/ يونيو ١٩٩٢، كما ترأس وفد المستقلين التركمان في مؤتمر صلاح الدين في شهر تشرين الأول/ اكتوبر من العام نفسه، وللحركة ستة أعضاء في الجمعية العامة للمؤتمر الوطني العراقي الموحد.. علماً بأن الحركة جمدت عضويتها في المؤتمر الوطني العراقي الموحد بتاريخ ١٧ حزيران/ يونيو ١٩٩٥ وذلك لأسباب وردت في بيانها في الصحف في التاريخ المذكور أعلاه (الوثيقة رقم ١١).

الاتحاد الإسلامي لتركمان العراق

تشكل الاتحاد الإسلامي لتركمان العراق في ٢/٣/١٩٩١، ومكتبه الرئيسي في دمشق/ سوريا وله ثلاثة مكاتب في مدن ايرانية (شيراز، قم، أصفهان). وله ممثليات في بعض الدول الأوربية. وكان له مكتب في أربيل قبل أحداث ٣١ آب/ اغسطس ١٩٩٦.

أقام لحد الآن ثلاثة مؤتمرات عامة، بضمنها المؤتمر التأسيسي بالتاريخ أعلاه، وانتخب السيد عباس البياتي أميناً عاماً للاتحاد.

يصدر الاتحاد جريدة الدليل بمستوى جيد، بصورة دورية غير منتظمة، تعبر عن مواقف الاتحاد من القضايا السياسية والاجتماعية والفكرية. كما صدرت عنه عدة منشورات، وصدر المشروع السياسي والنظام الداخلي على شكل كراس..

شارك في لجنة العمل المشترك في دمشق، كما وشارك في مؤتمر صلاح

الدين ولم يشارك في مؤتمر ـ ڤيينا، وصار له خمسة أعضاء في الجمعية العمومية للمؤتمر الوطني العراقي. وفي عام ١٩٩٤، انسحب من المؤتمر الوطني العراقي الموحد.

توجد نقاط مشتركة كثيرة في مشروعه السياسي مع ما تتبناه الحركة التركمانية الوطنية ـ الديموقراطية في برنامجها السياسي.

حزب الوحدة والاخاء (برايه تي، يكه تي تركماني)

تشكل هذا الحزب في نهاية عام ١٩٩٢ في السليمانية، ثم انتقل إلى أربيل. معظم أعضائه ـ على قلتهم ـ من الفارين من الخدمة العسكرية أثناء الحرب العراقية الإيرانية، والملتحقين في صفوف قوات البيشمركة. وقد شهد هذا الحزب عدة انشقاقات. لم يشارك في أية أطر سياسية للمعارضة العراقية، وقد اقتصر عملها في الأرض المحررة حتى نهاية آب/أغسطس ١٩٩٦ ودخول القوات العراقية إلى أربيل.

حزب الوحدة التركماني (تركمان بيرليك بارتيسي)

أُعلن عن تشكيل هذا الحزب بشكل مفاجئ في قبرص (القسم التركي) ولم يُعرف أحد من مؤسسيه أو أعضائه، سوى اسم المدعو (أحمد كونش) الذي نشر بيان تشكيل الحزب في احدى الصحف التركية برئاسته. وبعد ذلك بفترة، توحد مع حزب الوحدة والاخاء المذكور أعلاه وتحت اسم (تركمان بيرليك بارتيسي) واسمه بالعربية (حزب الاتحاد التركماني).

وقد تولد من هذا الحزب بعد الاطاحة بالمومى إليه (أحمد كونش) وتولي رياض صاري كهيه رئاسته، حزب آخر باسم (حزب الاتحاد التركماني العراقي) شكله سيف الدين الدامرجي مع بضعة انفار من حزب الوحدة المنحل، فيما تولد من الحزب الأول (حزب الوحدة والاخاء) حزب آخر باسم (حزب الاخاء التركماني) شكله المدعو (وليد شريكة) مع بضعة أنفار أيضاً من الذين انشقوا معه من الحزب المذكور. . . بذلك يكون (حزب الوحدة والاخاء التركماني) قد انقسم بعد دمجه مع حزب الوحدة التركماني إلى ثلاثة أحزاب (حزب الاخاء التركماني ـ وليد شركة) (حزب الاتحاد التركماني العراقي ـ سيف الدين الدامرجي) (حزب الاتحاد التركماني ـ رياض صاري كهيه) الذي بدل اسم حزبه مؤخراً إلى (حزب تركمان ايلي).

وان مقرات الأحزاب الثلاثة ودوائر أعمالها في اربيل ودهوك وزاخو حتى دخول القوات العراقية إلى أربيل بدعوة من الحزب الديموقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البرزاني في ٣١ آب/اغسطس ١٩٩٦، ولم يكن لأيٍّ من الأحزاب الثلاثة المذكورة أي نشاط سياسي في سوح المعارضة العراقية خارج الأرض المحررة، ولم يشارك أي منها في مؤتمرات المعارضة أو يدخل في أطرها السياسية، كما أسلفنا.

حزب الاتحاد التركماني (تركمان ايلي)

تولى رياض صاري كهيه رئاسة الحزب بعد الاطاحة برئيسه السابق (أحمد كونش)، كما أسلفنا، فأعاد تنظيمه في مؤتمر عقده في أربيل بتاريخ ١٩٩٤. وكذلك اقتصرت دائرة عمله ونشاطه في اربيل ودهوك حتى أحداث ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٦. وفي ٢٤ حزيران/يونيو ١٩٩٦ عقد الحزب مؤتمره الثاني في أربيل حيث تغير اسم الحزب إلى (تركمان ايلي) في هذا المؤتمر.

نقل الحزب مقره الرئيسي إلى دهوك بعد الانتهاء من مؤتمره المذكور مباشرةً، ولعل ذلك للابتعاد عن المشاكل والخلافات الحادة التي كانت قائمة منذ عام ١٩٩٥ بينه وبين الجبهة التركمانية، واتحاد التركمان المستقلين، من أجل الهيمنة على مؤسسات الجبهة والسيطرة عليها، الأمر الذي أوصل الحالة إلى حد المصادمة المسلحة التي أدت إلى سقوط قتيل واحد من أفراد المستقلين وحوالي ١٥ جريحاً من الطرفين، وهذه الحادثة المؤسفة الفريدة من نوعها في التاريخ السياسي للتركمان، تستحق التنديد والإدانة، لأنها بادرة خطيرة لم يسبق لها المثيل، ولها عواقب خطيرة جداً.

وقد اغتيل أحد منتسبي الحزب (جواد أكرم علي) الذي كان من جهة أخرى يتولى مسؤولية مساعد المركز الثقافي التركماني في دهوك بعد أقل من شهر من انتقال المقر الرئيسي للحزب إلى هناك، وبعد ذلك ببضعة أيام فقط تعرضت مقراته (المركز والفرع) في دهوك إلى المداهمة من قبل الجهاز الأمني (الاسايش) التابع لمحافظة دهوك التي يسيطر عليها الحزب الديموقراطي الكردستاني الذي يتزعمه مسعود البرزاني، إذ قامت مجموعة المداهمة بإغلاق مقرات الحزب والاستيلاء على موجوداتها من الأسلحة والأعتدة والأجهزة والمستمسكات، واعتقلت الحراس ومنتسبي الحزب بعد أن انهالت عليهم بالضرب المبرح، وقد نجا من ذلك رئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية الذين تركوا دهوك إلى أنقرة وأربيل قبل يوم واحد فقط

من المداهمة، ولعلهم أحسوا أو تلقوا معلومات عما سيحدث، علماً بأن جو العلاقات كان في غاية التوتر بين الحزب من جهة، والأحزاب والجبهة التركمانية من جهة ثانية، وبين الحزب الديموقراطي الكردستاني من جهة أخرى، ولا شك أن تلك الأحداث المؤسفة كانت من نتائجها.

وعلى صعيد آخر تجدر الاشارة إلى أن رئيس الحزب (صاري كهيه) أجرى اتصالات مع رئيس وأعضاء (الحركة التركمانية الوطنية ـ الديموقراطية) في أنقرة واستانبول ولندن دعاهم فيها إلى المشاركة في مؤتمر حزبه قبل انعقاده في اربيل حزيران/يونيو ١٩٩٦ بفترة، فبعث برسالة بهذا المعنى إلى رئيس الحركة (عزيز قادر الصمانجي) إلى لندن، تضمنت وعده بالتخلي عن رئاسة الحزب له بصريح العبارة، بشرط الاقامة في اربيل[٤٧]، وقد اعتبر بعض الشخصيات التي دعاها للانتماء إلى الحزب، الوعد المذكور أساساً لقبولهم دعوة الانتماء إلى الحزب. وعلى هذا الأساس حضر رئيس الحركة إلى أنقرة في ١٠ حزيران/يونيو ١٩٩٦ ومن ثم واصل سفره إلى اربيل.. إلا أن المباحثات التي دامت ما يزيد على شهرين لإيجاد صيغة مشروع توحيدي بين الحركة والحزب لم تسفر عن نتيجة، وذلك بسبب تراجع صاري كهيه عن الوعد الذي قطعه على نفسه بالتخلي، مقدماً الاعذار والتبريرات غير المقبولة منطقياً والتي لا تستند إلى أساس من الصحة. ومن جهة أخرى تبين للحركة خلال فترة التفاوض التي أتاحت فرصة للاطلاع على الأوضاع عن كثب، عدم الجدوى من بحث أية صيغة توحيدية بين التنظيمين لوجود هوة واسعة في النهج السياسي وأسلوب العمل بينهما.. هذا باختصار ولا نريد الدخول في التفاصيل هنا، حرصاً منا على الحفاظ على العلاقات الاعتيادية التي تستوجبها المرحلة الراهنة.

حركة المستقلين التركمان

وتشكلت أخيراً، أي في عام ١٩٩٥، «حركة المستقلين التركمان» في أربيل، جميع أعضائها ومنتسبيها من أهالي أربيل تقريباً، يترأسها فريد الجلي. دائرة عملها كذلك في أربيل، ولم تشارك في أية مؤتمرات للمعارضة العراقية. يحتل بعض أعضائها مراكز لها في الجبهة التركمانية.

---

(٤٧) انظر (الوثيقة رقم ـ ١٥) في نهاية الكتاب.

حزب الشعب التركماني

أعلن عن تشكيل حزب تركماني باسم (حزب الشعب التركماني) برئاسة تورهان كتانه (طبيب نسائي) في أنقرة في بداية العام ١٩٩٧. إلا أنه لم يعد يسمع عنه شيءٌ الآن.

الجبهة التركمانية

وهكذا إن شئنا أو أبَيْنا سرت التعددية، وبالأحرى الفرقة والتشرذم، في جسد المعارضة التركمانية كما سرت في بنية المعارضة العراقية بكل تياراتها: الإسلامي، والقومي العربي، والكردي، والديموقراطي الليبرالي، وغيرها، كلها تعاني من حالة الفرقة والتشرذم والاختلاف. الأمر الذي بات عاملاً مهماً ساهم في اطالة عمر النظام.

ولا شك أن التعددية تعتبر حالة صحية في الممارسة الديموقراطية والحرية.. إلا أنها باعتقادنا، ليست كذلك بالنسبة للمعارضة التي تضع في أولوياتها الاطاحة بأعتى نظام ديكتاتوري قمعي، وهي بأمس الحاجة إلى وحدة الكلمة والموقف والعمل المشترك بالتعاون والتنسيق بين مفرداته. ولا شك أن لهذه الحالة المزرية من الفرقة والتشرذم التي تعاني منها المعارضة العراقية في كل أطرها السياسية أسبابها ودوافعها التي تناولها المفكرون والكتّاب بالدراسة والتحليل. وقد نشرت في الصحف والمجلات والكتب الكثيرة وبإسهاب، وذلك في محاولة جادة منهم لفك رموز هذه الظاهرة وأسبابها، وعليه فلا نجد هنا الحاجة إلى الخوض في تفاصيلها أو تكرارها بصياغة أخرى، ولكن قد يكون من المفيد الاشارة إلى ان حالة الفرقة والتشرذم في كل مفردات المعارضة العراقية، تعتبر، باعتقادنا، حالة عامة أفرزتها المرحلة الراهنة التي نجمت عن تناقضات العوامل الدولية والاقليمية والداخلية، مما خلق المحيط المناسب لتعميق الانتماءات، أو الركون إلى هذا العامل الدولي أو الاقليمي أو ذلك، كما خلقت جواً مواتياً للاستغلال وتحقيق مكاسب مادية واغتنام فرص الاثراء من قبل الانتهازيين والطارئين الذين اندسوا في المعارضة الوطنية، وأفرزت ظاهرة الدكاكين السياسية التي كثرت في غياب ضوابط تأسيس الأحزاب والحركات السياسية... هذا ولا ينبغي أن ننسى الدور المؤثر الذي تلعبه نزعة القيادة والزعامة في خلق الحساسيات والخلافات وتعميقها، وقد تجلى ذلك الدور على أشده في النزاع الكردي/ الكردي.

ولا نظن أن هذه الظواهر السلبية سوف تختفي وتزول أسبابها، ما لم تنقض المرحلة الراهنة، وتنتقل قوى المعارضة العراقية وتياراتها بنشاطاتها إلى داخل العراق لإسقاط النظام، ومن ثم تأسيس الأحزاب وفق الضوابط والشروط التي يحددها قانون الأحزاب. . عندئذ فقد تُختزل الدكاكين السياسية، ويترسب الطارئون والمندسون للمعارضة الوطنية. . ومن جانب آخر، تضطر المفردات الصغيرة للتيار الواحد على انضمام بعضها إلى البعض الآخر، وإلاّ ستزول هي الأخرى.

ولكن مع أخذ تلك الحقائق بنظر الاعتبار، نرى من الضروري، في ظروف المرحلة الحالية، العمل على ايجاد صيغ توحيدية تجمع ما بين مفردات التيار الواحد، طالما يتعذر تأسيس محور يضم جميع أطراف المعارضة العراقية أو معظمها، وطالما يتعذر في الوقت نفسه استيعاب حزب أو تنظيم سياسي واحد، وحتى ضمن تيار واحد كل الايديولوجيات والاتجاهات الفكرية أو التنظيمية.

فعلى هذا الأساس، يكمن الحل الأمثل باعتقادنا في إقامة الجبهات ضمن إطار أو تيار سياسي معين. . وعليه إننا وفق هذا المنظور، طرحنا فكرة اقامة جبهة تركمانية، تضم تحت لوائها الأحزاب والحركات السياسية التركمانية وشخصياتها من ذوي المؤهلات والاختصاصات. . باعتبارها (الجبهة) ضرورة تاريخية ملحة. . وقد ذكرنا الأسباب الموجبة وآلية تشكيلها في مقالتنا الافتتاحية التي نشرناها في نشرتنا الدورية صوت تركمان العراق في العدد الرابع الصادر بتاريخ ١٥/٥/١٩٩٤. . وأجرينا اتصالات مع الجهات والشخصيات لترويج الفكرة وإنضاجها.

تلقت الفكرة قبولاً وتجاوباً من الجميع عدا الحزب الوطني التركماني الذي اعتبر اقامة الجبهة ضد مصالحه الحزبية، ومن خلالها مصالح الزمرة التي كانت تهيمن على مقاليد الحزب.

تشكلت الجبهة التركمانية في آذار/مارس ١٩٩٥، على أي حال لتشكيلها. وعهد أمر تشكيلها إلى البروفسور الدكتور احسان الدوغرامجي[٤٨].

---

(٤٨) ـ البروفسور الدكتور احسان الدوغرامجي ـ (من مواليد أربيل ١٩١٥) له انجازات كبيرة وشهرة واسعة وباع طويل في مجال التربية والتعليم على الصعيدين الداخلي والعالمي، وقد أسس جامعتين مهمتين في تركيا، وهو من كبار الأخصائيين في طب الأطفال في العالم، وتسلم منصب رئيس منظمة الأمم المتحدة لرعاية الأطفال (يونيسيف) لعدة سنوات، ينتمي إلى عائلة الدوغرامجي المعروفة في أربيل حيث كان والده علي باشا الدوغرامجي رئيساً لبلديتها ثم عضواً في مجلس النواب، ثم في مجلس الأعيان العراقي.

ولكن للأسف جرى تأسيسها بشيء من الارتجال وبدون التحضير المطلوب، وعليه ارتكبت بعض الأخطاء في تأسيسها وظهرت بعض النواقص في آلية تشكيلها، لذلك تعرضت إلى انتقادات كثيرة. . إلا أن سنوات التجربة كانت كافية لظهور آثار الأخطاء والنواقص على ما يبدو، سواء فيما يختصّ بهيكلها التنظيمي وبتركيبتها أو في تسيير أعمالها وإدارتها. . الأمر الذي دفع المعنيين إلى اتخاذ قرار إجراء التعديلات الضرورية اللازمة لتلافي الأخطاء وإكمال النواقص.

ولهذا الغرض قررت الجبهة الإعداد لمؤتمر عام يعقد في ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦ وأسندت إلى الجمعية الثقافية والتضامنية التركمانية في اسطنبول القيام بالترتيبات اللازمة لعقد المؤتمر باعتبارها جهة محايدة نوعاً ما. وجهت الدعوة إلى جميع الأطراف للحضور في المؤتمر في الموعد المذكور أعلاه وذلك لبحث السبل الكفيلة لمعالجة الخلل وتلافي النقص، وتقييم الأحداث والمستجدات. . إلا أنه مع شديد الأسف ألغي المؤتمر قبل يومين تقريباً من موعد انعقاده، وذلك خوفاً من حدوث مشاحنات داخل المؤتمر، إذ أخفق القائمون بالتحضير للمؤتمر في تقريب وجهات النظر وإزالة الخلافات أو التخفيف من حدتها في المرحلة التحضيرية للمؤتمر والتي كانت ناجمة أساساً عن تقديم البعض مصالحهم الذاتية والفئوية أو الحزبية الضيقة على مصلحة القومية العليا، بذلك أعاق هؤلاء نقلة تاريخية للعمل السياسي التركماني لا بد أن تظهر عواقبها الوخيمة لجهة تخلّف الحركات السياسية التركمانية عن مواكبة تطورات الأحداث ولا سيما تلك التي تختص بالمنطقة المحررة.

المؤتمر التركماني الأول ـ والجبهة التركمانية الثانية

انعقد المؤتمر التركماني الذي سمي «بالمؤتمر التركماني الأول» في أربيل في الفترة ما بين ٤ ـ ٧ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٧، وذلك بعد اضاعة ما يزيد على سنتين من الوقت الثمين. علماً أنه قد سبق أن انعقد مؤتمر تركماني في استانبول في نهاية عام ١٩٩٢ ولكن تم الاتفاق على تسميته «بالمؤتمر المصغر» فيما فضل البعض تسميته «بالاجتماع التداولي».

التحضير للمؤتمر

١ ـ بعد إخفاق الجهود التي بذلتها «الجمعية الثقافية والتضامنية التركمانية» (المركز العام) في استانبول لعقد مؤتمر في أنقرة عام ١٩٩٦ أو بالأحرى إفشالها،

أُسندتْ مسؤولية إعداده إلى الأطراف التي اتفقت فيما بينها على تشكيل الجبهة، وذلك قبل انعقاد المؤتمر في أربيل، بحوالي ثلاثة أشهر، وهذه الأطراف أو التنظيمات هي ما يلي:

أ ـ الحزب الوطني التركماني: الذي ترأسه مصطفى كمال يايجي، بعد ابعاد مظفر أرسلان وعدد من المحيطين به.

ب ـ حزب تركمان أيلي (حزب الوحدة): سابقاً: برئاسة رياض صاري كهيه.

ج ـ اتحاد المستقلين التركمان: برئاسة كنعان شاكر اوزايرآغا، الذي تولى رئاسة الاتحاد بدلاً من فريد الجلبي (شقيق سنان الجلبي) مع عدد من المقربين له.

وكما أُبعد رئيس الجبهة (سنان الجلبي) من رئاسة الجبهة مع عدد من رؤساء الدوائر والمؤسسات التابعة للجبهة، وهؤلاء في الغالب من أقارب البروفسور الدكتور احسان الدوغراجي أو المقربين له، الذي تولى تشكيل الجبهة التركمانية الأولى عام ١٩٩٥ وقدم خدمات جليلة للتركمان، من فتح المدارس في اربيل وقبول الخريجين منها في الجامعات في تركيا.

د ـ نادي الاخاء التركماني في اربيل: ترأسه وداد أصلان بعد استقالة رئيسه المحامي صنعان القصاب الذي ترأس النادي منذ تأسيسه عام ١٩٧٤.

وبما أن التنظيمات المذكورة هيمنت على اللجنة التحضيرية، لذا فإن ورقة المؤتمر المرفقة مع رسالة الدعوة المعنونة بـ «المواد الأساسية» عكست وجهة نظر ورغبات تلك التنظيمات وجاءت على شكل مقررات محسومة ونهائية لا تقبل النقاش، وبدت في أحسن الأحوال كمشروع وضع بشكل يناسب التنظيمات ذاتها، الأمر الذي حمل بعض الجهات والشخصيات على مقاطعة المؤتمر، من بينها الاتحاد الإسلامي لتركمان العراق، الذي أصدر بياناً اعتذر فيه عن الحضور والمشاركة، وبيّن فيه الأسباب الموجبة ويعكس وجهة نظره، أما الحركة التركمانية الوطنية ـ الديموقراطية، التي تلقت الدعوة من الجمعية الثقافية والتعاونية التركمانية بأسلوب (غير مألوف)، فقد قررت عدم المشاركة بصفتها التنظيمية، بل شارك رئيسها بصفة المراقب وبرغبة مراقبة الأحداث عن كثب.

وقائع المؤتمر

بدأ المؤتمر بأعماله صباح يوم ١٩٩٧/١٠/٥ أي بتأخير يوم واحد من موعده

المقرر وذلك بسبب تأخير قافلة القادمين من خارج العراق، واختتم أعماله في اليوم التالي، وغادرت الوفود (اربيل) يوم ٧/ ١٠/ ١٩٩٧.

خصص اليوم الأول منه، في جلسته الصباحية، للترحيب بالضيوف وإلقاء الكلمات والخطابات من قبل الضيوف، تخللها إلقاء الأشعار، والأناشيد.. وفي الجلسة المسائية، استمر إلقاء الكلمات، والأشعار، والأناشيد، كما قدمت فرقة اربيل للتمثيل «تمثيلية عبرت عن معاناة الشعب في ظروف الحصار الاقتصادي والقمع».

وفي اليوم الثاني: توزع المؤتمرون إلى لجان، لمناقشة جدول الأعمال وورقة المؤتمر، وفي الجلسة الختامية، التي عقدت عصر نفس اليوم، قُرئت تقارير اللجان، ومن ثم جرى انتخاب ما سمي «بمجلس الشورى» الذي أنيط به انتخاب رئيسي مجلس الشورى والجبهة التركمانية.

ملاحظات عامة

وبما أن ظروف المرحلة الحالية، لا تسمح بالدخول في تفاصيل القضايا التي قد تفسح المجال للتأويل، أو الاصطياد بالماء العكر، من قبل بعض أصحاب النيّة السيئة، وعليه سنكتفي هنا، بإبداء ملاحظات عامة حول الأمور الجوهرية، وبعض الاشكاليات الموضوعية، التي استرعت انتباهنا من خلال دراسة أوراق المؤتمر، ومتابعة أعماله عن كثب، وباختصار شديد كما يأتي:

١ ـ ان عدم إشراك جميع الأطراف في اللجنة التحضيرية، مما أدى إلى صدور ورقة المؤتمر «المواد الأساسية» ضعيفة، وفيها تناقضات، وإشكالات جوهرية، كانت بحاجة إلى المعالجة قبل انعقاد المؤتمر.

٢ ـ لم تخرج الجبهة التركمانية افرازاً من المؤتمر، وإنما تشكلت قبل انعقاد المؤتمر بحوالي ثلاثة أشهر، وتولت هي الاعداد للمؤتمر والإشراف على سير أعماله، ومن المفارقة، أنها تركت أمر إقرار وانتخاب رئيس الجبهة وأعضاء لجنتها التنفيذية فقط إلى مجلس الشورى الذي انبثق من المؤتمر.

٣ ـ ان ما سمي «بمجلس الشورى»، الذي تألف من ثلاثين عضواً، يعتبر في الواقع الجمعية العامة للمؤتمر، وعليه كان من الضروري أن يتألف من عدد أكثر من الأعضاء، حتى يتسنى انتخاب أو اختيار من بينهم، أعضاء «المجلس

الاستشاري أو الشورى»، على أن يكونوا من المختصين في الشؤون القانونية والاقتصاد والتعليم والاجتماع والعسكريين وذوي الخبرة والتجربة في الشؤون السياسية.

٤ ـ ان الخطاب السياسي الذي اعتمدته الجبهة التركمانية جاء على غرار ورقة عمل المؤتمر، خالياً من التركيز على الهوية والخصوصية القومية في اطار من الثوابت الوطنية، وكما خلا من الاشارة إلى آلية العمل، لمعالجة التخريبات التي أحدثها النظام الديكتاتوري في بنيان المجتمع التركماني، ولم يشر إلى المعالجات الضرورية المطلوبة الآنية والمستقبلية للاشكالات التي يعاني منها التركمان ولا سيما في المناطق التي تقع تحت سيطرة النظام، وكذلك أغفل البيان الختامي، التصدي إلى ظاهرة «الهجرة الجماعية» للمواطنين التركمان الخطيرة إلى الدول الأوربية، والموقف من عدم منح الاقامة والإذن للعمل لهؤلاء في تركيا، أو أية آلية للتصدي إلى هذه الظاهرة الخطيرة.. كل هذه المواضيع وغيرها التي أغفلها أو أهملها البيان الختامي، هي محل النقاش والقلق لدى الجميع، وكان من المفروض عدم تركها بدون التصدي لها في هذا المؤتمر.

هذا باختصار، وهنالك أمور كثيرة أخرى تتعلق بالنظام الداخلي وآلية تشكيل الجبهة ولجنتها التنفيذية، يمكن التصدي لها، وإبداء ملاحظات حولها، ولكن نظراً لكونها تفصيلات لا تعنينا في هذه الدراسة، لذا نتركها إلى المجال المناسب.

وما تجدر الاشارة إليه أخيراً أن أحد المسؤولين عن المؤتمر قال لي: إن الغاية الأساسية من هذا المؤتمر ولا سيما في أرض الوطن هي بالدرجة الأولى، تسليط الأضواء على التركمان ودورهم، لذا فهو (المؤتمر) بمثابة مهرجان.

وإلى ذلك، يمكن اعتبار المؤتمر ناجحاً، تحققت الغاية منه، وفق هذا المنظور، حيث كان من جهة أخرى، فعلاً مهرجاناً خطابياً وغنائياً حسن التنظيم والادارة.. إلا أن تسليط الأضواء لم يقترن بالتغطية الاعلامية المكثفة بسبب ظروف المنطقة.

الفصل الرابع

بوادر التغيير وبروز دور التركمان

برز دور التركمان في المرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية، بشكل ملحوظ، مرادفاً لظهور بوادر تغيير في السياسة الخارجية التركية في هذه المرحلة، ولا سيما فيما يخص شؤون المنطقة الشمالية من العراق، وتطورات الأحداث فيها، الأمر الذي قد يعيد للأذهان التساؤلات التي أثرناها عند حديثنا عن «ملامح الوضع السياسي للتركمان في الفترة السابقة لحرب الخليج الثانية». وقد أجلنا الاجابة عليها إلى هنا، (راجع الفصل الثالث من الباب الثاني). ص ١١٤.

التساؤلات كانت كما يلي:

ـ هل يمكن القول، في ضوء متغيرات العوامل الدولية والاقليمية والداخلية، وتأزم الوضع العراقي الحاد وتطورات الأحداث في الجزء الشمالي منه، بأن الأمل الذي كان يبدو وهماً أقرب إلى الخيال بالنسبة إلى عامة التركمان، أصبح الآن أقرب إلى الحقيقة منه إلى الخيال...؟

ـ وبعبارة أخرى، هل إن بوادر التغيير في السياسة الخارجية التركية إزاء العراق بعد حرب الخليج الثانية، لها دلالات واضحة تشير إلى حصول انعطاف استراتيجي جذري في السياسة التركية التقليدية.. وتنم عن تبني قضية التركمان و/أو العودة إلى المطالبة بولاية الموصل التي سبق وخسرتها في المفاوضات وبموجب معاهدة لوزان عام ١٩٢٥؟

للاجابة على هذه التساؤلات، نشير أولاً إلى بوادر التغيير في السياسة الخارجية التركية في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية، ومن ثم نحاول تشخيص حقيقة الدواعي والدور الفعال الذي تلعبه تركيا في هذه المرحلة للتأثير على المعادلات وتوازنات القوى التي تحكمها وخاصة بالجزء الملتهب من العراق.

بوادر التغيير في السياسة الخارجية التركية

إبان حرب الخليج الثانية، أعلن الرئيس التركي (طورغوت أوزال) وقوف بلاده إلى جانب دول التحالف ضد العراق، وهذا القرار شكل بادرة التغيير الأولى في السياسة الخارجية التركية إزاء العراق وإن جاء منسجماً مع مواقف الدول الـ٣٠ المتحالفة وبضمنها بعض الدول العربية كمصر وسوريا والدول الخليجية، وقبل هذا الوقت لم يُلاحظ في السياسة الخارجية التركية ما يشكل تدخلاً في الشؤون العراقية الداخلية، كتقديم الدعم للحركة الكردية مثلاً، كما فعلت الجارة ايران، والشقيقة سوريا. . ومع ذلك أصبح أوزال هدفاً لانتقادات مكثفة من لدن مختلف الأحزاب والتيارات السياسية في تركيا باعتبار أن هذا الموقف لا ينسجم مع المصالح المشتركة بين تركيا والعراق البلدين اللذين تربطهما أواصر الدين والتاريخ والثقافة والمصالح الاقتصادية المتبادلة وحسن الجوار. .

ردّ أوزال على تلك الانتقادات بكلمة مشهورة قال فيها: «إننا في هذه الحرب نضع واحداً لنأخذ ثلاثة» وهي عبارة مقتضبة فسرها المراقبون بكونها تعني التضحية بالقليل في مقابل كسب عظيم، يتمثل في هدف الحصول على مناطق النفط في كركوك والموصل في نهاية المطاف، وتعني ضمناً استعادة ولاية الموصل التي خسرتها تركيا في المفاوضات.

وسواءٌ أكان أوزال يفكر حقاً في ضم ولاية الموصل إلى تركيا في حالة تقسيم العراق أو بعملية عسكرية خاطفة في حالة سنوح ظروف دولية مواتية لذلك أم لا، فإن هناك قناعة لدى الأوساط الشعبية في تركيا ولدى عامة التركمان في العراق بأن ولاية الموصل من المناطق التابعة لتركيا ضمها الانكليز إلى العراق قسراً في أعقاب الحرب العالمية الأولى لتحقيق المصالح البريطانية في نفط كركوك. ولا شك أن جذور هذه القناعة لدى عامة الأتراك والتركمان تعود إلى العهد العثماني، وتستند إلى الحجج والمبررات التي قدمتها تركيا أثناء المفاوضات حول عائدية الولاية لها، وقد بيّناها عندما بحثنا مشكلة الموصل والنزاع حولها. . (راجع الفصل الأول من الباب الثاني)، وكما أن كون أغلبية السكان الأصليين في كركوك والمناطق القريبة منها من التركمان ووجود التركمان بنسب متفاوتة في الموصل وأطرافها وفي أربيل، يكرس هذه القناعة لدى عامة الأتراك والتركمان.

وفي آذار/مارس ١٩٩٥ أثار الرئيس التركي الحالي سليمان ديميريل،

موضوع ولاية الموصل، وأبدى أن تركيا خسرتها في المفاوضات بسبب ضعف موقفها ولم تخسرها في الحرب، وأضاف أن هذه المنطقة تدخل ضمن المناطق المذكورة في الميثاق الوطني التركي. أثارت هذه التصريحات الكثير من التساؤلات حول نوايا تركيا وخاصة بعد إعلان أنقرة عن نيتها بإقامة منطقة الحزام الأمني في الأجزاء الحدودية من شمال العراق، لمنع عناصر حزب العمال (PKK) التي استغلت غياب سيطرة الحكومة المركزية، ونقلت قواعدها إلى داخل الأراضي العراقية لشن الهجمات في عمق الأراضي التركية[٤٩].

أما البادرة الأخرى من التغيير في السياسة الخارجية التركية، فقد تجلت (في رأي بعض المراقبين) في تبني أنقرة لقضية التركمان، ودعمها بعض التنظيمات التركمانية بعد حرب الخليج الثانية، وفي حرص وزيرة الخارجية (تانسو جيللر) على تسليط الأضواء على التركمان من خلال مفاوضات السلام في اجتماعات أنقرة للتقريب ما بين الحزبين الكرديين المتنازعين في نهاية العام ١٩٩٦، إثر دخول القوات العراقية إلى مدينة أربيل بدعوة من الحزب الديموقراطي الكردستاني، وإبرازها دور التركمان كعنصر معادلة يجب أن يؤخذ في الحسبان في ترتيبات تمس أوضاع العراق عن قريب، وقد ظهر هذا واضحاً في إصرار (جيللر) على مشاركة التركمان في قوة حفظ السلام التي تقرر تشكيلها للمرابطة على خطوط وقف اطلاق النار بين قوات الطالباني والبرزاني، علماً بأن الطالباني وقد أظهر تقبلاً أكثر من البرزاني لمطالب (جيللر) بخصوص دور التركمان مع قناعة الطالباني نفسه بأن تواجد التركمان في المنطقة المحمية من شمال العراق ليس بتلك الدرجة التي تمنحهم ثقلاً يؤهلهم للعب دور كبير هناك، لأن الأكثرية الساحقة من التركمان ليسوا في المنطقة المحمية، وربما يعزى موقف الطالباني هذا إلى قدرته على إبداء المرونة والقيام بالمناورة والمجاملة السياسية[٥٠].

تلك هي سمات أو بوادر التغيير في السياسة التركية.. فما هي حقيقة دوافع هذا التغيير والدور الفعال الذي تلعبه تركيا للتأثير على معادلات وتوازنات القوى التي تحكمها.. فضلاً عن دعم دور التركمان وتجسيده بشكل ملحوظ..؟

(٤٩) باسل الكمالي، مقالة، في مجلة دار السلام، العدد ١٠٨، آذار/مارس ١٩٩٧، ص ٨ - ٩.

(٥٠) المصدر السابق.

عند إلقاء نظرة سريعة على الخارطة وتتبع خط الحدود الدولية التي رسمت للمنطقة في أعقاب الحرب العالمية الأولى والتغييرات الديموغرافية التي طرأت عليها، يتبين لنا، أن هناك شريطاً واسعاً من المنطقة الكردية في شمال العراق يمتد من حدود إيران شرقاً وحتى سوريا غرباً، يفصل مناطق الموصل وكركوك عن تركيا، أي أن المناطق المذكورة تقع في عمق الأراضي العراقية، وهي ليست حدودية يمكن اقتطاعها بعملية عسكرية خاطفة، بل الوصول إليها يتطلب اجتياح المناطق الكردية الجبلية الوعرة والواسعة، ومن ثم التوجه جنوباً لاقتطاع أكثر من ثلث الأراضي العراقية من أجل بسط السيطرة على مناطق الموصل وكركوك... فهل يمكن تصور حدوث مثل هذا الأمر بإجراء عسكري خاطف... أو باستغلال تفاقم الوضع العراقي الداخلي والخارجي المتأزم، وظهور احتمالات التجزئة أو التقسيم..؟ أو حتى بناءً على رغبة سكان المنطقة وبطلب من التيارات والأحزاب السياسية ذات الشأن في المنطقة من كردية وتركمانية ومن الأقليات الأخرى المتواجدة فيها...؟

فيما يخص الخيار العسكري: ان التجربة المريرة التي خاضها الاتحاد السوفياتي السابق في أفغانستان، والخسائر الجسيمة التي مني بها، لا تزال ماثلة أمام أعين العالم بشكل يجعل أية دولة مهما تعاظمت قوتها، تحجم عن تكرار مثل هذه التجربة. وهذا يعني أن الحدود الدولية الحالية بين الدول اكتسبت صفة الثبات، وأن القوانين والأعراف الدولية أضفت عليها مزيداً من العصمة والحرمة بشكل لا يسمح بتبديلها بالقوة من الخارج. أما ما حدث مؤخراً من تغيير حدود بعض دول أوربا الشرقية مثل يوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وظهور دول جديدة، فقد حدث من جراء انتفاضات أو حروب داخلية وصراعات بين أبناء القوميات المختلفة من مواطني تلك الدول الذين طالبوا بالاستقلال وناضلوا من أجله حتى تم لهم ما أرادوا، فظهرت دول جديدة وحدود جديدة.

وفي عودة إلى الموضوع الذي نحن بصدده، نجد أن غنى منطقة كركوك بالثروة النفطية التي تشكل سلعة استراتيجية في عصرنا الراهن لا غنى للدول الصناعية الكبرى عنها، تضفي على المنطقة أهمية قصوى وتزيد من حساسية الغرب تجاه أي تحرك يستهدف هذه المنطقة، ولا ينبغي أن ننسى في هذا الصدد ما حدث في أزمة الخليج التي هزت العالم في بداية التسعينات بسبب تعرض احدى البؤر

الغنية بالنفط في الشرق الأوسط إلى مخاطر الابتزاز، وما كان ذلك إلا صراعاً عنيفاً من أجل بسط السيطرة عليها.

وإن تحركاً من هذا القبيل سيعتبر بحد ذاته انتهاكاً خطيراً، سوف لن تمر حادثة اجتياح هذه المنطقة إن وقعت، دون إثارة ضجة كبرى وردود فعل عالمية وإقليمية وعربية شديدة.

وأما في يتعلق بقضية التركمان وحمايتهم: ليست هناك معاهدة دولية أو نص في بنود معاهدة لوزان، تمنح لتركيا حق التدخل لحماية أتراك العراق (التركمان) كما هو عليه الحال بين تركيا واليونان بصدد حق تركيا في الدفاع عن حقوق الأقلية التركية في تراقيا الغربية من اليونان، وحق اليونان بالمقابل في الدفاع عن حقوق الأقلية اليونانية في تركيا، علماً بأن هناك اختلافاً في تفسير بنود معاهدة لوزان بصدد الموضوع بين تركيا واليونان ـ وقد أشرنا إلى ذلك فيما سبق ـ وحتى في حالة وجود مثل هذه الاتفاقيات فإنها لا تشكل غطاءً أو مبرراً كافياً للتدخل بعملية عسكرية، وإنما فقط تصلح لاستخدام الأساليب السياسية والدبلوماسية، من أجل حث الطرف الآخر على احترام حقوق الأقليات تطبيقاً لبنود المعاهدة الدولية واحتراماً لها. ولا يأتي دور استخدام القوة العسكرية إلا في حالات استثنائية، ولكن يعتبر انتهاكاً للسيادة ما لم تنص المعاهدة على حق استعمال القوة كما في المعاهدة الثلاثية بين تركيا واليونان وبريطانيا في قضية الحفاظ على استقلالية قبرص، وقد استعملت تركيا هذا الحق المنصوص عليه في المعاهدة المذكورة، فأحبطت محاولة ضم الجزيرة إلى اليونان من قبل الحكومة العسكرية اليونانية بعملية عسكرية قامت بها عام ١٩٧٤.

وعلى صعيد آخر نرى، بالاضافة إلى هذه المحاذير والمخاطر الكبيرة، أن ضم المنطقة أو حتى أجزاء منها، بأي شكل كان، سوف لا يكون لصالح تركيا، بحساب الربح والخسارة، ولا يعود بفائدة عليها، وذلك لأسباب موضوعية وعوامل استراتيجية نجملها في أدناه:

١ ـ ستنضم عدة ملايين من أكراد العراق إلى الملايين من أكراد تركيا القاطنين في جنوب شرق تركيا المتاخمة للمناطق الكردية في شمال العراق، وهذا ما يزيد من نسبة الكثافة السكانية للأكراد ومن متانة موقفهم النضالي والسياسي، ولا سيما

بعد أن اتخذت القضية الكردية أبعاداً دولية في أعقاب حرب الخليج الثانية بين القضايا الساخنة في الشرق الأوسط بعد القضية الفلسطينية، وأن تركيا، منذ منتصف الثمانينات في مواجهة مسلحة ضد مليشيات حزب العمال (PKK) التي تتخذ من المنطقة الشمالية العراقية قاعدة لانطلاقها منها في شن الهجمات في عمق الأراضي التركية، وتستهدف اقتطاع جزء كبير من أراضيها وتطالب بتشكيل دولة كردية مستقلة. وإذا حصل ما يحمل الفصائل الكردية العراقية والتركية معاً على التمرد على تركيا، عندئذ سيزداد الموقف التركي حراجة سواءً على صعيد مواجهة عسكرية أو حل سياسي بعد أن تصبح المنطقتان الكرديتان المنفصلتان في دولتين ضمن دولة واحدة.

٢ ـ ان الجزء الأكبر من الأراضي في المنطقة الشمالية العراقية، جبلية أكثر وعورة من الأراضي الجبلية في الجانب التركي، وتعطي اضافتها إلى الأراضي التركية عمقاً استراتيجياً إلى ساحة الصراع المسلح في جنوب شرق تركيا، وتزيد من صعوبات السيطرة عليها عسكرياً وادارياً وفي تقديم الخدمات إلى المنطقة في الأحوال الاعتيادية السلمية.

٣ ـ وهنالك إلى جانب (٤ إلى ٤,٥) مليون كردي، حوالي مليون عربي في محافظة الموصل وأطرافها، وحوالي نصف مليون مسيحي آشوري وكلداني وغيرهم، وحوالي ربع مليون يزيدي، وما بين (١,٥ ـ ٢) مليون تركماني، وهذا يعني انضمام ما بين (٦,٥ ـ ٧,٥) مليون نسمة من القوميات المختلفة إلى سكان تركيا بضمنهم فقط (١,٥ ـ ٢) مليون تركماني الذين لا ينكرون انتماءهم القومي وروابطهم التاريخية والثقافية مع الأتراك، أما الأقوام والفئات الأخرى، فلها مطاليب تتعلق بالخصوصية القومية والتاريخية المتنوعة، وهذا مما يزيد من حجم معضلة القوميات التي تعاني منها تركيا أصلاً. وبانضمام ما يقرب من مليون عربي عراقي إلى عرب في منطقة هاتاي (الاسكندرونة) بتركيا، سيخلق لتركيا مشكلة عرقية من نوع آخر، في هذا الجزء من أراضيها، الذي ينعم بشيء من الاستقرار ولا توجد فيه مشاكل من هذا النوع في الوقت الحاضر، ولا سيما أن هناك مطالبة عربية تاريخية بالمنطقة المذكورة، وخاصة من قبل سوريا التي تدعي بعائدية المنطقة إليها.

٤ ـ الثروة النفطية في كركوك: مما لا شك فيه أن النفط وهو سلعة

استراتيجية تفتقر إليها تركيا كثيراً، يعتبر العامل المغري الوحيد الذي قد يدفع تركيا إلى التفكير باتخاذ مثل هذه الخطوة، ولكن ما ستجنيه من المنفعة المادية التي ستحصل عليها من استحواذها على الثروة النفطية تفقد الكثير من رونقها وجاذبيتها مقابل الصعوبات والمشاكل المعقدة التي ستواجهها من جراء العوامل والأسباب المبينة في أعلاه، إلى الحد الذي يمكننا القول، ان ما ستجنيه تركيا من المنافع المادية والاقتصادية من الثروة النفطية التي ستحصل عليها بهذه الصورة، ستخسر القسم الأعظم منها كنفقات لمتطلبات المنطقة الادارية ولمعالجة مشاكلها، وإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار ما تحققه أنقرة من المنافع المادية في الوقت الحاضر من خلال العلاقات التجارية المتبادلة بين البلدين ومن عائدات مرور النفط العراقي عبر أراضيها بكميات قابلة للزيادة باتفاقيات لاحقة، ومشروع الغاز السائل الذي تم الاتفاق عليه في الآونة الأخيرة بين تركيا والعراق، الذي ستستورد تركيا بموجبه الغاز الطبيعي بسعر معقول، فضلاً عن كون العراق من الأسواق التجارية الهامة لتركيا إذ يصدّر إليها العديد من المواد الاستهلاكية، مما يجعل فرق المنفعة المادية التي ستحصل عليها من ضم المنطقة إليها لا يستحق المجازفة وقبول التضحيات التي ستترتب على هذه المجازفة للذلك يفقد هذا الاغراء بريقه.

نستنتج من تحليلنا هذا أن الأضرار التي على تركيا ستكون أعلى بكثير من الفوائد التي ستحصل عليها فيما إذا خطت مثل هذه الخطوة، لذلك لا نعتقد بأن التغيير في السياسة التركية الخارجية إزاء العراق يستند إلى أسس استراتيجية رصينة وثابتة تستهدف تحقيق طموحاتها أو مطاليبها التاريخية.

وفي ضوء هذه الحسابات الدقيقة نجد أن السياسيين والقادة الأتراك لا ينظرون إلى موضوع ولاية الموصل وقضية التركمان من نفس الزاوية التي ينظر بها رجل الشارع التركي والتركماني، تلك النظرة التي تتسم بالبساطة والسطحية، وإن كان هذا الموضوع يشكل أملاً ـ كما بيّناه فيما سبق ـ وحلماً جميلاً للجميع، بل إن القادة الأتراك يكتفون في المرحلة الراهنة باللعب بأوراق القضية الكردية في شمال العراق في عملية موازية للسياسات الغربية في المنطقة وينسجم مع المصالح العليا لتركيا، بحيث إن أقصى ما يطمح إليه الزعماء الأتراك، هو أن يكون لهم دور فعال هناك، وقدر من النفوذ، يجعل لهم كلمة مسموعة بين قيادات الفصائل الكردية الرئيسية، وقدر من السيطرة لا يسمح بحصول تطورات مفاجئة وغير محسوبة تفضي بالتالي إلى إفلات زمام الأمور من أيديهم، وتؤول في نهاية المطاف

إلى قيام دول كردية مستقلة في شمال العراق، أو على الأقل حصول ما يحمل إحدى الفصائل الكردية العراقية على التمرد على تركيا بشكل يدفعه إلى التحالف مع حزب العمال التركي (PKK) وإطلاق يد الأخير أو مؤازرته في العمل المسلح ضد تركيا. ومما لا شك فيه أن الهدف السياسي لتركيا من القيام بدور فعال وتنفيذ عمليات عسكرية في شمال العراق ولا سيما العملية العسكرية الأخيرة التي بدأت في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٧ يتضمن تصفية النفوذ الايراني والسوري بين الأكراد وما يؤدي إليه ذلك من إضعاف مقومات بقاء حزب أوجلان في المنطقة، وكذلك تصفية النفوذ العراقي، بعدما لاحت في الأفق دلائل تشير إلى تقارب عراقي - سوري وتسربت الأخبار عن حث سوريا الطالباني إلى عملية الحوار مع بغداد، ووصول مسؤولين من حزب أوجلان إلى بغداد لإقناع صدام حسين الذي كان بسط سيطرته على المناطق الكردية في نهاية آب/اغسطس ١٩٩٦، للتعاون معهم ضد تركيا، لذلك وجدت أنقرة أن مصلحتها لم تعد في المطالبة بعودة سلطات بغداد المركزية إلى المناطق الحدودية، وعليه تخلت عن تشجيع الأحزاب الكردية على الذهاب إلى بغداد والتوجه بدلاً من ذلك لانتهاج سياسة جديدة مؤداها ترغيب الحزبين الكرديين العراقيين بالانقطاع عن بغداد وطهران والالتفاف حول دور تركي فاعل في المنطقة[٥١].

على هذا الأساس يمكن فهم دواعي حرص تركيا على لعب دور فعال في خضم هذه الأحداث والتأثير في المعادلات وتوازنات القوى التي تحكمها. وقد كان دور تركيا واضحاً في مساعي المصالحة بين الفصيلين الكرديين، إذ استضافت الوفود الكردية والأجنبية المشاركة وقامت بالإشراف المباشر على هذه الجهود.

وأما فيما يخص خلفية موقف جيللر الداعم للتركمان يرى بعض المراقبين الأتراك أنه لا يعدو عن كونه مجرد موقف شخصي لغرض الاستهلاك المحلي يقصد به توجيه خطاب إلى الرأي العام المحلي مفاده أنها تتبنى قضية إحدى الجماعات التركية (التركمان) المسحوقة في الخارج، بهدف تعزيز رصيدها الشعبي في الداخل، أكثر من دلالته على سياسة تركية ثابتة ومدروسة تنم عن تبني قضية التركمان. ولكن هذا لا يعني أن تركيا ستتخلى بعد الآن عن هذه الكتلة العراقية التي تشعر بوجود رابطة قومية وتاريخية وثقافية متينة بينها وبين تركيا، ولا شك

(٥١) باسل الكمالي، مقالة في مجلة دار السلام، العدد ١٠٨، آذار/مارس ١٩٩٧، ص ٨ ـ ٩.

أنها ستسعى للاستفادة من هذه الأسرة القومية، ولكن في حدود معينة، بحيث لا تعرض مصالحها العليا إلى المخاطر، ويعرض التركمان إلى المآسي.

وبغض النظر عن مدى صحة تلك الآراء والتكهنات، نحن نرى أنه لن يكون في وارد السياسة التركية، بعد الآن، التخلي عن التركمان والأقليات التركية في (قبرص وتراقيا الغربية وفي دول أوربا الشرقية) وغيرها، الذين يقعون تحت ظلم الأنظمة والحكومات في تلك الأقطار واضطهادها.. طالما أن أصواتاً عالمية باتت مرتفعة تنادي وتطالب بمنح الحقوق والحريات للشعوب والأقليات المضطهدة أينما وجدت في العالم، وتتبناها هيئة الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان التي تطالب الأنظمة الاستبدادية برعايتها.. الأمر الذي يشكل منطلقاً وحافزاً لتركيا يجعلها تطالب من جانبها بحقوق الأقليات التركية المحرومة من تلك الحقوق في مختلف أقطار العالم، وسوف لا تجد تركيا نفسها وحيدة في هذا الميدان إذ ستشاركها الدول والمنظمات العالمية، ومما لا شك فيه أنه سيكون في مقدمة تلك الدول الجمهوريات التركية الأوسطية (دول آسيا الوسطى) التي نالت استقلالها إثر انهيار الاتحاد السوفياتي، إذ لا بد لهذه الدول أن تتحسس بمسؤوليتها التاريخية والتزاماتها القومية ازاء أبناء العمومة الواقعين تحت ظلم الأنظمة الاستبدادية، بعد أن تتفرغ هذه الدول من ترتيب أوضاعها الداخلية.. وعليه ننظر بعين التفاؤل لمستقبل الأجيال القادمة، حيث سيكون حظها أوفر من حظ الأجيال التي تحملت الصدمات وعانت من الظلم والقهر، خلال الحقبة المنصرمة بمفردها دون دعم أو إسناد عالمي من المنظمات أو الدول والحكومات وفي جو من الكتمان.

أما التركمان من جانبهم، فنرى أن تطلعات الأحزاب التركمانية وأهدافها، تتسم بشكل عام، بالاعتدال، ولا تتعدى في مجملها تبني التخلص من النظام الدكتاتوري وإقامة البديل الديموقراطي وسيادة القانون، وحصول التركمان على حقوقهم القومية والثقافية والمشاركة في السلطة السياسية بحجم يتناسب مع نسبة نفوسهم، في دولة ديموقراطية برلمانية دستورية، وأن الحركات التي تتعاطف معها أنقرة تتماشى مع الخطوط العامة للسياسة التركية تجاه العراق، تلك السياسة التي تحرص على الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية، وعلى علاقات حسن الجوار، التي تُبنى على أساس المصالح المشتركة.

الشهيد عبد الله عبد الرحمن:

من مواليد كركوك عام ١٩١٥. أكمل دراسته الابتدائية والمتوسطة والثانوية في كركوك وتخرج من المدرسة الحربية عام ١٩٣٨ وخدم في مختلف وحدات الجيش وكان في الأربعينات معاون الانضباط العسكري في كركوك وآخر منصب له وكيل مدير ادارة الفرقة الثانية عام ١٩٥٩.

أحيل على التقاعد عام ١٩٦٢. انتخب رئيساً لنادي الاخاء التركماني في العام التالي، وبرز كسياسي قيادي تركماني. نجا من الهلاك في مجزرة كركوك ١٤ تموز/يوليو ٥٩، إلا أنه لم ينج من بطش النظام حيث أعدم مع ثلاثة من رفاقه هم الشهيد الدكتور نجدت قوجاق، والشهيد الدكتور رضا الدامرجي (قتل تحت التعذيب) والشهيد عادل شريف بتاريخ ١٦/١/١٩٨٠.



الشهيد الدكتور نجدت قوجاق:

من مواليد كركوك عام ١٩٣٨ أكمل دراسته الأولية في كركوك، والجامعية في أنقرة، نال على شهادة دكتوراه في الهندسة الميكانيكية للآلات الزراعية، عاد إلى العراق وعين أستاذاً في جامعة بغداد (رئيس قسم الهندسة الميكانيكية) حصل على تكريم رئاسة الجمهورية لكفاءته العلمية وإنجازاته في حقل البحوث في اختصاصه. طالته يد النظام الاجرامي فأعدم مع مجموعة عبد الله عبد الرحمن في ١٦/١/١٩٨٠. كان المرحوم مثال الأخلاق الحسنة يتصف بالشهامة والنزاهة وأضحى قدوة لشباب التركمان الجامعيين الذين التفوا حوله ولعل ذلك لم يرح النظام فقرر تصفيته.



الشهيد الدكتور رضا الدامرجي:

من مواليد كركوك عام ١٩٢٦. أكمل دراسته الأولية في كركوك والجامعية في تركيا، وحاز على شهادة الدكتوراه في الهندسة الزراعية فيها. اعتقل من قبل المخابرات العراقية ضمن مجموعة عبد الله عبد الرحمن ١٩٧٩ وتوفي تحت التعذيب ولم تسلم رفاته إلى أسرته لحد الآن.



الشهيد عادل شريف:

من مواليد كركوك عام ١٩٣٠ برز كقيادي شعبي يتصف بالشجاعة والنخوة اللتين كونتا له قاعدة شعبية في الوسط التركماني. طالته يد النظام فأعدم مع مجموعة عبد الله عبد الرحمن في ١٦/١/١٩٨٠.

الباب الخامس

تطلعات التركمان وآمال مستقبلهم ومحاور نضالهم

الفصل الأول

التركمان عنصر معادلة أساسية

سبقت الاشارة في أكثر من موقع من هذه الدراسة إلى أهمية الموقع التركماني الجغرافي، وتأثير توجهات التركمان ومواقفهم السياسية لتحقيق التوازن أو إخلاله في المعادلات السياسية العراقية، ولا سيما، فيما يختص بالمنطقة. كما وسبقت الاشارة إلى تقدير القيادات الكردية، بنظرة ثاقبة، لأهمية دور التركمان هذا، فيما أهملت الحكومات العراقية المتعاقبة أهميته بشكل يدعو إلى الاستغراب حقاً. . . وفي حين أن نظام صدام حسين وجد الحل في امحاء هذا الدور. . . لذلك اتخذ جملة اجراءات تعسفية لا إنسانية (كما أشرنا إليها) تستهدف، ليس إلغاء دور التركمان وإسقاطه من المعادلة فحسب، بل تفتيت المجتمع التركماني وامحاء وجوده في المنطقة. . ولكن لم يتحقق له ذلك وما كان بالامكان أن يتحقق، لأن الشواهد التاريخية تثبت استحالة امحاء الشعوب والقضاء عليهم من بكرة أبيهم، مهما كانت الوسائل والسبل المستخدمة. . بل وغالباً ما تؤدي المحاولة إلى نتائج عكسية. . وخير دليل على ذلك، رغم استخدام النظام سياسة الأرض المحروقة بعملية الأنفال سيئة الصيت واستعمال السلاح الكيمياوي ضد الشعب الكردي في حلبجة وفي الأهوار، فلم يفلح في القضاء عليهم. وفي جانب آخر، تعاظم دور التركمان بشكل ملحوظ وواضح فلم يعد بالإمكان تجاهل وجودهم العضوي ودورهم الأساسي الفاعل في المعادلات السياسية ولا سيما تلك التي تختص بالمنطقة.

ولعل عروض حكومات ادارة اقليم المنطقة الكردية لإشراك التركمان في ادارة الإقليم خير دليل على أهمية مشاركتهم في المعادلة السياسية. . وأن عدم إمكان المعارضة العراقية تجاهل دور التركمان يعزز هذه الحقيقة.

التركمان وسياسة الحياد السلبي

أثار التركمان سياسة الحياد السلبي وعدم الانحياز، في الصراع السياسي

والمسلح الدائر بين الأنظمة الحكومية والحركات الكردية.. ولا سيما إلى جانب الحركة الكردية المسلحة، رغم وجود قواسم مشتركة بين طبيعة مطاليب القوميتين الكردية والتركمانية، ومع ذلك لم يتجاوبوا مع أية عروض اتفاق أو تنسيق مع مبادرات كردية كما أسلفنا سابقاً.

لا شك أن اتخاذ هذا الموقف من قبل التركمان لفترة طويلة، كانت له أسبابه الموجبة، بيّناها فيما سبق. (راجع الفصل الرابع من الباب الثالث).

ومما لا ريب فيه أيضاً أن تمسكهم الصارم بسياسة الحياد لعله جنبهم الكثير من المآسي والويلات، فلولاه لتعرضوا إلى مجازر ربما كانت تفوق ما حدث في حلبجة وعملية الأنفال.. ولكن بنظرة أخرى، نرى أن التمسك الجدي والصارم بالحياد السلبي، خلال هذه الفترة الطويلة، بدون أن يتخلله مواقف ايجابية مغايرة حسب الاقتضاء، على صعيد التكتيك السياسي، والمرونة في استخدام الأوراق السياسية المتاحة في وقتها المناسب، مما أضاع على التركمان فرصاً كثيرة كان بالإمكان استثمارها لصالح قضيتهم القومية، وعليه فإن عدم استخدامهم المرونة المطلوبة والتكتيك السياسي في اطار استراتيجية واضحة المعالم والأهداف، مما غيّب دورهم وتسبب في إسقاطهم من المعادلة السياسية الخاصة بالمنطقة، وأدى من جهة أخرى إلى إضعاف نضالهم من أجل حقوقهم المشروعة.

وعليه نعتقد أن من الضروري اعادة النظر بمفردات السياسة التي كان يتبعها التركمان طيلة الفترة الماضية، ليس فقط فيما يختص بالمنطقة، وإنما ازاء كل الأحداث العراقية، لكي يمارس دوره السياسي الطبيعي بما يناسب حجمه كقومية ثالثة يضاهي عدد نفوسها (٢,٥) مليون نسمة، الأمر الذي يتطلب العمل على تطوير مؤسساتهم السياسية وترشيدها لكي تكون قادرة على التعامل مع الأحداث، وتتعامل مع القوى والتيارات المعارضة السياسية العراقية في المرحلة الراهنة بفعالية، استعداداً للمشاركة كعنصر معادلة أساسية وفاعلة في الحياة السياسية العراقية فيما بعد، إذ لم يعد هنالك مجال للبقاء خارج الأحداث العراقية التاريخية أو في موقف المتفرج السلبي منها، كما ظلوا فترات طويلة من العقود السبعة الماضية، ربما تطبيقاً لمقولة «الوقوف على التل أسلم» ولكن رغم ذلك لم يسلموا من الظلم والاضطهاد.

وفي الواقع لم يعد بالإمكان مواصلة التمسك بالموقف الحيادي في ظل ظروف المرحلة الحالية التي يمر بها العراق بعد حرب الخليج الثانية، التي تمخض

عنها خلق المنطقة الآمنة والتي خلقت بدورها أرضية لتطوير الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية لسكان المنطقة من الأكراد والآشوريين وغيرهم، وقدمت فرصة نادرة للأكراد لتحقيق قسم كبير من طموحاتهم السياسية التاريخية، تمثلت في تأسيس البرلمان وتشكيل حكومة لادارة الإقليم، التي خصصت فيها حقائب وزارية للقوميات غير الكردية كالتركمان والآشوريين، حيث شغل الآشوريون المقعد المخصص لهم، فيما رفض التركمان المقاعد الخمسة المخصصة لهم في البرلمان الكردي عند تأسيسه في آذار عام ١٩٩٢ وكذلك الحقيبة الوزارية المخصصة لهم. ولكن عند تشكيل الحكومة الكردية الثانية برئاسة كوسرت رسول عام ١٩٩٤، دخل الحزب الوطني التركماني في المساومة مع الحكومة الكردية، مطالباً بزيادة المقاعد من مقعد واحد إلى اثنين اضافة إلى منصب نائب رئيس الوزراء، ويعني ذلك الخروج على سياسة الحياد التقليدية التي اتبعها التركمان خلال الفترة الماضية، وبذلك، يكون حياد التركمان قد تعرض للمرة الأولى للاهتزاز، رغم أن المساومة لم تسفر عن النتيجة المطلوبة بسبب اندلاع القتال بين الفصيلين الكرديين: الاتحاد الوطني الكردستاني، والحزب الديموقراطي الكردستاني.

وهذا يعني من جهة أخرى، أن السياسة الكردية على الصعيد الاستراتيجي تسير على نهجها الثابت، في تعاملها مع القضية التركمانية، منذ أن بدأ به المرحوم ملا مصطفى البرزاني، تقديراً منه لأهمية دور التركمان في المعادلات السياسية الخاصة بالمنطقة، كما أسلفنا.

فالأجدر بالذكر، بروز أهمية دور التركمان في أعقاب دخول القوات المسلحة العراقية إلى اربيل في ٣١ آب/اغسطس ١٩٩٦، بدعوة من السيد مسعود البرزاني، زعيم الحزب الديموقراطي الكردستاني، والتطورات التي أعقبت ذلك الحادث وأدت إلى جلوس الطرفين الكرديين المتصارعين على مائدة المفاوضات في أنقرة لترتيب وقف اطلاق النار وإجراء مفاوضات التسوية السلمية بينهما، تحت إشراف مساعد وزير الخارجية الأميركية، روبرت بيللترو، وممثلين عن بريطانيا وتركيا، وإشراك التركمان فيها، الأمر الذي أثار عند بعض العراقيين الدهشة والتساؤلات الكثيرة، حول بروز دور التركمان وتبنيه من قبل الحكومة التركية بشكل سافر وبدعم أمريكي، بشكل ليس له سابقة تذكر.. ولم تخف معظم قوى المعارضة السياسية العراقية امتعاضها من التدخل التركي ـ الأميركي السافر، ودهشتها من الدور الكبير المناط بالتركمان.

ونحن بقدر ما يتعلق الأمر بالدور التركماني نود أن نعيد إلى الأذهان ما أسلفنا، فيما يخص هذا الدور في حديثنا عن المعادلة السياسية، فقد أشرنا إلى موقف القيادات الكردية وتفهمّهاً لأهمية دور التركمان، ومساعيها من أجل التوصل إلى صيغة التعاون والنضال المشترك، على العكس من الحكومات العراقية المتعاقبة التي أهملت دور التركمان وتنكرتْ له. وقد أكّدنا فيما تقدم، وربما أسهبنا كثيراً، في تأكيدنا على تلك الأهمية وضرورة احتلال التركمان موقعهم الطبيعي ضمن المعادلات السياسية ولا سيما تلك التي تختص بالمنطقة.

وعليه فإننا من هذا المنظور نرى أن مشاركة التركمان في كل المعادلات السياسية العراقية أمر طبيعي وحق ثابت لهم، ولا سيما في المسائل التي تختص بالمنطقة أو تمس قضيتهم أو جانباً منها.. وأن من غير الطبيعي تغييب طرف من الأطراف الرئيسية في عملية التسوية الخاصة بجزء من العراق وشعبه. وهذا ما ينبغي أن يثار حوله التساؤل أو الدهشة.. ولكن بالرجوع قليلاً إلى الوراء نجد أن المفاوضات السابقة من هذا القبيل كانت تشهد حضور طرف عراقي ثالث يمثله المؤتمر الوطني العراقي المعترف به من قبل أميركا ومعظم الدول باعتباره يضم معظم أطراف قوى المعارضة العراقية إلا أن دوره تراجع في الفترة الأخيرة وسقط من المعادلة وتمثيل المعارضة العراقية، التي ظلت عاجزة عن تقديم البديل لملء الفراغ الذي تركه تراجع نفوذ المؤتمر الوطني ودوره، ويعود هذا التقصير إلى رموز المعارضة التي أخفقت في تقديم البديل، ولم شمل المعارضة لحد هذا التاريخ.

وعلى صعيد آخر، نعتقد أن التركمان ليسوا الطرف المستفيد الأكبر من إشراكهم سواءً في عملية ترتيب الأوضاع أو في ادارة المنطقة المرتقبة، أو عملية مراقبة وقف إطلاق النار، وإنما الأكراد هم المستفيد الأكبر من المشاركة التركمانية في المنظور القومي المستقبلي العام لهم، حيث إن مشاركة التركمان في عملية ترتيب وقف إطلاق النار وفي ادارة المنطقة، تعتبر مكسباً للحركة الكردية التي كانت قياداتها تسعى إلى تحقيقها منذ أمد طويل، وإن فرضت عليهم من قبل تركيا في ظروف المرحلة الحالية.

ولدعم هذا الادعاء نشير هنا إلى حادثتين اضافةً إلى ما سردناه، حول مبادرات القيادات الكردية، لاجتذاب التركمان إلى جانب حركتها القومية..

الأولى: جرت مناقشة حادة في مؤتمر فيينا ١٧ حزيران/يونيو ١٩٩٢ بيني

ممثلاً عن الوفد التركماني وبين السيد جلال الطالباني رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني الذي ترأس اللجنة السياسية المشكلة أثناء المؤتمر لمناقشة المسائل السياسية المطروحة للمناقشة في جدول أعمال المؤتمر، من بينها حق تقرير المصير للشعب الكردي، مما دعاني إلى إثارة مسألة حقوق التركمان والوضع القانوني والارتباط الاداري لهم، في حالة اختيار الأكراد إحدى الصيغ التي يتضمنها حق تقرير المصير المطروح على طاولة المناقشة. ولما لم أتلقَّ الجواب المقنع الشافي للاطمئنان على مستقبل الارتباط الاداري للتركمان، احتد النقاش بيننا، فتركت قاعة الاجتماع محتجاً، وسحبت أعضاء الوفد التركماني من جميع القاعات وهددنا بالانسحاب من المؤتمر، لذلك فُضَّت الاجتماعات، وجرت اتصالات معنا خارج قاعات الاجتماع من قبل الجهات التي أعدت المؤتمر، لثنينا عن قرار الانسحاب.

وبينما كنت جالساً مع أحد أعضاء الوفد جاءني الطالباني وباشر بالحديث عن العلاقات الأخوية والتاريخية والدينية بين الأكراد والتركمان... الخ، وعن إقرار الأكراد بحقوق التركمان واهتمام القيادات الكردية بها، ... الخ، وأضاف: «أنا مستعد أن أقدم أكثر مما تطالبون به»... قال ذلك وهو يسحب ورقة كانت أمامي على الطاولة، وكتب عليها **(الأتراك والأكراد شركاء في كردستان العراق)** (الوثيقة رقم - ١٢) ويلاحظ أنه كتب الأتراك ولم يكتب التركمان، لعله قصد بها التركمان أو كانت تدور في ذهنه فكرة الفيدرالية مع تركيا التي طرحها في احد تصريحاته فيما بعد، وعرض الفكرة على رئيس الجمهورية التركية المرحوم طورغوت أوزال آنذاك.

وعلى أي حال فقد أجبته، بعد إلقاء نظرة سريعة على ما كتبه، دون الانتباه إلى كلمة «الأتراك» بدلاً من «التركمان» في حينه: «انني أطالب بحقوقنا من الجهة التي أنت تطالب بحقوق الأكراد منها وهي المؤتمر». أجاب: «إذن اكتب ماذا تريد من المؤتمر فأنا أصادق عليه وأوقع عليه بالعشرة». عندئذ كتبت مطاليبنا وعدنا إلى اللجنة التي استأنفت أعمالها... الخ.

أما الحادثة الثانية: وهي ما نوهت عنها، وأقصد طرح فكرة الفيدرالية أو الكونفدرالية مع تركيا إلى المسؤولين الأتراك والحديث عنها معنا قبل طرحها ضمن العراق الموحد.

وأريد أن أخلص إلى القول، من ذكر هذين العرضين الكرديين، فضلاً عن

عروضهم السابقة، أن مشاركة التركمان الآن أو إشراكهم في المعادلة السياسية يأتي منسجماً مع الرغبة الكردية ومتناغماً مع نهج قياداتهم السياسية. لذا يعتبر مكسباً سياسياً سعوا إلى تحقيقه منذ أمد طويل. أما بالنسبة إلى التركمان فلا يعتبر سوى استرداد جزء من حقهم الطبيعي والمشروع. وإذا كانت هنالك ثمة خسارة فهي خسارة الطرف السياسي الثالث المتمثل بقوى المعارضة الأخرى الغائبة عن التمثيل في هذه المرحلة من التطورات التي تشهدها المنطقة في غياب حكومة المركز.

حق المواطنة والشراكة في الوطن

المواطنة حق شرعي يكتسبه كل فرد ذكراً كان أو أنثى، يولد من أبوين أو أب عراقي، أو يكتسب الجنسية العراقية بموجب قانون الجنسية. إن معظم دساتير الدول وقوانينها، إن لم نقل جميعها، تتضمن مثل هذه المفاهيم، دون أي اعتبار للون والجنس أو الدين أو العرق. ومن تحصيل الحاصل أن يكون كافة المواطنين شركاء في الوطن وفي سرائه وضرائه.

وقد كان الدستور العراقي المؤقت الأول الصادر في بداية تشكيل الدولة العراقية يفيد بهذا المعنى في أحد فصوله، لذا لم يكن هنالك اعتراض عليه أو شكوى منه من أية فئة أو فرد.. فيما أضيف على الدستور المؤقت في عهد عبد الكريم قاسم عبارة (**العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن**) مما أثار في قلوب كل مواطن غير عربي وكردي التساؤل التالي: إذن ماذا سيكون الوضع القانوني لغير العرب والكرد..؟ هل يعتبرون موظفين وأيادي عاملة أجيرة في هذه الشركة..؟ أليس من حق هؤلاء اثارة مثل هذا التساؤل المشروع..؟

والأدهى من ذلك، ما نص عليه الدستور العراقي المؤقت في عام ١٩٧٣، والدستور الذي أعلن عام ١٩٩٠، بأن الشعب العراقي يتألف من العرب والأكراد، بذلك سحب المشرّع العراقي الاعتراف من غيرهما من المواطنين. وبالنسبة للتركمان، فلم يكتف النظام بذلك بل أرغم المواطنين التركمان أثناء التعداد العام للسكان في عامي ١٩٧٧ و١٩٨٧ على تحديد أصولهم في سجلات التعداد إما كعرب أو ككرد، وذلك في جميع المناطق التي ينتشر فيها التركمان. كما هو ثابت في سجلات وتقارير لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة...

وعليه يطمح التركمان ويعملون من أجل أن يتضمن دستور العراق الدائم الاعتراف الكامل بكون التركمان مكونة أساسية من الشعب العراقي إلى جانب

العرب والكرد والإقرار بحقوقهم ومواطنيتهم بلا نقص أو تمييز. وهذه حقيقة موضوعية تؤكدها الوقائع التاريخية والحضور الفاعل في سوح الدفاع عن الوطن والتضحية من أجله.

ومن هنا نعتقد أن العضوية هي المفهوم الذي يطابق واقع حال التركمان في مجتمع تعددي قائم أصلاً على التنوع في الانتماءات القومية والمذهبية، وعليه أن إطلاق تسمية (**الأقلية**) عليهم، أو التعامل معهم على هذا الأساس تعتبر مرفوضة بشدة من قبل التركمان.

سنعود إلى هذا الموضوع لنتصدى له في الفصل القادم من هذا الباب تحت عنوان «الأسس والثوابت الوطنية».

الفصل الثاني

الثوابت الوطنية والخصوصيات القومية

نوهنا في مقدمة الكتاب، أن العراق ورث منذ عهود طويلة خصوصيات متنوعة، عرقية، إثنية، لغوية، ودينية، ومذهبية، وثقافية، وقد نشأ هذا التعدد والتنوع بحكم القدم الحضاري لوادي الرافدين الذي يمتد إلى آلاف السنين بحكم الاعتدال المناخي، ووفرة المياه، وكثرة الخيرات وتنوعها، وهكذا تأسس العراق من فسيفساء الأقوام والأديان والمذاهب التي كانت متواجدة في العراق في العهد العثماني، وغدا عاملاً مضافاً لاستجلاب التداعيات السلبية للبلاد، التي تفاقمت بمرور الوقت إلى درجة فسح المجال لتولي الحكم في العراق أعتى نظام ديكتاتوري دموي في العالم.

ولما كان التركمان جزءاً لا يتجزأ من الشعب العراقي وعليه لا بد وأن ينصب الشطر الأول من نضاله على تحقيق تطلعات جميع أبناء الشعب العراقي وآمالهم المستقبلية في التخلص من النظام الديكتاتوري المقيت، وإقامة دولة ديموقراطية دستورية حضارية يسودها القانون والعدل والمساواة، بينما يشكل الشطر الثاني من نضاله، تحقيق تطلعات الخصوصية القومية ضمن العراق الواحد والموحد.

ومما لا شك فيه أن تحقيق الوحدة الوطنية في مجتمع متعدد القوميات، بحاجة إلى صياغة ميثاق وطني، ينص على ضرورة حل المشاكل، والخلافات، بالحوار السلمي، وبمشاركة الأطراف العراقية في جميع المداولات، والحوارات، حول أية قضية عراقية، ومع ضرورة مشاركة ممثلين، من كل القوميات، عندما يتعلق الأمر بالخصوصيات القومية، أو تخص مناطق الإسكان المختلط، كمعظم المناطق التركمانية، مما يتطلب مناقشة العلاقات الأفقية بين القوميات، ودراسة إشكاليات مناطق الإسكان المختلط، يشترك فيها جميع الأطراف، للبحث عن الحلول المناسبة، تمهيداً لتثبيت حقوق كل الأطراف بشكل عادل، واعتبار هذه

الأمور من الثوابت الوطنية لا يجوز الخروج عليها.

ومن جهة ثانية، نعتقد أن الأسس والثوابت الوطنية، تقوم على تجسيد العوامل الثلاثة التالية:

أ ـ مسألة الهوية. ب ـ الشراكة. ج ـ القيم الإنسانية.

أ ـ مسألة الهوية: يمكننا القول بأن الانتماء لأي بلد من البلدان لا يتحدد بمجرد كون المواطن مولوداً فيه أو حصل على جنسيته بطريقة من الطرق القانونية، وهذا الجانب من المسائل المسلم بها والتي تنظمها قوانين وتشريعات وضعية، يتحدد بموجبها الجانب الشكلي والرسمي للانتماء، ولكنه لا يمثل حقيقة وجوهر الانتماء الفعلي، ما لم تأخذ بنظر الاعتبار أهمية وخطورة الجوانب العملية في مسألة الانتماء التي تتجسد في (الحقوق والواجبات) التي يجب أن يتمتع بها كل مواطن وكل شريحة قومية، أو دينية، أو طائفية، التي يتألف منها الشعب بشكل صحيح وسليم. وأن الحقوق المشروعة للمواطن بصفته (الإنسان)، تتمثل في حرية العقيدة، والفكر، والتعبير، والتملك، والعبادة والسفر، إضافة إلى الحقوق القومية والثقافية[٥٢].

هذه الحقيقة، لا يمكن إلغاؤها من خلال مجرد سفسطة كلامية، والتشدق بالوطنية، أو رفع شعارات فارغة، ويكون من الطبيعي جداً، في أجواء عدم الشعور بالانتماء للمجموع، أن يتجه المجتمع اتجاهاً عنصرياً، وطائفياً، ومناطقياً، ويؤدي إلى الانكفاء الذي يكون من نتائجه حدوث تراجع عنيف في شعور الفرد، والفئات الشعبية، بالمواطنة، أو الانتماء إلى المجموع.

ب ـ المشاركة: لا بد هنا من التأكيد ابتداءً على مدى الارتباط الوثيق بين الانتماء والإيمان به، وهذه الرابطة لها علاقة بالمصالح المشتركة للأفراد، والجماعات داخل المجتمع الواحد. وهنالك شبكة من المصالح، تبدأ بين أفراد العائلة الواحدة وصولاً إلى الأقران، وفي مجال العمل، رؤساء ومرؤوسين بأنه جزء منها. وبقدر ما تكون شبكة المصالح مبنية على أسس سليمة، تكون علاقة الفرد

(٥٢) ـ مقالات د. إياد العلاوي في جريدة بغداد، الأعداد ٢٥٦ و٢٦٧ و٢٦٩ في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥ وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ تحت عنوان «الإنسان، الأرض، الزمان».

وكذلك الجماعات، سليمة بمجتمعها، وبالتالي فإن سلامة هذه المصالح المشتركة تشكل جزءاً مهماً من مسألة الانتماء للمجتمع، والإيمان بالمواطنة الحقيقية(٥٣).

ومن خلال الانتماء، والايمان والمصالح، تبرز مسألة الشراكة، والمشاركة، باعتبارها عنصراً مكملاً ومرتبطاً مع تلك المقومات. فإذا كان الفرد أو شريحة ما من الشعب محرومة من المشاركة بصورة مباشرة، أو بواسطة ممثليها في صنع القرار، يعني ذلك أن مصالحها بالضرورة سيكون بيد الآخرين، وما يعني ذلك أن الانتماء لهذا المجتمع لا رأي فيه، ولا مشاركة حقيقية، لا يمكن بالتالي مطالبته بالمشاركة في بناء المجتمع، وقد حجب عنه جميع الشروط اللازمة كي يشعر بانتمائه لوطنه ومجتمعه.

ج ـ القيم الإنسانية: لقد تعرضت القيم الإنسانية إلى تراجعات، وتشويهات نتيجة لسياسات الادارات التي تولت ادارة البلاد، حيث ظهر على مسرح معظم الدول الإسلامية والعربية ومنها العراق الكثير من الطغاة الذين أساؤوا إلى القيم الإنسانية والإسلامية السمحاء، واستغلوا مواقعهم كملهاة لهم دون النظر إلى مصلحة الشعب، فشاع الظلم، والفساد، ومن ثم مسخ الهوية الوطنية، بخلاف الدول المتقدمة التي ظهرت قيم الإنسانية فيها، نتيجة للتحولات الديموقراطية في آلية الحكم، وأصبح الحاكم مسؤولاً أمام الشعب في سياسته، وإدارته لدفة الحكم في البلاد، مما عزز من دور المواطن وحقوقه المنصوص عليها بموجب دساتير، وقوانين ثابتة لا يمكن تجاوزها.

ففي الوقت الذي خطت حكومات الدول المتقدمة فيه، خطوات كبيرة وملحوظة باتجاه بلورة هوية، وانتماء المواطن لبلده ومجتمعه، بغض النظر عن انتمائه العرقي، أو الإثني، أو الديني، أو المذهبي، نجد أن المواطن في بلادنا، حرم من أبسط حقوقه التي تقررها الشرائع السماوية، والقوانين الوضعية، الأمر الذي جعله يفقد الإيمان بانتمائه، لأنه أصبح مسلوب الارادة.. وفي عراقنا، لغاية الآن، لم تترسخ الفكرة التي تجسد الدولة باعتبارها حامية المواطن، والممثلة له بشكل حقيقي، الأمر الذي جعل العراقيين في سعي مستمر للبحث عن هوية انتماء، لحسم الاجابة على العديد من التساؤلات الماثلة في تفاصيل حياتنا وهي: هل نحن عرب أم عراقيون؟ هل نحن كرد أم عراقيون؟ هل نحن تركمان أم

---

(٥٣) المصدر نفسه.

عراقيون؟ وهل نحن سنة أم شيعة أم عراقيون؟

في الواقع سيكون من الصعب جداً إن لم يكن من المستحيل، بناء فكرة الانتماء للوطن، وتحديد مقومات وأركان المواطنة من دون بلورة هوية وطنية عراقية، يتمتع جميع المواطنين بموجبها بكافة حقوقهم المشروعة، من هنا يكون الحديث عن الأمن، والاستقرار، وسلامة الدولة، بلا قيمة ويأتي طرحه بشكل مزيف في محاولة من الحاكم لتعزيز نهجه الاستبدادي، وتبرير استعماله أداةً لإرهاب فكري يخدم هدف السلطة في البقاء، والاستمرار، ومواصلة عذابه للناس. لقد تمزقت الهوية الوطنية العراقية بشكل متصاعد منذ بدء مرحلة الانقلابات، والتنافس غير المشروع على السلطة، وشكلت هذه المرحلة عثرات كبيرة إضافية أمام تبلور الهوية الوطنية للعراقيين(٥٤).

تلك هي الأسس التي تشكل الثوابت الوطنية التي تبلور الهوية الوطنية، وتعزز شعور الانتماء للوطن، وتتفانى لأمنه وسلامة أرضه، وتستنفر الطاقات اللازمة لازدهاره، عندئذ يمكن استيعاب خصوصيات التنوع، والتعدد، ضمن اطار هوية الانتماء للوطن. وعليه تقع على عاتق المثقفين والسياسيين والمفكرين العراقيين الآن مهمة البحث بجدية عن المكونات المطلوبة للهوية الوطنية العراقية، تمهيداً للبحث عن الأسس اللازمة للأمن والاستقرار في البلاد لأجل ازدهاره.

---

(٥٤) المصدر نفسه.

الفصل الثالث

الأهداف والغايات التي تشكل محاور نضال للتركمان

أولا ـ محافظة كركوك ومطاليب التركمان الادارية

وبما أن مدينة كركوك تعتبر قلب التركمان النابض ورمز وجودهم القومي والتاريخي.. وبغية الحفاظ على كيان المجتمع التركماني لتواصل وجودهم العضوي ضمن فسيفساء المجتمع العراقي المتعدد القوميات والطوائف، ولكي يبقى كما كان عنصر معادلة فعالاً في المعادلة السياسية الخاصة بالمنطقة، يكون من الضروري أن يتولى التركمان ادارة محافظة كركوك باعتماد ما كان عليه الواقع السكاني للمدينة قبل عام ١٩٥٧ ولذلك ينبغي والحالة هذه، إنهاء سياسة التعريب وإزالة آثارها وإلغاء جميع القوانين والتعليمات التي وضعها النظام لتعريب المدينة. كما ويتطلب الأمر، من جهة أخرى، تشجيع الهجرة المعاكسة من المدن إلى القرى، وتوفير العمل في القرى والأرياف في مجالات الزراعة والصناعات الخفيفة، التي تكفل لهم العيش في قراهم وتساهم في إنماء الاقتصاد العراقي.

وبالاضافة إلى ما تقدم ينبغي أن يكون للتركمان الاستحقاقات التالية لادارة أنفسهم:

١ ـ تعيين محافظ كركوك من التركمان، وكذلك القائمقامين ـ ومدراء النواحي التابعة لمحافظة كركوك والتي كانت مرتبطة بها قبل عام ١٩٧٦ وفي جميع الوحدات الادارية ذات الكثافة السكانية التركمانية التابعة للمحافظات الأخرى (كالموصل وديالى).

٢ ـ إعادة جميع المفصولين من الموظفين والعسكريين من ضحايا النظام إلى وظائفهم واحتساب مدة الفصل من الخدمة. وإعادة جميع الموظفين والعمال الذين تم نقلهم من مناطقهم إلى مناطق أخرى عبر خطة التغيير السكاني التي اتبعها النظام الديكتاتوري.

٣ ـ إعادة جميع الموظفين والعسكريين الذين أحالهم النظام إلى التقاعد بسبب معارضتهم له قبل بلوغهم السن القانونية إلى وظائفهم ومناصبهم وتعويضهم ما لحقهم من الأضرار.

٤ ـ توفير فرص العمل والتوظيف للخريجين وغيرهم وحسب اختصاصهم وكفاءاتهم العلمية في مسقط رأسهم.

٥ ـ إعادة رسم الخارطة الادارية للمناطق التركمانية وإلغاء التقسيم الاداري لعام ١٩٧٦. وإعطاء درجة ادارية أعلى لعدد من النواحي والقرى والقصبات الكبيرة في المناطق التركمانية التي تزخر بكثافة سكانية كبيرة. وإحداث محافظة تركمانية يكون مركزها تلعفر على أن يعين المحافظ من أبناء المدينة من التركمان.

٦ ـ يتطلع التركمان ويناضلون من أجل: إلغاء القوانين والممارسات التي كانت تحظر على التركمان امتلاك الأراضي والعقارات في كركوك والمناطق التركمانية الأخرى التي أصدرها النظام الديكتاتوري. وإعادة الدور التي صادرها النظام إلى أصحابها الشرعيين على أن تتكفل الدولة تعويض الخسائر.

٧ ـ إلغاء جميع المجمعات السكنية التي أنشأها النظام قسراً ضمن خطة تغيير الطابع السكاني العام.

٨ ـ وضع خطة مركزية لإعمار المدن والمناطق التركمانية التي تضررت من جراء ممارسات النظام وإعادة بناء القرى والقصبات التابعة لمدينة كركوك والتي هدمها النظام، مثل قصبة بشير ومنطقة تسعين وغيرها.

ثانياً ـ الحقوق والحريات العامة وحقوق الإنسان

يتطلع التركمان إلى مراعاة حقوق الإنسان في العراق، على ضوء الاعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠/١٢/١٩٤٨. واستناداً إلى العهدين الدوليين الصادرين في ١٩٤٦ و١٩٤٨، وجميع المواثيق والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، ويحمّل الدولة العراقية مسؤولية ضمان الحقوق العامة ورعاية الحريات للمواطنين التركمان وسائر أفراد الشعب العراقي المنصوص عليها في تلك الوثائق الدولية، والتي تتضمن: حرية الفكر والمعتقد ـ حرية التعبير والنشر ـ حرية التنظيم والاجتماع ـ حرية السفر والتنقل ـ صيانة الأسرار الشخصية، حيث يحظر التنصت على الهواتف وفتح

الرسائل والتجسس على المواطنين.

وأما الحقوق العامة فتتعلق بحق السكن ـ حق العمل ـ حق التملك ـ حق التعليم ـ حق الانتخاب والترشيح ـ حق الاحتكام إلى القضاء ـ الضمان الاجتماعي والصحي في حالة العجز وفقدان العمل.

ثالثاً ـ مشكلة العلاقة الادارية والثقافية

تعتبر هذه المشكلة من المشاكل التي كانت تفجر الخلافات والصراعات بين الأطراف حول الوضع القانوني لمدينة كركوك والمناطق التركمانية الأخرى وهويتها القومية وعلاقتها الادارية، وذلك لأسباب عديدة منها، وجود آبار النفط في كركوك وما حولها، والتي تشكل مصدراً مهماً وكبيراً للدخل الوطني واقتصاد العراق، ومنها، وجود قوميات تعيش إلى جانب التركمان في كركوك وفي المناطق التركمانية الأخرى من العرب والكرد والمسيحيين وبنسب تكبر أو تقل حسب المناطق، ومنها، الموقع الاستراتيجي لمدينة كركوك حيث يتفرع منها طرق مواصلات برية تربط المدن الشمالية بالعاصمة بغداد، ويمر بها أقصر طريق بري يربط العراق بأوربا عبر تركيا وسوريا وإلى الجمهوريات الإسلامية التركية عبر إيران. ومنها، تشكل المناطق التركمانية الخط السكاني الفاصل في جغرافية العراق بين مناطق سكن القوميتين: العرب في الوسط والجنوب والأكراد في الشمال، بالاضافة إلى كون كركوك تقع في طرف السهل المنبسط الممتد حتى بغداد، حيث لا يقطعها سوى سلسلة حمرين المنخفضة الارتفاع.

ونحن نعتقد أن الحل الواقعي للمشكلة يتم بالتفاهم والحوار السلمي البناء بين الأطراف الثلاثة المعنية: وهي: «الحكومة المركزية والكرد والتركمان» حيث يتم حفظ حقوق الجميع في اطار المصلحة الوطنية والعلاقة الأخوية والحفاظ على الطابع العام للمدينة والمناطق التركمانية.

وفي حالة تعذر الوصول إلى الحل، نرى أن المجلس الوطني المنتخب بشكل مباشر من الشعب والممثلة فيه كل الشرائح والقوميات يتولى البت في الأمر بعد الاستماع إلى وجهات نظر الأطراف الثلاثة.

وكما نرى أن حسم القضية من طرف واحد أو باتفاق ثنائي وتغييب أحد الأطراف الثلاثة سوف يؤدي إلى الاختلال في التوازن الاجتماعي والديموغرافي

ويعرض وحدة الشعب إلى التصدع. وعليه فلا بد من التأكيد هنا على عدم تغييب رأي التركمان في هذه المسألة الحساسة وإقصاء دورهم فيه، كما حدث في العقود الماضية، لأنه سيعقّد المشكلة أكثر ويفرز تناقضات حادة في المنطقة التي تعيش فيها القوميات المتآخية والمسالمة، من هنا نأمل أن يتفهم شركاء الوطن خطورة القضية وانعكاساتها الداخلية والخارجية وتأثيراتها على وحدة المجتمع العراقي.

رابعاً ـ وحدة الثقافة والتعليم والارتباط الاداري

وثمة مشكلة أخرى قد تظهر، من جهة ثانية، بسبب التناقض أو التنازع ما بين الخصوصية القومية فيما يختص «بالوحدة الثقافية والقومية» و«الارتباط الاداري» في المناطق التي يتألف سكانها من قوميات متعددة وبنسب متباينة، كمعظم مناطق الوسط والشمال التي قد تشهد مثل هذا التناقض أو النزاع، وأما الحل لهذه المشكلة فهو وارد ويكمن في الأخذ بمبدأ (الوحدة الثقافية والتعليمية مع إمكانية التنوع الاداري)، حيث إن الخصوصية القومية فيما يخص «الثقافة والتعليم» لا تقبل التجزئة أو التنوع، فيما يمكن تنوع «الارتباط الاداري» للثقافة القومية الواحدة. ولغرض الايضاح يمكن الاشارة إلى خصوصية وضع تركمان أربيل في المرحلة الحالية كنموذج يحتذى به، وهي ناشئة من تواجدهم في مركز الحكم الذاتي سابقاً، وتمركز مؤسسات حكومة ادارة الاقليم في مدينة أربيل الواقعة ضمن المنطقة الآمنة شمال خط (٣٦) حالياً. وبذلك يكون من الطبيعي أن تتاح لتركمان أربيل فرصة المشاركة في مؤسسات حكومة ادارة اقليم وعلى ضوء نسبتهم العددية.

وكما يحق لهم وحدهم اختيار من يمثلهم في تلك الادارات، من شخصياتهم ووجهائهم بلا تدخل أو وصاية، فيما ينبغي الحفاظ على خصوصية هذه الشريحة التركمانية القومية والثقافية والتعليمية، موحدة مع أشقائها التركمان في بقية المناطق التركمانية الأخرى، وذلك من خلال تطبيق منهج تعليمي موحد وعبر المؤسسات الثقافية الموحدة وتعزيز العلاقات الاجتماعية فيما بينها إلى جانب توطيد العلاقة الايجابية بينهم وبين الاخوة الكرد الذين عاشوا معهم في السراء والضراء وشاركوهم في أفراحهم وأحزانهم، عبر المشاركة الفعلية في ادارة شؤون الدولة.

الفصل الرابع

في شؤون الدولة وسلطة الحكم

ولما كان التركمان، كما أشرنا إليه في مناسبات عدة سابقة، جزءاً لا يتجزأ من الشعب العراقي متعدد القوميات والطوائف وعليه أن اهتماماته النضالية لا تنحصر في خصوصيته، بل تتعداها إلى ساحة النضال الوطني، حيث تتداخل عندها المهمتان النضاليتان، ويرتبط انتعاش إحداهما بالأخرى، لذا تقضي الضرورة الوطنية، تبني التركمان سياسة نضالية مزدوجة، تعتمد في شطرها الأول على تعبئة طاقات المجتمع التركماني لتحقيق انجازاته القومية ولتأمين مصالحه الذاتية، وفي شطرها الثاني تعمد لتحقيق الأهداف الوطنية التي تتعلق بحاضر الوطن ومستقبله وإلى التعاون الوثيق مع سائر القوى والتيارات السياسية العراقية.

على هذا الأساس فإن الرؤية المستقبلية للتركمان بعد سقوط النظام الديكتاتوري تتلخص في إنجاز المهمات التالية:

شكل النظام وسلطة الحكم

ان مشكلة العراق الأساسية التي تفرز العديد من الاشكاليات وعلى كل الأصعدة، منذ قيام الدولة العراقية وإلى يومنا هذا، هي تلك التي تتعلق بأسس النظام وطبيعة الحكم وممارسة السلطة، حيث إن جميع الحكومات التي توالت على سدة الحكم في البلاد كانت عموماً لا تعبر عن مصالح مجموع الشعب العراقي، بل عن مصلحة الفئات التي توالت على الحكم وكانت تنعم بخيرات البلاد وتبدد ثرواته كما تشاء، في حين يتحمل مهمة البناء والدفاع عن الوطن والتضحية من أجل استقلاله وسيادته مجموع الشعب بقومياته من العرب والكرد والتركمان وغيرهم من الأقليات الأخرى.

وهكذا عندما كانت شرائح المجتمع العراقي تنتقض وتثور مطالبة بالعدالة

والمساواة وكسر احتكار السلطة كانت تجابه بمزيد من القمع والاضطهاد.

ومن هنا فإن جوهر مشكلة العراق وأساس الصراع الدائر فيها كل هذه المدة الطويلة تتمثل في إقصاء الشعب العراقي بمكوناته الأساسية، العرب والكرد والتركمان من المشاركة الفعلية الحقيقية في السلطة وإدارة البلاد التي يعيشون فيها، وان طريق الخروج من هذه المشكلة يكون من الطبيعي عبر تمكين مجموع الشعب من تولي أموره وتحكيم إرادته الحرة من خلال أسلوب الحكم واختيار النظام الذي يعبر عن مصالح وحقوق عموم هذا الشعب من دون عزل أية فئة منه.

وعليه يقتضي أن يستند النظام القادم ـ من وجهة نظرنا الشخصية ـ على الدستور الدائم، يتم تشريعه من قبل المجلس المنتخب، ويقره الشعب في استفتاء عام وينبغي أن يتضمن الدستور الدائم على الأسس والتصورات التالية:

١ ـ نظام الحكم في العراق جمهوري أو ملكي دستوري يتم اختيار شكل الحكم باستفتاء شعبي عام.

٢ ـ دين الدولة الرسمي هو الإسلام وحرية ممارسة الشعائر والمعتقدات الدينية لأبناء الأديان الأخرى مصونة.

٣ ـ النظام الدستوري برلماني ديموقراطي، يضمن التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة وفق ما تفرزه الانتخابات الديموقراطية، الحرة، السرية المباشرة والدورية، ويستند إلى سيادة القانون ودولة المؤسسات.

٤ ـ ضمان حقوق المواطن العراقي في الدستور الدائم بضمنها حقه في الحياة الكريمة والحرية والأمن والعمل والحقوق الأخرى المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨ على أن تثبت جميع الحقوق في الدستور ولا يترك للقوانين التي قد تنقص منها أو تلغيها.

٥ ـ المواطنون العراقيون من الرجال والنساء، متساوون أمام القانون، ويتمتعون بنفس الحقوق ويؤدون نفس الواجبات الوطنية.

٦ ـ الحريات العامة مصونة بما فيها حرية التنظيم الحزبي والنقابي والاجتماعي والمهني وحرية التعبير عن الرأي والفكر والعقيدة.

٧ ـ الجنسية حق مصان لكل عراقي وعراقية لا يجوز إلغاؤها لكل شخص ولد من أب عراقي أو منح الجنسية العراقية بموجب قانون الجنسية، إلا في حالة

تخلي الفرد نفسه طوعاً عن الجنسية العراقية مع الإقرار بحق تعددية الجنسية للعراقيين.

٨ ـ تحريم التعذيب في العراق بجميع أشكاله ضد أي شخص ولأي سبب كان.

٩ ـ الفصل بين السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية. مع ضمان استقلال القضاء والحد من توسع السلطة التنفيذية.

١٠ ـ ضمان حقوق القوميات والطوائف الدينية والمذهبية.

١١ ـ ضمان عدم تدخل الجيش بالحياة السياسية واقتصار مهمته على الدفاع عن الوطن والمساعدة في الكوارث الطبيعية.

١٢ ـ ضمان التعليم المجاني لكل المواطنين ويكون إلزامياً للمرحلة الابتدائية، وارتباطه بالأهداف الوطنية العامة وبالتراث الوطني وبمتطلبات البناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والعلوم والتكنولوجيا الحديثة وفي مناخ التطور الحضاري.

١٣ ـ الاهتمام بسيادة القانون في الدولة القانونية وتحديد إعلان الأحكام الاستثنائية تحديداً دقيقاً، يمنع الطغيان تحت غطاء أحكام الطوارئ أو الأحكام العرفية وضمان التفريق بين الشخصية المعنوية للدولة وبين شخصية الحكام والتصدي بحزم للممارسات التي تستهدف تذويب هذه الفوارق.

١٤ ـ تحريم التمييز الطائفي أو العنصري وتعالي الأكثرية على الأقلية دستورياً ويعاقب عليه القانون.

١٥ ـ الاقتصاد العراقي اقتصاد السوق الحر عموماً ومختلط حسب الاقتضاء، يحدد القانون حدود كل منهما، ووضع خطة متكاملة لإعمار البلاد وتطوير خدماتها الضرورية.

١٦ ـ تطوير الصناعات النفطية والتركيز على تعددية موارد الدخل الوطني وعدم الاعتماد الكلي على النفط.

١٧ ـ وعلى صعيد السياسة الخارجية: إقامة علاقة حسنة مع دول الجوار. والالتزام بالمواثيق الدولية وقرارات الأمم المتحدة المنسجمة مع المصلحة الوطنية والسيادة الكاملة وبميثاق الجامعة العربية. وعدم التدخل بشؤون الدول الأخرى ورفض التدخل بشؤون العراق الداخلية. ونبذ الحروب في فض المنازعات واعتماد الحوار والطرق الدبلوماسية في معالجة الخلافات.

الفصل الخامس

التركمان وتهمة الطورانية

أضحت الطورانية تسمية مرادفة للحركة القومية التركمانية في العراق، وبمثابة تهمة شائعة تُلصق بناشطي التركمان وبدعاة القومية التركمانية، بل بكل مَن يرفع صوته منهم دفاعاً عن الحقوق القومية المشروعة. اتخذت هذه التهمة مكانها في أدبيات الحزب الشيوعي العراقي ضمن النعوت والتوصيفات والتهم التي كان الحزب يلصقها بخصومه ومناوئيه في فترة المد الأحمر منذ عام ١٩٥٨. ومنذ ذلك الحين شاعت تهمة الطورانية يستخدمها مناوئو التركمان وخصومهم ضدهم، وغدت بمثابة طبخة جاهزة وهاجس أجهزة أمن ومخابرات النظام العراقي في حملة الاعتقالات الواسعة التي شملت ناشطي التركمان وشخصياتهم البارزة في عام ١٩٧٩ وما بعده، على مسار العنف الثوري الذي أشمل النظام كافة شرائح وفئات الشعب العراقي ومنها التركمان في هذه الفترة. وقد استهدفت الحملة، في الوقت ذاته، كشف حقيقة وجود تنظيم طوراني في صفوف المجتمع التركماني الذي صار هاجس الأجهزة الأمنية والمخابراتية العراقية، وقد ألصقت التهمة ذاتها (بكاتب هذه السطور) الذي شملته الحملة في حزيران/يونيو ١٩٨٠ ولم يخف القائمون بالتحقيق معه دهشتهم لتعسر الكشف عن هذا التنظيم الذي قالوا «لا بد وأن يُكشف وتستأصل جذوره». يمكنني أن أجزم بأن الأجهزة الأمنية والمخابراتية قد أخفقت في الكشف عن تنظيم تركماني طوراني، وذلك لسبب بسيط، هو «عدم وجود مثل هذا التنظيم في صفوف المجتمع التركماني».

إلا أن مسألة الطورانية لا تزال تثار حولها التساؤلات، ويتهم بها التركمان بغية الاساءة إليهم، والانتقاص من وطنيتهم، وتخوينهم من قبل خصومهم والكارهين لهم. ولذلك رأينا من الواجب أن نقدم نبذة مختصرة عن تاريخ نشوء الحركة الطورانية وماهية أهدافها ومبادئها وظروف نشأتها:

الحركة الطورانية

حركة فكرية قديمة تأثرت بالأفكار القومية التي انتشرت في أوربا بداية القرن التاسع عشر، استمدت الحركة اسمها من بحيرة (طوران) الواقعة في قلب صحراء (قره قوم)، الموطن الأصلي للأتراك والمغول والتتار والمانشو وغيرهم في المنطقة الكائنة ما بين روسيا والصين.

بدأت بالانتشار في تركيا كحركة فكرية نحو عام ١٩٠٣. ومن منظريها المفكران التركيان (ضياء كوك آلب) و(نيال آتسز) والكاتبة المشهورة (خالدة أديب).

تتلخص فكرة الحركة الطورانية ـ المثيرة للاهتمام التي أصبحت معروفة في اسطنبول باسم الطورانية الجديدة (يني طوران) عام ١٩١٣، بأن الشعوب الطورانية أي الأتراك والتركمان والمغول والتتار وغيرهم. . . هذه الشعوب تمتلك صفات عسكرية استثنائية ومقدرة على الحكم والانجاز، مما هيأ لها الاستيلاء على القسم الأعظم من العالم، بقيادة جنكيزخان وخلفائه (١٢١٠ ـ ١٢٦٠) ومن ثم من قبل السلاجقة والتركمان، وأخيراً الأتراك العثمانيين الذين وطدوا حكمهم باسم الإسلام زهاء ٦٥٠ عاماً في أرجاء واسعة من العالم. . ولكن أصلهم العرقي بات مهدداً بالزوال وثقافتهم ولغتهم الخاصة بالضياع في خضم الثقافة العربية والفارسية وغيرهما من الثقافات.

نمت الأفكار الطورانية نمواً سريعاً في وسط الجيل الناشئ من الأتراك. وتبنتها «جمعية الاتحاد والترقي» بعد نجاح ثورتها عام ١٩٠٨ التي أطاحت بالسلطان عبد الحميد الثاني كقاعدة لأيديولوجيتها الثورية التي داهمت مشاعر الشباب القوميين والوطنيين، والتي اعتمدت على دراسة واستقراء الأوضاع القائمة للأتراك في أواخر العهد العثماني فتوصلت إلى تثبيت الملاحظات التالية وجعلتها موضع الاعتبار في تحديد مبادئ الحركة وأهدافها، وهذه الملاحظات هي[(١)]:

١ ـ ان اللغة الأدبية التركية المكتوبة بحروف عربية، والمؤلفة من مزيج من العربية والفارسية وقليل من التركية هي غير ملائمة لها، وقد ابتعدت كثيراً عن اللغة التركية الأصيلة، وبدرجة أصبحت معها غير مفهومة باطراد من قبل الرجل

---

(١) مذكرة سرية تحمل عدد (سري) PO 371/2778 (107967) وضعها المكتب العربي (البريطاني) في القاهرة في أيار/مايو ١٩١٦.

الاعتيادي الذي لم يتضلع من اللغة الأدبية التي تطغى عليها الكلمات الأجنبية بنسبة عالية جداً. وقد أحدث هذا الأمر بعد ثورة ١٩٠٨ ردّة فعل أدبية لصالح أسلوب تركي بسيط وإدخال الكلمات التركية مكان الكلمات الأجنبية مما أثار مخاوف الأوساط العربية التي اعتبرتها حركة التتريك ضدها.

٢ ـ ان الأتراك المسلمين في روسيا وقفقاسيا الذين قاموا بدور كبير في الثورة التركية وبعدها في اسطنبول، حثوا عناصر من المسلمين بين رجال «تركيا الفتاة» على طلب الحصول على تعاطف مسلمي أواسط آسيا والقفقاسية وإيران الشمالية (أذربيجان) الذين كانوا أتراكاً أو قريبين منهم من الناطقين بالتركية والمتشبعين بالثقافة التركية القديمة للتوحد فيما بينها ومع أتراك الأناضول.. وقد أصبحت الفكرة السائدة أن الأتراك العثمانيين حتى إذا استطاعوا أن يحققوا النجاح بتبنيهم مبدأ «الإسلام الشامل» فإنهم ينتهون إلى الاندماج في العرب الأكثر عدداً، وتضيع لغتهم وثقافتهم في لغة العرب وثقافتهم وهذا يعني بالمفهوم المخالف، أن الغاية هي حماية الأتراك من الانصهار، ولغتهم وثقافتهم الخاصة من الضياع، ليس العكس أي تتريك العرب كما روجته الدعاية الغربية إبان الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ ـ ١٩١٨ وما بعدها.

٣ ـ ارتأى الكثيرون من رجال تركيا الفتاة وغيرهم، أن الإسلام مال مسايرةً للتأثيرات والتقاليد العربية والفارسية، إلى تحويل الأتراك إلى عنصر إسلامي شرقي دون ثقافة خاصة بهم، لذلك استهوتهم الحركة الطورانية الجديدة التي تهتم بالثقافة والتقاليد التركية الأصيلة وتحرص على تعزيز كيان المجتمعات التركية.

لم تحل سنة ١٩١٢ إلا كانت الحركة الطورانية في كامل نموها، وقد تبلورت أهدافها في هذا الوقت بصورة واضحة. وكانت هذه الأهداف هي:

الأهداف الطورانية[٢]

١ ـ خلق روح وطنية وقومية مستقلة عن الإسلام وهذا يعني تبني العلمانية في ادارة شؤون البلاد.

(٢) Alfred Nossing في *Der Tag* نقلتها مجلة *Near East* الصادرة في ١٤ نيسان/أبريل ١٩١٦.

٢ ـ تطوير روح العسكرية والفروسية بين الأتراك وتنميتها.

٣ ـ إنشاء علاقات تجارية واقتصادية وصلات قوية مع أتراك إيران الشمالية (أذربيجانيين) وأتراك روسيا الجنوبية وشرق الصين. وقد استهدفت هذه الفكرة تحقيق تواصل جغرافي بين مجموعات الأتراك في الأماكن المختلفة من الأمبراطورية العثمانية المترامية الأطراف الذي أصبح مقطوعاً بسبب الانتشار الواسع وانقطاع الصلة بالموطن الأصلي، بعكس العرب المسلمين الذين حافظوا على التواصل الجغرافي بين (المنشأ) الموطن الأصلي والأقطار التي انتشروا فيها في عهد الفتوحات الإسلامية الأموية والعباسية(٣).

ومن هنا الاختلاف بين الحركة الطورانية والحركة الكمالية (كماليزم) التي تضمن في ميثاقها الوطني الصادر في عام ١٩٢١ ودستورها الدائم، عدم وجود أطماع لتركيا في الأراضي التي تقع خارج حدودها الجغرافية المذكورة في الميثاق، بذلك تكون قد تخلت عن الفكرة الطورانية في تحقيق التواصل الجغرافي مع الأتراك الباقين خارج حدودها، إلا أنها أعطت الحق لكل هؤلاء أن يعتبروا تركيا (وطنهم الأم) لهم، ولعل السياسة الكمالية الخارجية راعت الظروف الدولية التي لم تعد تسمح بتحقيق فكرة التواصل أو التوحيد، ولا سيما أن أكثرية كبيرة من أتراك روسيا والقفقاسية وإيران الشمالية أي «الموطن الأصلي للأتراك» أصبحت تحت حكم الاتحاد السوفياتي والصين، وأن المجموعات الأخرى منتشرة في الأقطار الأوربية والعربية ومن الصعب، إن لم يكن من المستحيل، تحقيق ما استهدفته الفكرة الطورانية، لذلك حاربها كمال آتاتورك وخلفاؤه.

٤ ـ تحرير اللغة التركية من الكلمات العربية والفارسية وقد حققت تركيا الكمالية هذا الهدف إلى حدٍ كبير فأدخلت الحروف اللاتينية بدل العربية، وبذلك أصبحت اللغة التركية الحديثة بسيطة ومفهومة، ولكن انقطعت صلتها بمصادرها القديمة، كما وابتلت اللغة التركية بتسرب المصطلحات اللاتينية من الإنكليزية والفرنسية إليها بحكم متطلبات التكنولوجيا والعصرنة.

وباختصار فإن الأهداف الطورانية هذه جعلت من الأتراك يفكرون بأنفسهم أولاً وكلياً، كأتراك وثانياً، كمسلمين، وليس العكس، الأمر الذي استوحت منه

---

(٣) المؤلف (راجع الباب الأول ـ الفصل الأول ـ ص ٣٤) من الكتاب.

الكمالية فكرة فصل الدين عن الدولة، فأصبحت ثاني دولة في العالم، بعد فرنسا، تتبنى العلمانية. ومما يجدر بالاشارة أن حزب «الرفاه» بزعامة نجم الدين أربكان، شريك الائتلاف الحكومي مع حزب «الطريق القويم» الذي تترأسه تانسو جيللر، يسعى إلى قلب المعادلة مرةً أخرى، وتشهد تركيا اليوم صراعاً مريراً بين العلمانية والتوجه الإسلامي.

أساليب الدعاية والتعبئة

أما فيما يتعلق بأهم أساليب الدعاية والتعبئة لإنماء روح القومية وإذكائها، التي اتبعت في تركيا خلال عام ١٩١٢ فكانت كما يلي:

أ ـ إنشاء مدارس جديدة كوسيلة لتطبيق مناهج تستهدف غرس روح الوطنية والقومية في نفوس الجيل الناشئ.

ب ـ الاهتمام بتدريس التاريخ التركي والأفكار الطورانية في المدارس العالية.

ج ـ ترجمة مؤلفات علمية وتأريخية عديدة إلى اللغة التركية الحديثة التي تتسم بالبساطة.

د ـ نشر مصنفات دعائية كثيرة بضمنها رواية (يني طوران) المشهورة التي تتحدث عن الحقوق النسوية وتروج الأفكار الطورانية، بقلم الداعية لحقوق المرأة والكاتبة المشهورة خالدة أديب (١٨٨٣ ـ ١٩٦٢).

وقد أهمل اقتراح لترجمة القرآن الكريم إلى التركية نظراً إلى معارضة العلماء المسلمين. ولكن تم ترجمته بعد مرور فترة.

عهدت بهذه الفعاليات إلى جمعية مهمة تعاونها الدولة مالياً تعرف باسم (تورك أوجاغي) وفروعها في كل أنحاء البلاد[٤]. وقامت هذه الجمعية بفعالية جذابة جداً بخلق قوة كبيرة من الكشافة (ايزجي) لأولاد الأتراك، تحت رعاية أنور باشا أحد زعماء «الاتحاد والترقي» البارزين، يتلقى أعضاء هذه المؤسسة تدريباً عسكرياً يهيئهم للاستخدام في القوات المسلحة كضباط صف. وشارتهم وأسماؤهم الكشافية

(٤) أوجاق «باللغة التركية» الموقد «ولكنها تستعمل أيضاً للكناية عن «البيت» أو «الأسرة» اشارة إلى «الموقد» الذي يجمع شمل الأسرة حوله.

وعناوينهم تركية محضة. وكان الباش بوغ (الأمير) يقود ألوية الكشافة وينظمهم (الأورطة بك) أو (يماق بك) ويلقنون أن يعتبروا كل الطورانيين أخواناً لهم، ويصفقون لخاقان الترك فقط.

هذه كانت أهداف وتوجهات الحركة الطورانية ودعايتها التي كانت موجهة ومقتصرة في الظروف الاعتيادية على الأتراك والشعوب المماثلة لها، ولكن بعض الكتّاب نشروا بعض الكتب والمقالات اللامسؤولة والطائشة، وقد دفعتهم إلى كتابتها حماستهم إلى النظام الجديد، مما أخاف الوطنيين العرب. ومن بين تلك الكتابات التحريفية ما دعا إليه جمال نوري في كتابه حاجتنا الوطنية الجديدة وفي كتاباته الأخرى إلى التتريك التدريجي للولايات العثمانية، ورغم أن هذا الأمر كما هو واضح من الأهداف والممارسات الطورانية لا ينسجم مع توجهات مثل كتابات كهذه، إلا أنها كانت كافية لأن تكون مادة دعائية دسمة استغلها البريطانيون وغيرهم من أعداء الترك إبان الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ ـ ١٩١٨ وما قبلها وبعدها لإثارة العرب ضدهم.

الطورانية والحركة الكمالية

يخلط البعض بين الحركتين الطورانية والكمالية التي وضع مصطفى كمال أتاتورك مبادئها ورسخ أسسها. وفي الواقع أن الكمالية (كماليزم) أبقت على بعض أفكار الطورانية، وتخلت عن البعض الآخر، ومن جملة ما أبقت عليه من الأفكار هي فكرة فصل الدين عن الدولة، أي الأخذ بالعلمانية، وتطهير اللغة التركية من الكلمات الأجنبية والاهتمام بالثقافة والتراث إلى جانب التركيز على الروح الوطنية. وأما الأفكار الطورانية التي تخلت عنها الحركة الكمالية، فهي فكرة التواصل الجغرافي والارتباط مع الموطن الأصلي وتحريره من قبضة الاتحاد السوفياتي والصين، الأمر الذي بات تحقيقه حسب تقديرات الكماليين ـ من غير الممكن ـ عملياً وواقعياً، وأن محاولة الاتصال أو تأسيس العلاقات مع الشعوب التركية التي أصبحت تحت سيطرة هذين العملاقين أو مع الأقليات التركية التي ظلت خارج الحدود الدولية في الأقطار المختلفة من العالم، من شأنها أن تخلق لتركيا الفتية مشاكل كبيرة تعرقل نموها، وكما قد تعرّض الأتراك في تلك الأقطار إلى ضغوط سياسية وإجراءات قمعية قد تزيد من معاناتهم وتؤدي بالتالي إلى القضاء على كيان مجتمعاتهم، لذلك أجرت تعديلات في المناهج الدراسية والتاريخية أبعدتْ منها

الأفكار المتناقضة مع نهجها هذا، وحظرت التنظيمات الطورانية ولاحقت أعضاءها السابقين.

وعلى صعيد السياسة الداخلية تحولت تركيا الكمالية، منذ عام ١٩٤٧، من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية البرلمانية الدستورية، والممارسة الديموقراطية، وسعت إلى جانب ذلك للوصول إلى مصاف الدول الديموقراطية التي يسودها القانون والنظام، وقد قطعت شوطاً في هذه المجالات بحيث غدت الحركات الإسلامية تحاول أن تسير وفق أطرها العامة على الأقل في المرحلة الحالية.

حزب الحركة القومية (MHP)

تشكل هذا الحزب في تركيا في عام ١٩٦٢، أي بعد مرور عام واحد على انقلاب ١٩٦١ برئاسة العميد الركن ألب أرسلان ترك ايش مهندس الانقلاب العسكري المذكور، بعد إحالته على التقاعد. ويعتبر الآن زعيم الحركة القومية لأتراك العالم بلا منازع، يلقب (باش بوغ) وهذا اللقب من التسميات الطورانية (يني طوران) كما مرّ ذكره[٥].

يتبنى حزب الحركة القومية (M H P) بعضاً من أهداف الحركة الطورانية التي تبنتها الحركة الكمالية وتطبقها الجمهورية التركية من العلمانية والاهتمام بالثقافة والتراث والأمجاد التاريخية كما بينا، ويعتمد الحزب في الدعاية والتعبئة الجماهيرية على الجمعيات التي تعرف باسم (أولكو أوجاغي) على غرار (تورك أوجاغي) ويسعى إلى تقوية الصلات الأخوية بين أتراك العالم، وتأسيس علاقات وطيدة مع الجمهوريات التركية الإسلامية التي نالت استقلالها بانهيار الاتحاد السوفياتي ١٩٨٩، مبنية على الأسس والمبادئ القومية والوحدوية ويتضمن منهج الحزب التأكيد على الديموقراطية والتعددية البرلمانية وتداول السلطة ويعتبر كل مواطني تركيا أتراكاً بغض النظر عن انتمائهم العرقي أو الديني أو الطائفي، ويركز في منهاجه كثيراً على قواعد الأخلاق والاستقامة والشرف والنزاهة، ينص عليها في مصنّفة بعنوان الأنوار التسعة بمعنى (المبادئ التسعة).

(٥) توفي آلب أرسلان تركيش، زعيم الحركة القومية (باش بوغ) ومؤسس حزب الحركة القومية في نيسان/ ابريل ١٩٩٧.

والسؤال الكبير الآن: أين تركمان العراق من الحركة الطورانية هذه وأهدافها...؟ هل من المنطقي والمعقول من الناحية العملية، أن يتبنى أي حزب أو تنظيم تركماني سياسي سري أو علني مثل تلك الأهداف...؟ فهل يمكن بمجرد التفكير بتتريك العرب في العراق من قبل التركمان... أو إنقاذ تركستان الشرقية من حكم الصين.. مثلاً.؟.. و.. الخ.

وعليه جلّ ما تسعى إليه الحركات والتنظيمات التركمانية هو الحصول على الحقوق القومية المشروعة والتمتع بالحرية والأمن والاستقرار في العراق الموحد أرضاً وشعباً. وعليه فإن إلصاق تهمة الطورانية بالتركمان يعتبر من قبيل الاساءة ولغرض الانتقاص من وطنيتهم وتخوينهم من قبل خصومهم السياسيين ليس إلا..

الخاتمة

يُستخلص مما تقدم في هذه الدراسة، أن أقدام التركمان وطئت أرض الرافدين لأول مرة في التاريخ في العهد الأموي عام ٥٤ الهجري (بداية القرن الحادي عشر الميلادي) قادمين من مواطنهم الأصلية في إقليم (تركمان ايلي) الصغد، الواقع في أواسط آسيا التي تقع فيها حالياً الجمهوريات التركية الإسلامية التي نالت استقلالها نتيجة انهيار الاتحاد السوفياتي، وتفتته والتي كانت تسمى في العهد الإسلامي (خراسان) أو إقليم ما وراء النهرين والمقصود من النهرين (سيحون وجيحون).

دخلوا إلى العراق بعد أن تشرفوا بالدخول في الدين الإسلامي في موطنهم الأصلي بفترات متعاقبة وبدفعات، ولأغراض متعددة، كالاستقدام للعسكرة من قبل الولاة الأمويين والعباسيين للحماية والدفاع عن الديار الإسلامية، أو بدوافع الهجرة للالتحاق بالعوائل، أو لأغراض تجارية وطلب العلم، أو كفاتحين ومحتلين في أواخر العهد العباسي، حيث علا شأنهم بتشكيل عدة دول وإمارات، وحكموا العراق من بغداد في عهدي الدولتين (قره قوينلو، وآق قوينلو) وبعض الأقطار المجاورة (سوريا، فلسطين، لبنان) اضافة إلى العراق في عهد السلاجقة العظام، وذلك منذ بداية القرن الثالث عشر إلى نهاية القرن الخامس عشر. وقد سبق حكمهم هذا في العراق الحكم العثماني بقرنين من الزمن. ولم تخل الموجات العثمانية التي دخلت العراق من القبائل التركمانية، وكذلك الحملات الصفوية والجلائرية، وأضحوا جزءاً من فسيفساء المجتمع العثماني متعدد القوميات والطوائف والأديان، وقد اقتصر دورهم في العهد العثماني في الأكثر على تقديم العون والإسناد العسكري والمدني في ادارة البلاد.

تحول المجتمع التركماني منذ أواخر عهد حكمهم إلى مجتمع مدني وحضاري،

اختفت الحالة القبلية عندهم حيث استهوتهم الحياة المدنية، فأضحت بغداد في أواخر العهد العثماني مركزاً مهماً للأدب التركماني الذي يعتبر فرعاً مهماً من شجرة الأدب التركي الكبير، فيما أصبحت لمدينة كركوك مكانة أدبية وثقافية مرموقة، ترفد الدولة العثمانية ومن بعدها الدولة العراقية (بعد تأسيسها) بالخبرات العلمية الادارية في المؤسسات المدنية والعسكرية.

استقروا في البقاع الذي تمتدّ الآن من تلعفر في الشمال الغربي من العراق إلى مندلي في الجنوب الشرقي منه، واتخذوه وطناً لهم منذ مدة تزيد على ألف عام وإلى الأبد، ولا أدل على تمسكهم بأرض الأجداد واعتزازهم بها، من عدم مغادرتهم لها بسقوط الأمبراطورية العثمانية، على الرغم من فسح المجال لهم للمغادرة إن شاؤوا بموجب بنود معاهدة لوزان من (٣٠ ـ ٣٦)، ولكنهم ظلوا متمسكين به رغم المآسي والويلات التي تعرضوا لها خلال سبعين سنة خلت، حريصين على وحدة العراق أرضاً وشعباً بقدر حرصهم على أمن البلاد واستقرارها، والحفاظ على أواصر الأخوة والوحدة الوطنية.. فلم يأتوا بعمل من شأنه أن يخل بأمن البلاد واستقرارها منذ تشكيل الدولة العراقية. وشاركوا الشعب العراقي في الضراء دون السراء. لم يرفعوا السلاح بوجه أية ادارة حكومية، كما أنهم لم يتحالفوا مع أية أنظمة حكومية ضد مصالح الشعب العراقي. وكانوا على الحياد في النزاع السياسي والمسلح ما بين الحركات الكردية والحكومات العراقية المتعاقبة رغم وجود قواسم مشتركة بين مطاليبهم القومية ومطاليب الحركة الكردية كونهما من طبيعة واحدة. لقد اضطروا إلى الوقوف على الحياد للحفاظ على التوازن بين الطرفين ولأسباب قاهرة أخرى بينتُها تفصيلياً في مواقعها، مما أجبرهم على إيثار العزلة السياسية والتقوقع الاجتماعي، وقد سهل ذلك على الحكومات العراقية التقليل من شأن وجودهم وكيانهم وتهميش أهمية دورهم السياسي والاجتماعي، وبالتالي إسقاطهم من المعادلات السياسية، وحجب حقيقة وجودهم التاريخي والواقعي عن العالم الخارجي بالتعتيم الإعلامي المكثف. ولم ينجهم من القمع والبطش بهم ولم يبعدهم من اضطهاد الأنظمة الحكومية المتعاقبة، اتباعهم سياسة رصينة وهادئة، وبعيدة عن ممارسة العنف وإقلاق الأمن والاستقرار في البلاد، بل وقد وضع نظام صدام حسين قيد التنفيذ مخططه التآمري الذي استهدف تفتيت كيانهم وقلع جذورهم التاريخية من أرض العراق. كما لم تنقذهم من المجازر البشعة التي تعرضوا لها لأسباب تاريخية حقدية أو النابعة عن الحقد أو سياسية، فلم تجد

صداها سوى في وجدان أبنائهم وضمائر الشرفاء من أبناء الشعب العراقي. فلم يصل صوت مظلوميتهم إلى العالم الخارجي بسبب التعتيم الاعلامي والنهج السياسي المتبع ضدهم منذ فترة الانتداب البريطاني واحتلاله للعراق وإلى يومنا هذا.

ولكن حين بلغ السيل الزبى وتأزم الوضع العراقي بسبب ممارسات الدكتاتور الذي عرض الشعب العراقي بكل شرائحه ومكوناته إلى الهلاك، والبلاد إلى الدمار... ولما لم يعد هنالك مجال للوقوف على الحياد أو في موقف المتفرج، اندمجوا كلياً مع الشعب العراقي فشاركوا في الانتفاضة الشعبية في آذار/مارس ١٩٩١ وتعرضوا للقتل الجماعي في (التون كوبري وكركوك وتزة خورماتو وطوزخورماتو) وغيرها، وتشردت على أثرها آلاف العوائل التركمانية التي تنتشر الآن في جميع الأقطار الأوربية والأميركية وفي تركيا وإيران وغيرها.

وعلى أثر تفاقم الوضع الداخلي أكثر فأكثر أعقاب حرب الخليج الثانية، وإبان انتفاضة آذار/مارس ١٩٩١، انتظم أبناء القومية في حركات وتنظيمات سياسية علنية، تعمل في الساحة السياسية العراقية جنباً إلى جنب مع قوى وتيارات المعارضة العراقية، من أجل تخليص الشعب من نير الديكتاتورية والاستبداد وإحلال البديل الديموقراطي الدستوري والبرلماني الذي يسود فيه العدل والحرية والمساواة.

وأخيراً تعرض مناضلو التنظيمات السياسية التركمانية العاملة في الداخل للقتل والاعدام من قبل القوات العراقية التي اجتاحت مدينة أربيل في ٣١ آب/ اغسطس ١٩٩٦ بدعوة من الحزب الديموقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البرزاني... وفقد أبناء التركمان في هذه الحادثة الدموية قافلة أخرى من الشهداء مضافة إلى قوافلهم الأخرى السابقة.

وعلى صعيد آخر تضمنت دراستنا المتواضعة هذه الاجابة على جملة التساؤلات التي واجهتنا إثر ظهور التركمان في مسرح السياسة العراقية بوزن وفعالية بعد حرب الخليج الثانية، تتعلق بملامح الوضع السياسي والاجتماعي وأهمية دورهم السياسي في المعادلات السياسية العراقية الداخلية والخارجية ولا سيما تلك التي تختص بالمنطقة التي يتواجدون فيها بكثافة، الدور الذي كان غائباً عن مسرح السياسة العراقية طيلة الفترة التي سبقت الحرب المذكورة، للأسباب والعوامل التي حددناها بالتحليل المنطقي. وكذلك تضمنت إجابات على التساؤلات الكثيرة التي

أثيرت في الآونة الأخيرة حول عدد نفوس التركمان في العراق وأماكن سكناهم وأهمية ذلك في حل المشكلة الكردية، وبالأحرى في حل مشكلة القوميات ضمن اطار العراق الموحد.

ولم تهمل الدراسة تقديم تحاليل علمية لوقائع ملموسة هي التي مهدت السبيل إلى ارتكاب مجازر دموية ضد التركمان سواءً في العهد الملكي أو في العهد الجمهوري (الأسباب والنتائج).

وجاءت بتفصيلات كاملة عن ممارسات نظام بغداد القهري ومخططاته التآمرية لنسف المجتمع التركماني بتطبيق عملية التعريب القسرية للمناطق التركمانية ولا سيما مدينة كركوك التي تعتبر أهم مركز اجتماعي وسياسي وتاريخي للتركمان، مدعومة بالوثائق الثبوتية الرسمية. كذلك هنالك تفصيلات عن انتهاكات حقوق الإنسان الموجهة ضد التركمان مثبتة أيضاً بالوثائق الثبوتية وقوائم بأسماء الشهداء والمفقودين والمسجونين والمعتقلين لأسباب سياسية.

وتضمنت الفصول الأخيرة، تحديد الثوابت الوطنية من وجهة نظر الرأي العام التركماني، وكذلك تحديد الأهداف والغايات التي تعبر عن الآمال والتطلعات المستقبلية للأجيال القادمة. كما تعكس وجهة نظرنا الشخصي المستند على الرأي العام التركماني حول مستقبل العراق وشكل الحكم فيه.

ونأمل بأننا بهذا المجهود المتواضع استطعنا تقديم فكرة مبسطة، مترابطة عن التاريخ السياسي لثالثة كبرى القوميات العراقية (التركمان) منذ أن وطئت أقدامهم العراق قبل ألف عام تقريباً وإلى يومنا هذا، وبذلك نكون قد حققنا الغاية المرجوة منه، بوضعنا بين أيادي القارئ لها، ولا سيما فيما يخص تأريخ التركمان ضمن تاريخ العراق المعاصر.

والله الموفق.

الملاحق والوثائق الثبوتية

الملحق (أ) قافلة شهداء التون كوبري في انتفاضة آذار/ مارس ١٩٩١.

القائمة (١) أسماء الشهداء الذين أعدموا شنقاً.

القائمة (٢) قائمة بأسماء بعض الشهداء الذين استشهدوا خلال الإنتفاضة الجماهيرية آذار/ مارس ١٩٩١.

القائمة (٣) أسماء بعض المعتقلين التركمان في سجون النظام.

القائمة (٤) أسماء المسجونين والمعتقلين المستثنين من قرارات العفو.

القائمة (٥) أسماء الذين ألقي القبض عليهم في أحداث عام ١٩٩٦ في أربيل ولم يعرف مصيرهم لحد الآن.

الوثائق الثبوتية

المصادر

الملحق (أ)

قصة مجزرة «التون كوبري» في انتفاضة آذار/ مارس ١٩٩١

التون كوبري (ناحية) تابعة لمحافظة كركوك تبعد عن مدينة كركوك بحوالي (٤٠) كم شمالاً، سكان الناحية الأصليون من التركمان، وقد نزح إليها الأخوة الأكراد من القرى المجاورة، بذلك أصبح سكان الناحية خليطاً من التركمان والأكراد. ولكن ما يزال التركمان يشكلون الأكثرية، ويتركزون في الضفة الجنوبية من نهر الزاب الصغير الذي يخترق المدينة الصغيرة بفرعين ويقسمها إلى شطرين يوصل بينهما جسران حديديان قديمان وجسر آخر حديث..

أما قصة ومأساة قافلة شهداء التركمان في انتفاضة آذار/ مارس عام ١٩٩١ ومحنة أهل المدينة الصغيرة البائسة، كما رواها أحد الناجين فهي:

وصلت أخبار دخول قوات صدام إلى مدينة كركوك من الأهالي الفارين منها والمتوجهين نحو محافظة أربيل وغيرها.. وكانت الناحية (التون كوبري) إلى ما قبل الغروب هادئة لم يكن هنالك ما يشير إلى الخطر الداهم. وكان السكان في حالة من الاضطراب والقلق والترقب بسبب الأخبار السيئة التي كانوا يتلقونها من الفارين من مدينة كركوك.

إلا أن الحالة لم تدم هكذا كثيراً.. إذ قبل حلول الظلام، اقتربت أصوات انفجارات المدافع والصواريخ، وبدأت القذائف تتساقط هنا وهناك على المنازل داخل المدينة فدبت الفوضى والهلع في صفوف الأهالي الآمنين العزل، وبدأت حالة من الذعر والرعب والاضطراب، فخرجوا إلى الشوارع ثم سارعوا، أطفالاً ونساءً وشيوخاً وشبّاناً بالاتجاه المعاكس لمصدر القصف وكانوا جميعاً على طريق التون كوبري ـ أربيل، جرياً على الأقدام، والبعض منهم بسياراتهم الخاصة والعامة...

ولكنهم لم يكادوا يبتعدون كثيراً (أي بعد بضعة كيلومترات)، إلاّ ظهر أمامهم رتل عسكري مؤلف من ناقلات أشخاص مدرعة بقيادة ضابط برتبة ملازم أول أوقفهم، وجمع القادمين تباعاً.. ثم فصل الرجال عن النساء والأطفال، وبعد ذلك طلب من التركمان تجمعهم في مكان منعزل عن الأكراد.. على يمين الطريق.. وفي هذه الأثناء وصل آمر الرتل، وهو برتبة مقدم أو رائد، وكان يتكلم بلهجة أهل تكريت.

نادى على الملازم الأول، وسأله عما فعل، أجابه الملازم: هؤلاء التركمان وأولئك الأكراد.. وهناك النساء والأطفال.. قال ذلك مشيراً إلى المجموعات.. قال المقدم المجرم عديم الضمير والإنسانية، خائن الشعب، عبيد المال والنياشين والسيارات:

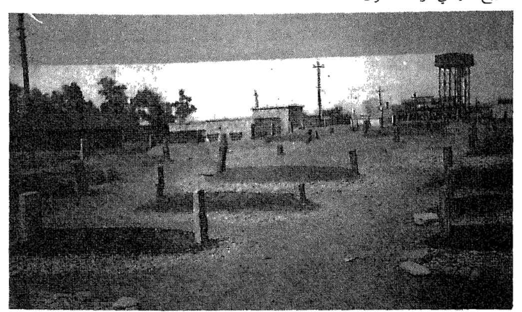
«ماكو تركمان أو أكراد، واحد أنكس (أنجس) من الثاني، كلهم خونة اجمعهم سوية» نفذ الملازم الأول أوامر سيده ولكن بتثاقل واضح.. ثم تلقى أمراً بإبعاد النساء والأطفال قليلاً إلى الوراء. مرت دقائق رهيبة، جمدت الدماء في عروق الحاضرين البائسين، وكانت بمثابة الدهر كله.. انقضت بما يشبه يوم الحشر، حيث اختلطت أصوات لعلعة رصاصات الغدر والخيانة تمزق أجساد الأبرياء العزل، بصراخ النساء والأطفال والشيوخ وباستغاثة وحشرجة الأبرياء ضحايا الغدر، قبل أن يفارقوا الحياة وتختلط دماء بعضهم ببعض ويلتحقوا بقافلة الشهداء الأبرياء ضحايا الغدر والخيانة والإجرام.

هذا وقد عاد أهالي الشهداء وذووهم بعد أسابيع يبحثون عن جثث الشهداء، فاهتدوا أخيراً إلى الموقع الذي دفنوا فيه بصورة جماعية في (مقبرة جماعية).

وفي أدناه قائمة بأسماء الشهداء الـ (٣٥) إنساناً

الاسم الثلاثي	اسم الأم
١ ـ حسيب مشير رضا	بديعة سعيد
٢ ـ عبد الرحمن مشير رضا	بديعة سعيد
٣ ـ جنكيز مظلوم نوري	عزيمة عايد
٤ ـ منصور مظلوم نوري	عزيمة عايد
٥ ـ نور الدين مظلوم نوري	عزيمة عايد

٦ ـ سلام رشيد حيرول	صدرية نوري
٧ ـ ندام رشيد حيرول	صدرية نوري
٨ ـ هاشم محمد توفيق	لميعة بغداد (حافظ)
٩ ـ قاسم محمد توفيق	لميعة بغداد (حافظ)
١٠ ـ شعلان فيصل سلمان	شكرية خان ابراهيم
١١ ـ ملك فيصل سلمان	شكرية خان ابراهيم
١٢ ـ عصام مدحت عزت	نبهة مولود
١٣ ـ هاني مدحت عزت	نبهة مولود
١٤ ـ عامر مدحت عزت	نبهة مولود
١٥ ـ أحمد أنور	خيرية ابراهيم
١٦ ـ نوران أحمد	خيرية ابراهيم
١٧ ـ آتيلا أحمد	خيرية ابراهيم
١٨ ـ محمد خالد صالح	أمينة علي
١٩ ـ عدنان خالد صالح	أمينة علي
٢٠ ـ هشام احسان علي رضا	ندرت مردان
٢١ ـ احسان علي رضا	ـ
٢٢ ـ طارق بايز	صديقة رشيد
٢٣ ـ عدنان بايز	صديقة رشيد
٢٤ ـ عزيز علي	عطية
٢٥ ـ عصام عثمان جميل	ـ
٢٦ ـ صائب فنار قادر	شكرية عسكر
٢٧ ـ سعود خطاب مرتضى	سعدية رشيد
٢٨ ـ حازم أنور عشا	خديجة سوار
٢٩ ـ عمر خورشيد	خميسة ولي كريم
٣٠ ـ عامر عمر خورشيد	أنيس ولي كريم
٣١ ـ نجيب سعيد صالح	هدية رشيد
٣٢ ـ ارشاد خورشيد	ساجدة جلال
٣٣ ـ محمود رشيد	ـ
٣٤ ـ عماد محمد رشيد	رمزية
٣٥ ـ جنيد سعد بهجت	خولة نعمت



مقبرة جماعية لشهداء التركمان «التون كوبري» في انتفاضة أذار/مارس ١٩٩١



صورة عوائل تركمانية هاجرت إلى تركيا

القائمة (١)

قائمة بأسماء بعض التركمان الذين أعدموا شنقاً

الاسم	المهنة	الملاحظات
١ ـ الزعيم عبد الله عبد الرحمن	زعيم (عميد) متقاعد/رئيس نادي الاخاء التركماني ببغداد	نفذ به حكم الإعدام في ١٩٨٠/١/١٦
٢ ـ الدكتور نجدت قوچاق	استاذ مساعد في كلية الهندسة بجامعة بغداد	= = = = = = = = وكان قد نال مكافأة من رئاسة الجمهورية تثميناً لأبحاثه العلمية
٣ ـ عادل شريف	رجل أعمال	نفذ حكم الإعدام به في ١٩٨٠/١/١٦
٤ ـ رشدي رشاد فتح الله	معلم	= = = = = ١٩٨٠/٧/٩
٥ ـ عز الدين جليل عبد الحميد	طالب بكلية الآداب/قسم اللغة التركية ـ الصف الثالث	= = = = = =
٦ ـ محسن علي	معلم	= = = = = =
٧ ـ صلاح عبد الله	عسكري/ سمكري	= = = = = ١٩٨٠/٧/٩
٨ ـ صلاح نجم خفاف	طالب في الصناعة	= = = = = = بعد أن بادر النظام إلى زيادة عمره البالغ ١٧ إلى ١٨ عاماً لتنفيذ حكم الإعدام به
٩ ـ حميد رحمن	خريج معهد التكنولوجيا/ جامعة الموصل	نفذ به حكم الإعدام في ١٩٨٠/٧/٨
١٠ ـ محمد ابراهيم محمد (قورقماز)	معلم	= = = = = =
١١ ـ مصطفى محمد عباس	خريج معهد التكنولوجيا/عسكري من تلعفر	= = = = = =
١٢ ـ خالد سعيد آق قويتلو	مهندس عسكري برتبة مقدم	= = = = = ١٩٨٠/٧/١١
١٣ ـ عبد الكريم الله ويردي القصاب	طالب	= = = = = ١٩٨١
١٤ ـ خالد شن گول	معلم	= = = = = =
١٥ ـ غازي النجار	معلم	= = = = = =
١٦ ـ جليل عمر	مهندس	= = = = = =
١٧ ـ عادل	معلم	= = = = = ١٩٨٢
١٨ ـ نجم الدين طاهر	مدرس لغة إنكليزية	= = = = = ١٩٨٥/١/١٢
١٩ ـ يشار مهدي	محامي من طوزخورماتو	= = = = = ١٩٨٤

٢٠ ـ سيد محمد الصالحي	رئيس غرفة تجارة كركوك	= = = = = ١٩٦٩
٢١ ـ عدنان صايغن حسن تحسين	صيدلي	اغتيل بعد انتهاء محكوميته البالغة ١٠ سنوات في حادث سيارة مدبر
٢٢ ـ علي حلمي	طالب كلية	نفذ به حكم الإعدام في ١٩٨١
٢٣ ـ احسان حلمي	طالب كلية	= = = = = =
٢٤ ـ آيدن مصطفى	مقدم طيار	= = = = = ١٩٨٨
٢٥ ـ نجاة شكري	عسكري برتبة عميد	= = = = = ١٩٨٤
٢٦ ـ معظم عثمان علي	طالب معهد الطب الفني	اغتيل بعد انتهاء محكوميته البالغة ١٠ سنوات
٢٧ ـ مالك	طالب جامعي في قسم اللغة التركية	نفذ به حكم الإعدام عام ١٩٨٨
٢٨ ـ خليل فاتح	تاجر	= = = = = ١٩٨٩
٢٩ ـ مظفر فاتح	خريج معهد الادارة	= = = = = ١٩٨٩
٣٠ ـ جنگيز پاشا أوغلو	مطرب	= = = = = =
٣١ ـ جنگيز محمد علي	طالب	= = = = = =
٣٢ ـ عبد المنعم ابراهيم	=	= = = = = =
٣٣ ـ صالح يونس علي	=	= = = = = يوليو ١٩٩٣
٣٤ ـ طارق محمد عبد الله	=	= = = = = =
٣٥ ـ شيرزاد أحمد سعيد	=	= = = = = =
٣٦ ـ نجدت ابراهيم كريم	=	= = = = = =
٣٧ ـ شيروان سليمان سعيد	=	= = = = = =
٣٨ ـ علي چرداغلي	=	= = = = = =
٣٩ ـ محمد سيويد بزرگان	=	= = = = = =
٤٠ ـ عصام عمر جليل صاري كهية	=	= = = = = =
٤١ ـ عباس مهدي رضا بندر	=	= = = = = =
٤٢ ـ حسين صافي سلطان	=	= = = = = =
٤٣ ـ تحسين قورقماز	=	= = = = = =
٤٤ ـ عصمت صابر	عسكري برتبة فريق ركن	= = = = = ١٩٩٠

٤٥ ـ الحاج مهدي بوياجي	تاجر	=	=	=	=	=	١٩٧٠
٤٦ ـ حسين كور أوثا	عامل/سائق	=	=	=	=	=	١٩٨٠
٤٧ ـ جهاد فاضل داقوقلي	موظف	=	=	=	=	=	١٩٧٠
٤٨ ـ حسين خورشيد كهية	طالب	=	=	=	=	=	١٩٨١
٤٩ ـ حسين علي رضا داقوقلي	موظف	=	=	=	=	=	١٩٨٢
٥٠ ـ طاهر شاكر شيخلرزاده	مهندس	=	=	=	=	=	١٩٨٢
٥١ ـ قاسم حسن شيخلرزاده	موظف	=	=	=	=	=	١٩٨٢
٥٢ ـ نجدت عسكر محمود	ضابط	=	=	=	=	=	١٩٧٠
٥٣ ـ محمد أوزون شكر	طالب	=	=	=	=	=	١٩٨١
٥٤ ـ نظام عبد الحسين	طالب	=	=	=	=	=	١٩٨١
٥٥ ـ علي مروان شكر	مقدم في الجيش	=	=	=	=	=	١٩٨٤

قائمة اضافية بأسماء بعض التركمان الذين أعدموا خلال السنوات ١٩٨٠ ـ ١٩٩٢

١ ـ نور الدين صديق
٢ ـ صلاح حسن
٣ ـ جمال عبد الجبار
٤ ـ علي وهاب
٥ ـ تحسين أحمد
٦ ـ عباس جلالي
٧ ـ عباس جمال
٨ ـ عباس فاضل
٩ ـ عباس مصطفى
١٠ ـ عباس نازلي
١١ ـ عبد العظيم حاجي غالب
١٢ ـ عبد العظيم زمان
١٣ ـ عبد الأمير عباس
١٤ ـ عبد الأمير حسن آغا
١٥ ـ عبد الأمير حسين
١٦ ـ عبد الخالق عزيز
١٧ ـ عبد الكريم حاجي عزيز
١٨ ـ عبد الكريم صقر
١٩ ـ عبد الكريم سفر
٢٠ ـ عبد الله محمد
٢١ ـ عبد اللطيف أحمد كوثر
٢٢ ـ عبد الرزاق أحمد شاه قولي
٢٣ ـ عادل قاسم آغا
٢٤ ـ عدنان محسن آل وهاب
٢٥ ـ أحمد بشيرلي
٢٦ ـ أحمد حسن أكبر
٢٧ ـ أحمد محمد علي كهية
٢٨ ـ أحمد رشيد علي
٢٩ ـ علي عبد الواحد
٣٠ ـ علي أصغر حسن
٣١ ـ علي باقر
٣٢ ـ علي بشيرلي
٣٣ ـ علي أكبر كوثر
٣٤ ـ علي أكبر رؤوف
٣٥ ـ علي أكبر يوسف
٣٦ ـ علي أكبر تيسينلي
٣٧ ـ علي هادي رؤوف
٣٨ ـ علي حسين
٣٩ ـ علي قنبر خليل
٤٠ ـ علي قاسم تازه لي
٤١ ـ علي كاظم
٤٢ ـ علي كمال
٤٣ ـ علي مردان حسين
٤٤ ـ عادل كومبتلي
٤٥ ـ علي موسى
٤٦ ـ علي سيد محسن
٤٧ ـ علي طوزلو
٤٨ ـ عسكر أحمد شاه قولي
٤٩ ـ عاشور ناظم تازه لي
٥٠ ـ آيدن شنگول
٥١ ـ برهان أكبر علي
٥٢ ـ برهان عز الدين نعمت
٥٣ ـ جعفر أحمد
٥٤ ـ جعفر رضا عرفات

٥٥ ـ جاسم أحمد شاه قولي
٥٦ ـ جاسم دارا
٥٧ ـ جليل فاتح
٥٨ ـ جليل ابراهيم
٥٩ ـ جليل مهدي
٦٠ ـ جمال أكبر
٦١ ـ جمال نعلبند
٦٢ ـ جمعة حسن
٦٣ ـ جمعة كاظم سلمان
٦٤ ـ جمعة كمال
٦٥ ـ جمعة پاموقچي
٦٦ ـ جمعة ساقي
٦٧ ـ أكبر عبد
٦٨ ـ أكبر علاء الدين
٦٩ ـ أكبر علي
٧٠ ـ أكبر زين العابدين
٧١ ـ أكرم عمر طه
٧٢ ـ أنور محمد علي
٧٣ ـ فائق تازه لي
٧٤ ـ فاروق نامق
٧٥ ـ فاضل عباس مصطفى
٧٦ ـ فاضل الله ويردي
٧٧ ـ غازي نجار
٧٨ ـ حبيب كرم نوري
٧٩ ـ خليل فخري
٨٠ ـ خليل حسن تقي
٨١ ـ خالد عثمان
٨٢ ـ حمدي خورشيد عباس
٨٣ ـ حميد كومبتلر
٨٤ ـ حمزة عباس
٨٥ ـ حمزة أحمد عرقجي
٨٦ ـ حسن عباس
٨٧ ـ حسن غراب
٨٨ ـ حسن حسين
٨٩ ـ هاشم حمدي باقي
٩٠ ـ هاشم رضا
٩١ ـ هاشم زين العابدين
٩٢ ـ خديجة محمد آل وهاب
٩٣ ـ حيدر قنبر
٩٤ ـ خزعل حسين
٩٥ ـ خضر بشيرلي
٩٦ ـ خضر علي مردان
٩٧ ـ حسين علي داود
٩٨ ـ حسين علي هادي رؤوف
٩٩ ـ حسين فاضل
١٠٠ ـ حسين حسن
١٠١ ـ حسين حيدر
١٠٢ ـ حسين قلندر
١٠٣ ـ حسين قاسم
١٠٤ ـ حسين محمد علي
١٠٥ ـ حسين مرتضى
١٠٦ ـ حسين زين العابدين
١٠٧ ـ ابراهيم أكبر
١٠٨ ـ ابراهيم پريادي
١٠٩ ـ احسان أصغر زينل
١١٠ ـ احسان فاضل
١١١ ـ احسان كمال
١١٢ ـ احسان محمد علي
١١٣ ـ عرفان خليل
١١٤ ـ اسماعيل احمد

١١٥ ـ اسماعيل علي
١١٦ ـ اسماعيل ابراهيم
١١٧ ـ عزت ساقي
١١٨ ـ عز الدين اسماعيل طوزلو
١١٩ ـ قاسم أحمد شاه قولي
١٢٠ ـ قاسم حمدي
١٢١ ـ قاسم حسن آغا
١٢٢ ـ قاسم حسن تازه لي
١٢٣ ـ قاسم كاظم سلمان
١٢٤ ـ قاسم محمد
١٢٥ ـ كاظم عباس
١٢٦ ـ كاظم يوسف
١٢٧ ـ كمال عبد الصمد
١٢٨ ـ كمال جمعة بهرام
١٢٩ ـ كمال قنبر
١٣٠ ـ كمال مصطفى
١٣١ ـ كريم زين العابدين
١٣٢ ـ محمود رشيد
١٣٣ ـ محمود طاووقلي
١٣٤ ـ مهدي شيخ ابراهيم
١٣٥ ـ محمد عبد الله
١٣٦ ـ محمد علي عباس
١٣٧ ـ محمد جعفر ترزي
١٣٨ ـ محمد حسن تقي
١٣٩ ـ محمد حسين بشيرلي
١٤٠ ـ مصطفى حسين
١٤١ ـ محمد مرتضى داوود
١٤٢ ـ محمد سمين
١٤٣ ـ محمد سيد حسين
١٤٤ ـ محمد تقي أحمد
١٤٥ ـ محمد ولي
١٤٦ ـ شرف حسن آغا
١٤٧ ـ مردان. . .
١٤٨ ـ مهيد حمزه لي
١٤٩ ـ ملا حمد
١٥٠ ـ محسن علي هادي
١٥١ ـ محسن فاضل
١٥٢ ـ محسن فرحان
١٥٣ ـ محسن حسن
١٥٤ ـ محسن مقصود علي
١٥٥ ـ موسى جمعة بهرام
١٥٦ ـ موسى كاظم
١٥٧ ـ موسى ميرزا
١٥٨ ـ موسى تيسينلي
١٥٩ ـ مصطفى علي مهدي آغا
١٦٠ ـ نجاة حسن
١٦١ ـ مصطفى كاظم سلمان
١٦٢ ـ مصطفى باشا
١٦٣ ـ موطلو عباس
١٦٤ ـ مظفر فاتح
١٦٥ ـ مؤمن حاجي واحد
١٦٦ ـ ممتاز أكرم عباس
١٦٧ ـ مسلم حمدي
١٦٨ ـ ناصح عباس
١٦٩ ـ نجاة جلال باشا
١٧٠ ـ نجاة اسماعيل
١٧١ ـ نجاتي اسماعيل
١٧٢ ـ نجاة قاسم قوريالي
١٧٣ ـ نجاة محمد

١٧٤ ـ نجدت مظلوم
١٧٥ ـ نجدت شاهباز
١٧٦ ـ نجف تيسينلي
١٧٧ ـ نجف طوزلو
١٧٨ ـ سليم حمدي باقي
١٧٩ ـ نجم الدين خلف
١٨٠ ـ نجم الدين طاهر
١٨١ ـ نشأت مدحت
١٨٢ ـ نهاد محمد
١٨٣ ـ نيازي صديق قصاب
١٨٤ ـ نور الدين سلمان آغا
١٨٥ ـ نور الدين صديق
١٨٦ ـ عمر أسعد
١٨٧ ـ عمر ملا شاكر
١٨٨ ـ رمزي محمد
١٨٩ ـ رضا مرتضى
١٩٠ ـ رضا رشيد محمد
١٩١ ـ صباح محمد جدوع
١٩٢ ـ صلاح علي عباس
١٩٣ ـ صلاح حسن
١٩٤ ـ صلاح محمد جدوع
١٩٥ ـ صلاح نور الدين
١٩٦ ـ سالم حسن تقي
١٩٧ ـ صفاء حسن
١٩٨ ـ صفاء ساقي
١٩٩ ـ سفيل غائب مهدي
٢٠٠ ـ سلمان رشيد
٢٠١ ـ سرجان شاكر جايچي
٢٠٢ ـ سرتيب حسين
٢٠٣ ـ ستار بايرقدار
٢٠٤ ـ سيد عاشور
٢٠٥ ـ سيد جعفر
٢٠٦ ـ سيد محمد
٢٠٧ ـ سيد حسين
٢٠٨ ـ سنان محمد
٢٠٩ ـ صبحي باقي
٢١٠ ـ صبحي فاضل
٢١١ ـ شهاب أحمد
٢١٢ ـ ضياء قاسم
٢١٣ ـ شكري محمود شكر
٢١٤ ـ شكري محمد
٢١٥ ـ تحسين أحمد
٢١٦ ـ طالب جمعة
٢١٧ ـ طالب ملا هادي چايچي
٢١٨ ـ عمران خضر علي مردان
٢١٩ ـ وليد عزيز
٢٢٠ ـ يشار خليل قنبر
٢٢١ ـ يشار عز الدين
٢٢٢ ـ يشار عز الدين طوزلو
٢٢٣ ـ يوسف رفيق
٢٢٤ ـ يوجل موسى
٢٢٥ ـ يوكسسل ولي
٢٢٦ ـ زكي محمد علي
٢٢٧ ـ زين العابدين صابر
٢٢٨ ـ ضياء قصاب أوغلو

أسماء بعض التركمان الذين حكموا بالأحكام المؤشرة ازاء أسمائهم في شباط عام ١٩٩٣.

الأسماء	الأحكام
١ ـ عباس مهدي رضا بندر	إعدام
٢ ـ عصام عمر جليل	=
٣ ـ حسين سيفي سلطان	=
٤ ـ حيدر ابراهيم سلمان	١٥ سنة
٥ ـ عباس فاضل مدحت	= =
٦ ـ محمد سمير ابراهيم	مؤبد
٧ ـ زهير مهدي حسين	١٠ سنوات

توفي بعض المحكومين في السجن بسبب معاناتهم من المرض وامتناع النظام عن معالجتهم:

١ ـ فاتح شاكر كاظم	بترت ساقه بعد اصابته بالشلل نتيجة التعذيب وتوفي بجلطة قلبية في السجن
٢ ـ أنور محمود النفطجي	
٣ ـ بهاء الدين رسول قوجه وا	توفي بعد بتر ساقه بنتيجة اصابته بمرض السكري ومنع الدواء عنه.

القائمة (٢)

قائمة بأسماء بعض التركمان الذين استشهدوا رمياً بالرصاص خلال الانتفاضة الجماهيرية في آذار/ مارس ١٩٩١.

تاريخ الاستشهاد ٢٨ آذار/ مارس ١٩٩١

الاسم	تاريخ الولادة	المهنة	المنطقة
١ ـ عباس صلاح سعيد	١٩٧٣	طالب	كركوك
٢ ـ عبد الله كهية	ـ	متقاعد	طوزخورماتو
٣ ـ عبد السلام رشيد حسن	١٩٦٦	جندي	آلتون كوبري
٤ ـ عادل بايز خورشيد	١٩٧٢	طالب	كركوك
٥ ـ عدنان خالد مندن	١٩٥٨	موظف	آلتون كوبري
٦ ـ احمد أنور عبد الله	١٩٤٢	تاجر	كركوك

٧ ـ علي عبد الله كهية	ـ	طالب	تازه خورماتو
٨ ـ علي حسين عباس مالي	ـ	جندي	=
٩ ـ عامر مدحت عزت	١٩٦٠	نائب ضابط	آلتون كوبري
١٠ ـ آتيلا أحمد أنور	١٩٧٦	طالب	كركوك
١١ ـ آتيلا ناصح بزرگان	ـ	طالب	=
١٢ ـ اياد قادر رحمان	١٩٦٦	جندي	=
١٣ ـ عزيز علي سعيد	١٩٥٥	متقاعد	آلتون كوبري
١٤ ـ عزيز تعجيل	ـ	متقاعد	تازه خورماتو
١٥ ـ جبار صديق	١٩٥٧	جندي	كركوك
١٦ ـ جليل فتحي محمد أحمد	١٩٤٥	متقاعد	=
١٧ ـ جمال أحمد فرج	١٩٦٢	ضابط احتياط	=
١٨ ـ جمال شكر ساقي	ـ	عامل	تازه خورماتو
١٩ ـ جنگيز مظلوم نوري	١٩٦٨	موظف	آلتون كوبري
٢٠ ـ جودت حيدر بهرام	ـ	جندي	تازه خورماتو
٢١ ـ جتين أسعد بهجت	١٩٧٤	طالب	آلتون كوبري
٢٢ ـ اردال احسان محمود	١٩٧٢	=	=
٢٣ ـ ارشد خورشيد رشيد	١٩٥٥	معلم	=
٢٤ ـ أيوب صلاح سعيد	١٩٧٥	طالب	كركوك
٢٥ ـ فاضل جهاد فتاح	١٩٥٤	موظف	كركوك
٢٦ ـ خليل فتحي محمد أحمد	١٩٤٥	متقاعد	=
٢٧ ـ حميد غريب	ـ	سائق	تازه خورماتو
٢٨ ـ هاني مدحت عزت	١٩٧٠	طالب	آلتون كوبري
٢٩ ـ هاشم حيدر بهرام	ـ	جندي	تازه خورماتو
٣٠ ـ هاشم محمد توفيق	١٩٦٦	موظف	آلتون كوبري
٣١ ـ حيدر غيدان	ـ	فلاح	تازه خورماتو
٣٢ ـ حازم أنور عبد الله	١٩٦٢	موظف	آلتون كوبري
٣٣ ـ هشام إحسان علي	١٩٧١	جندي	=
٣٤ ـ حسين علي أحمد	١٩٥٨	ضابط احتياط	كركوك
٣٥ ـ حسين علي أكبر سليمان	ـ	طالب	تازه خورماتو
٣٦ ـ احسان علي فيض الله	١٩٣٢	فلاح	آلتون كوبري
٣٧ ـ احسان محمود ولي	١٩٤٠	متقاعد	=
٣٨ ـ عماد محمد رشيد	١٩٦٠	موظف	كركوك
٣٩ ـ عصام مدحت عزت	١٩٦٢	طالب	آلتون كوبري
٤٠ ـ عصام عثمان جميل	١٩٦٤	مقاول	كركوك
٤١ ـ اسماعيل شكر سلاو	ـ	جندي	تازه خورماتو
٤٢ ـ قاسم محمد توفيق	١٩٦٢	موظف	آلتون كوبري

٤٣ ـ منصور مظلوم نوري	١٩٦٧	جندي	آلتون كوبري
٤٤ ـ محمود عطار	١٩٤٠	كاسب	كركوك
٤٥ ـ محمد خالد مندن	١٩٥٢	معلم	آلتون كوبري
٤٦ ـ محمد رشيد ولي	١٩٢٥	متقاعد	كركوك
٤٧ ـ ملك فيصل سليمان	١٩٦٦	عريف	آلتون كوبري
٤٨ ـ معظم عثمان علي	١٩٥٨	خريج معهد الطب	كركوك
٤٩ ـ مصطفى سليمان اسكندر	١٩٥٧	نائب ضابط	=
٥٠ ـ نجاة تقي	ـ	متقاعد	تازه خورماتو
٥١ ـ نجيب سعيد صالح	١٩٥٧	موظف	آلتون كوبري
٥٢ ـ نوزاد قادر رحمان	١٩٦٨	طالب	كركوك
٥٣ ـ نهاد عبد الكريم علي	١٩٦٥	طالب	=
٥٤ ـ نظام الدين شكر حمدي	١٩٥٨	موظف	=
٥٥ ـ نور الدين ترزي مع ولديه	١٩٤٤	خياط	=
٥٦ ـ نوري مظلوم نوري	١٩٧١	جندي	التون كوبري
٥٧ ـ أورخان حسين عبد الرحمن	١٩٦٧	جندي	كركوك
٥٨ ـ عثمان جميل	١٩٣٠	تاجر	=
٥٩ ـ عمر خورشيد صالح	١٩٣٦	موظف	آلتون كوبري
٦٠ ـ صباح أحمد حمدي	١٩٤٤	متقاعد	=
٦١ ـ صدام رشيد حسن	١٩٧١	طالب	=
٦٢ ـ صائب تاتار قادر	١٩٥٥	مهندس	=
٦٣ ـ صلاح سعيد صالح	١٩٣٨	كاسب	كركوك
٦٤ ـ ستار رحمان عزيز	١٩٤٥	عامل	آلتون كوبري
٦٥ ـ سعود خطاب عثمان	١٩٦٧	جندي	=
٦٦ ـ شهاب أحمد فرج	١٩٦١	كاسب	كركوك
٦٧ ـ شاهين ناصح بزرگان	ـ	طالب	=
٦٨ ـ شعلان فيصل سليمان	١٩٦٧	جندي	آلتون كوبري
٦٩ ـ شكر حمد محمد	١٩٣٢	متقاعد	كركوك
٧٠ ـ طارق بايز خورشيد	١٩٦٣	معلم	=
٧١ ـ توران أحمد أنور	١٩٧٤	طالب	=
٧٢ ـ يشار حسين عبد الرحمن	١٩٦٥	جندي	=
٧٣ ـ زعيم اسماعيل حسن	١٩٦١	نائب ضابط	آلتون كوبري
٧٤ ـ زين العابدين أكبر نجار	ـ	عامل	تازه خورماتو
٧٥ ـ زين العابدين ابراهيم	ـ	طالب	=

القائمة (٣)

أسماء بعض المعتقلين التركمان في سجون النظام

الاسم	المهنة
١ ـ مظفر مزهر	كاسب
٢ ـ جليل أحمد	نائب ضابط
٣ ـ عثمان عبد الله	كهربائي
٤ ـ عبد الله خورشيد	مصلح اطار السيارات
٥ ـ مظهر ظاهر	طالب
٦ ـ عباس ظاهر	بزاز
٧ ـ مقداد جبار	مدرس في اعدادية التجارة
٨ ـ نضال حسين	استاذ بجامعة بغداد
٩ ـ محمد رشيد	سائق
١٠ ـ خليل فخري	=
١١ ـ زين العابدين صابر	مهندس معماري
١٢ ـ أحمد عرب	عامل في شركة المنتجات النفطية
١٣ ـ ممتاز أكرم عباس	معلم
١٤ ـ عماد صابر ساقي	طالب في الصناعة
١٥ ـ عباس رفيق أكبر	عسكري
١٦ ـ يشار نامق	طالب في الصناعة
١٧ ـ احسان علي مردان	مهندس
١٨ ـ موفق جلال	شرطي مرور
١٩ ـ عبد السجاد علي	طالب اعدادي
٢٠ ـ علاء الدين أحمد	طالب في المتوسطة
٢١ ـ احسان حسن كهية	= = =
٢٢ ـ فيض الله حسن	= = =
٢٣ ـ حسين عبد الله أنور	طالب اعدادي
٢٤ ـ صباح رشيد مصطفى	= =
٢٥ ـ حسين علي لحمچي	= =
٢٦ ـ عوني شوكت	= =

٢٧ ـ لقمان حسن عاشور	= في المتوسطة
٢٨ ـ عيسى رضا	= = =
٢٩ ـ رحمان جمال أسد	عسكري
٣٠ ـ فاضل كمال	كاسب
٣١ ـ حبيب فخري	=
٣٢ ـ عدنان جبار صابر	خريج اعدادية
٣٣ ـ احمد مصطفى وهاب	= =
٣٤ ـ نجدت فاضل كاظم	طالب جامعي
٣٥ ـ أشرف فاضل كاظم	عطار
٣٦ ـ مصطفى خليل ابراهيم	عسكري
٣٧ ـ هاشم غائب سعدي	بقال
٣٨ ـ محمد قنبر خليل	كاسب
٣٩ ـ عبد الكريم أصغر	=
٤٠ ـ جودت جمال پاشا	طالب اعدادي
٤١ ـ شاكر محمود ابراهيم	= =
٤٢ ـ رجب أشرف سليمان	خريج معهد
٤٣ ـ يشار رؤوف مصطفى	= =
٤٤ ـ صلاح محمد چايچي	كاسب
٤٥ ـ موفق أحمد بزاز	بزاز
٤٦ ـ مؤمن محمد بزرگان	=
٤٧ ـ قاسم كاظم عبود	موظف في مديرية التربية
٤٨ ـ سوسن كاظم سلمان	طالبة في جامعة الموصل
٤٩ ـ عزيز أحمد احسان	عطار
٥٠ ـ عبد الخالق عزيز	سائق
٥١ ـ احسان محمد علي	طالب في الاعدادية
٥٢ ـ حسن علي محمد	طالب
٥٣ ـ حسين حيدر	موظف في البنك
٥٤ ـ ناصح عباس	طالب في معهد كركوك
٥٥ ـ حسن عباس	طالب في الصناعة
٥٦ ـ زكريا أحمد يونس	كاسب

٥٧ ـ حسين محمد علي	موظف
٥٨ ـ أكبر علي	عامل في شركة المنتجات النفطية
٥٩ ـ كاظم يوسف	معلم
٦٠ ـ أكبر علاء	عامل كهربائي
٦١ ـ حسين عرب كريم	عامل في شركة المنتجات النفطية
٦٢ ـ سمين علي هادي	خريج اعدادية
٦٣ ـ عبد الأمير علي هادي	طالب بكلية الآداب
٦٤ ـ موسى رضا	مهندس في شركة النفط
٦٥ ـ نجم الدين مرور	شرطي مرور
٦٦ ـ ملا أحمد	عامل
٦٧ ـ نجم الدين خلف	سائق
٦٨ ـ عبد العظيم عبد الخالق	عامل في شركة النفط
٦٩ ـ نجاة موسى	عامل كهربائي
٧٠ ـ موسى حسين	
٧١ ـ عباس ساقي	كهربائي
٧٢ ـ رمزي فيض الله	نائب ضابط
٧٣ ـ عدنان جبار	عاطل
٧٤ ـ يشار كوثر	ضابط في الجيش
٧٥ ـ اياد برهان	=
٧٦ ـ مقداد الله ويردي	جندي
٧٧ ـ خليل ابراهيم	=
٧٨ ـ عبد الكريم حمزة	براد
٧٩ ـ حسين كريم طوزلو	عطار
٨٠ ـ يشار نعمت	بقال
٨١ ـ أحمد ابراهيم أحمد	طالب اعدادي
٨٢ ـ محمد كريم	طالب في المعهد
٨٣ ـ مريوان أحمد اربيللي	=
٨٤ ـ قاسم نجم الدين	كاسب
٨٥ ـ امداد شكر	بقال
٨٦ ـ فلاح محمد علي	موظف في المحكمة

٨٧ ـ فاروق سعيد	كهربائي
٨٨ ـ صباح يونس قادر	عاطل
٨٩ ـ رشيد صلاح الدين	عطار
٩٠ ـ زين العابدين تسعينلي	عامل في شركة النفط
٩١ ـ علي أكرم	طالب في الصناعة
٩٢ ـ عرفان بياتلي	خريج معهد
٩٣ ـ خورشيد يعقوب	طالب في كلية العلوم
٩٤ ـ أحمد وهاب سعد الدين	كاسب
٩٥ ـ يشار أنور عباس	=
٩٦ ـ يونس أنور عباس	طالب في المتوسطة
٩٧ ـ ساقي محمد أنور	عسكري
٩٨ ـ نشأة محمد	طالب في التجارة
٩٩ ـ علي جمعة عاشور	فلاح
١٠٠ ـ عبد الصمد أحمد	نجار
١٠١ ـ محمد سيويد عزت	=
١٠٢ ـ عمر حميد حمزة	طالب في كلية التربية الرياضية
١٠٣ ـ احسان ايدن أحمد	طالب

القائمة (٤)

أما الذين لا يزالون يرزحون في سجون النظام مستثنين من جميع قرارات العفو فمنهم:

اسم المعتقل	تاريخ دخوله السجن	مدة الحكم
١ ـ صلاح الدين عباس تزه لي	١٩٧٩	٢٠ سنة
٢ ـ جليل فاتح شاكر	١٩٧٩	=
٣ ـ محمد أحمد حسين	١٩٧٩	=
٤ ـ عز الدين اسماعيل توفيق	١٩٨٠	=
٥ ـ نهاد مجيد آق قويلو	١٩٨٠	=
٦ ـ محمد زهدي ابراهيم	١٩٨٠	=
٧ ـ أسعد رشيد زينل	١٩٨٠	=

٨ ـ منير برهان رشيد	١٩٨٠	٢٠ سنة
٩ ـ عبد المجيد عبد الغني	١٩٨٠	=
١٠ ـ سعدون عثمان كوپرلو	١٩٨٠	=
١١ ـ وسام عبد الله سعيد الدباغ	١٩٨٠	=
١٢ ـ د. صادق رضا علي	١٩٨٧	=
١٣ ـ يشار عمر أمين	١٩٨٨	=

أما المعتقلون السياسيون التركمان الذين أطلق سراحهم بعد إنهاء محكوميتهم التي تراوحت بين ٧ إلى ١٠ سنوات دون أن يشملهم أي قرار من قرارات العفو التي أشرنا إليها في تقريرنا (وثيقة رقم ـ ١٢) فهم:

اسم المعتقل	مدة المحكومية
١ ـ الشاعر التركماني محمد عزت خطاط	٦ سنوات
٢ ـ د. عباس قلندر / من تلعفر	=
٣ ـ اسماعيل ابراهيم / من تلعفر	=
٤ ـ نجم الدين عبد الله حمزة القصاب	٧ سنوات
٥ ـ چتين علي ساعتچي	=
٦ ـ موفق شكر ترزي	=
٧ ـ عماد عبد الرحمن كرم	٧ سنوات
٨ ـ عماد صديق دايلة	=
٩ ـ مهدي فاضل	=
١٠ ـ ناظم أحمد	=
١١ ـ جليل محمد نوري	=
١٢ ـ عبد الهادي مصطفى	=
١٣ ـ عبد الهادي ودود	=
١٤ ـ نوزاد عزيز	=
١٥ ـ صباح اسماعيل / من تلعفر	=
١٦ ـ الشاعر التركماني حسن كوره م/من طوزخورماتو	= (وهو كفيف البصر)
١٧ ـ صباح عزيز بكر	١٠ سنوات

١٨ ـ عبد الأزل جليل	١٠ سنوات
١٩ ـ رشدي اسماعيل كوپرلو	=
٢٠ ـ الفنان أكرم جعفر طوزلو/ من طوزخورماتو	اعتقل عدة مرات وقضى سنوات عديدة في السجن
٢١ ـ المحامي احسان علي أكبر	٧ سنوات
٢٢ ـ ارشد رشاد فتح الله	١٠ سنوات
٢٣ ـ العقيد الركن عزيز قادر	اعتقل عدة مرات

استشهد الشابان التركمانيان برصاصة غدر، انطلقت من بناية القنصلية العراقية في اسطنبول بتاريخ ٥/٤/١٩٩١ في المظاهرة الاحتجاجية التي نظمها التركمان أمام القنصلية احتجاجاً على أعمال القمع في انتفاضة آذار/مارس ١٩٩١.

الشهيد نجدت بقال أوغلو	مواليد كركوك ١٩٥٩
الشهيد يلماز سعيد أوغلو	مواليد كركوك ١٩٦١

القائمة رقم (٥)

الحركة التركمانية الوطنية ـ الديموقراطية

Iraq turkomans Nation & Democratic Movment

٢٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦، لندن.

(بيان)

أرسلت الجبهة التركمانية إلى أربيل لجنة لتقصي الحقائق وتثبيت الأضرار والخسائر التي منيت بها الحركات التركمانية والمواطنون التركمان في أحداث أربيل الدموية في ٣١ آب/اغسطس ١٩٩٦.

عادت اللجنة قبل أسبوع. وفي أدناه قائمة بأسماء الشهداء التركمان المعدة من قبل اللجنة، الذين أعدموا بعد إلقاء القبض عليهم في ١٩٩٦/٩/٢ ما بين الساعة ١١,٠٠ ـ ١٥,٠٠ من قبل المخابرات العراقية. بالاضافة إلى تدمير المقرات والدوائر التابعة للجبهة التركمانية والمدارس ونهب ممتلكاتها..

١ ـ محمد رشيد طوزلو
٢ ـ آيدن شاكر عراقي
٣ ـ فرهاد قاسم كركوكلي
٤ ـ ايدن وليد أربيلي
٥ ـ عبد الرحمن عمر بقال اغلو
٦ ـ فارس هادي
٧ ـ علي عجم اغلو
٨ ـ أحمد نور الدين كركوكلي
٩ ـ يلماز يوسف
١٠ ـ شيرزاد يوسف
١١ ـ خالد ابراهيم
١٢ ـ هاجر أربيلي
١٣ ـ عبد المؤمن محمد أمين
١٤ ـ ابراهيم عبد الرحمن
١٥ ـ مازن فاروق
١٦ ـ نجم الدين نور الدين
١٧ ـ شاهين يوسف
١٨ ـ شاهوان شاهباز صمد
١٩ ـ شيوان شاهباز صمد
٢٠ ـ ميكائيل شاهباز صمد
٢١ ـ شاكر شكور زين العابدين
٢٢ ـ علي يايجي
٢٣ ـ طارق فائق نور الدين
٢٤ ـ نشأت عبد الله
٢٥ ـ مراد أربيلي

نسخة منه إلى /

السيد فان دير اشنويل ـ المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان للأمم المتحدة. جنيف

منظمة العفو الدولية ـ لندن.

المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

عزيز قادر الصمانجي

أمين عام الحركة



الــوثــائــق

الوثيقة (١)



قرار وأثر..

قرار رقم ٨٩ صـــادر من مجلس قيـــادة الثـورة في ٢٤-١-١٩٧٠

ان ثورة السابع عشر من تموز التي تؤمن بـان الطريق المؤدي الى زيادة مساهمة المواطنين في خدمة هذا الوطن وترصين الوحدة الوطنية وتعزيز الوحدة الكفاحية ، يأتي من خلال تمتـع المواطنين بحقوقهم المشروعة .

وايمانا من الثورة بحق الاقلية التركمانية في التمتع بحقوقها الثقافية في المناطق التي تسكنها لذا قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريــخ ٢٤-١-١٩٧٠ ما يلي :

١ ــ تدريس اللغة التركمانية في مرحلة الدراســة الابتدائية .
٢ ــ جعل كافة وسائل الايضاح باللغة التركمانية في جميع المدارس التي ستدرس بهذه اللغة .
٣ ــ استحداث مديرية الدراسة التركمانية في وزارة التربية والتعليم .
٤ ــ تمكين الادباء والشعراء والكتاب التركمان من تاسيس اتحاد لهم والعمل على مساعدتهم وتمكينهم من طبع مؤلفاتهم وتوفير الفرص لزيادة قدراتهم وقابلياتهم اللغوية وربط هذا الاتحــاد باتحــاد الادباء العراقيين .
٥ ــ استحداث مديرية الثقافة التركمانيــة ترتبط بوزارة الثقافة والاعلام
٦ ــ اصدار صحيفة اسبوعية ومجلة شهرية باللغــة التركمانية .
٧ ــ زيادة البرامج التركمانية في تلفزيون كركوك..

احمد حسن البكر

رئيس مجلس قيادة الثورة

DOCUMENT NO: 2

الوثيقة (٢)

السيد وزير الداخلية المحترم

بسم الله الرحمن الرحيم

بعد :

منذ أن انبثقت ثورة ١٧ تموز المباركة ، سعت الجماهير التركمانية ، بمختلف فئاتها ، وفي مختلف المناسبات والأوقات ، الى مقابلة المسؤولين ورجال الثورة وعرض مشاكلهم ومطاليبهم عليهم على أمل أن تتم تسويتها وتحقيقها في هذا العهد الثوري الذي يؤمن بتآخي القوميات ويقر بمشروعية الحقوق القومية للجميع دون تفريق . ولقد كان لدى الاوساط التركمانية ثقة كبيرة في أن لاتألو الثورة جهدا في ذلك خاصة وان التركمان قاموا بمواقف ايجابية يفخرون بها في الكفاح المشترك مع حزب البعث العربي الاشتراكي ، قبل الثورة وبعدها ، وفي أحلك أيام الانحراف القاسمي وحكم عارف . وفعلا برت الثورة بعهدها للتركمان وحققت جانبا مهما من أمانيهم باقرار الحقوق الثقافية لهم في ٢٤ كانون الثاني ١٩٧٠ . غير أن ما يؤسف له أن تأتي الوقائع والمواقف بعكس ماكان التركمان يعقدون عليه الآمال تماما . وساهم المسؤولون في محافظة كركوك في اتخاذ مواقف أقل مايقال عنها أنها تستهدف اذلال التركمان وتشتيتهم على نحو ماسنشرحه في أدناه . ان ثقتنا الكبيرة في اعتزاز الثورة ومجلس قيادة الثورة بالمواطنين التركمان وحرصه على تلبية مطاليبهم يدفعنا الى ان نسرد الوقائع المؤلمة التالية ونردفها ببعض المطاليب التي سبق أن رفعتها الجماهير التركمانية للمسؤولين عشرات المرات وفي مختلف المناسبات ، سواء بالمقابلات الشخصية أو في مجالس الحوار مع فروع الحزب ، أو بالمذكرات التحريرية المقدمة للمسؤولين .

ان الاجراءات التي وجدها التركمان تجافي أمانيهم وتتعارض مع مطاليبهم هي :-

١) جاء تطبيق بنود الحقوق الثقافية بشكل يخالف روح بيان اقرار الحقوق الثقافية بحيث أدى الأمر الى تجميد هذه الحقوق وعدم الاستفادة منها اطلاقا . ومثال ذلك :-

أ - رفضت وزارة الداخلية الطلب المقدم من قبل من مثقفي التركمان لتأسيس (اتحاد الادباء التركمان) . ومنحت الاجازة لجماعة لايمثلون التركمان وليسوا بأدباء وحتى لايعرفون اللغة التركية وآدابها . وكانت النتيجة ان أصبح الاتحاد مجمدا لجهل أعضائه اللغة التركية .

ب - عهدت وزارة الاعلام أمر اصدار جريدة (يورد) التركمانية الى فئة لايمثلون التركمان وليست لهم علاقة بالجماهير والمثقفين ... فصدرت جريدة هزيلة لايباع منها اكثر من خمسين نسخة اسبوعيا . وظهرت بالعديد من المقالات التي فيها دس واتهام المخلصين التركمان بالافتراءات الباطلة والتهديدات الصريحة .

ج - عهدت وزارة التربية أمر (مديرية الدراسات التركمانية) الى موظف ضعيف القدرة ، قليل الخبرة فهو غير اهل للقيام بالمهمة وليست له الرغبة في مثل هذا العمل فأصبحت المديرية مجمدة .

د - عينت وزارة الاعلام في مديرية الثقافة التركمانية اشخاصا لايمتون بصلة الى المثقفين التركمان فأصبحت المديرية مجمدة .

هـ - أناطت المؤسسة العامة للاذاعة والتلفزيون أمر الاذاعة التركمانية والبرامج التركمانية في تلفزيون كركوك الى نفس الاشخاص الذين تولوا المرافق المذكورة أعلاه فأصبحت البرامج هزيلة ولعبت المصالح والمنافع الشخصية دورها للكسب المادي على حساب المستوى الاذاعي واصبحت الاذاعة التركمانية

الوثيقة (٣)

السيد رئيس الجمهورية المحترم

م/ اعتراض على قرار وزارة الاعلام وفق قانون المطبوعات

المعترض ــ صاحب امتياز مجلة الاخاء وناشرها / رئيس نادي الاخاء التركماني ــ عنه رئيس الهيئة الادارية السيد المحامي عبدالله عبدالرحمن .

المعترض عليها ــ وزارة الاعلام

جهة الاعتراض / ــ لقد تبلغنا بتاريخ ٦/ ١٠/ ٩٧١ بقرار وزارة الاعلام المرقم (صحافة / ٢٨٠٠٠) والمؤرخ في ٨/ ١٠/ ٩٧١ المتضمن منع اصدار مجلة الاخاء بالحروف التركية الحديثة (اللاتينية) خلافا لاحكام قانون المطبوعات رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٨ وخلافا لامتيازها الممنوح لها وفق احكام المادة الرابعة من القانون المذكور . وبما ان قرارات واجراءات الوزارة المختصة لا يجوز تقديم الدعوى بصددها امام المحاكم (المادة / ٣٠ من القانون وحكم الفقرة (أ) من البند (٦) من المادة (٢٢) من هذا القانون بأن رئيس مجلس الوزراء (السيد رئيس الجمهورية حاليا) هو المختص بالنظر في امر الاعتراض على قرارات واجراءات وزارة الاعلام) وبما ان القرار الصادر من الوزارة بشأن منع اصدار المجلة بالاحرف التركية الحديثة هو بمثابة الغاء جزئي لامتياز المجلة وبما ان هذا القرار مخالف للقانون لذا بادرنا ــ بالاعتراض عليه لدى سيادتكم راجين التفضل بعد اجراء التدقيقات المختصة اصدار قرار بالغاء قرار وزارة الاعلام موضوع الاعتراض وذلك للاسباب التالية :ــ

١) ان مجلة الاخاء لم تخرج من طبيعة الامتياز الممنوح لها وقد بدأ نشر موضوعات باللغة التركية ــ الحديثة اعتبارا من العدد الثالث (تموز ١٩٦٤) من السنة الرابعة من عمر المجلة وذلك بموجب كتاب وزارة الثقافة والارشاد المرقم ٢٣٩٠٢ والمؤرخ ٢٢/٥/ ١٩٦٤ الممنوح لها باصدار المجلة باللغتين العربية والتركية (وليس تركمانية لان التركمانية لهجة من اللهجات التركية) ان نص الامتياز الممنوح للمجلة موجود في الاضبارة الخاصة في وزارة الاعلام .

٢) وقد منحت المجلة نفس الامتياز (اي الكتابة باللغتين العربية والتركية / وليس تركمانية) بموجب ــ الكتاب الصادر من وزارة الاعلام المرقم ٢٢١٠ في ٨/ ٨/ ١٩٦٩ .

٣) حينما طلبنا اصدار ملحق نصف شهري لمجلة الاخاء منحنا الامتياز باصدار الملحق باللغتين العربية والتركية (وليست التركمانية)

٤) ان مجلة الاخاء قامت بخدمات جليلة في عرض وجه العراق المشرق وبيان انجازات ثورة منذ سنة ١٩٥٨ لنخبة كبيرة من الاتراك القاطنين في الجمهورية التركية في بلغاريا ويوغسلافيا وما يجد من الجمهوريات الاتحاد السوفيتي وغيرها من اقطار اوربا ــ هذه النخبة اطلعت على منجزات ثورتي ١٤ تموز و ١٧ تموز الخالدتين فجهود مجلة الاخاء في هذا الميدان جدير بالتقدير والثناء .

٥) ان كتابة اللغة التركية بالاحرف العربية لا يجد قراء خارج العراق بوجه العموم فالاقطار التركية الداخلة في الاتحاد السوفيتي مثل تاتارستان وتاجيكستان واوزبكستان واذربيجان السوفيتية وغيرها تستعمل الحروف الروسية في كتابة اللغة التركية ولا تستعمل الحروف العربية كما وان الاقطار التركية في اوربا تستعمل الحروف اللاتينية

٦) ان الحروف العربية قاصرة عن اداء بعض الحركات والاصوات التي هي من صميم اللغة التركية لذلك فان اللغة التركية التي تكتب بالحروف القديمة اصبحت في ذمة التاريخ ولم يبق من يحسن اللغة التركية بالحروف القديمة الا قلة من المسنين هم اعمارهم اكثر من خمسين سنة ومع ذلك فان مجلة الاخاء لم تنسى هؤلاء القلة فخصصت صفحات عديدة للغة التركية بالحروف القديمة

٧) ان مجلة الاخاء لها قراء خارج العراق طوحذفت اللغة التركية الحديثة (بالحروف اللاتينية) من المجلة فان هؤلاء القراء سوف يحرمون من مطالعة المجلة وبذلك نضيق خدمات المجلة في اظهار المشاريع والمنجزات الثورية الى العالم الخارجي .

الوثيقة (٤)

في مرسومين جمهوريين :

محافظتان جديدتان باسم "صلاح الدين" و"النجف"

ابدال اسم محافظة كركوك الى التاميم

صدر مرسومان جمهوريان باستحداث محافظتين جديدتين باسم محافظة صلاح الدين ومحافظة النجف وابدال اسم محافظة كركوك الى محافظة التاميم ٠

وفيما يلي نص المرسومين :

بسم الله الرحمن الرحيم

مرسوم جمهوري رقم ٤١

استنادا الى موافقة مجلس قيادة الثورة والمادة الرابعة من قانون المحافظات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٩ ـ المعدل وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ٠

رسمنا بما هو آت

١) احداث محافظة باسم محافظة صلاح الدين يكون مركزها في مدينة تكريت وتتبعها كل من الاقضية التالية بكامل حدودها الادارية :

أ) قضاء تكريت ٠

ب) قضاء سامراء ٠

ج) قضاء بلد ٠

د) قضاء طوز ٠

٢) ابدال اسم محافظة كركوك باسم محافظة التاميم ٠ ويتبعها كل من الاقضية التالية :

أ) مركز كركوك ٠

ب) قضاء الحويجة ٠

على وزير الداخلية تنفيذ هذا المرسوم ٠

كتب ببغداد في اليوم الثامن والعشرين من شهر محرم لسنة ١٣٩٦ المصادف لليوم التاسع والعشرين من شهر كانون الثاني لسنة ١٩٧٦ ٠

أحمد حسن البكر
رئيس الجمهورية

بسم الله الرحمن الرحيم

مرسوم جمهوري رقم ٤٢

استنادا الى موافقة مجلس قيادة الثورة والمادة الرابعة من قانون المحافظات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٩ ـ المعدل وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ؛

رسمنا بما هو آت

احداث محافظة باسم (محافظة النجف) يكون مركزها في مدينة النجف وتتبعها الوحدات الادارية التالية بكامل حدودها الادارية ٠

١) قضاء النجف ٠

٢) قضاء الكوفة ٠

٣) قضاء ابي صخير ٠

٤) ناحية الشبكة ؛

على وزير الداخلية تنفيذ هذا المرسوم ٠

كتب ببغداد في اليوم الثامن والعشرين من شهر محرم لسنة ١٣٩٦ المصادف لليوم التاسع والعشرين من شهر كانون الثاني لسنة ١٩٧٦ ٠

احمد حسن البكر
رئيس الجمهورية

وقال السيد الشيخ خضير الجاسم وكيل وزارة الداخلية للشؤون العامة امس تعقيب لوكالة الانباء العراقية امس ان القرار ياتي نتيجة للتوسع الاداري الذي حدث في محافظة بغداد والاقضية والمناطق الواسعة التي تضمها سواء من حيث المساحة او عدد السكان ٠

واضاف قائلا كما انه جاء رغبة من الوزارة في تقديم افضل الخدمات والارتفاع بمستوى تلك الاقضية والمناطق وكون هذه المراكز مكتملة اداريا ولها ثقل سكاني ومكانة دينية تؤهلها لان تصبح محافظات ٠

واشار السيد وكيل الوزارة الى ان ابدال اسم محافظة كركوك الى محافظة التاميم ياتي اعتزازا وتخليدا من القيادة السياسية للحزب والثورة لهذا الانجاز العظيم الذي يعتبر حدثا بارزا في تاريخ قطرنا والعالم اجمع ٠

واع

DOCUMENT NO: 1

بسم الله الرحمن الرحيم

تحية للرئيس القائد صدام حسين
صانع النصر والسلام



الجريـدة الرسـمية للجمهورية العراقية

من محتوى العـدد

القوانـــين

اصدر مجلس قيادة الثورة القانون رقـم (٧٦) لسـنة ١٩٨٩ تم فيه تعديل الفقرة (١) من المـادة (٢٦) من قانون التقاعد المدني رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ المعدل لتقرا على الوجه الاتي :

« اذا كان يتلقى علومـه في مدرسـة متوسـطة اوثانوية او عالية فيستمر في صرف راتب تقاعده الى ان يترك دراسته او يكمل منهاج دراسته او يكمـل السادسـة والعشرين سنة من عمره ويراعى في ذلك اقرب هذه الاجال » .

انظر نص القانون في ص ٦٠٠ من هذا العدد .

العـدد ٣٢٧٤ | ٢٥ صفر ١٤١٠ هـ ٢٥ ايلـول ١٩٨٩ م | السنة الثانية والثلاثون

DOCUMENT NO: 3

الوثيقة (٥)

مراسيم جمهورية

رقم (٤٣٤)

استنادا الى احكام المواد الرابعة والخامسة والسادسة من قانون المحافظات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٩ المعدل .

رسمنا بما هو آت :

١ ـ يلغى قضاء دبس في محافظة التأميم .

٢ ـ يستحدث قضاء في محافظة التأميم باسم قضاء داقوق يكون مركزه ناحية داقوق وتكون حدوده ناحية داقوق .

٣ ـ تستحدث ناحية باسم ناحية دبس ترتبط بقضاء كركوك وتلحق بها مقاطعات مركز قضاء دبس .

٤ ـ تستحدث ناحية باسم ناحية الرشاد ترتبط بقضاء داقوق ويكون مركزها قرية (صلوية ابو شحمة) .

٥ ـ يفك ارتباط ناحية التون كوبري التابعة الى قضاء دبس (الملغى) في محافظة التأميم وتلحق بقضاء اربيل في محافظة اربيل .

٦ ـ يفك ارتباط المقاطعات (٣٨) قرغه لو ، (٣٩) كتكه، (٤٠) التون كوبري صوب كركوك ، ما عدا اجزاء منها حدودها حدود بلدية التون كوبري ، (٤٥) قره بك ، (٤٧) جياجير بك صغير ، (٤٦) جياجير بك كبير ، (٤٩) درمان أوري صغير ، (٤٨) درمان اوري كبير ، (٥٠) سه ربيل ، (٤٤) كلودي ، (٤١) بني‌آوى ، (٤٣) كوه ني ، (٤٢) كورزني ، (١) قره سالم ، (٣٤) مير اصفهان كبير ، (٣٧) قادر بلغي ، (٣٦) دوش بيان ، (٣٢) يلدم جه ، (٣٥) غضنفر، (٢٢) بالوتيه ، (٢٠) خورمالوخه ، (١٩) دارمان صغير وكبير ، (٢١) حصار كبير ، (٣٣) شاعنتين ، (٣٠) كولده رده صغير ، (٣١) كولده ره كبير ، (٢٧) يباني صغير ، (٢٩) زردك ، (٢٨) يباني كبير (٣٥) مير اصفهان صغير ، من ناحية التون كوبري وتلحق بناحية دبس .

٧ ـ يفك ارتباط المقاطعات (٤) هنجره ، (٦) باجوان، (٨) كومبتلر ، (٥) علو محمود ، (١) قوطان خليفة ، (٢) كوجك قوطان ، (٣) بيوك قوطان (٢) تلكي ، (٩) دويزني ، (٧) قادر زيانة ، (٨) طوراخ ، (٥) حصار طه (٤) بيرالك ، (٦) كاحرين ، (٣) علي‌بيان، (٥١) شوكير ، (٥٢) بلكانه ، (٥٣) درمان اوي ، (٥٤) حملون ، (٥٥) مرزبخه سفلى (٥٦) مرزبخة عليا ، (٥٧) كالي دش ، (٥٨) جكيله ، (٥٠) حسن كهان ، (٤٩) نبيه سعره ، (٣٧) جوجو ، (٢٩) ربدار ، (٣٥) قلي بك ، (٢٢) حصار صغير ، من قضاء كركوك وتلحق بناحية دبس .

٨ ـ يفك ارتباط المقاطعات (٧٨) محمد صالح ، (٧٦) عاسي الحسين ، (٧٧) تل حديجه ، (٦٩) الدكمات ، (٥٦) سطيح ، (٦٨) ابو تكارب ، (٦٤) ابو شحمه ، (٦٧) تل تازان ، (٦٥) وبنه ، (٦٠) ضباع ، (٤١) الساده ، من ناحية تازه خورماتو وتلحق بناحية الرشاد .

٩ ـ يفك ارتباط المقاطعات (٧٥) السيه والسلطاني ، (٧٠) زغيتون ، (٩) كرته ورفيع ، (٨) البو شنابر، من ناحية الرياض وتلحق بناحية الرشاد .

١٠ـ يفك ارتباط المقاطعات (٤٥) سيره سور ، (٤٦) بزله ، (٤٤) عثمان لكه (١٠) صاري تبه كبير ، (٩) كوجك تبه صغير ، (٢٠) حصار حسين اسلام (٣٧) شوانه ، (٣٠) سياه منصور ، (٤٧) شوريجه، (١٧) خضر بك وشيخ محمد ، (١٦) خضر بك وشيخ حسين ، (١٩) بلكانه ، (١٤) توراوه ، (١٥) خضر بولاق ، (٤١) بادارا ، (٤٨) صالحي ، (٤٩) مامشه ، (٥٠) تبه سور (٥١) طوبخانه ، (٤٠) سلوكان ، (٢٦) بيانلو ، (٢٧) علياوه ، (١٣) تبه لو ، (٧) فرقسان ، (٥٣) مركز ليلان ، (قره حسن) ، (١٨) قيصري، (٣) تازان بولاق ، (٥) يحياوه ، (٤) تركشكان ، (١) ترجيل ، (١١) حمك ، (١) رجيمان ، (٨) طونساتلو ، (٦) قره لو ، (١٠) حسن خان ، (٩) جيمن ، (١٢) زندانة ، (٢٨) شرنجه بولاق ، (٤٠) حفنه جشمه ، (٨) عوينه سيد علي ، (١٤) جديده ، (٢٦) حصار احمد بك ، (٢٤) طوبزاوه ، (١٨) يايجي ، (٢٥) تركلان ، (٢٧) عوينه حسن بك ، من مركز قضاء كركوك وتلحق بناحية تازه خورماتو .

١١ـ يفك ارتباط المقاطعات (٧) ربيضه ، (٨) كبيبه ، (١١٢) كندي بكر ، (٧٨) خازر ، من مركز قضاء دبس (الملغى) وتلحق بمركز قضاء الحويجة .

١٢ـ يفك ارتباط القاطعة (١٦) سده ملا عبدالله من مركز قضاء كركوك وتلحق بمركز قضاء الحويجة .

١٢ـ يفك ارتباط المقاطعات (٢٢) اكوالد كرد وعرب ، (١٢) ابو فشكه ، (١٩) ابو يتز ، من مركز قضاء كركوك وتلحق بناحية الرياض .

١٤ـ يفك ارتباط المقاطعات (١٨) خسرو بولاغلو ، (١) ملحه والي ، (٣) دربند سارلو ، (١٩) عبد الله قاني ، (٢٠) سرشاخ ، (٢١) دربند كومي ، (٢٧) جاستان ، (١٧) بلكانه ، (٢) شناغه ، (٤) كابكله ،

مراسيم جمهورية

(١٦) حراء ، (٢٢) لوح ، (٢٦) قبلان ، (٢٥) سي فوخان ، (٢٣) لهبات ، (١٥) سي كران ، (١٤) كندال ذلين ، (١٢) كنداني ، (١٣) سليمان، (٢٤) سوشاو ، (٦٨) دومان اوه ، (٦٧) قره يولك، (١٠) كروسان ، (٩) تل هلاله ، (٨) كبسور ، (٧) اجور ، (٥) دركبه الكبير ، (٩٠) كراو ، (٧٤) سازوك ، (٧٥) هسين مورى ، (٧٦) حمزه اغا ، (٧٣) قلانه سوران بامند ، (٧١) بير مهدي ، (٧٩) جاربردان ، (٨٠) كروسه‌ره ، (٧٧) دوازده حواك (٦) ده ركه صغير ، (١١) شمل ، من مركز قضاء دبس (الملغى) وتلحق بقضاء اربيل في محافظة اربيل .

١٥ــ يفك ارتباط المقاطعات (١٨٣) ساري جم كبير ، (١٨٢) صاري جسم صغير (٥) التون كوبري صوب اربيل ، (٥٢) تاباباش وعمر بك طاقي ، من ناحية التون كوبري وتلحق بقضاء اربيل في محافظة اربيل .

على وزير الحكم المحلي تنفيذ هذا المرسوم

كتب ببغداد في اليوم الحادي عشر من شهر صفر لسنة ١٤١٠ هجرية

المصادف لليوم الحادي عشر من شهر ايلول لسنة ١٩٨٩ ميلادية

صدام حسين
رئيس الجمهورية

قــرارات

رقم (٣) لسنة ١٩٨٩

١ ــ استنادا الى احكام الفقرة (اولا / ب) من التعليمات عدد ١٨ لسنة ١٩٨٨ الخاصة بممارسة المهنة لصيانة الاجهزة والمكائن والمعدات ووسائط النقل قررنا :

اضافة مهنة (تفكيك السيارات) الى المهن الواردة في الفقرة (اولا / أ) من التعليمات المذكورة .

٢ ــ يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

وزير العمل والشؤون الاجتماعية

رقم (٣)

استنادا للصلاحية المخوله لنا بموجب المادة السابعة عشرة من قانون صناديق الضمان في الجمعيات الفلاحية التعاونية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٧٧ المعدل بقرار مجلس قيادة الثورة ١١٧٥ في ١٩٨٠/٧/٢٢

قررنا ما يأتي :ــ

١ ــ الغاء صناديق الضمان المذكورة اسماؤها وارقام قرارات تاسيسها في ادناه :

اسم الصندوق	رقم قرار تاسيس الصندوق
١ ــ مولوى	١٤٤ لسنة ١٩٧٩
٢ ــ شمروى	٥٨٩ لسنة ١٩٧٩
٣ ــ رزكارى	٥٥٥ لسنة ١٩٧٩
٤ ــ كاوه	٦٩١ لسنة ١٩٧٩
٥ ــ كوزان	٦٩٠ لسنة ١٩٧٩
٦ ــ كرده نازى	٥٣٤ لسنة ١٩٧٩
٧ ــ شاندرى	٦٢٦ لسنة ١٩٧٩
٨ ــ بابان	٢٤ لسنة ١٩٧٩
٩ ــ قانع	٢٤ لسنة ١٩٧٩
١٠ــ قريى قرداغ نجلكان	١٢ لسنة ١٩٧٩
١١ــ هلكوت	٦٣٣ لسنة ١٩٧٩
١٢ــ يلوانى	٥٥٤ لسنة ١٩٧٩
٢١ــ الحكمة	١٦٨ لسنة ١٩٧٩
١٤ــ المامون	١٣٤ لسنة ١٩٧٩
١٥ــ ٢اذار	٢٩٢ لسنة ١٩٧٩
١٦ــ الخنساء	٣٤٠ لسنة ١٩٧٩
١٧ــ المنعم	٢٥٩ لسنة ١٩٧٩
١٨ــ الميثاق	٤٦٦ لسنة ١٩٧٩

٢ ــ ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون نافذا من تاريخ صدوره .

وزير الزراعة والري وكالة

الوثيقة (٦)

استنـادا الى احكام المادة الخامسة والفقـرة (١) من المـادة السـادسة من مانون المحافظات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٩ المعدل رسمنا بما هو ات..

١ـ يلغى قضاء مندلي، وتستحدث ناحية باسم ناحية مندلي يكون مركزها في قصبة مندلي وحـدودها الادارية نفس الحدود الادارية لمركز القضاء.

٢ـ تلغى ناحية بلدروز ويستحدث قضاء باسم قضـاء بلدروز يكون مركزه مدينة بلدروز وحـدوده الاداريـة نفس الحدود الاداريـة لنـاحيـة بلدروز وتتبعه ناحيتا مندلي وقزانيا وبنفس حدودهما الادارية.

على وزير الحكم المحلي تنفيذ هذا المرسوم.

كتب ببغداد في اليوم الثلاثين من شهر ذي القعدة لسنة ١٤٠٧ هجرية المصادف لليوم السادس والعشرين من شهر تموز ١٩٨٧ ميلادية..

DOCUMENT NO: 6

الوقائع العراقية

الوثيقة (٧)

قرارات مجلس قيادة الثورة

رقم ١٣٩١

استنادا الى احكام الفقرة (١) من المادة الثانية بعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨١ ما يلي :

١ـ تشكل لجنة تنفيذية للاشراف على بناء المجمعات والوحدات السكنية في المحافظات الوسطى والجنوبية (عدا بغداد ـ ديالى ـ صلاح الدين) التي سيعين بها العاطلون في منطقة الحكم الذاتي وعلى النحو الآتي .

أ ـ وزير الحكم المحلي ـ رئيسا .

ب ـ وكيل وزارة الحكم المحلي ـ عضوا .

جـ ـ رئيس المؤسسة العامة للاسكان في وزارة الاسكان والتعمير ـ عضوا .

د ـ رئيس هيئة تخطيط التشييد والخدمات في وزارة التخطيط ـ عضوا .

٢ـ تشكل اللجنة التنفيذية لجانا فرعية لها في المحافظات التي سيشملها بناء المجمعات السكنية برئاسة المحافظ وعضوية الجهات المعنية للاشراف على سير التنفيذ ، ولها أن تخولها بعض صلاحياتها .

٣ـ يحدد كحد اقصى في المرحلة الاولى بناء (٢٠) الف وحدة سكنية .

٤ـ المحافظات التالية كبداية لبناء الوحدات السكنية المسرحة التي يتم نقل وتعيين العاطلين فيها واليها وهي :

أ ـ محافظة القادسية .

ب ـ محافظة المثنى .

جـ ـ محافظة ذي قار .

د ـ محافظة الانبار .

٥ـ تقوم اللجان الفرعية بتحديد الشواغر المتوفرة لديها ضمن محافظاتها وحسب الدوائر ووفقا للملاك المصدق مع مراعاة التوسع في الملاك للسنوات الخمس القادمة وتحدد في كل محافظة حاجة كل دائرة من ذلك .

٦ـ تقوم اللجان الفرعية بتحديد مواقع المجمعات السكنية التي ستبنى ، على ان تكون ضمن مواقع سكنية قائمة في مراكز المدن والاقضية والنواحي .

٧ ـ تشمل المجمعات المذكورة بالامتيازات والاعفاءات الواردة في القانون رقم (١٥٧) لسنة ٧٣ لتسهيل مهمة التنفيذ وتخول اللجنة التنفيذية صلاحية التنفيذ بالطريقة التي تراها مناسبة .

٨ ـ تخول اللجنة التنفيذية صلاحية مجلس التخطيط فيما يخص الاحالة والدعوات والغرامات وزيادة الكلف .

٩ ـ تقوم اللجنة التنفيذية بالتنسيق مع لجنة شؤون الشمال لاختيار العناصر المطلوب نقلها او تعيينها من العاطلين الى المحافظة المعنية ، عند انجاز المجمعات السكنية المنقولين أو المعينين فيها

١٠ـ تملك الوحدات السكنية لشاغليها من العرب والاكراد وفقا للاسس التالية

أ ـ تكون قيمة الدار وفق الكلفة الفعلية

ب ـ تملك الارض مجانا .

جـ ـ يكون كامل سعر الدار قرضا من المصرف العقاري دون تقديم مقدمة ويسدد خلال (٢٥) سنة دون فائدة .

١١ـ يكون نقل المعينين او المنقولين وعوائلهم الى مناطق عملهم الجديدة على حساب الدولة .

١٢ـ توضع اسس مفصلة لكيفية تعيين او تاهيل الاشخاص المطلوب نقلهم او تعيينهم وبالتنسيق لجنة شؤون الشمال .

١٣ـ تشمول بعض الموظفين والعمال من سكنة محافظة التاميم (التركمان) بالدرجة الاولى والاكراد بالدرجة الثانية .

١٤ـ يكون ارتباط اللجنة التنفيذية بلجنة شؤون الشمال لاغراض التوجيه .

١٥ـ تقدم اللجنة التنفيذية تقريرا دوريا كل ثلاثة اشهر ومن خلال لجنة شؤون الشمال الى رئاسة ديوان رئاسة الجمهورية لعرضه على رئيس الجمهورية للاطلاع وتلقي توجيهاته بشأنها .

١٦ـ تتولى الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار

صدام حسين

رئيس مجلس قيادة الثورة

توضح مال لصفحة رقم ٣١٣

الوثيقة (٨)

DOCUMENT NO: 7

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق

مديرية بلدية كركوك

الاملاك

العدد / ٤ / ٢٦٩١٠

التاريخ / ٤ / ٨ / ١٩٩١

بيان

استنادا" الى قرار مجلس قيادة الثورة (٤) في ١١/١/١٩٨٦ قررنا تمليك السادة المدرجة اسماؤهم بقائمتهم في التأميم المرقمة طيا" القطع السكنية.

١) يمنع اجراء المعاملات التصرفية على القطع السكنية استنادا" الى القرار المذكور اعلاه الا بعد اكمال تشييد دار عليها ومضي مدة لا تقل عن عشرين سنة من تاريخ اكمال البناء ويستثنى من ذلك معاملات الانتقال بالرهن لدى المصرف العقاري.
ويمنع كاتب العدل من تنظيم اي عقد او تصرف على القطع المذكورة وعلى المراجعة لمدة شهرين اعتبارا" من تاريخه اعلاه وبعكسه يسقط حقهم.

٢) يستوفى من المتملك رسم مقطوع قدره دينار واحد عن تسجيل معاملات البيع وذلك استنادا" لاحكام قانون رسم التسجيل العقاري رقم (١١) لسنة ١٩٧٤ وقانون رسم الطابع رقم / ١٦ لسنة ١٩٧٤.

هاشم حسن المجيد
محافظ التأميم
٢ / ٧ / ١٩٩١

نسخة منه الى /
وزارة الداخلية / مديرية البلديات العامة / قسم املاك البلدية / طيا" نسخة من القائمة للتفضل بالاطلاع مع التقدير.
محافظة التأميم / مكتب السيد المحافظ / طيا" نسخة من القائمة للتفضل بالاطلاع مع التقدير.
قيادة فرع التأميم لحزب البعث العربي الاشتراكي / طيا" نسخة من القائمة للتفضل بالاطلاع مع التقدير.
محافظة التأميم / مكتب شؤون المواطنين / مع نسخة من القائمة للتفضل بالاطلاع واجراء اللازم كل قدر تعلق الامر به.
محافظة التأميم / الاعلام والعلاقات / مع نسخة من القائمة للاطلاع مع التقدير.
" " / مديرية خزينة محافظة التأميم / مع نسخة من القائمة للاطلاع واجراء اللازم
" " / مديرية التسجيل العقاري / " " " " " " " " "
مدير المصرف العقاري / " " " " " " " " "

الوثيقة (٩)

قرارات مجلس قيادة الثورة

رقم ٤٠٤

استنادا الى احكام الفقرة (١) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٤/٤/١ ما يلي :-

١ ـ تحذف الفقرة (٢٤) من المادة السابعة من قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ ويحل محلها ما يأتي :-

٢٤ـ دخل اصحاب وسائط النقل البرية ، من غير العراقيين المتعاقدين مع المؤسسة العامة لتوزيع المنتجات النفطية والغاز لايصال المنتوجات النفطية الى داخل القطر او تصديرها منه .

٢ ـ ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وينفذ اعتبارا من ١٩٨٤/١/١ .

صدام حسين
رئيس مجلس قيادة الثورة

رقم ٤١٨

استنادا الى احكام الفقرة (١) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٤/٤/٨ ما يلي :-

١ ـ تمنع جميع التصرفات العقارية على قطع الاراضي السكنية المملوكة للدولة الكائنة ضمن محافظة التاميم التي يجري تمليكها او بيعها الى المواطنين ، الا بعد استحصال موافقة المحافظة على تلك التصرفات ؛ ويسري هذا المنع حتى في حالة تشييد دار سكن على تلك القطع .

٢ ـ تسري احكام الفقرة (١) من هذا القرار على الدور المشيدة من قبل المؤسسة العامة للاسكان في حي المثنى بمحافظة التاميم التي تم تمليكها بموجب قرار مجلس قيادة الثورة المرقم (٨٠٠) في ١٩٧٦/٧/١٥ ولو مضت على تاريخ تمليكها مدة عشر سنوات .

٣ ـ يستثنى من احكام الفقرة (١) اعلاه بيع الورثة قطعة الارض السكنية التي حصل عليها مورثهم من الدولة او الجمعيات التعاونية ، اذا تعذر تقسيمها فيما بينهم لاغراض السكن ولم يتفقوا على بنائها مشتركا .

٤ ـ لايجوز نقل ملكية قطع الاراضي السكنية والدور المشمولة باحكام هذا القرار تنفيذا لحكم او قرار قضائي .

٥ ـ تمنع دوائر التسجيل العقاري من تسجيل اية دار او قطعة ارض سكنية مملوكة للدولة في محافظة التاميم وبيعت الى المواطنين عن طريق المزايدة العلنية الا بعد موافقة محافظة التاميم على البيع .

٦ ـ ينفذ هذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، ولا يعمل باي نص قانوني او قرار يتعارض مع احكامه .

صدام حسين
رئيس مجلس قيادة الثورة

رقم ٤١٩

استنادا الى احكام الفقرة (١) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٤/٤/٨ ما يلي :-

١ ـ تشطب جميع الديون والفوائد المترتبة بذمة الفلاح الشهيد عن السلف والقروض الزراعية والديون الاخرى التي تسلمها من المصرف الزراعي التعاوني ودوائر القطاع الاشتراكي عن طريق الجمعيات الفلاحية التعاونية ، ويستثنى من ذلك الديون والفوائد المتحققة بذمة الفلاح الشهيد لحساب مصرف الرافدين .

٢ ـ لاتسترد المبالغ المدفوعة الى الجهات المذكورة قبل نفاذ هذا القرار .

٣ ـ ينفذ هذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدام حسين
رئيس مجلس قيادة الثورة

رقم ٤٢٠

استنادا الى احكام الفقرة (١) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٤/٤/٨ ما يلي :-

١ ـ تستوفى الرسوم المفروضة بموجب المادة الرابعة والعشرين من قانون الجنسية العراقية رقم (٤٣) لسنة ١٩٦٣ (المعدل) بطابع مالي .

٢ ـ ينفذ هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

صدام حسين
رئيس مجلس قيادة الثورة

الوثيقة (١٠)

قرارات مجلس قيادة الثورة

رقم ١٠٨١

استنادا الى احكام الفقرة (أ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٧/٩/١٩٨١ ما يلي :

١ – يملك المزارعون المبينة اسماؤهم في القائمة المرفقة بهذا القرار حق التصرف في قطع الاراضي المبينة اوصافها ازاء اسمائهم تعويضا لهم عن اراضيهم الزراعية في محافظة التأميم .

٢ – اذا استولى على عدة قطع بموجب قانون تنظيم وتوحيد الملكية في المشاريع الزراعية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٢ ، يكون المعوض عنها بمساحة تعادل المساحة المستولى عليها بصرف النظر عن عدد قطعها ونوعها من ديمية الى سيحية .

٣ – ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويتولى الوزراء المختصون تنفيذه .

صدام حسين
رئيس مجلس قيادة الثورة

الاسم	رقم القطعة	مساحتها بالدونم	وصفها	رقم القطعة الاصلية المفرزة منها	رقم المقاطعة واسمها
١ – كاظم عباس جبوري	١٠/١١٠	٢٢٨/-/-	زراعية ديمية	١٠/١٠٩	١٠/ قوشقاية – ناحية القدس محافظة التأميم
٢ – مطرود جبوري جبيل	١٠/١١١	٢٢٨/-/-	زراعية ديمية	١٠/١٠٩	١٠/ قوشقاية – ناحية القدس محافظة التأميم
٣ – خيال زغير زلة	١٠/١١٢	١٢٨/-/-	زراعية ديمية	١٠/١٠٩	١٠/ قوشقاية – ناحية القدس محافظة التأميم
٤ – سالم هاني جبوري	١٠/١١٣	١٢٤/-/-	زراعية ديمية	١٠/١٠٩	١٠/ قوشقاية – ناحية القدس محافظة التأميم
٤ – عبدالسادة كاطع حيدر	١٠/١١٤	١٠٠/-/-	زراعية ديمية	١٠/١٠٩	١٠/ قوشقاية – ناحية القدس محافظة التأميم
٦ – فنشارة عليوي	١٠/١١٥	٤٠/-/-	زراعية ديمية	١٠/١٠٩	١٠/ قوشقاية – ناحية القدس محافظة التأميم
٧ – عبد منصور	١٠/١١٦	٤٠/-/-	زراعية ديمية	١٠/١٠٩	١٠/ قوشقاية – ناحية القدس محافظة التأميم
٨ – حسين جاسم	١٠/١١٧	٤٠/-/-	زراعية ديمية	١٠/١٠٩	١٠/ قوشقاية – ناحية القدس محافظة التأميم
٩ – سحير محمد عباس	١٠/١١٨	٣٠/-/-	زراعية ديمية	١٠/١٠٩	١٠/ قوشقاية – ناحية القدس محافظة التأميم
١٠ – عرير كاطع حسن	١٠/١١٩	١٧/-/-	زراعية ديمية	١٠/١٠٩	١٠/ قوشقاية – ناحية القدس محافظة التأميم
١١ – رشيد كاطع حسن	١٠/١٢٠	١٧/-/-	زراعية ديمية	١٠/١٠٩	١٠/ قوشقاية – ناحية القدس محافظة التأميم

الوقائع العراقية – العدد ٣٠١٥ ٦٨٣ ١٩٨٤/١٠/١٥

DOCUMENT NO: 6

الاسم	رقم القطعة	مساحتها بالدونم	وصفها	رقم القطعة الاصلية المفرزة منها	رقم المقاطعة واسمها
١١ـ ملك حسين	١٠/١٢١	ـ/ـ/١٧	زراعية ديمية	١٠/١٠٩	١٠/ قوشقاية ـ ناحية القدس محافظة التاميم
١٢ـ عبد الهادي سلمان	١٠/١٢٢	ـ/ـ/١٧	زراعية ديمية	١٠/١٠٩	١٠/ قوشقاية ـ ناحية القدس محافظة التاميم
١٤ـ كاظم حسن	١٠/١٢٢	ـ/ـ/١٧	زراعية ديمية	١٠/١٠٩	١٠/ قوشقاية ـ ناحية القدس محافظة التاميم
١٥ـ جبار حسن ديوان	١٠/١٢٤	ـ/ـ/١٧	زراعية ديمية	١٠/١٠٩	١٠/ قوشقاية ـ ناحية القدس محافظة التاميم
١٦ـ كرار حنيف	١٠/١٢٥	ـ/ـ/١٧	زراعية ديمية	١٠/١٠٩	١٠/ قوشقاية ـ ناحية القدس محافظة التاميم
١٧ـ بلسط محيسن	١٠/١٢٦	ـ/ـ/١٧	زراعية ديمية	١٠/١٠٩	١٠/ قوشقاية ـ ناحية القدس محافظة التاميم
١٨ـ زغير رهيف	١٠/١٢٧	ـ/ـ/١٧	زراعية ديمية	١٠/١٠٩	١٠/ قوشقاية ـ ناحية القدس محافظة التاميم
١٩ـ صالح حسن	١٠/١٢٨	ـ/ـ/١٧	زراعية ديمية	١٠/١٠٩	١٠/ قوشقاية ـ ناحية القدس محافظة التاميم
٢٠ـ عودة حسن	١٠/١٢٩	ـ/ـ/١٧	زراعية ديمية	١٠/١٠٩	١٠/ قوشقاية ـ ناحية القدس محافظة التاميم
٢١ـ ناصر بلسط	١٠/١٢٠	ـ/ـ/١٧	زراعية ديمية	١٠/١٠٩	١٠/ قوشقاية ـ ناحية القدس محافظة التاميم
٢٢ـ كهرب مكبان	١٠/١٢١	ـ/ـ/١٧	زراعية ديمية	١٠/١٠٩	١٠/ قوشقاية ـ ناحية القدس محافظة التاميم
٢٣ـ عصب مكبان	١٠/١٢٢	ـ/ـ/١٧	زراعية ديمية	١٠/١٠٩	١٠/ قوشقاية ـ ناحية القدس محافظة التاميم
٢٤ـ سلمان علك	١٠/١٢٢	ـ/ـ/١٧	زراعية ديمية	١٠/١٠٩	١٠/ قوشقاية ـ ناحية القدس محافظة التاميم
٢٥ـ حنون مكبان	١٠/١٢٤	ـ/ـ/١٧	زراعية ديمية	١٠/١٠٩	١٠/ قوشقاية ـ ناحية القدس محافظة التاميم
٢٦ـ هاشم كاظم	١٠/١٢٥	ـ/ـ/١٤	زراعية ديمية	١٠/١٠٩	١٠/ قوشقاية ـ ناحية القدس محافظة التاميم
٢٧ـ عبد السادة كاظم	١٠/١٢٦	ـ/ـ/١٤	زراعية ديمية	١٠/١٠٩	١٠/ قوشقاية ـ ناحية القدس محافظة التاميم
٢٨ـ كاظم شنته	١٠/١٢٧	ـ/ـ/١٤	زراعية ديمية	١٠/١٠٩	١٠/ قوشقاية ـ ناحية القدس محافظة التاميم

الاسم	رقم القطعة	مساحتها بالدونم	وصفها	رقم القطعة الاصلية المفرزه منها	رقم المقاطعة واسمها
٢٩ـ عباس عاصل محمد	٢٠/٧	١٢٤/ـ/ـ	زراعيه ديمية	٢٠/٤	٢/ كوجك موطان ـ ناحية بايجي محافظة التأميم
٣٠ـ كريم عبد حمادي	٢٠/٨	٨٨/١/ـ	زراعيه ديمية	٣٠/٤	٢/ كوجك قوطان ـ ناحية بايجي محافظة التأميم
٣٠ـ كريم عبد حمادي	٢٩/٣	٥٨/٢٤/ـ	زراعية ديمية	٢٩/١	٢/ كوجك قوطان ـ ناحية بايجي محافظه التأميم
٣١ـ نويلي ناجي حيدر	٢٩/٤	٧٦/٢/٥	زراعية ديميه	٢٩/١	٢/ كوجك قوطان ـ ناحية بايجي محافظه التأميم
٣١ـ نويلي ناجي حيدر	٢٩/٥	١/١٨/٥٠	زراعيه ديمية	٢٩/٢	٢/ كوجك قوطان ـ ناحية بايجي محافظة التأميم
٣١ـ نويلي ناجي حيدر	٤	٢٢/٢/ـ	زراعية ديمية	ـــ	٢/ كوجك قوطان ـ ناحية بايجي محافظة التأميم
٣٢ـ راشد علي حيدر	٢٩/٦	٨١/١٢/ـ	زراعية ديمية	٢٩/٢	٢/ كوجك قوطان ـ ناحية بايجي محافظه التأميم
٣٢ـ راشد علي حيدر	٥	١٨/١٢/ـ	زراعية ديمية	ـــ	٢/ كوجك قوطان ـ ناحية بايجي محافظة التأميم
٣٣ـ حمزه حسين طعمه	٢٩/٧	٦٠/ـ/ـ	زراعية ديمية	٢٩/٢	٢/ كوجك قوطان ـ ناحية بايجي محافظة التأميم
٣٤ـ عماره حمزه حسين	٢٩/٨	٦٠/ـ/ـ	زراعية ديمية	٢٩/٢	٢/ كوجك قوطان ـ ناحية بايجي محافظة التأميم
٣٥ـ حمود طعمه حيدر	٢٩/٩	٦٠/ـ/ـ	زراعية ديمية	٢٩/٢	٢/ كوجك قوطان ـ ناحية بايجي محافظة التأميم
٣٦ـ عسكر جباره محمد	٢٩/١٠	٥٥/ـ/ـ	زراعية ديمية	٢٩/٢	٢/ كوجك قوطان ـ ناحية بايجي محافظة التأميم
٣٧ـ محمد نفات جباره	٢٩/١١	٥٥/ـ/ـ	زراعية ديمية	٢٩/٢	٢/ كوجك قوطان ـ ناحية بايجي محافظة التأميم
٣٨ـ عبيد علي عطيه	٢٩/١٢	٣٢/٢/ـ	زراعية ديمية	٢٩/٢	٢/ كوجك قوطان ـ ناحية بايجي محافظة التأميم
٣٨ـ عبيد علي عطيه	٢	٥٢/٢٢/ـ	زراعية ديمية	ـــ	٢/ كوجك قوطان ـ ناحية باجي محافظة التأميم

الوثيقة (١١)

الحركة التركمانية الوطنية -الديمقراطية

IRAQI TURKOMAN NATIONAL ,DEMOCRATIC MOVMENT.
104 Lockwood Square , Drummond RD , London SE 16 2SH
Tel , Fax - 0171-252 14 30

بيان صحفي

سبق وان شاركنا في المؤتمر الوطني العراقي الموحد ، كعضو في اللجنة التنفيذية التي انبثقت من مؤتمر (فيينا)حزيران ١٩٩٢ وعضو في الجمعية العامة في اجتماع صلاح الدين الموسع في تشرين من نفس العام ، باسم (الاتحاد التركمان المستقلين) ، الذي تبدل فيما بعد الى (الحركة التركمانية الوطنية-الديمقراطية) .

كانت لدينا ملاحظات وتحفظات ومطاليب قدمناها في حينها بمذكرات الى المجلسين الرآسي والتنفيذي ، وعبرنا عنها في الاجتماعات والعديد من المناسبات ، بينا فيها عن وجهة نظرنا مشيرين الى الى الاخطاء ، والممارسات غير الديمقراطية وعدم احترام النظام الداخلي للمؤتمر ، فضلاً عن الارتجالية والفردية في تسير الامور وادارة الاعمال ، الامر الذي ادى الى تفكك المؤتمر بخروج اطراف مشاركة عديدة منه ، بالانسحاب اوبتجميد العضوية او الاستقالات ، وعرض من جهة اخرى ، تماسك المعارضة العراقية ووحدتها الي الضعف والهزل .

وقد تريثنا طيلة الفترة الماضية على امل ان تتحسن اوضاع المؤتمر المنشود الى الممارسة الديمقراطية وتطبيق نظامه الداخلي ،، والعمل على تلافي الاخطاء المرتكبة .

ولما لم نلمس ما يوحي بتعديل الاوضاع المتردية ، رغم كثرة الاحتججات والمطالبات ،كما نوهنا عنها

لذا انطلاقاً من المسوؤلية الوطنية ، وتظامناً مع القوى التي اعلنت عن مواقفها ، نعلن تجميد عضوية حركتنا (الحركة التركمانية الوطنية – الديمقراطية) في المؤتمر الوطني العراقي الموحد للفترة التي ستحدد في اجتماع الهيئة العامة للحركة في انقرة في ٣ تموز الجاري ، وبعدها سنعلن انسحابنا الكامل من المؤتمر ، إن لم تتحسن اوضاعه خلال الفترة التي ستتحدد في الاجماع المذكور .

لندن ١٥ حزيران ١٩٩٥

عزيز قادر الصمانجي
الامين العام للحركة التركمانية الوطنية – الديمقراطية

الوثيقة الرقم ١٢

المؤتمـــر الوطنـــي العراقـــي

فينا ١٦ ـ ١٩ حزيران ١٩٩٢

الاتراك والاكراد شركاء في كردستان العراق.

جلال الطالباني

١٨/٦/٩٢

جدول اعمال المؤتمر الوطني العراقي

يوم الخميس ١٨/٦/١٩٩٢

الوثيقة (١٣)

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية العراقية
مجلس
قيادة الثورة
رئاسة المخابرات العامة

احكام الاعدام الصادرة بحق بعض التركمان . ((سرى للغاية))

العدد د/م ٧/ ش/ت/ ٣٠١٦
التاريخ ٣٠/ ٦/ ١٩٨٠

الى/ شعبة الاصلاح الاجتماعي / الاحكام الخاصة
م/ ارسال محكومين

بناءا على [illegible] اثر حسم الدعوى المرقمة ٧٤٩/ج/ ١٩٨٠ من قبل رئاسة محكمة الثورة ..
صدرت الحكم [illegible]

١. الحكم على كل من صلاح الدين نجم مجيد وصلاح الدين عبد الله محمد ومحمد ابراهيم محمد وعز الدين جليل احمد ورشدي فتح الله وحميد رحمن سليمان ومصطفى عباس محمد ومحسن علي حسن بالاعدام شنقا حتى الموت ومصادرة أموالهم المنقولة وغير المنقولة وفق المادة ١٥٦ و ١٥٨ و ١/٢٠٠ / ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ ق.ع.

٢. الحكم على كل من صلاح الدين علي عباس ومحسن حسين احمد وصباح نور الدين محي الدين وجليل تايه عثمان بالسجن المؤبد ومصادرة اموالهم المنقولة وغير المنقولة وفق المادة ١٥٦ و ١٥٨ و ٧٩ و ١٣٢ / ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ ق.ع. واحتساب فترة موقوفيته الاول من ٨/ ١/ ١٩٧٩ والثاني من ٦/ ١٢/ ١٩٧٩ والثالث ٣/ ١٢/ ١٩٧٩ والرابع من ١٠/ ١٢/ ١٩٨٠ ولغاية الحكم عليهم .

٣. الحكم على كل من معظم عثمان علي وارشد رشاد فتح الله وصباح عزيز بكر بالسجن لمدة عشرة سنوات ومصادرة اموالهم المنقولة وغير المنقولة وفق المادة ٢٠٤ ف ٢ / ٢٠٨ / ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ ق.ع واحتساب فترة موقوفيتهم بالنسبة للاول من ١٢/ ١٢/ ٧٩ والثاني من ٢٧/ ١٢/ ١٩٧٩ والثالث ١/ ١٢/ ١٩٧٩ لغاية الحكم عليهم .

الحكم على كل من عماد عبد الرحمن كرم ومحمد كريم يوسف وجليل محمد نوري ونجم الدين عبد الله حمزه ونوري شكور يوسف وعماد الدين صديق مصطفى وسامي محمود رسول وعزام مصطفى رسول بالسجن لمدة سبع سنوات ومصادرة اموالهم المنقولة وغير المنقولة وفق المادة ٢٠٠ ف ٢ / ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ ق.ع واحتساب فترة موقوفيتهم بالنسبة للاول من ٢/ ١١/ ١٩٧٩ والثاني من ١٨/ ١/ ١٩٧٩ والثالث من ١٢/ ١١/ ١٩٧٩ والرابع من ٦/ ١٢/ ١٩٧٩ والخامس من ٦/ ١٢/ ١٩٧٩ والسادس من ٢٩/ ١٠/ ١٩٧٩ والسابع من ٢٨/ ١٢/ ١٩٧٩ والثامن من ٢٨/ ١٢/ ١٩٧٩ لغاية الحكم عليهم .. عليه نسيرهم اليكم مع مذكرات امر العقوبة .. راجين اتخاذ مايلزم بحقهم واعلامنا ... مع التقدير .

المرفقات

مذكرة امر العقوبة عدد / ٢٢

[illegible]
ع/ رئيس المخابرات العامة

نسخة منه الى/
رئاسة محكمة الثورة/ } الحاقا بكتابنا المرقم م ٧/ ٢٢٠٩ في ٧/ ٦/ ١٩٨٠
مديرية الامن العامة/ ٥٤ } راجين العلم .... مع التقدير

= صورة طبق الاصل =

DOCUMENT NO: 12

ثيقة (١٤)

حكم الإعدام الصادر بحق الشهيد المعلم محمد نور قحاز

الجمهورية العراقية
وزارة الصحة
مديرية الاحصاء الحياتي والصحي

رقم ٣ ... ٤٠٠

شهادة وفاة

تاريخ التنظيم ١٩٨٠/٧/٩

١ ـ اسم المتوفى ولقبه محمد نور قحاز | ١ ـ عمره ٤٦ | ٢ ـ جنسه ذكر
٤ ـ جنسيته عربي سوري | ٥ ـ دينه أو مذهبه مسلم | ٦ ـ حرفته (مهنته) معلم
٧ ـ الحالة الزوجية للمتوفى : أعزب ... متزوج ... [illegible]

٨ ـ اسم والد المتوفى ... | اسم والدة المتوفى [illegible]
تاريخ الوفاة : الساعة ٦ ، اليوم ٩ ، الشهر ٧ ، السنة ١٩٨٠
محل الوفاة : سجن الأحكام الثقيلة
١٢ ـ اسم المبلغ عن الوفاة الدكتور محمد [illegible] | ١٢ ـ صلته بالمتوفى الطبيب المقيم سجن الثقيلة
١٤ ـ عنوانه الكامل محافظة التأميم / محلة ٩٠ الجديدة

١٥ ـ شهادة الوفاة الطبية :
سبب الوفاة الإعدام شنقاً حتى الموت

١٦ ـ المرض أو الحالة التي أدت مباشرة إلى الوفاة ...
١٦ ـ أشهد بأن الوفاة قد حدثت من الأسباب المثبتة أعلاه
اسم الطبيب الدكتور [illegible]
توقيع الطبيب [illegible]
١٧ ـ فحص طبي ... [illegible]
١٨ ـ معلومات خاصة بمديرية الأحوال المدنية العامة [illegible]

[illegible] ١٩٨٥

DOCUMENT NO: 14

الوثيقة (١٠)

بسم الله الرحمن الرحيم

16.5.96

ترجمة

بواسطة - دكتور خالد القيسي

للسيد السيد عزيز قادر المحترم

Çok değerli Aziz abi,

İnşaallah iyisinizdir, Sait Ketene, Farıt Demirci ve Şevki Şayır beylerin de tavsiyesi üzerine şu faxi size çekmeyi uygun bulduk, gereğini takdirinize bırakıyoruz.

Türkmen Birlik Partisi olarak 20 gün sonra Erbil'de kongre düzenleyeceğiz, Genelbaşkanlık (K. Irakta ikamet etmek şartıyla) dahil her hangi bir görevi kabul ederseniz memnun oluruz.

ما تحته الخط يعني: التكليف باستلام رئاسة الحزب بشرط الاقامة في شمال العراق.

1- Ankara'daki arkadaşlardan oluşmak üzere bir parti meclisi kurduk

2- Partimiz Türkmenler için Bağdad'a bağlı olmak üzere Özerklik, otonomi'yi (الحكم الذاتي) Talep etmektedir, saygılar başarılar dilerim

Kardeşiniz
RIYAZ SARIKAHYA

(المصادر)

أحمد الشنتناوي : دائرة المعارف الإسلامية، ـ الجزء الخامس ـ وزملاؤه وكوبرلي زاده ـ تركيا تاريخي ـ استانبول، وانظر: محضر اجتماع اكاديمية العلوم البافارية الألمانية (Sitzungsbevichte der-Wissenchafe Bsyorrshen der) ١٩٢٣.

البروفسور ابراهيم قفس أوغلو : «معنى اسم الترك» (بالتركية) مجلة الاخاء، العدد ٨٠٧، السنة ١٩٧١.

البروفسور أحمد جعفر أوغلو : «تركمانلر» (التركمان) مجلة تورك كولتوري، العدد ٣ حزيران/يونيو ١٩٦٤.

ارشد الهرمزي : التركمان في العراق، انقرة، ١٩٩٤.

احمد توحيد : مسكوكات قديمة اسلامية، القسم الرابع، طبع استانبول ١٣٣١.

الدكتور ابراهيم الداقوقي : فنون الأدب الشعبي التركماني، مطبوع في بغداد لسنة ١٩٦٢.

أكرم بمبوقجي : من شعراء التركمان (نسرين اربيل)، بالتركية، نشريات ريون، انقرة ١٩٩٥.

أوريل دان : العراق في عهد قاسم، دار نبز للطباعة ١٩٨٩، ترجمة جرجيس فتح الله.

المستشرق الروسي بارتولد : تاريخ الترك في آسيا الوسطى، مكتبة الأنجلو المصري ١٩٥٨.

باقي قورطلش : عثمانلي بادشاهلري (السلاطين العثمانيون) مطبعة بالقان، أوغلو ١٩٦٢.

المحامي جرجيس فتح الله : العراق في عهد قاسم، دار نبز للطباعة،

السويد ١٩٨٩.

جعفر عباس حميدي : التطورات السياسية في العراق (١٩٤١ - ١٩٥٣)، الجزء ١٢٠.

جبران جورج : الصهيونية والطورانية وتأثيرهما على مستقبل شعوب المنطقة، دار الصداقة، حلب ١٩٩٥. راجعه مازن بلال.

الدكتور حنا بطاطو : العراق، الكتاب الثالث، (الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية العراقية)، الطبعة العربية الأولى، بيروت ١٩٩٢، ترجمة عفيف الرزّاز.

الدكتور حسين أمين : تاريخ العراق في العهد السلجوقي، مطبعة الارشاد، بغداد ١٩٦٥.

حسن العلوي : التأثيرات التركية في المشروع القومي العربي في العراق، دار الزواء، لندن ١٩٨٨.

العميد الركن حازم حسن العلي : ثورة الشواف في الموصل، دار الحرية للطباعة، بغداد ١٩٨٧.

العميد خليل ابراهيم حسين : ثورة الشواف في الموصل ١٩٥٩، الجزء الأول، بغداد ١٩٨٧.

دوكيني : التاريخ العام للهون والترك والمغول وسائر التتار، ج ٤، الترجمة التركية، مطبعة طنين، استانبول ١٩٢٤.

البروفسور زكي وليدي طوغان : عمومي تركية تاريخي كريشي، (المدخل إلى التاريخ التركي العام) الجزء الأول، مطبعة انكون، استانبول ١٩٦٤.

شاكر صابر الضابط : موجز تاريخ التركمان في العراق، بغداد ١٩٦٢.

شاكر صابر المهندس : «التركمان ليسوا ترجماناً»، مجلة الاخاء، العدد ١٠، سنة ١٩٦٢.

شريف الربيعي : مقالة في جريدة الحياة العدد ١١٦٢٥ في ١٩٩٤ بعنوان «محاكمة الشيوعية في العراق».

عباس العزاوي : العراق بين الاحتلالين، ج ١، ج ٢، ج ٣.

البروفسور عثمان توران : سلجوقلر وتورك إسلام مدنيتي، (تاريخ السلاجقة والحضارة التركية الإسلامية)، منشورات معهد أبحاث الثقافة التركية، أنقرة ١٩٥٥.

عبد الرزاق الحسني : العراق (قديماً وحديثاً)، مطبعة العرفان، صيدا ١٩٢٦.

عبد الرزاق الحسني : تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الأول، الطبعة السابعة، آفاق عربية، بغداد ١٩٨٨.

عبد الرزاق الحسني : تاريخ العراق السياسي الحديث، الجزء الثالث.

عبد العزيز القصاب : من ذكرياتي، منشورات عويدات، بيروت لبنان.

عبد اللطيف بندر أوغلو : عراق تركمن أدبياتي تاريخي، بالتركية (نظرة إلى تاريخ الأدب التركماني)، الجزء الأول، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٨٩، وزارة الثقافة والإعلام.

البروفسور فاروق سومر : أوغوزلر ـ تركمانلر، بالتركية (الاوغوز ـ والتركمان) بالتركية ـ مطبعة أنقرة، ١٩٦٧.

الدكتور فاضل حسين : مشكلة الموصل، الطبعة الثانية، منشورات دار البيان ٤١، مطبعة أسعد، بغداد ١٩٦٧.

الدكتور فاضل الدامرجي : ماضي وحاضر أتراك العراق، دار الطباعة لمؤسسة التاريخ التركي، أنقرة ١٩٩١.

فائق الشيخ علي : مقالة منشورة في جريدة الحياة في ١٩/٥/١٩٩٥ بعنوان «مشكلة الموصل منذ تأسيس الدولة العراقية».

الطبري : تاريخ الأمم والملوك، الجزء الرابع، مطبعة الاستقامة، القاهرة ١٩٣٩.

الدكتور محمد أنيس : الدولة العثمانية والشرق العربي، مكتبة الانجلو المصري القاهرة ١٩٥٠.

الدكتور مهدي البياتي : بداية النشر لدى تركمان العراق، بغداد ١٩٧٠.

الدكتور مهدي البياتي : مقال «Reflection on the Problem» في نشرة جمعية آسيا الوسطى، ج ٤، العدد ١٣،

لندن ١٩٢٦.

مير بصري : اعلام التركمان، دار الوراق للنشر، لندن ١٩٩٧.

العلامة مصطفى جواد : «كركوك في التاريخ»، مجلة أهل النفط، العدد ٤٠ لسنة ١٩٥٤، بيروت.

مسعود البرزاني : البرزاني والحركة التحررية الكردية ـ الجزء الثاني مطبعة خابات.

محمود الدرة : ثورة الموصل القومية، منشورات مكتبة اليقظة العربية، بغداد سنة ١٩٨٧.

الدكتور نفعي الدامرجي : تاريخ كركوك السياسي (بالتركية)، استانبول ١٩٩٠.

نامق كمال : عثمانلي تاريخي، (التاريخ العثماني)، الجزء الأول، مطبعة محمود بك، استانبول ١٣٣٣م.

نوري الطالباني : منطقة كركوك ومحاولات تغيير واقعها القومي، لندن ١٩٩٦.

يلماز أوز طونا بالانكليزية : تاريخ تركيا، (بالتركية)، الجزء الثاني، استانبول ١٩٦٣.

ادموندس، س. ج : *Kurds, Turks & Arabs* (الأكراد والأتراك والعرب)، بالإنكليزية.

غلوب باشا : *A Shorte History of the Arab People (B. Glubb)* (موجز تاريخ الشعب العربي)

دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠.

مقالة في مجلة آخبنده الفارسية بعنوان «صفوياً سيت نيست» (الصفويون ليسوا سادة).

جريدة ما نجستر غرديان، (The Manchester Guardian, January 3, 1925).

جريدة الحرية ٢٢ أيلول|سبتمبر ١٩٥٩.

جريدة البلاد ٣٠ تموز|يوليو ١٩٥٩.

جريدة اتحاد الشعب ٣٠ تموز|يوليو ١٩٥٩.

= = = ٤ و٥ آب/اغسطس ١٩٥٩.

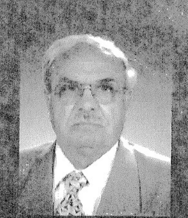
= = = ٢ و٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٩.

جريدة (*Iraqi Review*, I, NO 20. 23, December 1959).

قرارات مجلس قيادة الثورة المنشورة في اعداد من الوقائع العراقية.

تقارير مدير الأمن ومدير شرطة كركوك ومراسلات قيادة الفرقة الثانية.

الحركة الطورانية الجديدة: مذكرة سرية (١٠٧٩٦٧) FO ٣٧١/٢٧٧٨ وضعها المكتب العربي في القاهرة في أيار/مايو ١٩١٦.



هذا كتاب كان مكانه خالياً في المكتبة العربية، والحاجة إليه تظهر كلما تطورت الأوضاع السياسية في العراق وكلما رغب المتابعون للأحداث الاطلاع على تاريخ هذه القومية وأصولها في العراق ودورها في تاريخه.

والتركمان من أقدم من استوطن العراق منذ مئات السنين، وعلى الرغم من أن مدينتهم الرئيسية ومركز تجمعهم، هو مدينة كركوك والمناطق المجاورة لها، فإنهم انتشروا في أرجاء العراق من شماله إلى جنوبه، ومنهم من احتفظ بلغته وقوميته، ومنهم من انصهر مع العرب أو الأكراد، ومنهم من اعتز بقوميته، ومنهم من تجاهلها، ولكنهم كانوا على الدوام جزءاً لا يتجزأ، وعنصراً رئيسياً من العناصر التي يتألف منها الشعب العراقي، شاركوه سراءه وضراءه وأراقوا دماءهم في حروبه وحركاته الوطنية والتحررية، ولكنهم لم يحصلوا على اعتراف يتناسب مع عددهم وإسهامهم في حياة البلاد السياسية والاجتماعية والثقافية.

ويتناول هذا الكتاب التاريخ السياسي لتركمان العراق منذ أقدم عصورهم حتى يومنا هذا، ويلقي الضوء على أحوال القومية الثالثة من القوميات العراقية المتآخية: أصلهم، وعددهم، ودورهم في تاريخ العراق السياسي، وتطلعاتهم وأمانيهم القومية والوطنية، وموقفهم من قضية ولاية الموصل في بداية تأسيس الدولة العراقية، وتحول دورهم من دور الحاكم لعدة قرون (خلال الحكم العثماني وقبله) إلى دور المحكوم، وتراجع وضعهم الإجتماعي والسياسي، كما يعرض الكتاب الأسباب الحقيقية للمجازر التي تعرضوا لها في بعض الفترات التي مر بها الشعب العراقي، ويلقي الضوء على تهمة الطورانية، التي يلصقها البعض بهم، انتقاصاً من وطنيتهم، ويظهر زيف هذه التهمة.

والكتاب دراسة كتبت بأسلوب علمي وموضوعي وهو أشمل كتاب في موضوعه صدر حتى الآن، ولا يستغني عنه مثقف عربي ولا كردي ولا تركماني.

ISBN 1 85516 592 9

